شَرح كِتاب سِيبوَيْه

لأَبي سَعِيد ٱلسِّيرافيّ

(٢٨٠ - ٣٦٨ هـ)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ. د. محمود الضبع

السيرافى، الحسن بن عبدالله بن المرزبان، ٨٩٧ - ٩٧٩.
شرح كتاب سيبويه/ لأبى سعيد السيرافى: حققه وعلق عليه محمد عبدالله جبر سلومة مراجعة عبدالكريم جبل . ـ القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تحقيق التراث، ٢٠١٧.
مج ١٩ ؛ ٢٩ سم.
تدمك 5 -1271 - 18 - 977 - 978
١ - اللغة العربية ـ النحو
٢ - سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثى، ٧٦٥ - ٧٩٦
أ - سلومة، محمد عبدالله جبر (محقق ومعلق)
ب - جبل، عبدالكريم (مراجع) جـ - العنوان
٤١٥,١

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٥٢٨٨/ ٢٠١٧

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 1271 - 5





لأبي سعيد السيرافي

(٢٨٠ - ٣٦٨ هـ)

حقَّقه وعلَّق عليه

الدكتور محمد عبد الله جبر سلومة

مراجعة

د. عبد الكريم جبل

الجزء السابع عشر

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

(١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م)



كلمة للمحقق

هٰذا هو الجزء الأخير من أجزاء " شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي " بتقسيم مركز تحقيق التراث بدار الكتب والوثائق ، وبه يتحقق الوفاء بالوعد الذي وعده المركز الدارسين والباحثين منذ ما يزيد على ثلاثين عامًا تقلّبت في أثنائها الأحوال وتوقّف صدور بعض الأجزاء حينًا غير قليل من الدهر ، وها هي ذي نهاية المسعى إلّا قليلًا ؛ أعني الفهارس وهي مفاتيح الكتب ، فعسى أن يتهيأ لها من الأحوال ما يعجّل بصدورها لتعين الباحثين في مجال الدرس اللغوي العربي .

وهٰذا الجزء يتكون من ثلاثة أقسام متمايزة :

* القسم الأول بعنوان " كتاب الادّغام " ، ويتضمن شرحَ " باب الادِّغام " عند سيبويه ؛ وهو نهاية شرح السيرافي لكتاب سيبويه ، والأصلُ والشرحُ يمثّلان التناولَ التراثي الأقدم لأصوات العربية .
* القسم الثاني يتناول فيه السيرافي " ما ذكره الكوفيون من الإدغام " .
* القسم الثالث عنوانه " باب في ادّغام القُرَّاء " أيْ : قُرَّاء القرآن .

وهٰذان القسمان أضافهما السيرافي من عنده استكمالًا لكتاب الادِّغام .

ولأقسام هٰذا الجزء قصة تدخل في باب الطرائف في مجال تحقيق التراث :

* في عام ١٩٨٤ نشر الدكتور محمد علي عبد الكريم الرديني كتابًا عنوانه " إدغام القُرَّاء لأبي سعيد السيرافي " ، وقد طُبع في مطبعة الأمانة بالقاهرة ، وهو يمثل القسم الثالث من هٰذا الجزء الذي بين يديك ، وقال في تقديمه له " هٰذه رسالة أبي سعيد السيرافي وقفت عليها بعد نهاية شرحه لكتاب سيبويه يتحدث فيها عن إدغام القراء وما خالفوا به سيبويه . . . ولوجودها في نهاية شرحه للكتاب وعدم نشره حتى الآن فقد فات المحققين ذكرها " ، ثم أعاد نشره عام ١٩٨٥ ، وقد نشرته دار الشهاب في مدينة باتنة بالجزائر ، وأشار في المقدمة إلى العمل الذي نشره الدكتور صبيح حمود التميمي وهو ما أتناوله فيما يلي .

• في عام ١٩٨٥ نشر الدكتور صبيح حمود التميمي كتابًا عنوانه " ما ذكره الكوفيون من الإدغام " لدى دار البيان العربي في مدينة جدّة بالسعودية ، وهو يمثل القسم الثاني من الجزء الذي بين يديك ، ودعاه رسالة قال في تقديمه لها إنها " إحدى رسالتين كتبهما السيرافي بعد فراغه من شرح كتاب سيبويه ، وظلتا مخطوطتين أسوة بالكتاب نفسه ولم ينتبه إليها(إليهما) أحد من أصحاب التراجم " يشير إلى الرسالة الأخرى " إدغام القُرَّاء " التي مرَّ ذكرها آنفًا .

• في عام ٢٠٠٨ أصدر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بمدينة الرياض بالسعودية " كتاب الإدّغام ، من شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي " في مجلد ضخم ، بتحقيق الدكتور سيف بن عبد الرحمن العريفي الأستاذ بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

والكتاب يشمل الأقسام الثلاثة التي سبق ذكرها محققة بالاعتماد على نسخ خطية متميزة ، مع تعليقات وإضافات علمية قيّمة ، وتصويبات لبعض ما في نشرتَي القسمين الثاني والثالث المذكورتين قبل ، كما قدَّم للكتاب بدراسة ضافية تناولت حياة السيرافي وسيرته العلمية ، وكلمة عن شرح كتاب سيبويه تحدث فيها عن نسخه وما نُشر منه وعن سِماته ومنزلته عند العلماء ، ودراسة علمية مستفيضة ورفيعة المستوى تناولت البحث الصوتي في عمل السيرافي ، ثم قدَّم وصفًا للنسخ التي اعتمدها في التحقيق ، وختم العمل بفهارس مفصلة لما تضمنه الكتاب .

وأرى أن عمل الدكتور سيف العريفي عمل علمي جليل القيمة جمّ الفائدة لمتابعة البحث في التراث العلمي الصوتي في العربية ، وقد أفدتُ منه كثيرًا .

• في عام ٢٠١٢ أصدر مركز تحقيق التراث بدار الكتب بالقاهرة الجزء الثامن عشر من شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، وهو يسبق الجزء الذي بين يديك ، وقد حققه الدكتور أشرف محمد فريد غنام ، وفي نهايته عشرون صفحة تبدأ بالصفحة ذات الرقم ٢٥٨ وتنتهي بنهاية الجزء في الصفحة ذات الرقم ٢٧٧ وتلك الصفحات تمثل بداية القسم الأول من الجزء الذي بين يديك .

وقد وجدتُ أن محققه لم يذكر أنه اطّلع على عمل الدكتور العريفي مع سبقه بما لا يقل عن أربعة أعوام ؛ فلعله كان قد أنهى عمله قبل صدوره .

والأمر الذي أعجب لوقوعه هو أن الجزء الثامن عشر قد انتهى بالصفحات العشرين التي أشرتُ إليها آنفًا في حين أن موضعها اللائق إنما هو بداية الجزء التاسع عشر الذي بين يديك ، وهذا ما صنعه الدكتور العريفي إذ بدأ عمله بكتاب الإدّغام وأتبعه بما بعده من أبواب حتى نهاية الكتاب وهو مساوٍ تمامًا لما يشتمل عليه هذا الجزء الذي بين يديك ، وأحسب أن تقسيم صحائف النسخ الخطية كان على حساب تقسيم الأبواب والموضوعات ؛ فلعل القائمين على المركز يتداركون هذا الأمر بإعادة تقسيم الأجزاء عند طبع الشرح في مرة قادمة .

وأضيف أنني قد أُتيح لي بأخرة أن أحصل على صورة من نسخة قيّمة مِمّا نُشِر على شبكة المعلومات من مخطوطات مكتبة راغب باشا في تركيا وهي تحمل رقم ١٣٦٠ ، في دفتر كتبخانة راغب باشا ، وفي صفحة التسجيل رقم 1350 ورقم ١٣٥٣ (؟) . وتمتاز هذه النسخة بوضوح خط الناسخ ، وإن تكن الصفحات داكنة لتغير حالة الورق . وفيما يخص القسم المحقَّق فليس فيه الاضطراب الواقع في نسختي دار الكتب ؛ بل إن صفحاته منتظمة ومرتبة بصورة صحيحة ، ولذلك جعلتُها هي المعتمَدة في الإشارة إلى صحائف الشرح ، ورمزت إليها بحرف (غ) من راغب . وأذكر كذلك أنها لم تَرِد بين النسخ الخطية التي اعتمدها الأستاذ الدكتور سيف بن عبد الرحمن العريفي في تحقيق " كتاب الإدّغام " ، ولم تَرِد بين ما اعتمده الدكتور أشرف محمد فريد غنام في تحقيق القسم الأول من كتاب الادغام في نهاية الجزء الثامن عشر من نشر مركز تحقيق التراث ، وقد أشرتُ آنفًا إلى العملين .

وقد رأيت أن أعيد تحقيق تلك الصفحات وأضمّ إليها ما بعدها في هذا الجزء ليكون مكتملًا ومستقلًّا بنفسه ومتَّسقًا في إخراجه بصورة واحدة .

بهٰذا يكون كل من القسمين الثاني والثالث قد مرَّ بين أيدي ثلاثة من المحققين وكذٰلك الشأن مع الصفحات الأولىٰ من القسم الأول ، وما عدا ذٰلك مرَّ بين يدي اثنين من المحققين ، ولا أعدّ طبعة دار الكتب العلمية في بيروت فهي بعيدة كل البعد عن مفهوم التحقيق والإخراج العلميين .

وبعد ، فلقد وجدت لزامًا عليّ أن أقول كلمتي هٰذه إيفاءً لحق أمانة العلم ، وإرعاءً علىٰ حق من سبقني إلىٰ خير ، وتقديرًا لجهد المجتهدين قبلي ، وتنبيهًا علىٰ ما في أعمالهم من صواب ، وإغضاءً عما فاتهم .

وفي الختام آمل أن يجد الباحث في عملي هنا شيئًا يستفيد منه فيرضىٰ عنه ، ويلتمس المعذرة إذا لم يجد فيه ما يتوقع من الصواب .

د. محمد عبد الله جبر سلومة
كلية الآداب جامعة الإسكندرية

كِتَابُ ٱلْإدْغَامِ (١)

قال سيبويه (٢) :

" هَٰذَا بَابُ عَدَدِ ٱلْحُرُوفِ (٣) ، وَمَخَارِجِهَا ، وَمَهْمُوسِهَا وَمَجْهُورِهَا ، وَأَحْوَالِ مَهْمُوسِهَا وَمَجْهُورِهَا .

فَأَصْلُ حُرُوفِ ٱلْعَرَبِيَّةِ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا :
ٱلْهَمْزَةُ وَٱلْأَلِفُ وَٱلْهَاءُ ، وَٱلْعَيْنُ وَٱلْحَاءُ ، وَٱلْغَيْنُ وَٱلْخَاءُ ، وَٱلْقَافُ وَٱلْكَافُ ، وَٱلْجِيمُ وَٱلشِّينُ ، وَٱلطَّاءُ وَٱلدَّالُ وَٱلتَّاءُ ، وَٱلْفَاءُ وَٱلْبَاءُ وَٱلْمِيمُ ، وَٱلْيَاءُ وَٱلْوَاوُ ، وَٱلضَّادُ ، وَٱللَّامُ وَٱلرَّاءُ وَٱلنُّونُ ، وَٱلظَّاءُ وَٱلثَّاءُ وَٱلذَّالُ ، وَٱلصَّادُ وَٱلزَّايُ وَٱلسِّينُ " .

وَتَرْتِيبُهَا فِي " كِتَابِ " أَبِي بَكْرٍ مَبْرَمَانَ (٤) :
ٱلْهَمْزَةُ وَٱلْأَلِفُ وَٱلْهَاءُ ، وَٱلْعَيْنُ وَٱلْحَاءُ ، وَٱلْغَيْنُ وَٱلْخَاءُ ، وَٱلْقَافُ وَٱلْكَافُ ، وَٱلضَّادُ ، وَٱلْجِيمُ وَٱلشِّينُ وَٱلْيَاءُ ، وَٱللَّامُ وَٱلرَّاءُ وَٱلنُّونُ ، وَٱلطَّاءُ وَٱلدَّالُ وَٱلتَّاءُ ، وَٱلصَّادُ وَٱلزَّايُ وَٱلسِّينُ ، وَٱلظَّاءُ وَٱلذَّالُ وَٱلثَّاءُ ، وَٱلْفَاءُ وَٱلْبَاءُ وَٱلْمِيمُ ، وَٱلْوَاوُ .

" وَتَكُونُ خَمْسَةً وَثَلَاثِينَ بِحُرُوفٍ هِيَ فُرُوعٌ ، وَأَصْلُهَا مِنَ ٱلتِّسْعَةِ وَٱلْعِشْرِينَ ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ ، تُسْتَحْسَنُ وَيُؤْخَذُ بِهَا فِي قِرَاءَةِ ٱلْقُرْآنِ وَٱلْأَشْعَارِ ، وَهِيَ :

---

(١) هٰذا العنوان من هٰذا الشرح ، والذي في كتاب سيبويه : " هٰذا باب الادغام " .
وإلىٰ ما بين كلمتَي الإدْغام والادِّغام من تمايز أشار د. سيف العريفي في الحاشية (١) ص ٣ من " كتاب الادِّغام " ط. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، ٢٠٠٨ .

(٢) الكتاب ط بولاق ٢ : ٤٠٤ ، ط هارون ٤ : ٤٣١ .

(٣) بعدها في الكتاب : العربية . والمقصود بالحروف هنا : الأصوات اللغوية .

(٤) هو محمد بن علي بن إسماعيل ، النحويّ البَصْرِيّ ، أخذ عن الزجّاج والمُبرّد وهو الذي لقّبه مَبْرَمان لِمُلازَمته إيَّاه ، وأخذ عنه السيرافيّ والفارسيّ ، شرح كتاب سيبويه لٰكنّه لم يُكْمِله ، توفّي سنة ٣٢٦ هـ ، بغية الوعاة ١ : ١٧٥ . والمقصود بكتابه هنا : نسخته من كتاب سيبويه .

ٱلنُّونُ ٱلْخَفِيفَةُ (١) وَٱلْهَمْزَةُ ٱلَّتِي بَيْنَ بَيْنَ ، وَأَلِفُ ٱلتَّرْخِيمِ ؛ يَعْنِي أَلِفَ ٱلْإِمَالَةِ (٢) وَٱلشِّينُ ٱلَّتِي كَٱلْجِيمِ ، وَٱلصَّادُ ٱلَّتِي كَٱلزَّايِ ، وَأَلِفُ ٱلتَّفْخِيمِ ، وَهِيَ ٱلْأَلِفُ ٱلَّتِي يُنْحَىٰ بِهَا نَحْوَ ٱلْوَاوِ فِي لُغَةِ أَهْلِ ٱلْحِجَازِ ؛ نَحْوَ : ٱلزَّكَوٰة ، وَٱلصَّلَوٰةِ (٣) .

وَهِيَ ٱثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ (٤) حَرْفًا بِحُرُوفٍ غَيْرِ مُسْتَحْسَنَةٍ وَلَا كَثِيرَةٍ فِي لُغَةِ مَنْ تُرْتَضَىٰ عَرَبِيَّتُهُ ، وَلَا تُسْتَحْسَنُ فِي قِرَاءَةِ قُرْآنٍ وَلَا إِنْشَادِ شِعْرٍ ؛ وَهِيَ :
ٱلْكَافُ ٱلَّتِي بَيْنَ ٱلْكَافِ وَٱلْجِيمِ ، وَٱلْجِيمُ ٱلَّتِي كَٱلشِّينِ ، وَٱلطَّاءُ ٱلَّتِي كَٱلتَّاءِ ، وَٱلضَّادُ ٱلضَّعِيفَةُ ، وَٱلصَّادُ ٱلَّتِي كَٱلسِّينِ ، وَٱلظَّاءُ ٱلَّتِي كَٱلثَّاءِ ، وَٱلْبَاءُ ٱلَّتِي كَٱلْفَاءِ .

وَهَٰذِهِ ٱلْحُرُوفُ ٱلَّتِي تَمَّتْ بِهَا ٱثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ جَيِّدُهَا وَرَدِيئُهَا أَصْلُهَا ٱلتِّسْعَةُ وَٱلْعِشْرُونَ وَلَا تُتَبَيَّنُ إِلَّا بِٱلْمُشَافَهَةِ ، إِلَّا أَنَّ ٱلضَّادَ ٱلضَّعِيفَةَ تُتَكَلَّفُ مِنَ ٱلْجَانِبِ ٱلْأَيْمَنِ ، وَإِنْ شِئْتَ تَكَلَّفْتَهَا مِنَ ٱلْجَانِبِ ٱلْأَيْسَرِ (٥) ، وَهِيَ أَخَفُّ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حَافَةِ ٱللِّسَانِ ، وَإِنَّمَا تُخَالِطُ مَخْرَجَ غَيْرِهَا بَعْدَ خُرُوجِهَا مُسْتَطِيلَةً حَتَّىٰ (٦) تُخَالِطَ حُرُوفَ ٱللِّسَانِ ، فَسَهُلَ تَحْوِيلُهَا إِلَى ٱلْأَيْسَرِ ؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ فِي حَافَةِ ٱللِّسَانِ فِي ٱلْأَيْسَرِ إِلَىٰ مِثْلِ مَا كَانَتْ فِي ٱلْأَيْمَنِ ، ثُمَّ تَنْسَلُّ مِنَ ٱلْأَيْسَرِ حَتَّىٰ تَتَّصِلَ بِحُرُوفِ ٱللِّسَانِ كَمَا كَانَتْ كَذَٰلِكَ فِي ٱلْأَيْمَنِ » (٧) .

---

(١) أحسب أن كلمة : الخفيفة هنا إنما هي تحريف لكلمة : الخفيّة ؛ ففي مباحث التجويد نجد إخفاء النون الساكنة والتنوين قبل عدد من الأصوات ، وهو حالة مماثلة صوتية معروفة ، وفي كلام مبرمان الآتي ما يشير إلىٰ ذلك .

(٢) عبارة الكتاب : والألف التي تُمال إمالةً شديدةً .

(٣) عبارة الكتاب : يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم : الصلاة ، والزكاة ، والحياة .

(٤) عبارة الكتاب : وتكونُ ٱثنين وأربعينَ . وفي غ : اثنان وسبعون : خطأ الناسخ .

(٥) في الطبعتين بعد هٰذا عبارة تبدو مكررة تتضح مما يلي .

(٦) عبارة الكتاب : فتستطيل حين .

(٧) ط بولاق ٢ : ٤٠٤ ، ط هارون ٤ : ٤٣٢ ـ ٤٣٣ .

قال أبو سعيد رحمه الله :

أَمَّا التِّسعةُ والعِشْرُونَ حَرْفًا فهِيَ مَعرُوفةٌ لا تَحتاجُ إِلَىٰ تَفْسِيرٍ .

* وأَمَّا النُّونُ الخَفِيفةُ فإِنَّه يرِيدُ النُّونَ السَّاكنةَ التي مَخْرَجُها مِن الخَيْشُومِ ، نَحْوَ النُّونِ في : مِنكَ وعَنكَ ومن زَيْد . ورأيتُ في كتابِ أَبِي بَكْرٍ مَبْرمانَ في الحاشيةِ : " الرِّوايةُ : الخَفِيفةُ ، وقد يَجِبُ أَن تكونَ : الخَفِيَّةُ ؛ لأَنَّ التَّفْسيرَ يَدُلُّ عَلَيْه " . وإِنَّما تكونُ هٰذه النُّونُ / ظ ٦٤٢ / مِن الخَيْشُومِ مع خَمسةَ عَشَرَ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الفَمِ وهِيَ : القافُ والكافُ ، والجِيمُ والشِّينُ والضَّادُ ، والصَّادُ والزَّايُ والسِّينُ ، والطاءُ والدَّالُ والتاءُ والظاءُ والذَّالُ والثاءُ ، والفاءُ .

وهِيَ مَتَىٰ كانتْ ساكنةً وبَعْدَها حَرْفٌ مِنْ هٰذه الحُرُوفِ فَمَخْرجُها مِن الخَيْشُومِ ، لا عِلاجَ علَى الفَمِ في إِخْراجِها [1] ، وكذٰلك يتَبيَّنُها السَّامعُ ، ولَوْ نَطَقَ بِها ناطِقٌ وبَعْدَها حَرْفٌ مِنْ هٰذه الحُرُوفِ وسَدَّ أَنفَه لَبَانَ اخْتِلالُها .

قال أبو سعيد رحمه الله :

ولَوْ تَكَلَّفَ مُتكلِّفٌ إِخْراجَها مِن الفَمِ معَ هٰذه الخَمسةَ عَشَرَ حَرْفًا لَأَمْكَنَ بِعِلاجٍ ، وهٰذا يتَبيَّنُ بِالمِحْنَةِ . وإِذا كانت النونُ ساكنةً وبعدها حُروفُ الحَلْقِ - وهِيَ سِتَّةٌ - كان مَخْرَجُها مِنَ الفَمِ مِن مَوْضعِ الراءِ واللامِ وكانتْ بيِّنةً غَيْرَ خَفِيَّةٍ .

* وتُدَّغَمُ النونُ السَّاكنةُ في خَمْسةِ أَحْرُفٍ وهِيَ : الراءُ واللامُ ، والمِيمُ ، والواوُ والياءُ ويَجْمَعُها : ويرمل . فَإِذا ادُّغِمَتْ في حَرْفٍ مِنْ هٰذه الحُرُوفِ صارتْ مِن جِنسِ ذٰلك الحرفِ ، وذٰلك قَوْلُك : مَن رَّحِمَكَ ، ومَن لَّجأَ إِلَيْكَ ، ومَن مَّعَكَ ، ومَن وَّراءَكَ ، ومَن يَّكُونُ مَعَكَ .

---

[1] في هٰذا القول إغفال لِما يحدث من أعضاء النطق في أثناء إنتاج الغُنَّة قبل تلك الأصوات ؛ فإنها تتخذ الوضع المهيأ لإنتاج ما يلي الغُنَّة فتتحقق مماثلة موضعية ، وتكتسب الغُنَّةُ خصائص مما يليها كالتفخيم قبل الصوت المطبق ؛ فلِلّسان عملٌ ، ولِلشَّفَةِ السُّفْلَى عملٌ عند الفاء ، ومِمَّا يُقال في التجويد : الغنة تتبع ما بعدها .

* وتَنقلِبُ مِيمًا معَ الباءِ كقَوْلِكَ في عَنْبَرٍ وشَنْبَاءَ : عَمْبَرٌ وشَمْبَاءُ . ولَوْ تَكَلَّفَ المُتَكلِّمُ إِخْرَاجَها مِنَ الفَمِ وبَعْدَها باءٌ لَأَمْكَنَ عَلَىٰ مَشقَّة وبِعِلاجٍ . وإِنَّما تَخْرُجُ مِنَ الخَيْشُومِ وهِيَ ساكنةٌ وبَعْدَها الباءُ فتَنقلِبُ مِيمًا لأَنَّ الباءَ لَازِمةٌ لِمَوْضِعِها ولا تَتَخطَّى لَها عَنْهُ ولا مَدارَ لِصَوْتِها في غَيْرِه ، فكَرِهُوا تكَلُّفَ إِخْراجِها مِنَ الفَمِ لِما ذَكَرْتُه لَكَ ، وتَباعَدَ ما بَيْنَ الخَيْشُومِ وبَيْنَ مَخْرَجِ الباءِ مِنَ الشَّفَتَيْنِ ولَمْ يكُن بَيْنَهُما مُشابَهَةٌ تَجْمَعُهما فطَلَبُوا حَرْفًا يَتوسَّطُ بَيْنَهُما بِمُلابَسةٍ بَيْنَه وبَيْنَ كُلِّ واحدٍ مِنْهُما وهو المِيمُ ، وذٰلكَ أَنَّ المِيمَ مِن مَخْرَجِ الباءِ وتُدَّغَمُ الباءُ فِيه ، فهٰذه مُلابَسَةُ المِيمِ لِلْباءِ ، وفي المِيمِ غُنَّةٌ في الخَيْشُومِ ، فهٰذه مُلابَسَةُ المِيمِ لِلنُّونِ التي من الخَيْشُومِ .

فإِنْ قالَ قائِلٌ : فَهَلَّا كانت الباءُ كالحُرُوفِ الخَمسةَ عَشَرَ التي تُخْفَى النُّونُ السَّاكنةُ قَبْلَها ، أَوْ كَحُرُوفِ الحَلْقِ التي تَتَبيَّنُ قَبْلَها النُّونُ !

فَالجَوَابُ أَنَّ النُّونَ الخَفِيَّةَ إِنَّما تَخْرُجُ مِن خَرْقِ الأَنفِ الذي يَنجَذِبُ إِلَىٰ داخِلِ الفَمِ لا مِن المَنْخِرِ ، فَلِذٰلِكَ خَفِيَتْ معَ حُرُوفِ الفَمِ لِأَنَّهُنَّ يُخالِطْنَها .

* وتَتَبيَّنُ عِندَ حُرُوفِ الحَلْقِ لِبُعْدِهِنَّ عن الخَرْقِ الذي تَخْرُجُ مِنْهُ الغُنَّةُ .

* وحُرُوفُ الشَّفَتَيْنِ تَنطبِقُ عَلَيْهِنَّ الشَّفَتَانِ فتَنْحَصِرُ الغُنَّةُ وقد أُطْبِقَ عَلَى الباءِ ، فتَصِيرُ بِمَنزِلةِ غُنَّةٍ لَيْسَ بعدَها حَرْفٌ .

* والنونُ السَّاكنةُ إِذا لم يكُن بَعدَها حَرْفٌ كانتْ مِنَ الفَمِ وبَطَلَت الغُنَّةُ ؛ كقَوْلِك : عَنْ ومِنْ ونَحْوَ ذٰلك مِمَّا يُوقَفُ عَلَيْهِ مِن النونات، فكانت المِيمُ أَسْهَلَ عَلَيْهِم - لِما فِيها مِن الغُنَّةِ ولِأَنَّها مِنْ مَخْرَجِ الباءِ - مِن بَيانِها .

فَإِنْ قالَ قائِلٌ : لِمَ لا يُوقَفُ عَلَى النُّونِ الخَفِيَّةِ ؟

قِيلَ له : أَصْلُ خُرُوجِ النُّونِ مَخْلُوطٌ بِشَيْءٍ مِن الغُنَّةِ مِن الأَنفِ ، ثُمَّ يَلْحَقُها في الوَقْفِ بِالٱنْتِهاءِ إِلَىٰ مَوْضِعِها مِن الفَمِ البَيانُ بِٱسْتِقْرارِها في مَوْضِعِها مِن الفَمِ ، وإِذا كانَ بَعْدَها حَرْفٌ مِن الخَمسةَ عَشَرَ أَغْنَىٰ عَن ذٰلك ، كما أَنَّ القافَ إِذا وُقِفَ عَلَيْها كانَ بَعْدَها صُوَيْتٌ هي القَلْقَلةُ وإِذا وُصِلَتْ بَطَلَتْ .

* وأمَّا الهَمْزةُ التي بيْنَ بيْنَ فإنَّ سيبويه عَدَّها حَرْفًا واحدًا ، وينبغي عندي في التحقيقِ أن تعدَّ ثلاثةَ أحْرُف ؛ وذلك أنَّ هَمْزةَ بيْنَ بيْنَ هي الهَمْزةُ التي تُجعَلُ بينَ الهَمْزةِ وبينَ الحرفِ الذي مِنْهُ حَرَكتُها ؛

فإذا كانت الهمزةُ مكسورةً جُعِلتْ بينَ بينَ فهي بين الهمزةِ والياءِ ،

وإذا كانتْ مضمومةً جُعِلتْ بينَ بينَ فهي بين الهمزة والواوِ ،

وإذا كانتْ مفتوحةً فهي بين الهمزةِ والألِفِ

ولَمَّا كانت الياءُ غيْرَ الواوِ وَجَبَ أن يكونَ الحرفُ الذي بينَ الهمزةِ والياءِ غيْرَ الحرفَ الذي بين الهمزةِ والواوِ ، وكذلك الذي بين الهمزةِ والألِفِ .

وقد مَرَّ الكلامُ في همزةِ بيْنَ بيْنَ في بابِ الهَمْزِ .

* " وألِفُ التَّرخِيمِ " يَعْنِي الإمالةَ ، وسَمَّاها ألِفَ التَّرخِيمِ ؛ لِأنَّ التَّرخِيمَ تَلْيِينُ الصَّوْتِ ونُقصانُ الجهرِ فيه ، قال ذُو الرُّمَّةِ [1] :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ، وَمَنْطِقٌ * رَخِيمُ الحَوَاشِي لَا هُرَاءٌ وَلَا نَزْرُ [2]

/ و ٦٤٣ / وقد مَرَّ بابُ الإمالةِ وأحكامِها .

* وأمَّا الشِّينُ التي كالجيمِ فقَوْلُك في أشْدَق : أجْدَق ؛ لأنَّ الدالَ حَرْفٌ مجْهورٌ شَدِيدٌ والجِيمُ مجْهورٌ شَدِيدٌ ، والشِّينَ حَرْفٌ مَهموسٌ رِخْوٌ فهُو ضِدُّ الدَّالِ بِالهَمْسِ والرَّخاوةِ ، فقَرَّبُوها مِن لَفْظِ الجِيمِ ؛ لِأنَّ الجِيمَ قريبةٌ مِن مخْرَجِها ، وهي موافِقةُ لِلدَّالِ في الشِّدَّةِ والجَهْرِ .

* وكذلك الصَّادُ كالزَّاي في : مَصْدَرٍ والتصْدِيرِ ، ويَصْدُقُ ونَحْوِه . وسيأتِي ذلك فِيما بَعْدُ إن شاءَ اللَّهُ . وقد قُرِئَ : " الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ " (٦ : الفاتحة) بإِشْمامِ الزَّاي لِلصَّادِ ، وهي في قراءةِ حَمْزَةَ [3] .

---

[1] غَيْلانُ بن عقبة ، شاعر أموي ، خزانة الأدب ١ : ٥١ .

[2] ص ٢٠٨ الديوان بشرح الخطيب التبريزي دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٦ .

[3] أبو عُمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفيّ ، أحد القراء السبعة ، توفي ١٥٦ هـ ، معرفة القراء الكبار للذهبي ١ : ٢٥٠ ، تحقيق طيار آلتي قولاج ، إستانبول ١٩٩٥ .

ورُوِيَ عن أَبِي عَمْرٍو [١] أربعُ قراءاتٍ مِنْها : " الصِّرَاطَ " بينَ الصادِ والزايِ ، رَوَىٰ عُرْيانُ بْنُ أَبِي سُفْيانَ [٢] أنّه سَمِعَ أَبا عَمْرٍو يقرأُ " الصِّرَاطَ " بينَ الصادِ والزايِ .

* وأَمَّا أَلِفُ التَّفْخيمِ فهِيَ ضِدُّ [٣] الإمالةِ ، لأَنَّ الإِمالةَ يُنْحَىٰ بالأَلِفِ فِيها نَحْوَ الياءِ وهٰذه يُنْحَىٰ بِها نَحْوَ الواوِ ، وزَعَمُوا أَنَّ كَتْبَهُم الصَّلَوٰةَ والزَّكَوٰةَ ونَحْوَ ذٰلكَ مِمَّا كُتِبَ بِالواوِ عَلَىٰ هٰذه اللُّغَةِ .

* وأَمَّا السَّبْعةُ الأَحْرُفِ التي هي تَتِمَّةُ الاثْنَيْنِ والأَرْبَعِينَ حَرْفًا ، فَأَوَّلُها الكافُ التي بينَ الجِيمِ والكافِ ، وقد خبَّرَنا أَبو بَكْرٍ ابْنُ دُرَيْدٍ [٤] أَنَّها لُغَةٌ في اليَمَنِ يقولون في جَمَلٍ : گَمَلٌ ، وهي كثيرةٌ في عَوَامِّ أَهْلِ بغدادَ ، يقولُ بعضُهم گَمَلٌ ورَگُلٌ في جَمَلٍ ورَجُلٍ ، وهي عندَ أهلِ المعرِفَةِ مِنهم مَعيبةٌ مَرْذُولةٌ .

* والجِيمُ التي كالكافِ هِيَ كذٰلك وهُما جَميعًا شَيْءٌ واحدٌ ، إِلَّا أَنَّ أَصْلَ أَحدِهما الجِيمُ وأَصْلَ الآخَرِ الكافُ ، ثم يَقْلِبُونه إِلَىٰ هٰذا الحرفِ الذي بَيْنَهما ، والدَّلِيلُ عَلَىٰ أَنَّهما شَيْءٌ واحدٌ أَنَّكَ إِذا عَدَدْتَ ما بعدَ الخَمسةِ والثلاثينَ فهُو سبْعةٌ بَعْدَهما واحدًا ، وثَمانِيةٌ بِعَدِّهما اثْنَيْنِ .

* والجِيمُ كالشِّينِ ، ويَكْثُرُ ذٰلك في الجِيمِ إذا سَكَنَتْ وبَعدَها دالٌ أَوْ تاءٌ ، نَحْوَ اجْتَمَعُوا ، والأَجْدَرُ ، يقولون فيه : اشْتَمَعُوا ، والأَشْدَرُ ، فيُقَرِّبُونَ الجِيمَ مِن الشِّينِ لأَنَّهما مِن مَخْرَجٍ واحدٍ ، والشِّينُ أَسْلَسُ وأَلْيَنُ وأَفْشَىٰ ، فإذا كانت الجِيمُ مع بَعْضِ الحُرُوفِ المُقارِبةِ لَها ولا سِيَّما إِذا كانَتْ ساكنةً صَعُبَ إِخْراجُها لِشِدَّةِ الجِيمِ ومالَ الطَّبْعُ إِلَى النُّطْقِ بِالأَسْهَلِ .

---

(١) ابْنُ العَلاءِ البَصْري أحد القراء السبعة تُوفِّي ١٥٤ هـ معرفة القراء الكبار للذهبي ١ : ٢٢٣ ، تحقيق طيار آلتي قولاچ ، إستانبول ١٩٩٥ .

(٢) هو ابْنُ أَخِي أَبِي عَمْرِو بْنِ العَلاءِ ، السبعة لابن مجاهد ٨٠ تحقيق شوقي ضيف ، ط ١ .

(٣) في ب ، ي : عند ، تحريف يُفسِد المعنَىٰ .

(٤) محمد بن الحسن توفي ٣٢١ هـ ، أخذ السيرافي عنه اللغة وروىٰ الجمهرة ، البغية ١ : ٧٦ .

• وذَكَرَ سيبويه الشِّينَ التي كالجِيمِ في تَتِمَّةِ الخمسةِ والثلاثينَ حَرْفًا ، وذٰلك عِندَه مِن الكَثيرِ المُسْتَحْسَنِ .

• وذَكَرَ الجِيمَ التي كالشِّينِ في تَتِمَّةِ الاثْنَيْنِ والأَرْبَعِينَ حَرْفًا ، وذٰلك عِندَه ممّا لا يُسْتَحْسَنُ ، والفَرْقُ بينهما أَنَّ الشِّينَ التي كالجِيمِ في نَحْوِ الأَشْدَقِ إِنَّما قُرِّبَتْ فيه الشِّينُ من الجِيمِ بِسَبَبِ الدّالِ لِما بَيْنَ الجِيمِ والدّالِ مِن المُوافَقَةِ في الشِّدَّةِ والجَهْرِ كَراهةً لِجَمْعِ الشِّينِ والدّالِ لِما بَيْنَهما من التَّبايُنِ .

وإِذا كانت الجِيمُ قَبْلَ الدّالِ في الأَجْدَرِ وقَبْلَ التاءِ في اجْتَمَعُوا فلَيْسَ بَيْنَ الجِيمِ والدّالِ وبَيْنَ الجِيمِ والتاءِ مِن التنافُرِ والتباعُدِ ما بَيْنَ الشِّينِ والدّالِ فلِذٰلك[1] حَسُنَ الشِّينَ التي كالجِيمِ وضَعُفَ الجِيمَ التي كالشِّينِ .

• وأَمّا الطاءُ التي كالتاءِ فإِنَّها تُسْمَعُ مِن عَجَمِ أَهْلِ المَشْرِقِ كَثيرًا ؛ لأَنَّ الطاءَ في أَصْلِ لُغَتِهِم مَعْدومةٌ ، فإِذا احْتاجُوا إِلَى النُّطْقِ بِشَيْءٍ فيه طاءٌ تَكَلَّفُوا ما لَيْسَ في لُغَتِهِم ، فضَعُفَ نُطْقُهُم بها .

• والضّادُ الضَّعيفةُ مِن لُغَةِ قَوْمٍ لَيْسَ في أَصْلِ حُرُوفِهِم ضادٌ ، فإِذا احْتاجُوا إِلَى التَّكَلُّمِ بِها مِن العربيةِ اعْتاصَتْ عَلَيْهِم ، فَرُبَّما أَخْرَجُوها ظاءً ؛ وذٰلك أَنَّهم يُخْرِجُونها مِن طَرَفِ اللِّسانِ وأَطْرافِ الثَّنايا ، ورُبَّما تَكَلَّفُوا إِخْراجَها مِن مَخْرَجِ الضّادِ فلَمْ تَتَأَتَّ لَهُم فخَرَجَتْ مِن بَيْنِ الضّادِ والظاءِ .

ورَأَيْتُ في كتاب أَبي بَكْرٍ مَبْرَمانَ في الحاشيةِ : " الضّادُ الضَّعيفةُ ؛ يقولون في اثْرُدْ : اضْرُدْ لَه ؛ يُقَرِّبُونَ الثاءَ مِن الضّادِ " .

• والصّادُ التي كالسِّينِ - فيما ذَكَرُوه - كَأَنَّها كانتْ في الأَصْلِ صادًا فقَرَّبَها بَعْضُ مَن تَكَلَّمَ بِها مِن السِّينِ ؛ لأَنَّ السِّينَ والصّادَ مِن مَخْرَجٍ واحِدٍ .

• والظاءُ التي كالثاءِ [مِثْلُ الطاءِ التي كالتاءِ][2] .

---

[1] في ب ، ي : فكذلك ، والتصويب من غ ، كتاب الادّغام بتحقيق د. سيف العريفي ، ط. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٨ .

[2] ما بين المعقوفين ليس في النسخ الثلاث ، وهو من كتاب الادّغام ص ٣٠ .

* والباءُ التي كالفاءِ هيَ كثيرةٌ في لُغةِ الفُرْسِ وغيْرِهم مِن العَجَمِ ، وهيَ علَى لَفظَيْنِ ، أحدُهما : لَفظُ الباءُ فيه أغْلَبُ مِن الفاءِ ، والآخَرُ : لَفظُ الفاءُ فيه أغْلَبُ مِن الباءِ وقد جُعِلا حَرْفَيْنِ مِنْ حُروفِهِم / ظ ٦٤٣ / سِوَى الباءِ والفاءِ المُخَلَّصَتَيْنِ .

قال أبو سعيد رحمه الله : وأظُنُّ أنَّ الذينَ تكلَّمُوا بِهٰذه الأَحْرُفِ المُسْتَرْذَلَةِ مِن العربِ خالَطوا العَجَمَ ، فأخذُوا مِن لُغَتِهم .

قال سيبويه :

" إِلَّا أَنَّ ٱلضَّادَ ٱلضَّعِيفَةَ تُتَكَلَّفُ مِنَ ٱلْجَانِبِ ٱلْأَيْمَنِ ، وَإِنْ شِئْتَ تَكَلَّفْتَهَا مِنَ ٱلْجَانِبِ ٱلْأَيْسَرِ [١] ، وَهِيَ أَخَفُّ ، لِأَنَّهَا مِنْ حَافَةِ ٱللِّسَانِ ، وَإِنَّمَا تُخَالِطُ مَخْرَجَ غَيْرِهَا بَعْدَ خُرُوجِهَا مُسْتَطِيلَةً حَتَّىٰ تُخَالِطَ حُرُوفَ ٱللِّسَانِ ، فَسَهُلَ تَحْوِيلُهَا إِلَى ٱلْأَيْسَرِ ، لِأَنَّهَا تَصِيرُ فِي حَافَةِ ٱللِّسَانِ فِي ٱلْأَيْسَرِ إِلَىٰ مِثْلِ مَا كَانَتْ فِي ٱلْأَيْمَنِ ، ثُمَّ تَنْسَلُّ مِنَ ٱلْأَيْسَرِ حَتَّىٰ تَتَّصِلَ بِحُرُوفِ ٱللِّسَانِ كَمَا كَانَتْ كَذَٰلِكَ فِي ٱلْأَيْمَنِ " [٢] .

وإنَّما قالَ : " وَهِيَ أَخَفُّ " ، لأَنَّ الجانبَ الأيْمَنَ قد اعْتادَ الضَّادَ الصَّحيحةَ ، وإِخْراجُ الضَّعيفةِ مِن مَوْضِعٍ قد اعْتادَ الصَّحيحةَ أَصْعَبُ مِنْ إِخْراجِها مِن مَوْضِعٍ لَم يَعْتَدِ الصَّحيحةَ .

قال أبو سعيد رحمه الله : ويَجِيءُ علَى قِياسِ ما عَدَّ سيبويه الحُروفَ أكْثَرُ مِن اثْنَيْنِ وأَرْبَعِينَ حَرْفًا ، لِأَنَّه ذَكَرَ بَعْدَ تَفْصيلِ الاثْنَيْنِ والأَرْبَعِينَ حَرْفًا الشِّينَ التي كالزَّايِ والجِيمَ التي كالزَّايِ في بابٍ قُبَيْلَ آخِرِ الكِتابِ .

ويدخُلُ في هٰذا اللامُ المُفَخَّمةُ التي في اسْمِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ في لُغةِ أَهْلِ الحِجازِ ومَن يَلِيهِم مِن العربِ ومَن يَلِيهِم مِن ناحيةِ العِراقِ إِلَى الكُوفةِ وبغدادَ .

ورَأَيْنا مَن يَتَكَلَّمُ بِالقافِ بيْنَ القافِ والكافِ فيَأْتِي بِمِثْلِ لَفظِ الكافِ التي بيْنَ الجِيمِ والكافِ ، والجِيمِ التي كالكافِ .

---

[١] في الطبعتين بعد هٰذا عبارة تبدو مكررة تتضح فيما بعد .

[٢] ط بولاق ٢ : ٤٠٤ - ٤٠٥ ، ط هارون ٤ : ٤٣٢ - ٤٣٣ .

قال سيبويه :

" وَلِحُرُوفِ ٱلْعَرَبِيَّةِ سِتَّةَ عَشَرَ مَخْرَجًا :
فَلِلْحَلْقِ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ : فَأَقْصَاهَا مَخْرَجًا : ٱلْهَمْزَةُ وَٱلْهَاءُ وَٱلْأَلِفُ ،
وَمِنْ وَسَطِ ٱلْحَلْقِ : مَخْرَجُ ٱلْعَيْنِ وَٱلْحَاءِ ،
وَأَدْنَىٰ مَخَارِجِ ٱلْحَلْقِ إِلَى ٱللِّسَانِ : ٱلْغَيْنُ وَٱلْخَاءُ ،
وَمِنْ أَقْصَى ٱللِّسَانِ وَمِمَّا فَوْقَهُ مِنَ ٱلْحَنَكِ ٱلْأَعْلَىٰ مَخْرَجُ ٱلْقَافِ ،
وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْ مَوْضِعِ ٱلْقَافِ مِنَ ٱللِّسَانِ قَلِيلًا وَمِمَّا يَلِيهِ مِنَ ٱلْحَنَكِ ٱلْأَعْلَىٰ مَخْرَجُ ٱلْكَافِ ،
وَمِنْ وَسَطِ ٱللِّسَانِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَسَطِ ٱلْحَنَكِ ٱلْأَعْلَىٰ مَخْرَجُ ٱلْجِيمِ وَٱلشِّينِ وَٱلْيَاءِ ،
وَمِنْ أَوَّلِ حَافَةِ ٱللِّسَانِ وما يَلِيهَا مِنَ الأَضْرَاسِ مَخْرَجُ الضَّادِ ،
ومِنْ حافَةِ اللِّسانِ مِنْ أَدْنَاهَا إِلَىٰ مُنْتَهَىٰ طَرَفِ ٱللِّسَانِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا يَلِيهَا مِنَ ٱلْحَنَكِ ٱلْأَعْلَىٰ مِمَّا فُوَيْقَ ٱلضَّاحِكِ وَٱلنَّابِ وَٱلرَّبَاعِيَةِ وَٱلثَّنِيَّةِ مَخْرَجُ ٱللَّامِ ،
وَمِنْ طَرَفِ ٱللِّسَانِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا فُوَيْقَ ٱلثَّنَايَا مَخْرَجُ ٱلنُّونِ ،
وَمِنْ مَخْرَجِ ٱلنُّونِ غَيْرَ أَنَّهُ أَدْخَلُ فِي ظَهْرِ ٱللِّسَانِ قَلِيلًا لِٱنْحِرَافِهِ إِلَىٰ مَخْرَجِ ٱللَّامِ مَخْرَجُ ٱلرَّاءِ ،
وَمِنْ بَيْنِ طَرَفِ ٱللِّسَانِ وَأُصُولِ ٱلثَّنَايَا مَخْرَجُ ٱلطَّاءِ وَٱلدَّالِ وَٱلتَّاءِ ،
وَمِنْ بَيْنِ طَرَفِ ٱللِّسَانِ وَفُوَيْقَ ٱلثَّنَايَا مَخْرَجُ ٱلصَّادِ وَٱلزَّايِ وَٱلسِّينِ ،
وَمِمَّا بَيْنَ طَرَفِ ٱللِّسَانِ وَأَطْرَافِ ٱلثَّنَايَا مَخْرَجُ ٱلظَّاءِ وَٱلثَّاءِ وَٱلذَّالِ ،
وَمِنْ بَاطِنِ ٱلشَّفَةِ ٱلسُّفْلَىٰ وَأَطْرَافِ ٱلثَّنَايَا ٱلْعُلَىٰ مَخْرَجُ ٱلْفَاءِ ،
وَمِمَّا بَيْنَ ٱلشَّفَتَيْنِ مَخْرَجُ ٱلْبَاءِ وَٱلْمِيمِ وَٱلْوَاوِ ،
وَمِنَ ٱلْخَيَاشِيمِ مَخْرَجُ ٱلنُّونِ ٱلْخَفِيَّةِ " (١) .

---

(١) ط بولاق ٢ : ٤٠٥ ، ط هارون ٤ : ٤٣٣ - ٤٣٤ .

وذَكَرَ اللَّيْثُ بْنُ المُظَفَّرِ (١) في كتاب " العَيْنِ " عن الخليلِ أَنَّ " ٱلحُرُوفَ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا ؛ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ صِحَاحٌ لَهَا أَحْوَازٌ ، وَأَرْبَعَةٌ جُوفٌ ، فَقَالَ : ٱلْوَاوُ أَجْوَفُ وَمِثْلُهُ ٱلْيَاءُ وَٱلْأَلِفُ ٱللَّيِّنَةُ ، وَٱلْهَمْزَةُ جَوْفَاءُ ؛ لِأَنَّهَا تَخْرُجُ مِنَ ٱلْجَوْفِ ، فَلَا تَقَعُ فِي مَدْرَجَةٍ مِنْ مَدَارِجِ ٱلْحَلْقِ وَلَا مَدَارِجِ ٱللَّهَاةِ وَلَا مَدَارِجِ ٱللِّسَانِ وَهِيَ فِي ٱلْهَوَاءِ " .

قال : " وكان الخليلُ يقولُ كثِيرًا : ٱلْأَلِفُ ٱللَّيِّنَةُ وَٱلْوَاوُ وَٱلْيَاءُ هَوَائِيَّةٌ ، [أي : أنها في الهواءِ ، وأقصَى الحروف كلها العَيْنُ ، وأرفعُ منها الحاءُ] (٢) وَلَوْلَا بُحَّةٌ فِي ٱلْحَاءِ [لَأَشْبَهَتِ ٱلعَيْنَ ، ثُمَّ ٱلْهَاءُ ، وَلَوْلَا هَتَّةٌ فِي ٱلْهَاءِ - وقال مرَّةً أُخرَىٰ : هَهَّةٌ فِي ٱلْهَاءِ -] (٣) لَأَشْبَهَتِ ٱلْحَاءَ ؛ لِقُرْبِ مُخْرَجِ ٱلْهَاءِ مِنْ مُخْرَجِ ٱلْحَاءِ ، فهٰذه الثلاثةُ الأَحْرُفِ في حَيِّزٍ واحدٍ ، بَعْضُها أَرْفَعُ مِن بَعْضٍ ،

ثم الخاءُ والغَيْنُ ، وهُما في حَيِّزٍ واحدٍ ، والخاءُ أَرْفَعُ مِن الغَيْنِ ،

ثم القافُ والكافُ ، وهُما في حَيِّزٍ واحدٍ ، وهُما لَهَوِيَّتانِ ، والكافُ أَرْفَعُ مِن القافِ ،

ثم الجِيمُ والشِّينُ والضَّادُ ، وهِيَ في حَيِّزٍ واحدٍ ، بَعْضُها أَرْفَعُ مِن بَعْضٍ ،

ثم الصَّادُ والسِّينُ والزَّايُ ، وهِيَ في حَيِّزٍ واحدٍ ، بَعْضُها أَرْفَعُ مِن بَعْضٍ ،

ثم الطَّاءُ والدَّالُ والتَّاءُ ، في حَيِّزٍ واحدٍ ، بَعْضُها أَرْفَعُ مِن بَعْضٍ ،

[ثم الظَّاءُ والذَّالُ والثَّاءُ ، في حَيِّزٍ واحدٍ] (٤) ،

ثم الرَّاءُ واللَّامُ والنُّونُ ، في حَيِّزٍ واحدٍ ، بَعْضُها أَرْفَعُ مِن بَعْضٍ ،

ثم الفاءُ والباءُ والمِيمُ ، في حَيِّزٍ واحدٍ ، بَعْضُها أَرْفَعُ مِن بَعْضٍ ،

ثم الواوُ والياءُ والأَلِفُ ؛ ثلاثةٌ في الهواءِ ، لَم يَكُنْ لَها حَيِّزٌ تُنْسَبُ إِلَيْهِ " .

---

(١) صاحب الخليل ، يُقال إنه أكملَ كتاب العين ، بغية الوعاة تحقيق أبو الفضل ٢ : ٢٧٠ .

(٢) ما بين المعقوفين ليس في كتاب الأدِّغام ص ٤٢ .

(٣) ما بين المعقوفين في غ ، وفي كتاب الأدِّغام ص ٤٢ .

(٤) ما بين المعقوفين ليس في النسخ الثلاث ، وهو من كتاب الأدِّغام ص ٤٣ .

قال اللَّيْثُ : " قال الخليلُ :

" فَٱلْعينُ وَٱلْحَاءُ / و ٦٤٤ / وَٱلْهاءُ وَٱلْغينُ وَٱلْخَاءُ حلْقِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ مَبْدَأَهَا مِنَ ٱلْحَلْقِ ، وَٱلْقَافُ وَٱلْكَافُ لَهَوِيَّتَانِ ؛ لِأَنَّ مَبْدَأَهُمَا مِنَ ٱللَّهَاةِ ،

وَٱلْجِيمُ وَٱلشِّينُ وَٱلضَّادُ شَجْرِيَّةٌ ـ وَٱلشَّجْرُ مفرجُ ٱلْفَمِ ـ لِأَنَّ مَبْدَأَهَا مِنْ شَجْرِ ٱلْفَمِ

وَٱلصَّادُ وَٱلسِّينُ وَٱلزَّايُ أَسَلِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ مَبْدَأَهَا مِنْ أَسَلَةِ ٱللِّسَانِ ، وَهِيَ مُسْتَدَقُّ طَرَفِ ٱللِّسانِ ،

وَٱلطَّاءُ وَٱلدَّالُ وَٱلتَّاءُ نِطْعِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ مَبْدَأَهَا مِنْ نِطْعِ ٱلْغَارِ [1] ٱلْأَعْلَى ،

وَٱلظَّاءُ وَٱلذَّالُ وَٱلثَّاءُ لِثَوِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ مَبْدَأَهَا مِنَ ٱللِّثَةِ ،

وَٱلرَّاءُ وَٱللَّامُ وَٱلنُّونُ ذَلَقِيَّةٌ ـ وَٱلْوَاحِدُ أَذْلَقُ وَذَلِقٌ ، وَذَلَقُ كُلِّ شَيْءٍ : تَحْدِيدُ طَرَفِهِ ؛ كَذَلَقِ ٱللِّسَانِ ـ وَمَبْدَؤُهَا مِنْ ذَلَقِ ٱللِّسَانِ ،

والفاءُ والباءُ والمِيمُ شَفَهِيَّةٌ ـ وقال مَرَّةً : شَفَوِيَّةٌ ـ أَيْ : مَبْدَؤُها مِنَ الشَّفَةِ ،

وَٱلْيَاءُ وَٱلْوَاوُ وَٱلْأَلِفُ وَٱلْهَمْزَةُ هَوَائِيَّةٌ ، ، فِي حَيِّزٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهَا فِي ٱلْهَوَاءِ ، لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا شَيْءٌ " [2] .

وقال الفراء [3] : " ٱعْلَمْ أَنَّ الأَلِفَ ـ وهِيَ الهَمْزَةُ ـ والعَيْنُ والحاءُ أَخَوَاتٌ ؛ وذٰلك لِتَقارُبِهِنَّ في المَخْرَجِ مِنْ أَقْصَى الحَلْقِ ، إذا ٱمْتَحَنْتَ ذٰلك وَجَدْتَه ، والذي يَتْلُوهُنَّ في القُرْبِ مِنْهُنَّ والبُعْدِ مِنْ غَيْرِهِنَّ الغَيْنُ والخاءُ ؛ فَلِذٰلك بَيَّنَتِ العربُ النُّونَ عِنْدَ الحاءِ وأَخَواتِها فَلَم يَكُنْ إِلَّا التَّبْيِينُ ، وبَيَّنُوها مَرَّةً وأَخْفَوْها عِنْدَ الخاءِ والغَيْنِ ؛ فَلِقُرْبِهِما مِنْ أَخَوَاتِهِما بَيَّنُوها ، ولِٱرْتِفاعِهِما عَن دَرَجاتِهِنَّ لَمْ يُبَيِّنُوا . فهٰذا لأَقْصَى المَخارِجِ .

وأَبْعَدُ الحُرُوفِ مِن الحاءِ وأَخَوَاتِها الباءُ والمِيمُ والفاءُ ؛ وذٰلك أَنَّ الفاءَ وأُخْتَيْها مِن الشَّفَتَيْنِ مَخارِجُهُنَّ ، فَهِيَ الغايَةُ في البُعْدِ مِن الحاءِ وأَخَواتِها .

---

[1] في ب : الفك ، خطأ ، والتصويب من ي ، غ ، وكتاب الادّغام ص ٤٣ .

[2] كتاب العين ١ : ٥٧ ـ ٥٨ ، بتحقيق المخزومي والسامرائي ، مؤسسة الأعلمي بيروت ١٩٨٨ .

والياءُ والواوُ أُخْتَانِ ، وإنّما تآختا كُلَّ التّآخِي لأَنَّ مُخْرَجَهُما مِنْ حُرُوفِ الفَمِ لا يَلْتَقِي بِهِما مَوْضِعٌ مِن الفَمِ كما يَلْتَقِي عَلَىٰ غَيْرِه ، تَجِدُ ذٰلك إذا ٱمْتَحَنْتَهُ " .

وأَصَحُّ ذٰلك وأَحسَنُه ما ذَكَرَهُ سيبويه وفَصَّلَه .

وقد خالَفَ الفَرّاءُ سيبويه في مَوْضِعَيْنِ :

أَحدُهُما : أنَّه جَعَلَ الواوَ والياءَ مُخْرَجُهما واحدٌ ، مِنْ حُرُوفِ الفَمِ ،

والآخَرُ : أنَّه جَعَلَ الفاءَ والباءَ والميمَ مِن بَيْنِ الشَّفَتَيْنِ .

وذَكَرَ الأَلِفَ التي هِيَ الهَمْزةُ ، ولَم يَذْكُرِ الأَلِفَ في الحقيقة .

وأَظُنُّ الفَرّاءَ أَخَذَ ما ذَكَرَه مِن صاحبِ كتابِ العَيْنِ [لأَنَّ صاحبَ كتابِ العَيْنِ] (١) جَعَلَ الأَلِفَ والواوَ والياءَ في الهواءِ ، ولَم يَكُنْ لَها حَيِّزٌ تُنْسَبُ إِلَيْه ، وجَعَلَ أَيْضًا صاحبُ كتابِ العَيْنِ الفاءَ والباءَ والميمَ حَيِّزًا واحدًا وسَمّاهُنَّ الحُرُوفَ الشَّفَوِيَّةَ .

وٱخْتارَ المُفَضَّلُ بْنُ سَلَمَةَ (٢) في الواوِ والياءِ قَوْلَ الفَرّاءِ وٱحْتَجَّ لَهُ بِأَنَّ أَحدَهُما يُدَّغَمُ في الآخَرِ ويَنقَلِبُ إِلَيْه ، فالٱدّغامُ نَحْوُ : لَوَيْتُه لَيًّا وطَوَيْتُه طَيًّا ، وأَمّا القَلْبُ فنحو : مُوقِنٍ ومُوسِرٍ ، والأَصْلُ : مُيْقِنٌ ومُيْسِرٌ ، لأَنَّهُ مِن اليَقِينِ واليَسارِ .

والذي قالَه غَلَطٌ ، لأَنَّ الحُرُوفَ قد تَتَآخَىٰ بِٱتِّفاقاتٍ بَيْنَها عَلَىٰ غَيْرِ جِهَةِ كَوْنِها في حَيِّزٍ واحدٍ وغَيْرِ التَّجاوُرِ في المَخْرَجِ [أَلَا تَرَىٰ أَنَّا نُدَّغِمُ النُّونَ في الميمِ ولَيْسا مِنْ حَيِّزٍ واحدٍ ولا مُتَجاوِرَيْنِ في المَخْرَجِ] (٣) لٱشْتِراكِهِما في الغُنَّةِ ، وقد تُقْلَبُ الهَمْزةُ واوًا أَوْ ياءً ولَيْسَتْ مِن مَخْرَجِهِما ، كقَوْلِك في مُؤْمِنٍ وجُؤْنَةٍ وذِئْبٍ وبِئْرٍ : مُومِنٌ وبِيرٌ ، وقد كَفَانا ٱمْتِحانُ ذٰلك ، فإنَّه كالمُشاهَدِ ، لأَنَّكَ لَوْ بَدَأْتَ بِحَرْفٍ مَفْتوحٍ ثم وَصَلْتَ بِه واوًا أَوْ ياءً أَوْ أَلِفًا ثم وَقَفْتَ عَلَيْه تَبَيَّنَ لَكَ ٱخْتِلافُ مَخارِجِها ، نَحْو قَوْلِكَ : لَوْ ، لَيْ ، لَا ، وهٰذا لا يَحتاجُ إلَىٰ إقامةِ البَراهِينِ عَلَيْه .

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في النسخ الثلاث ، وهو من كتاب الٱدّغام ص ٤٥ .

(٢) الكوفيّ ، أخذ عن ٱبن السّكّيت وثعلب ، له كتاب الفاخر ، بغية الوعاة ٢ : ٢٩٦ .

(٣) ما بين المعقوفين من غ ، وكتاب الٱدّغام ص ٤٦ .

وأمّا ما ذَكَرَه صاحبُ كتابِ العينِ في المَخارِج فذَكَرْتُ جُمْلتَه لِيُوقفَ عليْه وكَرِهتُ شَرْحَهُ والكلامَ عليْه لأنَّ القَصْدَ في هٰذا الكتابِ تفْسيرُ كلامِ سيبويه .

قال سيبويه : " فأمّا المَجهورةُ فالهمزةُ والألِفُ والعينُ والغينُ والقافُ والجيمُ والياءُ (١) والضّادُ واللّامُ والنّونُ والرّاءُ والطّاءُ والدّالُ والزّاي والظّاءُ والذالُ والباءُ والميمُ والواوُ ، فذٰلك تسعةَ عشرَ حرفًا .

وأمّا المَهموسةُ فالهاءُ والحاءُ والخاءُ والكافُ والشّينُ (٢) والسّينُ والصّادُ والتّاءُ والثّاءُ والفاءُ ، فذٰلك عشَرةُ أحْرف .

فالمَجهورةُ : حرْفٌ أُشبعَ الاعْتمادُ في موْضعِه ومُنعَ النَّفَسُ أنْ يجْرِيَ معَه حتّى ينقضِيَ الاعْتمادُ علَيْه ويجْرِيَ الصَّوْتُ .

فهٰذه حالُ المَجْهورةِ في الحَلْقِ والفَمِ ، إلّا أنَّ النّونَ والميمَ قدْ يُعتمَدُ لهُما في الفَمِ والخَياشيمِ فتَصيرُ فيهِما غُنَّةٌ ، والدَّليلُ علَى ذٰلكَ أنّكَ لوْ أمْسكْتَ بأنفِكَ ثُمَّ تكلّمْتَ بِهِما لرأَيْتَ ذٰلكَ / ظ ٦٤٤ / قدْ أخلَّ بِهِما .

وأمّا المَهموسُ فحَرْفٌ أُضعِفَ الاعْتمادُ في موْضعِه حتّى جرى معَهُ النَّفَسُ . وأنتَ تعْرِفُ ذٰلكَ إذا اعْتبَرْتَ ورَدَّدْتَ الحَرْفَ معَ جَرْيِ النَّفَسِ ، ولَوْ أرَدْتَ ذٰلكَ في المَجْهورِ لَمْ تَقْدرْ عليْه ، فإذا أرَدْتَ اعْتِبارَ (٣) الحَرْفِ فأنْتَ ترْفعُ صَوْتَكَ إنْ شِئْتَ بِحُروفِ المَدِّ (٤) وما (٥) فيها مِنْها ، وإنْ شِئْتَ أخْفَيْتَ " (٦) .

قال أبو سعيد رحمه الله : سمّى سيبويه هٰذه الحروفَ مجهورةً لِما فيها مِنْ إشْباعِ الاعْتمادِ المانعِ مِن جَرْيِ النَّفَسِ معه عِندَ التَّرْديدِ ؛ لأنَّ قُوّةَ الصَّوتِ باقيةٌ ؛ أخذَه سيبويه

---

(١) الياء ليست في ب ، وهي في ي ، غ ، وكتاب الادّغام ص ٤٨ .

(٢) الشين ليست في ب ، وهي في ي ، غ ، وكتاب الادّغام ص ٤٨ .

(٣) في الطبعتين : إجراء .

(٤) في الطبعتين : بحروف اللّين والمدّ .

(٥) في النسخ الثلاث : وبما ، ولكن عبارة الشارح فيما بعد توافق ما هٰهنا .

(٦) ط بولاق ٢ : ٤٠٥ ـ ٤٠٦ ، ط هارون ٤ : ٤٣٤ .

مِن الجَهْرِ ، وسَمَّى الحُروفَ الأُخَرَ مَهموسةً لأَنَّ الهَمْسَ الصَّوْتُ الخَفِيُّ ، فَلِضَعْفِ الاَعْتِمادِ فِيها وجَرْيِ النَّفَسِ مع تَرْدِيدِ الحَرْفِ تَضْعُفُ .

وقد جَعَلْتُ لِحُروفَ الهَمْسِ كَلِمَتَيْنِ وهُما : سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ ، تَجْمَعانِها في الأَصْلِ لِيَسْهُلَ حِفْظُها ؛ لأَنَّ الناظِرَ في النَّحْوِ لَيْسَ يَكْثُرُ الاَعْتِيادَ علَيْها ، وإِنَّما الحاجةُ إِلَىٰ ذِكْرِها بِسَبَبِ الاَدِّغامِ وهُو آخِرُ النَّحْوِ ، وإِذا حُفِظَتِ المهمُوسةُ فالباقي مِن الحُروفِ مجهُورةٌ .

وقَوْلُه : " وَإِذَا أَرَدْتَ اَعْتِبَارَ اَلْحَرْفِ فَأَنْتَ تَرْفَعُ صَوْتَكَ إِنْ شِئْتَ بِحُرُوفِ اَلْمَدِّ وَمَا فِيهَا مِنْهَا ، وإِنْ شِئْتَ أَخْفَيْتَ " .

قال أبو سعيد رحمه الله : اَعْلَمْ أَنَّ تَرْدِيدَ الحَرْفِ الذي يُعْرَفُ [١] به المجهُورُ مِن المهمُوسِ لا يُمْكِنُ إِلَّا بتَحْرِيكِه ؛ لأَنَّ الساكِنَ لا يُمْكِنُ تَرْدِيدُه .

ومَعْنَىٰ كلامِه أَنَّ تَرْدِيدَ الحَرْفِ عَلَى الوَصْفِ الذي ذَكَرَ يُعْرَفُ بِه المجهُورُ مِن المهمُوسِ ، سَواءٌ رَفَعْتَ صَوْتَكَ أَوْ أَخْفَيْتَه [٢] .

وحُرُوفُ المَدِّ هِيَ الأَلِفُ والواوُ والياءُ ، " وَمَا فِيهَا مِنْهَا " يَعْنِي الحَرَكاتِ ، ويَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ الضَّمِيرُ في قوله : " فِيهَا " لِحُرُوفِ المَدِّ ويكونَ مَعْنَىٰ " فِيهَا " : مَعَها ، كَأَنَّه قال : وما معَها مِن الحَرَكاتِ المَأْخُوذةِ منْها ؛ مثالُ ذٰلك : أَنَّا نَعْتَبِرُ القافَ ، فَنُدْخِلُ علَيْها أَلِفًا فنَقُولُ : قَاقَاقَا ، أَوْ واوًا فنَقُولُ : قُوقُوقُو ، أَوْ ياءً فَنَقُولُ : قِي قِي قِي ، فَنَرْفَعُ صَوْتَنا بالأَلِفِ التي بَعْدَ القافِ وبِفَتْحَةِ القافِ ، أَوْ بِالواوِ والضَّمَّةِ ، أَوْ بالياءِ والكَسْرَةِ .

ويَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ الضَّمِيرُ في قوله : " فِيهَا " لِلحُرُوفِ المَهْمُوسةِ والمجهُورةِ ، فيكُونُ التَّرْدِيدُ مَرَّةً بِزِيادةِ حَرْفِ المَدِّ عَلَى الحَرْفِ المُرَدَّدِ وزِيادةِ حَرَكَةٍ ، ومَرَّةً بِزِيادةِ حَرَكَةٍ فَقَطْ كَأَنَّا قُلْنا : قَ قَ قَ ، أَوْ قُلْنا : قُ قُ قُ ، أَوْ قُلْنا : قِ قِ قِ .

---

[١] في غ ، وكتاب الاَدِّغام ص ٥٢ : يُعْلَمُ .

[٢] هٰذه من غ ، ي ، وكتاب الاَدِّغام ص ٥٢ ، والذي في ب : أخفيت .

قال سيبويه :

" وَمِنَ ٱلْحُرُوفِ ٱلشَّدِيدُ ، وَهُوَ ٱلَّذِي يَمْنَعُ الصَّوْتَ أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ ، وَهُوَ : ٱلْهَمْزَةُ وَٱلْقَافُ وَٱلْكَافُ وَٱلْجِيمُ وَٱلطَّاءُ وَٱلدَّالُ وَٱلتَّاءُ وَٱلْبَاءُ ، وَذَٰلِكَ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : ٱلْحَجُّ ثُمَّ مَدَدْتَ صَوْتَكَ لَمْ يَجْزُ لَكَ [١] " .

وقد قيَّدتُها للحفظِ بِقَوْلي : أَجِدُكَ قَطَّبْتَ .

قال : " وَمِنْهَا ٱلرِّخْوَةُ وَهِيَ : ٱلْحَاءُ وَٱلْهَاءُ ، وَٱلْغَيْنُ وَٱلْخَاءُ ، وَٱلشِّينُ ، وَٱلضَّادُ ، وَٱلصَّادُ وَٱلزَّايُ وَٱلسِّينُ ، وَٱلظَّاءُ وَٱلذَّالُ وَٱلثَّاءُ ، وَٱلْفَاءُ " .

قال أبو سعيد رحمه الله : الرِّخْوَةُ ضِدُّ الشَّدِيدةِ ، والفَرْقُ بَيْنَهُما أَنَّ الحَرْفَ الشَّديدَ إِذا وَقَفْتَ عليْهِ ٱنْحَصَرَ الصَّوْتُ ، والرِّخْوَ إِذا وَقَفْتَ عليْهِ لَمْ يَنْحَصِرِ الصَّوْتُ ؛ تَقُولُ : إِقْ ، فَتَجِدُ القافَ مُنْحَصِرًا ، وتَقُولُ : إِشْ ، أَوْ : إِخْ ، فَتَجِدُه جارِيًا .

ثم ذَكَرَ سيبويه ثمانيةَ أَحْرُفٍ جَعَلَ بعضَها بينَ الشديدةِ والرِّخْوَةِ ، وجَعَلَ بعضَها شديدًا وفيه شَبَهُ الرِّخْوِ .

وأَنا أَحْكِي لَفظَه في كُلِّ حَرْفٍ مِنْها . وقد قيَّدتُها بِقَوْلي : لَمْ يَرْوِ عَنَّا .

وإِنَّما جَعَلَها كذٰلك لأَنَّ الحَرْفَ الشديدَ هُوَ الذي يَنْحَصِرُ الصوتُ في مَوْضِعِه عندَ الوَقْفِ عليْه ، ولا يَنْحَصِرُ عَلَىٰ ما ذَكَرْناه ، وهٰذه الأَحْرُفُ الثَّمانيةُ لا يَجْرِي الصوتُ في مَواضِعِها عندَ الوَقْفِ ، ولٰكِنْ تَعْرِضُ لَها أَعْراضٌ تُوجِبُ خُرُوجَ الصوتِ بِٱتِّصالِه بِغَيْرِ مَواضِعِها وٱنْسِلالِه عَلَىٰ غَيْرِ الشَّرْطِ في الحَرْفِ الرِّخْوِ .

وقد ٱبْتَدَأَ سيبويه في ذِكْرِ هٰذه الحُرُوفِ ، فقال :

" فَأَمَّا ٱلْعَيْنُ فَبَيْنَ الرِّخْوَةِ وَٱلشَّدِيدَةِ ، تَصِلُ إِلَى ٱلتَّرْدِيدِ فِيهَا لِشَبَهِهَا بِٱلْحَاءِ " [٢] كَأَنَّ صَوْتَها يَنْسَلُّ عندَ الوَقْفِ إِلَى الحاءِ ، فَلَيْسَ لِصَوْتِها الاَنْحِصارُ التَّامُّ ولا جَرْيُ الرِّخْوِ ، فَجَعَلَهُ بَيْنَهُما .

---

[١] هٰذا ما في غ ، ي ، وكتاب الأدّغام ص ٥٥ ، والذي في ب والطبعتين : لم يجر ذلك .

[٢] ط بولاق ٢ : ٤٠٦ ؛ ط هارون ٤ : ٤٣٥ .

" وَمِنْهَا ٱلْمُنْحَرِفُ ، وَهُوَ حَرْفٌ شَدِيدٌ جَرَىٰ فِيهِ ٱلصَّوْتُ لِٱنْحِرَافِ ٱللِّسَانِ مَعَ ٱلصَّوْتِ ، وَلَمْ يَعْتَرِضْ عَلَى ٱلصَّوْتِ كَٱعْتِرَاضِ ٱلْحُرُوفِ ٱلشَّدِيدَةِ ، وَهُوَ ٱللَّامُ ؛ إِنْ شِئْتَ مَدَدْتَ فِيهَا ٱلصَّوْتَ . وَلَيْسَتْ كَالرِّخْوَةِ ؛ لِأَنَّ طَرَفَ ٱللِّسَانِ لَا يَتَجَافَىٰ عَنْ مَوْضِعِهِ ، وَلَيْسَ / و ٦٤٥ / يَخْرُجُ ٱلصَّوْتُ مِنْ مَوْضِعِ ٱللَّامِ ، وَلَٰكِنَّهُ مِنْ نَاحِيَتَيْ مُسْتَدَقِّ ٱللِّسَانِ ، فُوَيْقَ ذَٰلِكَ " [١] .

وأنتَ إذا تَأَمَّلْتَ ذٰلك [٢] الذي قاله سيبويه وَجَدتَه كما قال ، ولَوْ سَدَدتَ جانِبَيْ مَوْضِعِ اللَّامِ لَٱنْحَصَرَ الصَّوْتُ ولَم يَجْرِ أَلْبَتَّةَ .

قال سيبويه : " وَمِنْهَا حَرْفٌ شَدِيدٌ يَجْرِي مَعَهُ ٱلصَّوْتُ لِأَنَّ ذَٰلِكَ ٱلصَّوْتَ غُنَّةٌ مِنَ ٱلْأَنفِ ، وَإِنَّمَا تُجْرِيهِ مِنْ أَنْفِكَ وَٱللِّسَانُ لَازِمٌ لِمَوْضِعِ ٱلْحَرْفِ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَمْسَكْتَ بِأَنْفِكَ لَمْ يَجْرِ مَعَهُ ٱلصَّوْتُ ، وَهُوَ ٱلنُّونُ وَٱلْمِيمُ " [٣] .

والذي قالَه بَيِّنٌ إذا تَأَمَّلْتَه .

وكَذٰلك الراءُ ، [لِأَنَّ الراءَ] [٤] في ٱبْتِداءِ النُّطْقِ بِه يَنْحَصِرُ الصَّوْتُ في مَكانِه ، وَلَا يَجْرِي ، فَإِذا كَرَّرْتَهُ ٱنْحَرَفَ إِلَى اللَّامِ فَتَجافَىٰ لِجَرْيِ الصَّوْتِ .

قال : " وَمِنْهَا ٱللَّيِّنَةُ وَهِيَ ٱلْيَاءُ وَٱلْوَاوُ ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَهُمَا يَتَّسِعُ لِهَوَاءِ ٱلصَّوْتِ أَشَدَّ مِنَ ٱتِّسَاعِ غَيْرِهِمَا [كَقَوْلِكَ : واي وَٱلْوَاو ، وَإِن شِئْتَ أَجْرَيْتَ ٱلصَّوْتَ وَمَدَدْتَ] [٥] . وَمِنْهَا ٱلْهَاوِي ، وَهُوَ حَرْفٌ لِينٌ ٱتَّسَعَ لِهَوَاءِ ٱلصَّوْتِ مَخْرَجُهُ أَشَدَّ مِنَ ٱتِّسَاعِ مَخْرَجِ ٱلْيَاءِ وَٱلْوَاوِ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَضُمُّ شَفَتَيْكَ فِي ٱلْوَاوِ ، وَتَرْفَعُ فِي ٱلْيَاءِ لِسَانَكَ قِبَلَ ٱلْحَنَكِ . وَٱلْهَاوِي هُوَ ٱلْأَلِفُ . وَهَٰذِهِ ٱلثَّلَاثَةُ أَخْفَى ٱلْحُرُوفِ ؛ لِٱتِّسَاعِ] [٦] مَخَارِجِهِنَّ .

---

[١] ط بولاق ٢ : ٤٠٦ ، ط هارون ٤ : ٤٣٥ .

[٢] ذٰلك : ليست في ب ، وهي في غ ، ي ، وكتاب الاْدّغام ص ٥٨ .

[٣] ط بولاق ٢ : ٤٠٦ ، ط هارون ٤ : ٤٣٥ .

[٤] ما بين المعقوفين ليس في النسخ الثلاث ، وهو من كتاب الاْدّغام ص ٥٨ .

[٥] ما بين المعقوفين ليس في غ ، وهو في ب ، ي ، وكتاب الاْدّغام ص ٥٨ .

[٦] ما بين المعقوفين ليس في ي ، وهو في غ ، ب وكتاب الاْدّغام ص ٥٩ ـ ٦٠ .

وَأَخْفَاهُنَّ وَأَوْسَعُهُنَّ مَخْرَجًا ٱلْأَلِفُ . وفي نُسْخةِ أَبِي بَكْرٍ مبرمانَ : ثُمَّ ٱلْيَاءُ وَٱلْوَاوُ " .

قال أبو سعيد رحمه الله : هٰذه الثلاثةُ الأَحْرُف ـ وهِيَ الواوُ والياءُ والأَلِفُ ـ لاتّساعِ مَخارِجها وأَنَّ الحرَكاتِ مِنْها ولَا يُمَدُّ في الغِناءِ وسائِرِ الأَلْحانِ حَرْفٌ سِواها كُلُّ واحدةٍ مِنْهن لَها صَوْتٌ في غَيْرِ مَوْضع مَخْرَجِها مِن الفَمِ ، فصارتْ مُشْبِهَةً لِلرِّخْوَة بِالصَّوْتِ الذي يَجْرِي عِنْدَ الوَقْفِ عليْها ، وهِيَ تُشْبِهُ الشَّديدَ لِلزُومِها مَوَاضِعَها . ولَيْسَ الصَّوْتُ فِيها مِثْلَه في الحُرُوفِ الرِّخْوَةِ ؛ لِأَنَّ الرِّخْوَةَ إِنَّما صَوْتُها الجارِي عِنْدَ الوَقْفِ مِن مَوْضِعها .

قال أَبُو الحَسَنِ الأَخْفَشُ (١) : " سَأَلْتُ سيبويه عَن الفَصْلِ بيْنَ المَهْمُوسِ والمَجْهُورِ فقال : المَهْمُوسُ إِذا خَفَّفْتَه ثُمَّ كَرَّرْتَه أَمْكَنَكَ ذٰلك فِيه ، وأَمَّا المَجْهُورُ فَلا يُمْكِنُكَ ذٰلك فِيه . ثُمَّ كَرَّرَ سيبويه التاءَ بِلِسانِه وأَخْفَىٰ ، فقال : أَلا تَرَىٰ كَيْفَ يُمْكِنُ ، وكَرَّرَ الطَّاءَ والدَّالَ ـ وهُما مِن مَخْرَجِ التاءِ ـ فَلَمْ يُمْكِنْ . وأَحْسَبُه ذَكَرَ ذٰلك عَن الخليلِ " .

قال سيبويه : " وَإِنَّمَا فَرَقَ بَيْنَ ٱلْمَجْهُورِ وَٱلْمَهْمُوسِ أَنَّكَ لَا تَصِلُ إِلَىٰ تَبْيِينِ ٱلْمَجْهُورِ إِلَّا (٢) أَنْ يَدْخُلَهُ ٱلصَّوْتُ ٱلَّذِي يَخْرُجُ مِنَ ٱلصَّدْرِ ، فَٱلْمَجْهُورَةُ كُلُّهَا هٰكَذَا ؛ يَخْرُجُ صَوْتُهُنَّ مِنَ ٱلصَّدْرِ وَيَجْرِي فِي ٱلْحَلْقِ ، غَيْرَ أَنَّ ٱلْمِيمَ وَٱلنُّونَ تَخْرُجُ أَصْوَاتُهُمَا مِنَ ٱلصَّدْرِ وَتَجْرِي فِي ٱلْحَلْقِ (٣) وَٱلْخَيْشُومِ ، فَيَصِيرُ مَا جَرَىٰ فِي ٱلْخَيْشُومِ غُنَّةً تُخَالِطُ مَا جَرَىٰ فِي ٱلْحَلْقِ ، وَٱلدَّلِيلُ عَلَىٰ ذٰلِكَ أَنَّكَ لَوْ أَمْسَكْتَ بِأَنْفِكَ ثُمَّ تَكَلَّمْتَ بِهِمَا رَأَيْتَ ذٰلِكَ قَدْ أَخَلَّ بِهِمَا .

وَأَمَّا ٱلْمَهْمُوسَةُ فَتَخْرُجُ أَصْوَاتُهَا مِنْ مَخَارِجِهَا ، وَذٰلِكَ مِمَّا يُزْجِي ٱلصَّوْتَ ، وَلَمْ

---

(١) سَعيد بن مَسْعَدَةَ ، الأَخْفَشُ الأَوْسَطُ ، قرأَ النحوَ علىٰ سيبويه ، وكان الطريقَ إلىٰ كتابه . تُوفِّي ٢١٥ هـ ، بغية الوعاة ١ : ٢٩٠ .

(٢) في النسخ الثلاث : ولا ، وهي غير ذات جَدْوَىٰ ، والاختيار من كتاب الإدغام ص ٦٢ .

(٣) في النسخ الثلاث : الصدر ، ولا تلتئم مع ما يلي ، والاختيار من كتاب الإدغام ص ٦٢ .

يُعتَمَدْ عَلَيْهِ فِيهَا كَٱعْتِمَادِهِمْ فِي ٱلْمَجْهُورِ [١] ، فَأُخْرِجَ الصَّوْتُ مِنَ ٱلْفَمِ ضَعِيفًا ، وَٱلدَّلِيلُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ أَنَّكَ إِذَا أَخْفَيْتَ هَمَسْتَ بِهَٰذِهِ ٱلْحُرُوفِ ، وَلَا تَصِلُ إِلَىٰ ذَٰلِكَ فِي ٱلْمَجْهُورِ ، فَإِذَا قُلْتَ : شَخَصْ ، فَإِنَّ ٱلَّذِي أَزْجَىٰ هَٰذِهِ ٱلْحُرُوفَ صَوْتُ ٱلْفَمِ ، وَلَٰكِنَّكَ تُتْبِعُ صَوْتَ ٱلصَّدْرِ هَٰذِهِ ٱلْحُرُوفَ بَعْدَمَا يُزْجِيهَا صَوْتُ ٱلْفَمِ ، لِيَبْلُغَ وَيُفْهِمَ بِٱلصَّوْتِ ، فَٱلصَّوْتُ ٱلَّذِي مِنَ ٱلصَّدْرِ هَٰهُنَا نَظِيرُ ذَٰلِكَ الصَّوْتِ ٱلَّذِي تَرْفَعُهُ بَعْدَمَا يُزْجَىٰ صَوْتُ ٱلصَّدْرِ ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّكَ تَقُولُ : قَامَ [٢] ، فَإِنْ شِئْتَ أَخْفَيْتَ وَأَسْرَرْتَ [٣] ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ صَوْتَكَ ، فَإِذَا رَفَعْتَ صَوْتَكَ فَقَدْ أَحْدَثْتَ صَوْتًا آخَرَ » [٤] .

وقال أَبُو إِسْحَاقَ [٥] : « مَعْنَى جَهَرْتَ : أَعْلَنْتَ ، وأَظْهَرْتَ وكَشَفْتَ ، ومَعْنَى هَمَسْتَ : أَخْفَيْتَ ، فَلَيْسَ في الطَّاقة حَرْفٌ يَمْتَنِعُ مِنْ أَنْ يُجْهَرَ بِه ، وفي الحُرُوفِ ما لا يُنْطَقُ بِهِ إِلَّا مَجْهُورًا ، وهِيَ التِّسْعَةَ عَشَرَ حَرْفًا ، فَمَتَىٰ رُمْتَ أَن تَنطِقَ بِشَيْءٍ مِنْها لَمْ يَتَهَيَّأْ لَكَ أَن تَأْتِيَ بِه خَفِيًّا ، فَرُمْ ذٰلك في العَيْنِ والقافِ والطَّاءِ والدَّالِ فَإِنَّه يَمْتَنِعُ ، ولا يُسْمَعُ إِلَّا مَجْهُورًا . مِنْها ما يَتَهَيَّأُ لَكَ أَن تَنطِقَ بِه ويُسْمَعَ مِنكَ خَفِيًّا ، وهِيَ الأَحْرُفُ العَشَرَةُ ، فَرُمْ ذٰلك في التاءِ فَإِنَّكَ تَجِدُه ، وذٰلك قَوْلُكَ : تَ تَ تَ فهٰذه تُسْمَعُ منكَ خَفِيَّةً ، وإِن شِئْتَ جَهَرْتَ بِها . وأَخَواتُها أَيْضًا يَجْرِينَ مَجْرَاها في أَنَّه يَتَهَيَّأُ أَن يُسْمَعْنَ خَفِيَّاتٍ ، وهُنَّ مع هٰذا يَخْتَلِفْنَ لِما فِيهِنَّ مِن الرَّخاوَةِ والشِّدَّةِ ، والتاءُ أَثْبَتُهُنَّ في الهَمْسِ » [٦] .

---

[١] في النسخ الثلاث : المهموز ، تحريف ، والتصويب من كتاب الأدّغام ص ٦٢ .

[٢] في غ ، ب : قدم ، وهٰذه مِن ي ، ومِن كتاب الأدّغام ص ٦٢ .

[٣] ليست في ب ، وهي في غ ، ي ، وكتاب الأدّغام ص ٦٣ .

[٤] قد يكون هٰذا النص من كلام السيرافي معبِّرًا عما أراده سيبويه .

[٥] المقصود الزَّجَّاج شيخ السيرافي .

[٦] بعد هٰذا في غ : « واللهُ سبحانه وتعالَىٰ أعلمُ » .

/ ظ ٦٤٥ /

" بَابُ ٱلْإِدْغَامِ فِي ٱلْحَرْفَيْنِ
اللَّذَيْنِ تَضَعُ لِسَانَكَ بِهِمَا مَوْضِعًا [١] لَا يَزُولُ عَنْهُ

وَقَدْ بيّنّا أَمْرَهُمَا إِذَا كَانَا فِي [٢] كَلِمَةٍ لَا يَفْتَرِقَانِ ، وَإِنَّمَا نُبَيِّنُهُمَا [٣] فِي ٱلْٱنْفِصَالِ . فَأَحْسَنُ مَا يَكُونُ ٱلْإِدْغَامُ فِي ٱلْحَرْفَيْنِ ٱلْمُتَحَرِّكَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا سَوَاءٌ إِذَا كَانَا مُنْفَصِلَيْنِ أَنْ تَتَوَالَىٰ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ مُتَحَرِّكَةٍ بِهِمَا فَصَاعِدًا ، أَلَا تَرَىٰ بَنَاتِ ٱلْخَمْسَةِ وَمَا كَانَتْ عِدَّتُهُ خَمْسَةً لَا تَتَوَالَىٰ حُرُوفُهَا مُتَحَرِّكَةً ٱسْتِثْقَالًا لِلْحَرَكَاتِ مَعَ هَٰذِهِ ٱلْعِدَّةِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ سَاكِنٍ . وَقَدْ تَتَوَالَى ٱلْأَرْبَعَةُ مُتَحَرِّكَةً فِي مِثْلِ : عُلَبِطٍ ، وَلَا يَكُونُ ذَٰلِكَ فِي غَيْرِ ٱلْمَحْذُوفِ " [٤] .

قال أبو سعيد رحمه الله : ٱعْلَمْ أَنَّ سيبويه ذَكَرَ فيما مَضَىٰ مِن الكتابِ ٱدِّغامَ الحَرْفِ في نَظيرِه إذا كانا مِن كلمة واحدة ، نَحْوَ : مَدَّ يَمُدُّ ، ورَدَّ يَرُدُّ ، وٱحْمَرَّ يَحْمَرُّ ؛ فَأَصْلُه : رَدَدَ يَرْدُدُ ، وٱحْمَرَرَ يَحْمَرِرُ ، وإنَّما يَذْكُرُ في هٰذا المَوْضِعِ ٱدِّغامَ الحَرْفَيْنِ مِن جِنسٍ واحدٍ في كَلِمَتَيْنِ .

أَمَّا ٱدِّغامُ الحَرْفَيْنِ مِن جِنسٍ واحدٍ في كلمةٍ واحدةٍ فَهُوَ واجِبٌ ، لَا يَجُوزُ إظْهارُه إِلَّا في ضَرُورةِ الشاعِرِ كقَوْلِك : رَدَدَ يَرْدُدُ ، وضَنِنَ يَضْنَنُ ، وٱحْمَرَرَ يَحْمَرِرُ . وقد أَنْشَدَ سيبويه في ذٰلك [٥] قَوْلَ قَعْنَبِ بْنِ أُمِّ صاحِبٍ [٦] :

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي * أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا [٧]

---

[١] في الطبعتين : موضعا واحدا .

[٢] في الطبعتين : من غير المحذوف .

[٣] في ب ، ي : بيّنتهما ، وفي غ : بينهما (هٰكذا) ، والاختيار من كتاب الإدّغام ص ٦٥ .

[٤] ط بولاق ٢ : ٤٠٧ ، ط هارون ٤ : ٤٣٧ .

[٥] في ذٰلك : ليسا في ب ، وهما في غ ، ي ، وكتاب الإدّغام ص ٦٧ .

[٦] شاعر أمويّ ، هجا الوليد بن عبد الملك ، سمط اللآلي ١ : ٣٦٢ ، دار الكتب المصرية .

[٧] من قصيدة مطلعها : بَانَتْ سُلَيْمَىٰ فَأَمْسَتْ دُونَهَا عَدَنُ * وَغَلَّقَتْ عِنْدَهَا مِنْ قَلْبِكَ ٱلرُّهُنُ
شرح أبيات سيبويه بتحقيق محمد علي سلطاني ١ : ٣١٨ ، ط دار العصماء ، ٢٠١٠ .

وأمّا ٱدّغامُ الحرْفِ في نَظيرِه مِن كلِمتَيْنِ فَهوَ علَىٰ ضَرْبَيْنِ :

أحدُهما : أن يكُونَ الأوَّلُ ساكنًا والثاني متحرِّكًا وليْسا مِنْ حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ ؛ فإنَّ لِحُروفِ المَدّ في ذٰلك حكْمًا يُفرَدُ ذِكْرُه في كلِمةٍ أوْ كلِمتَيْنِ ،

والضَّرْبُ الآخَرُ : أن يكُونا متحرِّكَيْنِ .

فَإن كان الأوَّلُ ساكنًا فالأِدّغامُ واجِبٌ ضَرُورةً ، كَقَولِك : لَم يَرُح حَّاتِمٌ ، ولَم يَقُل لَّهُ شَيْئًا ، وقد دَّارَ فِيها ،

وإن كانا في كلِمتَيْنِ متحرِّكَيْنِ فالأِدّغامُ غَيْرُ واجِبٍ في الكلامِ ولَا في الشِّعْرِ ، وأَنتَ مخيَّرٌ فِيه ، إن شِئْتَ ٱدَّغَمْتَ وإنْ شِئْتَ لَم تَدَّغِم .

فَٱبْتدَأ سيبويه فقال :

" فَأَحسَنُ مَا يكُونُ ٱلأدّغَامُ فِي ٱلحَرْفَيْنِ ٱلمُتحرِّكَيْنِ اللَّذيْنِ هُمَا سَواءٌ إِذَا كَانَا مُنْفَصِلَيْنِ أَنْ تَتَوالَىٰ خَمْسَةُ أَحْرُف متحرِّكَة بِهِمَا فَصَاعِدًا " [(١)] .

وتَوَالِي خَمْسَةِ أحْرُفٍ قَوْلُك : جعَلَ لَكَ ، وذَهَبَ بِمَالِكَ ، وسَرَقَ قَمِيصَكَ ، فإن شِئْتَ ٱدَّغَمْتَ اللَّامَ مِن جعَلَ في اللَّامِ مِن لَكَ ، والباءَ مِن ذَهَبَ في الباءِ التي مِن بِمَالِكَ ، والقافَ مِن سَرَقَ في قافِ قَمِيصكَ .

فَٱسْتَحْسَنَ سيبويه في مِثْلِ ذٰلك الأدّغامَ لِتَوالِي خَمْسَةِ أَحْرُف مُتَحرِّكَة ثم قال : " أَلَا تَرَىٰ أَنَّ بَنَات ٱلخَمْسَةِ وَمَا كَانَتْ عِدَّتُه خَمْسَةً لَا تَتَوالَىٰ حُروفُهَا مُتحرِّكَةً ٱسْتِثْقالًا لِلحَركَات مَعَ هَـٰذه ٱلْعِدَّة " ، يُرِيدُ أَنَّه لا يُوجَدُ في الكلامِ كلِمةٌ أَصْلُها خَمْسَةُ أَحْرُف تَتَوالَىٰ حُروفُها مُتحرِّكَةً ، ولا كلِمةٌ علَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُف وفِيها زائِدٌ أَوْ زائِدانِ تُوجَدُ حُروفُها مُتحرِّكَةً كُلُّها ، فعُلِمَ بِعَدَمِ ذٰلك في الكلامِ أَنَّ تَوالِيَ خَمْسِ مُتحرِّكَاتٍ أَثْقَلُ مِنْ أَن يكُونَ فِيها ساكِنٌ ؛ فَلِذٰلِكَ كانَ الأدّغامُ حَسَنًا .

وعلَىٰ قِياسِ ما قالَ ، لَوْ تَوَالَتْ سِتُّ مُتَحرِّكَاتٍ أَوْ أَكْثَرُ فالأدّغامُ أَحْسَنُ ؛ كقَوْلِك : بِيَعَ عُّمَرُ ، وذَهَب بِّثِيَابِكَ .

---

(١) ط بولاق ٢ : ٤٠٧ ، ط هارون ٤ : ٤٣٧ .

قال : " وَقَدْ تَتَوَالَى ٱلْأَرْبعةُ مُتَحَرِّكَةً فِي مِثْلِ : عُلَبِط ، وَلَا يَكُونُ ذَٰلِكَ فِي غَيْرِ ٱلْمَحْذُوفِ " ، يُرِيدُ أَنَّ أَصْلَ عُلَبِط : عُلَابِطٌ ، وأَنَّ أَربعَ متحرِّكاتٍ متوالياتٍ لَيْسَتْ بِأَصْلٍ ، لِيُقَوِّيَ بِذٰلك حُسْنَ الأدِّغامِ فِيما تَوالَتْ فِيه خَمْسُ متحرِّكاتٍ .

ويدُلُّكَ عَلَىٰ حُسْنِ الادِّغامِ أَنَّه لَا يَتَوالَىٰ في تأْليفِ الشِّعْرِ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ مُتَحرِّكَة ، وذٰلك نَحْوُ : جَعَلَ لَكَ ، وهذا بيِّنٌ ، لِأَنَّ أَكْثَرَ ما يَتَوالَىٰ في الشِّعْرِ أَرْبعُ متحرِّكاتٍ وهِيَ : فَعِلَتُنْ ، ويُقالُ لها في أَلْقابِ العَرُوضِ : المَخْبُولُ ، وذٰلك مَعْرُوفٌ في العَرُوضِ .

قال : " وَٱلْبَيَانُ فِي جَمِيعِ هَـٰذَا عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ حِجَازِيٌّ . وَلَمْ يَكُنْ هَـٰذَا بِمَنْزِلَةِ مَدَّ وَٱحْمَرَّ وَنَحْوِ ذَٰلكَ لِأَنَّ ٱلْحَرْفَ ٱلْمُنْفَصِلَ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ ٱلَّذِي هُوَ مِثْلُه " .

يُرِيدُ أَنَّ البَيانَ فِيما كانَ مِن كَلِمَتَيْنِ جَيِّدٌ حِجازِيٌّ ، وقد ذَكَرْناه ، ولَم يَكُن بِمَنزِلةِ مَدَّ وٱحْمَرَّ في لُزُومِ الادِّغامِ .

والفَرْقُ بيْنَ ما كانَ مِن كَلِمَتَيْنِ وكَلِمةٍ أَنَّ الكَلِمةَ الواحدةَ لا يُوقَفُ فِيها عَلَى الحَرْفِ الأَوَّلِ مِن الحَرْفَيْنِ المِثْلَيْنِ ، ولا / و ٦٤٦ / يُفارِقُ أَحدُهما الآخَرَ في وَقْفٍ ولا وَصْلٍ ، فَإِذا كانا مِن كَلِمَتَيْنِ فَيَجُوزُ أَن يُوقَفَ عَلَىٰ أَحدِهما ثم يُبْتَدَأُ الآخَرُ ، ولا يَلْزَمُ الحَرْفَ الأَوَّلَ أَن يأْتِيَ بعدَه مِثْلُه ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّكَ إِذا قُلْتَ : جَعَلَ لَكَ خَيْرًا جازَ فِيه : جَعَلَ خَيْرًا لَكَ ، وإِذا قُلْتَ : ذُهِبَ بِثِيابِهِ اليَوْمَ ، جازَ : ذُهِبَ اليَوْمَ بِثِيابِهِ ، فلَيْسَ يَلْزَمُ الحَرْفَ الأَوَّلَ أَن يَلِيَه مِثْلُه .

قال : " فَإِنْ كَانَ قَبلَ ٱلْحَرْفِ ٱلْمُتَحَرِّكِ ٱلَّذِي وَقَعَ بَعْدَهُ حَرْفٌ مِثْلُهُ حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ لَيْسَ إِلَّا ، وَكَانَ بَعْدَ ٱلَّذِي هُوَ مِثْلُهُ حَرْفٌ سَاكِنٌ حَسُنَ ٱلْادِّغَامُ ، وَذَٰلِكَ مِثْلَ : يَد دَّاوُدَ " .

يَعْنِي : قَبْلَ الحَرْفِ المُدَّغَمِ مُتَحَرِّكٌ وبَعْدَ الحَرْفِ المُدَّغَمِ فِيه ساكِنٌ ، ومَثَّلَه بـ يَد دَّاوُدَ ، لِأَنَّه قَصْدٌ وٱعْتِدالٌ وُقُوعُ المُتَحرِّكِ بَيْنَ ساكِنَيْنِ .

قال سيبويه : " وَإِذَا ٱلْتَقَى ٱلْحَرْفَانِ ٱلْمِثْلَانِ [1] ، وقَبْلَ ٱلْحَرْفِ ٱلْأَوَّلِ حَرْفٌ

---

[1] في الطبعتين بعد هٰذا : ٱللَّذان هما سَواءٌ متحرِّكَيْنِ .

لين (١) فإنَّ الادّغام حسنٌ ؛ لأنَّ حرف المدّ بمنزلة متحرّك في الادّغام ؛ ألا تراهم في غير الانفصال قالوا : رادٌّ ورودٌّ (٢) وذلك قولك : إنَّ المال لَّك ، وهم يظلموني وهما يظلماني ، وأنت تظلميني ، والبيان هاهنا يزداد حسنًا لسكون ما قبله " (٣) .

قال أبو سعيد : اعلم أنَّ اجتماع الساكنين في الوقف مستقيمٌ ، كقولك : زيْدْ ، وعمْرْو ، وبكْرْ ، إذا وقفت عليه ، وفي الدرج غير ممكن .

وإذا كان قبل الأوّل من الساكنين حرفٌ من حروف المدّ واللين وكان الثاني مدّغمًا في مثله جاز ، كقولك : دابَّة ، وضالّ وما أشبهه ؛ وذلك أنَّ زمان الحرف الممدود أطول من زمان غيره ، كما أنَّ زمان الحرف المتحرّك أطول من زمان الحرف الساكن ، فصار الممدود بزيادته وطوله كالمتحرّك ، وممّا يدلُّك (٤) على ذلك أنّا لو أردنا أن نطوّل الحرف إلى أيّ زمان شئنا لم يمكن ذلك إلّا في حروف المدّ واللين ؛ وهي الألف والواو والياء السّاكنان ، والمدّغم في مثله ؛ يُنحى بالحرفين نحو الحرف الواحد ، فاجتمع في ذلك مدّ الحرف الذي هو (٥) كالحركة وكون الحرفين كالحرف الواحد وفي الثاني منهما حركةٌ ؛ فحسن لذلك اجتماع الساكنين .

وجعل يظلموني ويظلماني وتظلميني بمنزلة المنفصل ؛ لأنّا وإن كنّا لا نقف على النون الأولى دون الثانية فإنَّ الأولى قد كان ينطق بها وليس معها نونٌ أخرى ، وقد يدخل عليها النصب والجزم فيقال : لن يظلموني ولن يظلماني ولن تظلميني ، فتسقط النون الأولى ؛ فهو بمنزلة المنفصل .

قال : " وممّا يدلّك على أنَّ حرف المدّ بمنزلة متحرّك أنّهم إذا حذفوا في بعض

---

(١) في الطبعتين : مدّ ، وهي أدقُّ من الناحية الموضوعية وقد ذُكرتْ بعد كُليمات .

(٢) في الطبعتين : تمودَّ الثّوبُ .

(٣) ط بولاق ٤ : ٤٠٧ ، ط هارون ٤ : ٤٣٧ ـ ٤٣٨ .

(٤) يدلُّك : في ب ، وكتاب الادّغام ص ٧٣ ، وفي غ ، ي : يدلّ .

(٥) هو : ليست في ب ، وهي في غ ، ي ، وكتاب الادّغام ص ٧٣ .

ٱلْقَوَافِي لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ مَكَانَ ٱلْمَحْذُوفِ [١] إِلَّا حَرْفُ لِينٍ وَمَدٍّ ، كَأَنَّهُ يُعَوِّضُ ذَٰلِكَ لِأَنَّهُ حَرْفٌ مَمْطُولٌ " .

قال أبو سعيد رحمه الله : إذا حُذِفَ من الجُزْءِ الأَخِيرِ من البَيْتِ حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ أَو زِنَةُ مُتَحَرِّكٍ لَزِمَ الرِّدْفُ عِوَضًا من المَحْذُوفِ ولم يَحْسُنْ أَلَّا يكونَ مُرْدَفًا - والرِّدْفُ : أَلِفٌ أَو واوٌ أَو ياءٌ قَبْلَ حَرْفِ الرَّوِيِّ - وذٰلك في الضَّرْبِ الثالِثِ من الطَّوِيلِ ؛ كقَوْلِ الشَّاعِرِ [٢] :

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِٱلنِّسَاءِ فَإِنَّنِي * بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ ٱلنِّسَاءِ طَبِيبُ [٣]

لَوْ قالَ شاعِرٌ : * بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ ٱلنِّسَاءِ وَطَبُّ

لَمْ يَحْسُنْ ، وإن كان وَزْنُه وَزْنَ : طَبِيبُ ، وذٰلك أَنَّ : طَبِيبُ : فَعُولُنْ وهو الجُزْءُ الثامِنُ من الضَّرْبِ الثالِثِ وأَصْلُه : مَفَاعِيلُنْ ، حُذِفَتِ اللامُ والنُّونُ فَبَقِيَ : مَفَاعِي فنُقِلَ إِلَىٰ : فَعُولُنْ ، ولَزِمَه الرِّدْفُ عِوَضًا .

وهٰذا يُسْتَقْصَىٰ في العَرُوضِ ، ولا يَتَّسِعُ لِٱسْتِقْصائِه هٰذا المَوْضِعُ .

قال : " وَإِذَا كَانَ قَبْلَ ٱلْحَرْفِ ٱلْمُتَحَرِّكِ ٱلَّذِي بَعْدَهُ مِثْلُهُ [٤] حَرْفٌ سَاكِنٌ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُسَكَّنَ وَلَٰكِنْ إِنْ شِئْتَ أَخْفَيْتَ وَكَانَ بِزِنَةِ ٱلْمُتَحَرِّكِ [٥] مِنْ قِبَلِ أَنَّ ٱلتَّضْعِيفَ لَا يَلْزَمُ فِي ٱلْمُنْفَصِلِ كَمَا يَلْزَمُ فِي : مُدُقٍّ وَنَحْوِهِ مِمَّا ٱلتَّضْعِيفُ فِيهِ غَيْرُ مُنْفَصِلٍ " [٦] .

---

[١] ط بولاق ٢ : ٤٠٧ : قبل المحذوف إذا حُذِف الآخَر ، ط هارون ٤ : ٤٣٨ : ما قبل المحذوف إذا حُذِف الآخَر .

[٢] هو عَلْقَمَةُ بْنُ عَبَدَةَ الفَحْلُ الشاعرُ الجاهليُّ ، خزانة الأدب : ٣ : ٢٨٢ .

[٣] من قصيدته التي مطلعها :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي ٱلْحِسَانِ طَرُوبُ * بُعَيْدَ ٱلشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

ديوانه ٣٥ ، بتحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٦٩ .

[٤] في الطبعتين : مثله سواء .

[٥] في الطبعتين : بزِنَتِه متحرِّكًا .

[٦] ط بولاق ٢ : ٤٠٧ ، ط هارون ٤ : ٤٣٨ .

يريدُ أنَّ الحرفينِ المثلينِ من كلمتينِ إذا كانَ قبلَ الأولِ منهما حرفٌ ساكنٌ من غيرِ حروفِ المدِّ لم يدغمْ ، لأنه لو ادُّغمَ كانَ ادّغامه علىٰ أحدِ وجهينِ : إمَّا أن يدَّغمَ ويتركَ الحرفُ السَّاكنُ الذي قبلَه علىٰ سكونه فيجتمعَ ساكنانِ ، وإمَّا أن تلقىٰ حركةُ الحرفِ / ظ ٦٤٦ / الأوّلِ المدَّغمِ علىٰ السَّاكنِ الذي قبلَه فيغيرَ بناؤه كقولنا في " شَهْرُ رَمَضَانَ " (١٨٥ : البقرة) : شَهُر رَّمضانَ ، وفي : كَنْزُ زَيْدٍ : كَنُز زَّيدٍ .

ويجوزُ مثلُ هٰذا في كلمةٍ واحدةٍ نحو : مُدُقّ ، ومَرَدّ ، والأصلُ فيه : مُدْقُقٌ ومَرْدَدٌ ، ألقوا حركةَ القافِ علىٰ الدَّالِ وأدَّغموا ، وكذٰلك ألقوا حركةَ الدَّالِ الأولىٰ مِن : مَرْدَدٍ علىٰ الرَّاءِ .

وإنَّما حسُنَ في كلمةٍ واحدةٍ ولَم يجُزْ في كلمتينِ لأنَّ الادّغامَ في كلمتينِ غيرُ واجبٍ وإن كانَ الحرفُ الذي قبلَ المدَّغمِ متحرِّكًا ، فلذٰلكَ لم يغيِّرْ بنيةَ الكلمةِ الأولىٰ ، والادّغامُ في كلمةٍ واحدةٍ واجبٌ كما يجبُ الإعلالُ ؛ [فلذٰلكَ تلقىٰ حركةُ الحرفِ علىٰ ما قبلَه في الادّغامِ كما يجبُ في الإعلالِ] [١] .

وقال في تمثيلِ ما ذكرَه :

" وذٰلكَ قولُكَ : ٱبْنُ نُوحٍ ، وٱسْمُ موسىٰ [٢] فلو أنَّهمْ كانُوا يحرِّكُونَ لحذفُوا ٱلألفَ لأنَّهمْ قد ٱستغنَوا عنْهُ ، كما قالُوا : قَتّلوا وخَطّفَ ؛ فلمْ يقْوَ هٰذا علىٰ تغييرِ البناءِ كما لمْ يقْوَ علىٰ ألّا يجوزَ ٱلبيانُ فيما ذكرْتُ لكَ " [٣] .

قال أبو سعيد رحمه الله : يريدُ : لو ٱدَّغمنا نونَ ٱبْنِ في نونِ نُوحٍ ، فألقينا حركتَه على الباءِ لوجبَ أن نقولَ : بنُوحٍ وأسقطنا ألفَ الوصلِ لتحرُّكِ الباءِ كما قلْنا : سَلْ [٤] في : ٱسْألْ لمَّا خفّفنا الهمزةَ وألقينا حركتَها علىٰ السِّينِ . وكذٰلك يلزمُ في : ٱسْمِ

---

[١] ما بين المعقوفين ليس في النسخ الثلاث ، لانتقال النظر ، وهو من كتاب الادّغام ص ٧٨ .

[٢] في الطبعتين بعد هٰذا : لا تدغم هٰذا .

[٣] ط بولاق ٢ : ٤٠٧ ، ط هارون ٤ : ٤٣٨ .

[٤] سَلْ : ليست في ب ، وهي في ي وكتاب الادّغام ص ٧٨ .

مُوسَىٰ أن تقولَ : سُمُّوسَىٰ ، وذٰلك غيرُ جائزٍ لانفصالِه كما قد ذكرْناه . وليس ذٰلك بمنزِلة : قِتَّلُوا وخِطِّف ، لأَنَّ قِتَّلُوا وخِطِّف مِن كلمة واحدة وأصلُه : اقتتلوا فأدغِمَ التاءُ في التاءِ ، وأَمَّا القافُ فيجوزُ فتحُها وكسرُها ، فمن فتحَها ألقى فتحةَ التاءِ عليْها ، ومن كسرَها فلاجتماعِ الساكنَيْنِ ، وكذٰلك تُفتحُ الخاءُ في : خِطِّف وتُكسرُ .

فإن قالَ قائلٌ : فقد أصَّلتم أنَّ المثلَيْنِ إذا كانا في كلمة واحدة[1] وَجَبَ الادّغامُ نحو : ردَّ يرُدُّ ، وفي كلمتَيْنِ أنتَ مُخيَّرٌ في الادّغام ، فَلِمَ أجزتُم في : اقتتلوا الادّغامَ والإظهارَ ، والتاءان في كلمة واحدة ؟

فالجوابُ أنَّ التاءَيْنِ في : اقتتلُوا ونحوِها لَمَّا وقعتا وسطًا قويتا ، لأَنَّ الأوساطَ أقوىٰ مِن الأطراف ، وقد مضىٰ ذٰلك في التصريفِ ، فلمَّا كانَ الإعلالُ في الأطرافِ ألزمَ ولمَّا كانت الأوساطُ أبعدَ مِن الإعلالِ كانَ الادّغامُ فيها أبعدَ ، فَحَسُنَ إظهارُ الحرفَيْنِ في الوَسَطِ فصارَ الوسَطُ كالمنفصلَيْنِ .

وأمَّا قولُه : " فلَمْ يقوَ هٰذا علىٰ تغييرِ البِناءِ كما لم يقوَ علىٰ ألَّا يجوزَ البيانُ فيما ذكرتُ لكَ " فإنَّ معناه أنَّ المثلَيْنِ إذا كانا متحرِّكَيْنِ مِن كلمتَيْنِ وكان الحرفُ الذي قبلَ الأوَّلِ منهما ساكنًا لم يقوَ الادّغامُ علىٰ تحريكِ الساكنِ بحركةِ المِثْلِ الأوَّلِ وتغييرِ الكلمةِ كما لم يقوَ علىٰ ألَّا يجوزَ إظهارُهما غيرَ مدَّغمتَيْنِ ، يريدُ أنَّ : ابنَ نوحٍ لا يجري مجرىٰ : مُدْقٍّ فتقولَ : بنُّوحٍ كما قلتَ : مُدُقّ ، كما أنَّ : جعلَ لكَ لا يجري مجرىٰ : احمررَ فيلزَم فيه : جعلّكَ كما يلزَمُ : احمَرَّ ، وذٰلك لما قد تقدَّم مِن الفرقِ بينَ المثلَيْنِ إذا كانا مِن كلمتَيْنِ وبينَهما إذا كانا مِن كلمة .

قال : " ومِمَّا يدلُّكَ علىٰ أنَّه يُخفَىٰ ويكونُ بمنزِلةِ المتحرِّكِ قولُه ، يعني غيلانَ بنَ حُرَيْثٍ[2] : إنِّي بِمَا قَدْ كَلَّفَتْنِي عَشِيرَتِي * مِنَ الذَّبِّ عَنْ أَحْسَابِهَا لَحَقِيقُ[3]

---

[1] واحدة : ليست في المخطوطين ، وهي في كتاب الادّغام ص ٧٩ .

[2] ليس للشاعر أخبار معلومة .

[3] في المطبوعتين : أعراضها ، مكان : أحسابها ، والبيت في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، ٢ : ٤٤١ ، بتحقيق محمد علي سلطاني ، ط دار العصماء ، ٢٠١٠ .

الشاهدُ فِيه إِخْفاءُ الباءِ معَ المِيمِ في : بِمَا ، ولَو ٱدَّغَمَ لَٱنْكَسَرَ البَيْتُ لِأَنَّ الياءَ في : إِنِّي ساكِنَةٌ ، وتَسْكُنُ الباءُ في : بِمَا فَيَجْتَمِعُ ساكِنَانِ .

وقال أَيْضًا : وَٱمْتاحَ مِنِّي حلَبَاتِ الْهَاجِمِ

شَأْوُ مُدِلٍّ سَابِقِ اللَّهَامِمِ [١]

الشاهدُ فِيه إِخْفاءُ المِيمِ الأُولَىٰ ، ولَو ٱدَّغَمَ فقال : اللَّهَامّ لَٱنْكَسَرَ البَيْتُ .

وقال غَيْلَانُ : وَغَيْرُ سفْعٍ مُثَّلٍ يَحَامِمِ [٢]

أَخْفَى المِيمَ الأُولَىٰ في : يَحَامِمِ . حكَىٰ سيبويه في ذٰلك كُلِّهِ الإِخفاءَ [٣] .

/ و ٦٤٧ / قال : " وَلَوْ قَالَ : إِنِّي بِمَّا قَدْ كَلَّفْتَنِي ، فَٱدَّغَمَ ٱلْبَاءَ فِي ٱلْمِيمِ لَجَازَ ؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ حَرْفَ مَدّ " [٤] ، يَعْنِي : يَجُوزُ ذٰلك في الكلام ، وأَمَّا الشِّعْرُ فَلا يَجُوزُ ذٰلك فِيه ؛ لِٱجْتِماعِ السَّاكِنَيْنِ .

قال : " وَلَا يَجُوزُ فِي ٱللَّهَامِمِ ٱلإِسْكَانُ فِي ٱلْكَلَامِ ؛ لِأَنَّ لِهِمِم مُلْحَقٌ بِزِبْرِجٍ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ ٱلإِظْهَارِ وَإِلَّا ذَهَبَ ٱلإِلْحَاقُ ، وَمِثْلُهُ : قَرَادِدُ [جَمْعُ قَرْدَدٍ ، وَقَرْدَدٌ مُلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ ، وَلَا يَجُوزُ فِي قَرَادِدَ ٱلادِّغامُ ؛ لِأَنَّ قَرْدَدًا] [٥] وَلِهِمِمًا [٦] لَا يُدَّغَمُ فَيُكْرَهُ أَنْ يَجِيءَ جَمْعُهُ عَلَىٰ جَمْعِ مَا وَاحِدُهُ مُدَّغَمٌ " [٧] .

يُرِيدُ أَنَّهُ كُرِهَ أَن يَجِيءَ جَمْعُ قَرْدَدٍ وَلِهْمِمٍ مُدَّغَمًا فيكونَ كَجَمْعِ مَعَدّ ومُدُقّ لِأَنَّكَ تَقُولُ : مَعَادٌّ ومَدَاقٌّ ؛ لِأَنَّ مَعَدًّا ومُدُقًّا غيرُ مُلْحَقَتَيْنِ ، ولَيْسَ جَوَازُ الادِّغامِ في :

---

[١] [٢] يُنسب الشاهدان إلىٰ صقر بن حكيم بن مُعَيَّة في : شرح أبيات سيبويه لٱبن السيرافي ، ٢ : ٤٣٩ ، ٤٤١ ، كما يُنسبان إلىٰ غَيْلانَ بن حُرَيْث في تحصيل عين الذهب للشنتمري ٥٩٣ بتحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ١٩٩٤ .

[٣] ط بولاق ٢ : ٤٠٨ ، ط هارون ٤ : ٤٣٩ .

[٤] عبارة سيبويه : فأَسْكَنَ الباءَ وٱدَّغمها في الميم في الكلام لَجاز لِحرف المدّ .

[٥] ما بين المعقوفين ليس في ب ، ي ، وهو في غ ، وكتاب الادّغام ص ٨٤ .

[٦] في النسخ الثلاث : ولهمم ، والاختيار من كتاب الادّغام ص ٨٤ .

[٧] ط بولاق ٢ : ٤٠٨ ، ط هارون ٤ : ٤٣٩ بٱختلاف يسير .

" إِنِّي بِمَا " كَٱدِّغامِ قَرْدَدٍ وقَرَادِدَ ؛ لِأَنَّ قَرْدَدًا مُلْحَقٌ .

قال : " وَلَكِنَّكَ إِنْ شِئْتَ قُلْتَ : قَرَادِدَ ، فَأَخْفَيْتَ ، كَمَا تَقُولُ : مُتَعَفِّفًا " .

يَعْنِي أَنَّ " مُتَعَفِّفًا " وبابَهُ : مُتَفَعِّلٌ ومُتَفَعَّلٌ لا يَقَعُ فِيهِ ٱدِّغامٌ يُغَيِّرُ لَفْظَ بِنْيَتِهِ .

قال : " وَأَمَّا قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ : " إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا " (٥٨ : النساء) فَلَيْسَ عَلَىٰ لُغَةِ مَنْ قَالَ : نِعْمَ فَأَسْكَنَ ٱلْعَيْنَ ، وَلَكِنَّهُ عَلَىٰ لُغَةِ مَنْ قَالَ : نِعِمَ فَحَرَّكَ ٱلْعَيْنَ ، وَهِيَ لُغَةُ هُذَيْلٍ [١] وَكَسَرَ النُّونَ ، كَمَا قَالُوا : لِعِبٌ " [٢] .

يُرِيدُ أَنَّ الذي يَقُولُ : نِعْمَ لا يَدَّغِمُ مِيمَهَا فِي مِيمِ " مَا " [٣] كما لَمْ يُدَّغَمْ : ٱسْمُ مُوسَىٰ وٱبْنُ نُوحٍ لِأَنَّ الْعَيْنَ قَبْلَ المِيمِ ساكِنَةٌ وإِنَّمَا تُدَّغَمُ عَلَىٰ لُغَةِ مَنْ قَالَ : نِعِمَ .

وفِيما كانَ عَلَىٰ فَعِلَ والثاني مِنْهُ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ أَرْبَعُ لُغاتٍ :

فَعِلَ ؛ نَحْوُ : نَعِمَ ولَعِبَ . وفَعْلَ ؛ نَحْوُ : نَعْمَ ولَعْبَ .

وفِعْلَ ؛ نَحْوُ : نِعْمَ ولِعْبَ . وفِعِلَ ؛ نَحْوُ : نِعِمَ ولِعِبَ .

قال : " وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : " فَلَا تَتَنَاجَوْا " (٩ : المجادلة) فَإِنْ شِئْتَ ٱدَّغَمْتَ ٱلتَّاءَ ٱلْأُولَىٰ ؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا حَرْفَ مَدٍّ وَهُوَ ٱلْأَلِفُ الَّتِي فِي " فَلَا " . وَزَعَمُوا أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ لَا يُبِينُونَ ٱلتَّاءَيْنِ " [٤] .

قال أبو سعيد رحمه الله : يُرِيدُ أَنَّهُم يَقُولُونَ : " فَلَا تَّنَاجَوْا " .

وأنا أَذْكُرُ ذٰلك مُسْتَقْصًى فِي بابٍ أَفْرَدْتُهُ لِٱدِّغامِ القُرَّاءِ ، إِنْ شاءَ اللَّهُ .

قال : " وتَقُولُ : هَٰذَا ثَوْبُ بَكْرٍ ، فَٱلْبَيَانُ فِي هَٰذَا أَحْسَنُ مِنْهُ فِي ٱلْأَلِفِ ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ مَا قَبْلَ وَاوِ ثَوْبٍ لَيْسَتْ مِنْهُ فَيَكُونَ بِمَنْزِلَةِ ٱلْأَلِفِ . وَكَذٰلِكَ : جَيْبُ بَكْرٍ ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّكَ تَقُولُ : ٱخْشَوا وَّاقِدًا ، فَتَدَّغِمُ [٥] ، وٱخْشَيْ يَّاسِرًا ، فَتُجْرِيهِ مُجْرَىٰ

---

[١] في الطبعتين : وحدَّثنا أبو الخطَّاب أنها لغة هذيل .

[٢] ط بولاق ٢ : ٤٠٨ ، ط هارون ٤ : ٤٣٩ ـ ٤٤٠ .

[٣] " ما " ليست في ب ، ي ، وهي في غ ، كتاب الادّغام ص ٨٦ .

[٤] ط بولاق ٢ : ٤٠٨ ، ط هارون ٤ : ٤٤٠ .

[٥] فتدغم : ليست في ب ، ي ، وهي في غ ، وكتاب الادّغام ص ٨٨ .

غيرِ الواوِ والياءِ " [١] .

قال أبو سعيد رحمه الله : اعلمْ أنَّ الياءَ والواوَ إذا كانتا ساكنتينِ وانفتحَ ما قبلَهما ففيهما مدٌّ دونَ المدِّ الذي يكونُ فيهما إذا انضمَّ ما قبلَ الواوِ وانكسرَ ما قبلَ الياءِ ، وذلك أنَّ الألفَ التي هي أوسعُ حروفِ المدِّ واللِّينِ مخرجًا وأبلغُها مدًّا لا يكونُ ما قبلَها إلَّا مفتوحًا ، والفتحةُ من الألفِ ، فإذا كانَ قبلَ الواوِ الساكنة ضمَّةٌ وقبلَ الياءِ كسرةٌ فهما علَى منهاجِ الألفِ ، وإذا لم يكن ما قبلَهما منهما خالفتا منهاجَ الألفِ فلذلك يُستحسَنُ الادِّغامُ في قولِكَ : هذا كوب بكّرٍ ، وزبيب بكّرٍ ، كما يُستحسَنُ : المال لَّك ، ولم يكن : ثوب بكّرٍ ، وجيب بكّرٍ كذلك .

واحتجَّ سيبويه بأنَّ المفتوحَ ما قبلَه من الواواتِ والياءاتِ ليس كالمضمومِ ما قبله من الواوات والمكسورِ ما قبله من الياءات بأنَّكَ تقولُ : اخشَوا وَّاقدًا فتدَّغِمُ واوَ اخشَوا في واوِ واقد ، وكذلك تدَّغمُ ياءَ اخشَي يَّاسرًا ، وذلك لنقصانِ المدِّ من أجلِ الفتحةِ ، قال اللهُ تعالَى : " تولَّوا وَّاستغنَى اللهُ " (٦ : التغابن) بادِّغامِ الواوِ من : " تولَّوا " في واوِ : " واستغنَى اللهُ " للفتحةِ ، وقال اللهُ تعالَى : " قالُوا وأقبلُوا عليهِمْ " (٧١ : يوسف) ، فلم تدَّغم الواوُ من : قالُوا في واوِ : وأقبلُوا ، وعلَى هذا تقولُ : أكرِمي ياسرًا ، فلا تدَّغمُ .

قال سيبويه : " ولا يجوزُ في القوافي المحذوفةِ وذلك أنَّ كلَّ شعرٍ حذفتَ من أتمِّ بنائه حرفًا متحرِّكًا أو زنةَ حرفٍ متحرِّكٍ فلابدَّ من حرفٍ [٢] للرِّدفِ " ، وأنشدَ :

وما كلُّ ذي لُبٍّ بمؤتيكَ نصحَهُ * وما كلُّ مؤتٍ نصحَهُ بلبيبِ [٣]

---

[١] ط بولاق ٢ : ٤٠٨ ، ط هارون ٤ : ٤٤٠ .

[٢] في الطبعتين : فلا بد من حرف لين للردف .

[٣] البيت في ديوان أبي الأسود الدؤلي ٤٥ بتحقيق محمد آل ياسين مكتبة الهلال بيروت ١٩٩٨ ونُسب إليه في شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي بتحقيق عبد العزيز رباح وزميله ٤ : ٢٢٧ ، ط ٢ دار الثقافة العربية بدمشق ١٩٩٣ ، وورد ضمن أبيات له في الأغاني للأصفهاني ١٢ : ٤٨٧ ط. دار إحياء التراث العربي بيروت ١٩٩٤ ، ونُسب إلى بشار بن بُرد في الملحقات ، ديوانه ٤ : ٢٣ ط لجنة التأليف والترجمة ١٩٦٦ ، ومحاضرات الأدباء ١ : ٢٨ ، دار مكتبة الحياة بيروت .

[فالياءُ التي بينَ الباءَيْنِ رِدْفٌ] [١] .

لَم يُجِزْ سيبويه في الضَّرْبِ الثالث مِن الطويلِ وما جَرَىٰ مَجْرَاهُ مِمَّا يَلْزَمُه الرِّدْفُ عَلَىٰ ظاهِرِ هذا الكلامِ أَن يكُونَ رِدْفُه واوًا مفتوحًا ما قبلَها أَوْ ياءً مفتوحًا ما قبلَها .

وقد ذَكَرْنا / ظ ٦٤٧ / لُزُومَ الرِّدْفِ لِهٰذا النَّحْوِ فيما مَضَىٰ .

ثم قال : " وَإِنْ شِئْتَ ٱدَّغَمْتَ ، لِأَنَّ فِي [٢] ٱلْوَاوِ ٱلَّتِي فِي : ثَوْبٍ وَٱلْيَاءِ ٱلَّتِي فِي : جَيْبٍ مَدًّا وَلِينًا وَإِنْ لَمْ يَبْلُغَا ٱلْأَلِفَ ، كَمَا قَالُوا ذَٰلِكَ فِي غَيْرِ ٱلْمُنْفَصِلِ نَحْوَ : أُصَيْمٍّ ؛ فَيَاءُ التَّحْقِيرِ لَا تُحَرَّكُ ، لِأَنَّهَا نَظِيرَةُ ٱلْأَلِفِ فِي : مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ ؛ لِأَنَّ ٱلتَّحْقِيرَ عَلَيْهَا [٣] يَجْرِي إِذَا جَاوَزَ ٱلثَّلَاثَةَ . فَلَمَّا [٤] كَانُوا يَصِلُونَ إِلَىٰ إِسْكَانِ حَرْفَيْنِ فِي ٱلْوَقْفِ مِنْ سِوَاهُمَا ٱحْتُمِلَ هَٰذَا فِي ٱلْكَلَامِ لِمَا فِيهِمَا مِنَ ٱلْمَدِّ " [٥] .

قال أبو سعيد رحمه الله : يَعْنِي أَنَّ " ثَوْبَ بَكْرٍ " و " جَيْبَ بَكْرٍ " إن لَم يُسْتَحْسَنْ فِيه الأدِّغامُ لِما ذَكَرْنا فإِنَّ ٱدِّغامَه جائزٌ ؛ لأَنَّ فِيه [٦] مَدًّا .

والمَدَّاتُ تَتَفَاضَلُ : فَأَتَمُّها مَدًّا الأَلِفُ ، ثم الواوُ الساكنةُ المضمُومُ ما قبلَها والياءُ الساكنةُ المكسُورُ ما قبلَها ، ثم الواوُ والياءُ الساكنتانِ المفتُوحُ ما قبلَهما .

وٱسْتَدَلَّ علَى المَدِّ الذي فِيه بِتَصْغِيرِ أَصَمَّ ، والياءُ فِي أُصَيْمٍّ ساكنةٌ والمِيمُ مُدَّغَمةٌ .

وإِنَّما صارت الياءُ فِي أُصَيْمٍّ ساكنةً لأَنَّها في مَوْضِعِ أَلِفِ الجَمْعِ في : أَصَامَّ ، ومَدَاقَّ ودَوَابَّ . ولَو صَغَّرْتَ مُدُقًّا ودَابَّةً لَقُلْتَ : مُدَيْقٌّ ودُوَيْبَّةٌ وتُجْرِي أَحْكَامَ التصغيرِ [٧] في ذَوَاتِ الأَرْبعةِ كَأَحْكامِ الجَمْعِ .

---

[١] ما بين المعقوفين ليس في النسخ الثلاث ، وهو في كتاب الأدِّغام ص ٩٠ .

[٢] في : ليست في ب ، ي ، وهي في غ ، كتاب الأدِّغام ٩١ ، والسلامة النحوية تقتضيها .

[٣] عليها : في النسخ الثلاث ، والذي في كتاب الأدِّغام ص ٩١ : عليهما .

[٤] فلما : في غ ، ب ، كتاب الأدِّغام ص ٩٠ ، والذي في ي : فبما .

[٥] ط بولاق ٢ : ٤٠٩ ، ط هارون ٤ : ٤٤١ .

[٦] فيه : ليست في ب ، وهي في غ ، ي ، وكتاب الأدِّغام ص ٩١ .

[٧] في النسخ الثلاث : المصغر ، والأليق : التصغير ، وهي من كتاب الأدِّغام ص ٩٢ .

غيرَ أنّ مُدَيقًّا وأُصَيمّ واجبانِ و" ثَوْب بَكْر" و" جَيْب بَكْر" غيرُ مُستحسَنٍ لأنّ هٰذا مُنفصِلٌ ولستَ بمُضطَرٍّ إلى ادّغامه، وأُصَيمّ كلمةٌ واحدةٌ، وصارت الياءُ فيه نَظيرةَ الألفِ في: أَصَامّ ومَدَاقّ. ووُجوبُ أُصَيمّ ومُدَيقّ طَريقٌ إلى جوازِ ادّغامِ " ثَوْب بَكْر" و" جَيْب بَكْر" وإن لم يكن مُستحسَنًا.

قال: " وتقولُ: هٰذا دَلْوُ واقد وهٰذا [١] ظَبيُ ياسرٍ فتَجْري الواوَيْنِ والياءَيْنِ هٰهنا مَجرى الميمَيْنِ في قولك: اسْمُ موسَىٰ " [٢].

يَعْني: ولا تَدَّغِمُ: دَلْوَ واقِدٍ، وظَبْيَ ياسِرٍ؛ لأنّك إذا ادّغمتَ بقّيتَ اللامَ مِن دَلْوٍ والياءَ مِن ظَبْيٍ ساكنَتَيْنِ وبعدَهما حَرْفٌ ساكنٌ وليْستا مِنْ حُروفِ المَدّ واللّينِ أو تلْقِي عليْهما حَرَكةَ ما بعدَهما فتغيّرُ البِناءَ [٣]، وقد ذَكَرْنا فَسادَ ذٰلك.

وقال سيبويه: " فإذا قلتَ: مَرَرْتُ بِوَلِيِّ يزيدَ وعَدُوِّ وليدٍ فإنْ شئتَ أخفيتَ وإنْ شئتَ بيّنتَ، ولا تدّغِمُ [٤]؛ لأنّك حين [٥] ادّغمتَ الواوَ في عدوّ والياءَ في وليّ فرفعتَ لسانَكَ رفعةً واحدةً ذهبَ المدُّ وصارتا بمنزلةِ ما يُدّغمُ من غيرِ المعتلِّ، فصارتِ الواوُ الأولىٰ من عدوّ بمنزلةِ اللامِ في دلْوٍ، والياءُ الأولىٰ في وليّ بمنزلةِ الباءِ في ظَبْيٍ، والدّليلُ علىٰ ذٰلكَ أنّه يجوزُ في القوافي: ليًّا مَعَ: ظَبْيًا، ودوًّا مع: غزْوًا ".

قال أبو سعيد رحمه الله: يُريدُ أنّه لا تُدّغَمُ الياءُ [٦] الثانيةُ المُتحرّكةُ من: وَلِيّ في ياءِ يَزيدَ، لأنّا إذا ادّغمْناها سكّنّاها، [وإذا سكّنّاها] [٧] بطَلَ ادّغامُ الياءِ الأُولىٰ السّاكنةِ

---

[١] هٰذا: ليست في ب، وهي في غ، ي، وكتاب الادّغام ص ٩٢.

[٢] ط بولاق ٢: ٤٠٩، ط هارون ٤: ٤٤٢.

[٣] في ب، ي: الباء، وفي غ: الياء؛ تصحيف، والتصويب من كتاب الادّغام ص ٩٣.

[٤] في الطبعتين: ولا تُسكن.

[٥] في الطبعتين: حيث.

[٦] الياء: ليست في ب، وهي في ي وكتاب الادّغام ص ٩٤.

[٧] ما بين المعقوفين ليس في النسخ الثلاث، لانتقال النظر، وهو في كتاب الادّغام ص ٩٤.

مِن : وَلِيٍّ فيها ، وإذا لم نَدَّغِمْها فَظَهَرَتْ وهِيَ ياءٌ ساكنةٌ قَبْلَها كَسْرةٌ صارَ فيها مَدٌّ وقد كانَ المَدُّ بَطَلَ بِالأدّغامِ [(١)] ، وقد تَقَدَّمَ أَنَّا لا نَدَّغِمُ في المُنفَصِلَيْنِ إِذَا [(٢)] كانَ يُوجِبُ تَغْيِيرَ بِنْيَةِ الكلمةِ . وكذٰلك القَوْلُ في : عَدُوِّ وَلِيد .

وأَمَّا قَوْلُه : " يَجُوزُ في القَوَافِي : لِيًّا مَعَ : ظَبْيًا " فَلِأَنَّ المَدَّ قد ذَهَبَ مِن : لِيًّا ، فصارَت الياءُ الأُولىٰ لَمَّا ذَهَبَ المَدُّ مِنْها [(٣)] بِمَنْزِلةِ الباءِ في : ظَبْيًا .

وعِندي أَنَّ قائلًا لَوْ قالَ : إِنَّ ذٰلك لا يَجُوزُ ، لِأَنَّ فِيه مَدًّا ما ، لَم يَكُن بَعِيدًا ، وَالدَّلِيلُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ أَنَّا رَأَيْنا القَوَافِيَ المَبْنِيَّةَ عَلَى الياءِ المُشَدَّدةِ لا يَأْتِي فِيها غَيْرُ الياءِ المُشَدَّدةِ ، كقَوْلِ العَجَّاجِ [(٤)] :

بَكَيْتُ وَالْمُحْتَزَنُ الْبَكِيُّ
وَإِنَّمَا يَأْتِي الصِّبَا الصَّبِيُّ [(٥)]

إِلَىٰ آخرِ القَصِيدةِ ، قد لَزِمَ فِيها الياءَ المُشَدَّدةَ .

وقال أبو الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ :

يَقُولُ الأَرْذَلُونَ بَنُو قُشَيْرٍ :	طَوَالَ الدَّهْرِ لَا تَنْسَى عَلِيًّا !
فَقُلْتُ لَهُمْ وَكَيْفَ يَكُونُ تَرْكِي	مِنَ الأَعْمَالِ مَا يُقْضَى عَلَيَّا
أُحِبُّ مُحَمَّدًا حُبًّا شَدِيدًا	وَعَبَّاسًا وَحَمْزَةَ وَالْوَصِيَّا
بَنُو عَمِّ النَّبِيِّ وَأَقْرَبُوهُ	أَحَبُّ النَّاسِ كُلِّهِمُ إِلَيَّا
فَإِنْ يَكُ حُبُّهُمْ رُشْدًا أُصِبْهُ	وَلَسْتُ بِمُخْطِئٍ إِنْ كَانَ غَيَّا

إِلَىٰ آخرِ القصيدة .

---

(١) في ب ، ي : بادغام ، والتصويب من غ ، كتاب الأدّغام ص ٩٤ .

(٢) في ب، ي : إذ ، والتصويب من غ ، كتاب الأدّغام ص ٩٤ .

(٣) في النسخ الثلاث : فيها ، والتصويب من كتاب الأدّغام ص ٩٥ .

(٤) عبد الله بن رُؤْبة ، وُلِد في الجاهلية وتُوُفِّي سنة ٩٠ هـ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ٥٩١ بتحقيق أحمد شاكر .

(٥) خزانة الأدب للبغدادي ١ : ٢٧٥ طبعة هارون .

وقد ذَكَرَ سيبويه في فصلٍ بعدَ هٰذا أَنَّ الياءَ المُدَّغَمَةَ فِيها لِينٌ ، وذٰلك قولُه في الْجِيمِ : لَا تُدَّغَمُ فِي الْيَاءِ ، وَفِي الْمِيمِ : لَا تُدَّغَمُ فِي الْوَاوِ ؛ / و ٦٤٨ / لِأَنَّكَ تُدْخِلُ اللِّينَ فِيمَا لَا يَكُونُ فِيهِ لِينٌ نَحْوَ : أَخْرِجْ يَاسِرًا ، لَمْ يَجُزِ ٱدِّغامُ الجِيمِ مِنْ : أَخْرِجْ فِي الْيَاءِ مِنْ : يَاسِرًا فَيُقَالَ : أَخْرِيَّاسِرًا ، لأَنَّكَ تُدْخِلُ الجِيمَ لِينًا إِذَا ٱدَّغَمْتَهُ فِي يَاسِرًا [(١)] ، وَإِنَّمَا تَصِيرُ الجِيمُ الياءَ المُدَّغَمَةَ . فَعُلِمَ أَنَّ الياءَ - وإن ٱدُّغِمَتْ - فِيها [(٢)] لِينٌ .

قال سيبويه : " وَإِذَا كَانَتِ ٱلْوَاوُ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ، وَٱلْيَاءُ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ فَإِنَّهَا لَا تُدَّغَمُ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا مِثْلُهَا سَوَاءً ، وَذَٰلِكَ قَوْلُكَ : ظَلَمُوا وَاقِدًا ، وَٱظْلِمِي يَاسِرًا ، وَيَعْلُو وَاقِدٌ ، وَيَقْضِي يَاسِرٌ [(٣)] . وَإِنَّمَا تَرَكُوا ٱلْمَدَّ عَلَىٰ حَالِهِ فِي ٱلِانْفِصَالِ كَمَا قَالُوا : قُووِلَ ، حَيْثُ لَمْ تَلْزَمِ ٱلْوَاوُ ، وَأَرَادُوا أَنْ يَكُونَ عَلَىٰ مِثَالِ : قَاوَلَ ، فَكَذَٰلِكَ هَـٰذِهِ ، لَمَّا لَمْ تَكُنِ ٱلْوَاوُ لَازِمَةً لَهَا أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ : ظَلَمُوا عَلَىٰ زِنَةِ : ظَلَمَا وَاقِدًا وَقَضَىٰ يَاسِرًا ، وَلَمْ تَقْوَ هَـٰذِهِ ٱلْوَاوُ عَلَيْهَا كَمَا لَمْ يَقْوَ ٱلْمُنْفَصِلَانِ عَلَىٰ تَحْرِيكِ ٱلسَّاكِنِ فِي قَوْلِكَ : ٱسْمُ مُوسَىٰ . وَإِذَا قُلْتَ وَأَنْتَ تَأْمُرُ : ٱخْشَيِ يَّاسِرًا ، وَٱخْشَوا وَّاقِدًا ٱدَّغَمْتَ ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَا فِي ٱلْمَدِّ كَٱلْأَلِفِ ، وَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ : ٱحْمَد دَّاوُودَ ، وَٱذْهَب بِّنَا ، فَهَـٰذَا لَا تَصِلُ فِيهِ إِلَّا إِلَى ٱلِادِّغَامِ " [(٤)] .

قال أبو سعيد رحمه الله : الواوُ إذا ٱنْضَمَّ ما قَبْلَهَا فقد تكامَلَ مَدُّها بِٱجْتِماعِ الضَّمَّةِ والواوِ ، وكذٰلك الياءُ إذا سَكَنَتْ وٱنْكَسَرَ ما قَبْلَهَا فقد تكامَلَ مَدُّها بِٱجْتِماعِ الكسرةِ والياءِ كَٱجْتِماعِ الفَتْحةِ التي قَبْلَ الأَلِفِ والأَلِفِ ، فقد حَصَلَتِ المَدَّةُ في الواوِ المضمُومِ ما قَبْلَهَا والياءِ المكسُورِ ما قَبْلَهَا في كلمةٍ ، فإذا لَقِيَها مِثْلُها مِن كلمةٍ أُخْرَىٰ لَم تُدَّغَمْ لِئَلَّا يَبْطُلَ المَدُّ الذي قد لَزِمَ فِيما لا يَلْزَمُ فِيه

---

(١) هٰذا ليس نص كلام سيبويه ، ط بولاق ٢ : ٤١١ ، ط هارون ٤ : ٤٤٧ .

(٢) في النسخ الثلاث : فيه ، والاختيار من كتاب الادّغام ص ٩٧ .

(٣) واقدٌ في ب ، ي ، والذي في غ ، كتاب الادّغام ص ٩٧ : واقدًا ، ياسرًا .

(٤) ط بولاق ٢ : ٤٠٩ ، ط هارون ٤ : ٤٤٢ .

الإِدّغامُ، ولِلْمَدِّ مَزِيَّةٌ وقُوَّةٌ لا يَجُوزُ إِبْطالُها مِمّا قد وَجَبَتْ فيه .

وإنّما وَجَبَ المَدُّ في الواوِ الأُولىٰ مِن الكلمةِ الأُولىٰ لأَنَّه يَجُوزُ السُّكُوتُ عليها ، ويَجُوزُ أَلّا تلْقاها كلمةٌ أَوَّلُها واوٌ . وكذٰلك الياءُ المكسُورُ ما قَبْلَها وهِيَ ساكنةٌ إِذا كانَ آخِرُ الكلمةِ قد وَجَبَ فِيه المَدُّ ، فَلا يَبْطُلُ بِالياءِ التي تَلْقاها مِن كلمةٍ أُخرىٰ في : اْظْلِمِي يَاسِرًا ، والعِلَّةُ فيها وفي الواوِ واحدةٌ .

ولَوْ كانَت الواوانِ أَو الياءانِ عَلَى السَّبِيلِ الذي ذَكَرْنا في كلمة واحدة اُدُّغِمَتْ إِحْدَاهُما في الأُخْرىٰ ؛ أَمّا الواوان [1] فقَوْلُك : مَغْزُوٌّ ، وزْنُه : مَفْعُولٌ ، وعَدُوٌّ وَزْنُه : فَعُولٌ ، وأَمَّا الياءانِ فقَوْلُك : حَمِيٌّ ، وعَصِيٌّ ، ووزْنُهما : فَعِيلٌ .

وإنّما وَجَبَ الإِدّغامُ في كلمة واحدة لأَنَّ مَدَّةَ الواوِ الأُولىٰ والياءِ الأُولىٰ لَم تَثْبُتْ في لَفْظِ الكلمةِ قَطُّ [2] فَلَم يكُنِ اْدّغامُها يزِيلُ عَنْها شَيْئًا قد وَجَبَ لَها .

ومَعْنىٰ قَوْلِه : " وإِنَّمَا تَرَكُوا اْلْمَدَّ عَلَىٰ حَالِهِ فِي اْلاْنفِصَالِ كَمَا قَالُوا : قُووِلَ ، حَيْثُ لَمْ تَلْزَمِ اْلْوَاوُ ، وَأَرَادُوا أَنْ يَكُونَ عَلَىٰ مِثَالِ : قَاوَلَ " ؛

يُرِيدُ أَنَّهم تَرَكُوا الْمَدَّ عَلَىٰ حَالِهِ فِي : ظَلَمُوا وَاقِدًا ، وَاْظْلِمِي يَاسِرًا في المُنفَصِلَيْنِ كَمَا مَدُّوا في : قُووِلَ وإِن كانت الواوانِ في كلمة ؛ لأَنَّ قُووِلَ مِن قَاوَلَ وقد ثَبَتَ المَدُّ فِيه قَبْلَ قُووِلَ ، فَإِذا قالُوا : قُووِلَ لَم يُبْطِلُوا ذٰلك ، فَحَمَلُوا قُووِلَ عَلَىٰ بَعضِ أَحْوالِ الكَلِمةِ . وحَمَلُوا : يَقْضِي يَاسِرًا عَلَىٰ : قَضَىٰ يَاسِرًا ؛ لأَنَّ الياءَ في : يَقْضِي هِيَ الأَلِفُ في : قَضَىٰ يَاسِرًا كَمَا أَنَّ الواوَ الأُولىٰ في : قُووِلَ هِيَ الأَلِفُ في : قَاوَلَ . وكذٰلك الواوُ في : ظَلَمُوا تَجْرِي مَجْرَى الأَلِفِ في : ظَلَمَا ، وواقِعةٌ مَوْقِعَها وتالِيَةً لَها في تَرْتِيبِ عِدَّةِ [3] الاْثْنَيْنِ والجماعة .

وقَوْلُه : " وَلَمْ تَقْوَ هَـٰذِهِ اْلْوَاوُ عَلَيْهَا كَمَا لَمْ يَقْوَ اْلْمُنْفَصِلَانِ عَلَىٰ تَحْرِيكِ اْلسَّاكِنِ

---

(1) في ب ، ي : الواو ، والتصويب من غ ، كتاب الادّغام ص ٩٩ .

(2) في ب ، ي : فقط ، والتصويب من غ ، كتاب الادّغام ص ٩٩ .

(3) في النسخ الثلاث : الحروف ، وليست موافقة ، والتصويب من كتاب الادّغام ص ١٠٠ .

فِي قَوْلِكَ : ٱسْمُ مُوسَىٰ " يَعْنِي بِهِ أَنَّ ٱلْوَاوَ ٱلثَّانِيَةَ فِي : قُووِلَ لَمْ تَقْوَ عَلَى الأُولَىٰ فتدغم الأُولَىٰ فيها للعلّة التي ذَكَرْنا .

وإذا قُلْتَ : ٱخْشَي يَاسِرًا ، وَٱخْشَوا وَاقِدًا ٱدَّغَمْتَ ذٰلك ؛ لِنُقْصانِ المَدِّ مِنْ أَجْلِ مُخالَفَةِ ما قَبْلَ الواوِ والياءِ لَهُما . وإذا وَقَعَ بَعْدَ الساكِنِ مِثْلُه مِن الحُرُوفِ لَمْ يُمْكِن اللَّفْظُ بِهِ إِلَّا مُدَّغَمًا ، فَقَوْلُكَ : ٱخْشَيّ يَاسِرًا ، وَٱخْشَوّا وَاقِدًا كَقَوْلِكَ : ٱحْمَد دَّاوُودَ ، وٱذْهَب بِّنا ، إِلَّا أَن يَكُونَ بَيْنَهُما مَدٌّ عَلَىٰ ما ذَكَرْنا ، أَوْ سَكْتَةٌ . وقد ذَكَرْنا ذٰلك في قَوْلِه تَعَالَىٰ : " تَوَلَّوا وَّٱسْتَغْنَى اللَّهُ " (٦ : التغابن) .

قال سيبويه : " وَأَمَّا ٱلْهَمْزَتَانِ فَلَيْسَ فِيهِمَا ٱدِّغَامٌ فِي قَوْلِكَ [(١)] : قَرَأَ أَبُوكَ ، وَأَقْرِئْ أَبَاكَ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَجُوزُ تَحْقِيقُهُمَا [(٢)] فَتَصِيرَ كَأَنَّكَ إِنَّمَا ٱدَّغَمْتَ مَا يَجُوزُ فِيهِ ٱلْبَيَانُ ، وَكَذَٰلِكَ قَالَتْهُ ٱلْعَرَبُ [(٣)] ، وَهُوَ قَوْلُ ٱلْخَلِيلِ وَيُونُسَ [(٤)] . وَزَعَمُوا أَنَّ ٱبْنَ أَبِي إِسْحَاقَ [(٥)] كَانَ يُحَقِّقُ ٱلْهَمْزَتَيْنِ وَنَاسٌ مَعَهُ ، وَهِيَ رَدِيئَةٌ ، فَقَدْ يَجُوزُ فِيهِ ٱلْإِدِّغَامُ فِي قَوْلِ هَٰؤُلَاءِ " [(٦)] .

قال أبو سعيد رحمه الله : قد ذَكَرْنا في تَفسِيرِ بابِ الهَمْزِ / ظ ٦٤٨ / ما يَجِبُ في ٱلْتِقاءِ الهَمْزَتَيْنِ مِن تَلْيِينِ [(٧)] إِحْدَاهُما وتَحْقِيقِها ما يُغْنِي عَنْ إِعادَتِه في هٰذا المَوْضِعِ . ومَتَىٰ لُيِّنَتْ إِحْدَاهُما فقد خَرَجَتْ عَن جِنْسِ الهَمْزِ ؛ فَلا يَجُوزُ ٱدِّغامُها في الأُخْرَىٰ

---

(١) في ب : كقولك ، والاختيار من غ ، ي ، كتاب الادّغام ص ١٠١ .

(٢) هٰذا ما في غ ، ب ، ي ، وفي ثلاث نُسَخ من الأربع التي اعتمدها د. العريفي : تخفيفهما ، كتاب الادّغام ص ١٠١ .

(٣) في ب : قالت ، والاختيار من غ ، ي ، كتاب الادّغام ص ١٠١ .

(٤) يونس بن حبيب البَصْريّ مِن أصحاب أبي عمرو ، توفّي ١٨٢ هـ . بغية الوعاة ٢ : ٣٦٥ .

(٥) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ البَصْريّ ، أعلمُ أهل البَصرة في زمانه ، توفّي ١١٧ هـ ، مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي بتحقيق أبي الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر ١٩٥٥ .

(٦) ط بولاق ٢ : ٤١٠ ، ط هارون ٤ : ٤٤٣ .

(٧) في ب ، ي : تلاشي ، وليست موافقة ، والتصويب من غ ، كتاب الادّغام ص ١٠٢ .

لأنه لا يُدَّغَمُ الشَّيْءُ فِيما لَيْسَ مِن جِنسه .

وذَكَرَ عن قَوْمٍ تَحْقِيقَ الهَمْزَتَيْنِ ، وأَنَّه يَجوزُ الادّغَامُ فِي قَوْلِ هٰؤُلَاءِ ؛ وذٰلك أَنَّه إِذا حَقَّقَ الهَمْزَتَيْنِ وجَمَعَ بَيْنَهما فقد صَيَّرَهما كَحَرْفَيْنِ يَلتَقِيانِ : دَالَيْنِ أَوْ مِيمَيْنِ وما أَشْبَهَ ذٰلك .

فَإِذا ٱجْتَمَعَت الهَمْزَتَانِ وكانت الأُولَىٰ ساكِنةً ، وحَقَّقَهما مُحَقِّقٌ فَبِالضَّرُورةِ تُدَّغَمُ الأُولَىٰ فِي الثانيةِ .

وتَوَهَّمَ بعضُ القُرَّاءِ أَنَّ سيبويه أَنْكَرَ ٱدّغَامَ الهَمْزَةِ ، ولَيْسَ الأَمْرُ عَلَىٰ ما تَوَهَّمَهُ ، وإِنَّما أَنْكَرَهُ عَلَىٰ مَذْهَبِ مَن يُخَفِّفُ [1] الهَمْزَةَ وهُوَ المُخْتارُ عِنْدَه ، وقد بَيَّنَ ذٰلك بِقَوْلِه : " فَقَدْ يَجُوزُ ٱلادّغَامُ فِي قَوْلِ هَـٰؤُلَاءِ " .

قال سيبويه : " وَمِمَّا أُجْرِيَ مُجْرَى ٱلْمُنْفَصِلَيْنِ قَوْلُهُمْ : ٱقْتَتَلُوا وَيَقْتَتِلُونَ ، وَأَظْهَرُوا ٱلتَّاءَيْنِ ، وَلَمْ يَجْعَلُوهُمَا بِمَنْزِلَةِ : ٱحْمَرَّ ، وَأَصْلُه : ٱحْمَرَرَ " .

قال : " لِأَنَّ ٱلتَّضْعِيفَ لَازِمٌ لِهَـٰذِهِ ٱلزِّيَادَةِ " [2] .

يَعْنِي أَنَّ بابَ : ٱفْعَلَّ [3] يُزادُ عَلَىٰ لَامِ الفِعْلِ مِثْلُها فِي اللَّفْظِ ، كقَوْلِنا : ٱحْمَرَّ ، وَٱبْيَضَّ ، وَٱسْوَدَّ ، فصارتْ بِمَنْزِلَةِ العَيْنِ واللَّامِ اللَّتَيْنِ مِن مَوْضِعٍ واحِدٍ نَحْوَ : يردُّ وأَشْباهه .

و : يَقْتَتِلُ : يَفْتَعِلُ ، ولا يَلْزَمُ أَن يَكُونَ بَعْدَ تاءِ يَفْتَعِلُ مِثْلُها ، أَلَا تَرَاهُم قالُوا : يَسْتَمِعُ ويَرْتَحِلُ ويَغْتَسِلُ وغَيْرَ ذٰلك مِن حُرُوفِ المُعْجَمِ ، فَلَمَّا كانَ الحَرْفُ الذي بَعْدَ تاءِ الافْتِعَالِ غَيْرَ لَازِمٍ تاءً أَشْبَهَ المُنْفَصِلَيْنِ . وقد ٱحْتَجَجْنا لَه قَبْلَ هٰذا المَوْضع بِغَيْرِ هٰذا .

---

[1] في ب : خفف ، والاختيار من غ ، ي ، كتاب الادّغام ص ١٠٣ .

[2] ط بولاق ٢ : ٤١٠ ، ط هارون ٤ : ٤٤٣ .

[3] في ي : باب الفعل ، وفي ب : تاء الفعل ، وفي كِلا الوجهين تحريف ، والتصويب من غ ، كتاب الادّغام ص ١٠٤ .

قال : " وَقَد ٱدَّغَمَ بعْض ٱلْعَرَبِ فَأَسْكَنَ لَمَّا كَانَ ٱلْحَرْفَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَذَٰلِكَ قَوْلُهُمْ: يَقَتِّلُ ، وَقتَّلُوا " (١) .

قالَ أبو سعيد رحمه الله : أَمَّا ٱلادِّغَامُ فِي (٢) : يَقَتِّلُ وَقتَّلُوا فَأَمْرُهُ بيِّنٌ لأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ حُكْمَ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَالادِّغَامُ [فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ] (٣) وَاجِبٌ ؛ نَحْوَ : رَدَّ وَٱحْمَرَّ ، أو حُكْمَ (٤) كَلِمَتَيْنِ فَالادِّغَامُ فِي كَلِمَتَيْنِ جَائِزٌ ؛ نَحْوَ : جَعَل لَّكَ ، ويَد دَّاوُود .

فَأَمَّا لَفْظُ ٱلادِّغَامِ فِي ذَٰلِكَ فِي ٱلْفِعْلِ ٱلْمَاضِي فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيهِ : قَتَّلَ بِفَتْحِ ٱلْقَافِ وَقِتَّلَ بِكَسْرِهَا ؛ فَأَمَّا مَنْ قَالَ: قَتَّلَ بِٱلْفَتْحِ فَإِنَّهُ كَانَ ٱقْتَتَلَ فَأَلْقَى فَتْحَةَ ٱلتَّاءِ ٱلأُولَىٰ عَلَى ٱلْقَافِ فَٱنْفَتَحَتِ ٱلْقَافُ فَأَسْقَطَ أَلِفَ ٱلْوَصْلِ وَٱدَّغَمَتِ ٱلتَّاءُ فِي ٱلتَّاءِ .

وَأَمَّا (٥) مَنْ كَسَرَ فَإِنَّهُ لَمَّا سَكَّنَ ٱلتَّاءَ ٱجْتَمَعَ سَاكِنَانِ : ٱلتَّاءُ وَٱلْقَافُ ، فَكُسِرَتْ لاجْتِمَاعِ ٱلسَّاكِنَيْنِ ، ثُمَّ أُسْقِطَتْ أَلِفُ ٱلْوَصْلِ لِتَحَرُّكِ ٱلْقَافِ .

وَأَمَّا ٱلْمُسْتَقْبَلُ فَيُقَالُ : يَقَتِّلُ بِفَتْحِ ٱلْيَاءِ وَٱلْقَافِ (٦) ، وَيَقِتِّلُ بِفَتْحِ ٱلْيَاءِ وَكَسْرِ ٱلْقَافِ ، وَيِقِتِّلُ بِكَسْرِ ٱلْيَاءِ وَٱلْقَافِ ، وَذُكِرَ عَنْ بَعْضِهِمْ وَجْهٌ رَابِعٌ ، وَهُوَ تَسْكِينُ ٱلْقَافِ مَعَ ٱلادِّغَامِ ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ .

أَمَّا مَنْ قَالَ: يَقَتِّلُ بِفَتْحِ ٱلْيَاءِ وَٱلْقَافِ فَإِنَّهُ أَلْقَى فَتْحَةَ ٱلتَّاءِ ٱلأُولَىٰ عَلَى ٱلْقَافِ .

وَأَمَّا مَنْ كَسَرَ ٱلْقَافَ مَعَ فَتْحِهِ ٱلْيَاءَ فَإِنَّهُ سَكَّنَ ٱلتَّاءِ ٱلأُولَىٰ وَٱدَّغَمَ وَلَمْ يُلْقِ (٧) فَتْحَتَهَا عَلَى ٱلْقَافِ وَٱجْتَمَعَ سَاكِنَانِ : ٱلْقَافُ وَٱلتَّاءُ ٱلأُولَىٰ فَكَسَرَ ٱلْقَافَ لِاجْتِمَاعِ

---

(١) ط بولاق ٢ : ٤١٠ ، ط هارون ٤ : ٤٤٣ .

(٢) في ب زيادة : قوله ، والاختيار من غ ، ي ، كتاب الادّغام ص ١٠٥ .

(٣) ما بين المعقوفين من غ وحدها ، وهو ملائم لسياق الصياغة .

(٤) بالواو في ب ، ي ، كتاب الادّغام ص ١٠٥ ، وصحة العبارة تقتضي : أَوْ كما في غ .

(٥) في ب : وأن ، تحريف ، والتصويب من غ ، ي ، كتاب الادّغام ص ١٠٦ .

(٦) في ب سقط : الياء و ، والتكملة من غ ، ي ، كتاب الادّغام ص ١٠٦ .

(٧) في ب ، ي : يلحق ، تحريف ، والتصويب من غ ، كتاب الادّغام ص ١٠٧ .

ٱلسَّاكِنَيْنِ . وَأَمَّا مَنْ كَسَرَ ٱلْيَاءَ مَعَ كَسْرِ ٱلْقَافِ فَإِنَّهُ أَتْبَعَ ٱلْكَسْرَ ٱلْكَسْرَ [١] ؛ كَمَا قَالُوا : مِنْخِرٌ ، وأَصْلُه : مَنْخِرٌ ، ومِنْتِنٌ ، وأَصْلُه : مُنْتِنٌ .

وَأَمَّا مَنْ سَكَّنَ ٱلْقَافَ مَعَ ٱلْإِدْغَامِ فَإِنَّهُ وَجْهٌ يُسْتَضْعَفُ ؛ لأَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ ٱلسَّاكِنَيْنِ ولَيْسَ ٱلْأَوَّلُ مِنْهُمَا مِنْ حُرُوفِ ٱلْمَدِّ وَٱللِّينِ ، وأَكْثَرُ ٱلنَّاسِ يُنكِرُ ذَٰلِكَ .

قال سيبويه : " وَقَدْ كَسَرُوا ٱلْقَافَ فِي : يَقِتِّلُ وقِتَّلَ لِأَنَّهُمَا سَاكِنَانِ [٢] ٱلْتَقَيَا ؛ فَشُبِّهَ بِـ رُدِّ [٣] يا فَتَىٰ " [٤] .

يَعْنِي أَنَّ كَسْرَةَ دَالِ : رُدِّ يَا فَتَىٰ لِاجْتِمَاعِ ٱلسَّاكِنَيْنِ .

وَأَنْكَرَ ٱلْفَرَّاءُ كَسْرَ ٱلْقَافِ لِاجْتِمَاعِ ٱلسَّاكِنَيْنِ ، وَزَعَمَ أَنَّ كَسْرَهَا طَلَبًا [٥] لِلْكَسْرِ ٱلَّذِي فِي : ٱقْتَتَلَ وَحَمْلًا عَلَيْهِ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَوْ كُسِرَ لِاجْتِمَاعِ ٱلسَّاكِنَيْنِ لَجَازَ فِي : يَعَضُّ ويَرُدُّ : يَعِضُّ ويَرِدُّ [٦] .

فَرَدَّ أَصْحَابُنَا [٧] هَـٰذَا عَلَيْهِ وفَصَلُوا بَيْنَ : يَقِتِّلُ وبَيْنَ : يَعَضُّ ويَرُدُّ فَقَالُوا : يَقْتَتِلُ : يَفْتَعِلُ ، وَلَيْسَ يَلْتَبِسُ بِهِ بِنَاءٌ آخَرُ ، فَإِذَا قُلْنَا : يَقِتِّلُ فَكَسَرْنَا لَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ غَيْرُ : يَفْتَعِلُ ، ومَتَىٰ قُلْنَا : يَعِضُّ ويَرِدُّ تُوُهِّمَ أَنَّهُ : يَفْعِلُ لِأَنَّ فِي ٱلْكَلَامِ / و ٦٤٩ / يَفْعِلُ .

قال سيبويه : " وَلَا يَكُونُ [٨] فِي هَـٰذَا وَأَشْبَاهِهِ إِلَّا [٩] إِلْقَاءُ ٱلْحَرَكَةِ عَلَىٰ مَا قَبْلَهَا مِنَ ٱلسَّاكِنِ " [١٠] .

---

[١] سقط الكسر الثاني في ب ، وهو في : غ ، ي ، كتاب الأدّغام ص ١٠٧ .

[٢] ساكنان : ليست في الطبعتين .

[٣] في طبعة بولاق ضُبِطت الدال بالحركات الثلاث ، وفي طبعة هارون بالضم ولا يناسب .

[٤] ط بولاق ٢ : ٤١٠ ، ط هارون ٤ : ٤٤٣ .

[٥] بالنصب في النسخ الثلاث وكتاب الأدّغام ص ١٠٩ ، ولعله للمفعول لأجله .

[٦] أشار الفرّاء إلىٰ ذٰلك في معاني القرآن ١ : ١٨ ط. دار الكتب المصرية .

[٧] هٰذا ما في غ ، ي ، كتاب الأدّغام ص ١٠٩ ، والذي في ب : بعض أصحابنا .

[٨] في النسخ الثلاث : لا يكون ، بغير الواو ، والأختيار من كتاب الأدّغام ص ١٠٩ .

[٩] إلّا : ليست في النسخ الثلاث ، وفيما يأتي من الشرح ما يشير إلى الحاجة إلىٰ إضافتها .

[١٠] هٰذا النص ليس في الطبعتين .

يَعْنِي : لَا يَكُونُ فِي بَابِ : يَعَضُّ وَيَرُدُّ وَيَفِرُّ وَمَا كَانَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ إِلَّا تَحْوِيلُ ٱلْحَرَكَةِ عَلَىٰ مَا قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ : يَعَضُّ وَيَرُدُّ وَيَفِرُّ أَصْلُهُ : يَعْضَضُ ، وَيَرْدُدُ وَيَفْرِرُ ، وَإِنَّمَا أُلْقِيَتْ عَلَىٰ فَاءِ ٱلْفِعْلِ حَرَكَةُ عَيْنِهِ ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ غَيْرُ إِلْقَاءِ حَرَكَةِ ٱلْعَيْنِ عَلَى ٱلْفَاءِ ، وَلَا يَجُوزُ كَسْرُهُ لِٱجْتِمَاعِ ٱلسَّاكِنَيْنِ ، وَذَٰلِكَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وُقُوعِ ٱللَّبْسِ .

قَالَ : " وَجَازَ فِي قَافِ : يَقَتِّلُونَ ٱلْفَتْحُ وَٱلْكَسْرُ لِأَنَّهُ يَجُوزُ فِي ٱلْكَلَامِ فِيهِ ٱلْإِظْهَارُ وَٱلْإِخْفَاءُ وَٱلْإِدّغَامُ ، فَكَمَا جَازَ هَـٰذَا فِيهِ وَتَصَرَّفَ دَخَلَهُ شَيْئَانِ يَعْرِضَانِ فِي ٱلْتِقَاءِ ٱلسَّاكِنَيْنِ " (١) .

يَعْنِي أَنَّ ٱقْتَتَلَ وَمَا أَشْبَهَهُ إِنَّمَا جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ (٢) : إِلْقَاءُ حَرَكَةِ ٱلتَّاءِ الأُولَىٰ عَلَى ٱلْقَافِ ، وَكَسْرُهَا لِٱجْتِمَاعِ ٱلسَّاكِنَيْنِ حِينَ تَصَرَّفَ بِإِظْهَارِ ٱلْحَرْفَيْنِ وَتَبْيِينِهِمَا (٣) وَٱلْإِخْفَاءِ ، وَهُوَ إِظْهَارُ ٱلْحَرْفَيْنِ مَعَ ٱخْتِلَاسٍ ، وَبِٱلْإِدّغَامِ ؛ فَلِجَوَازِ هَـٰذِهِ ٱلْوُجُوهِ عَلَيْهَا تَصَرَّفُوا فِيهَا بِإِلْقَاءِ ٱلْحَرَكَةِ وَٱلْكَسْرِ لِٱجْتِمَاعِ ٱلسَّاكِنَيْنِ ، وَلَمْ يَتَصَرَّفُوا فِي بَابِ : يَعَضُّ وَيَرُدُّ بِٱلْإِظْهَارِ ؛ فَلَمْ يَزِيدُوهُ عَلَىٰ إِلْقَاءِ ٱلْحَرَكَةِ .

قَالَ : " وَتَحْذِفُ أَلِفَ ٱلْوَصْلِ حَيْثُ حَرَّكْتَ ٱلْقَافَ " (٤) .

يَعْنِي فِي : قَتَّلَ وَقِتَّلَ .

" كَمَا حَذَفْتَ (٥) فِي : رُدَّ " ؛ يُرِيدُ أَنَّكَ لَا تَقُولُ : ٱقَتَّلْ فَتُبْقِي أَلِفَ ٱلْوَصْلِ مَعَ تَحْرِيكِ ٱلْقَافِ كَمَا لَا تَقُولُ : أُرُدَّ فَتُبْقِي أَلِفَ ٱلْوَصْلِ مَعَ تَحْرِيكِ ٱلرَّاءِ ، وَٱلْأَصْلُ : اُرْدُدْ ، فَلَمَّا أَلْقَيْتَ حَرَكَةَ ٱلدَّالِ عَلَى ٱلرَّاءِ أَذْهَبْتَ أَلِفَ ٱلْوَصْلِ ، وَكَذَٰلِكَ حَذَفْتَ

---

(١) ط بولاق ٢ : ٤١٠ ، ط هارون ٤ : ٤٤٣ .

(٢) في ب : وجه ، خطأ ، والتصويب من غ ، ي ، كتاب الادّغام ص ١١١ .

(٣) في غ ، ب : وتبيينه ، خطأ ، والتصويب من ي ، كتاب الادّغام ص ١١١ .

(٤) ط بولاق ٢ : ٤١٠ ، ط هارون ٤ : ٤٤٣ .

(٥) هٰذه قراءتي من ب ، والفعل في ي : حذف ، وفي غ وكتاب الادّغام ص ١١١ : حُذِفَ ، وضُبطت أفعال تالية بالبناء للمجهول ، لٰكنني بناءً على قراءتي أسندتُها إلى المخاطَب .

ٱلْأَلف فِي : قُلْ [١] ، وكَانَ ٱلْأَصلُ : اُقْوُلْ ، فَأَلْقَيْتَ حَرَكَةَ ٱلْوَاوِ عَلَى ٱلْقَافِ وَحَذَفْتَ أَلِفَ ٱلْوَصْلِ وحَذَفْتَ ٱلْوَاوَ لِاَجْتِمَاعِ ٱلسَّاكِنَيْنِ : ٱلْوَاوِ وَٱللَّامِ .

وَقَوْلُ سِيبَوَيْهِ : " لأَنَّهُمَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَحِقَهُمَا ٱلْإِدّغَامُ " [٢] .

يَعْنِي ٱلتَّاءَيْنِ فِي : اَقْتَتَلَ .

قَالَ : " وتَصْدِيقُ ذَٰلِكَ قِرَاءَةُ ٱلْحَسَنِ [٣] : " إِلَّا مَنْ خَطِّفَ ٱلْخَطْفَةَ " (١٠ : الصافَّات) " ، يُرِيدُ أَنَّ قِرَاءَةَ ٱلْحَسَنِ شَاهِدٌ لِجَوَازِ ٱلْإِدّغَامِ .

قَالَ : " وَحَدَّثَنِي ٱلْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ وَهَارُونُ ٱلْقَارِئُ [٤] أَنَّ نَاسًا يَقْرَؤُونَ : " مُرُدِّفِينَ " (٩ : الأنفال) يرِيدُونَ : مُرْتَدِفِينَ ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ لِأَهْلِ مَكَّةَ ، وَإِنَّمَا أَتْبَعُوا ٱلرَّاءَ ٱلضَّمَّةَ ٱلَّتِي قَبْلَهَا " [٥] .

قال أبو سعيد رحمه الله : هَٰذَا ٱلْإِتْبَاعُ مِثْلُ إِتْبَاعِ ٱلدَّالِ ضَمَّةَ ٱلرَّاءِ فِي قَوْلِكَ : رُدُّ ، وَلَمْ يرُدُّ ، وَمِثْلُه : جُرِ يَا فَتَى ، وَلَمْ يَجُرِّ .

قَالَ : " وَمِثْلُ ذَهَابِ ٱلْأَلِفِ ذَهَابُهَا فِي : سَلْ حَيْثُ حَرَّكْتَ ٱلسِّينَ " [٥] .

يَعْنِي : ذَهَابُ ٱلْأَلِفِ فِي : قَتَّلَ وَقِتَّلَ ، وَرُدَّ وَقُلْ فِي ٱلْأَمْرِ مِثْلُ ذَهَابِ ٱلْأَلِفِ فِي : سَلْ ، وَذَهَابُ ٱلْأَلِفِ فِي مِثْلِ [٦] : سَلْ لأَنَّهُ كَانَ : اَسْأَلْ ، فَلَمَّا خُفِّفَتِ ٱلْهَمْزَةُ أُلْقِيَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى ٱلسِّينِ ، فَتَحَرَّكَتِ ٱلسِّينُ وَذَهَبَتْ أَلِفُ ٱلْوَصْلِ كَذَهَابِ ٱلْأَلِفِ فِي : قَتَّلَ ، وَرُدَّ ، وَقُلْ .

---

[١] في طبعة بولاق ٢ : ٤١٠ : قِلّ ، وفي طبعة هارون ٤ : ٤٤٣ : قُلّ ، ولكُلٍّ وجه جيد .

[٢] ط بولاق ٢ : ٤١٠ ، ط هارون ٤ : ٤٤٤ .

[٣] الحسن البصري ، من التابعين ، قرأ القرآن على حِطّان الرَّقاشي عن أبي موسى الأشعري ، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء . وُلِد ٢١ هـ وتُوفِّيَ ١١٠ هـ ، معرفة القراء للذهبي ١ : ١٦٨ .

[٤] هارون بن موسى البَصْريّ صاحب القرآن والنحو ، رَوَى القراءة عن عاصم وابن كَثِير ، رَوَى له البخاريّ ومسلم . تُوفِّيَ في حدود ١٧٠ هـ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٢١ .

[٥] ط بولاق ٢ : ٤١٠ ، ط هارون ٤ : ٤٤٤ .

[٦] مِثْل : ليست في النسخ الثلاث ، وهي في كتاب الإدّغام ص ١١٤ .

قال سيبويه : " فإنْ قالَ قائِلٌ : ما [١] بالُهُمْ قالُوا : ٱلحَمَرُ ، فَلَمْ يَحْذِفُوا ٱلأَلِفَ حِينَ [٢] حَرَّكُوا ٱللَّامَ ؟

فإنَّ [٣] هَـٰذِهِ ٱلأَلِفَ قَدْ ضارَعَتِ ٱلأَلِفَ ٱلمَقْطُوعَةَ نَحْوَ أَلِفِ [٤] أَحْمَرَ أَلَا تَرَىٰ أَنَّكَ إِذَا ٱبْتَدَأْتَ فُتِحَتْ ، وَإِذَا ٱسْتَفْهَمْتَ ثَبَتَتْ ، فَلَمَّا كَانَتْ كَذَٰلِكَ قَوِيَتْ ؛ كَمَا قُلْتَ : ٱلجِوارُ حِينَ قُلْتَ [٥] : جَاوَرْتُ ، وَتَقُولُ : أَفَأَللَّهِ ، فَلَا تَقْوَىٰ فِي مَوْضِعٍ سِوَىٰ أَلِفِ [٦] ٱلاسْتِفْهَامِ [٧] ، وَفِي نُسْخَةِ أَبِي بَكْرٍ مَبْرَمَانَ : " فَتَقْوَىٰ فِي مَوَاضِعَ ، وَمِنْهَا : إِي هَاللَّهِ " ، وَحَسُنَ ٱلإِدّغامُ كَحُسْنِهِ فِي قَوْلِهِمْ : جَعَل لَّكَ ، وَلَـٰكِنَّهُ [٨] ضَارَعَ حِينَ كَانَ ٱلحَرْفَانِ غَيْرَ مُنْفَصِلَيْنِ نَحْوَ : ٱحْمَرَرْتُ " [٩] .

قال أبو سعيد رحمه الله : لَمَّا ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ سُقُوطَ أَلِفِ ٱلوَصْلِ لِتَحَرُّكِ ما بعدَها في : قَتَّلَ ورُدَّ وقُلْ في ٱلأَمْرِ إذا لُيِّنَتِ ٱلهَمزةُ عَارَضَ نَفْسَه بِقَوْلِهِم : ٱلحَمَرُ ، إذا خَفَّفُوا ٱلهَمزةَ مِن قَوْلِهِم : ٱلأَحْمَرُ عَلَىٰ أَحَدِ وَجْهَيِ تَخْفِيفِ ٱلهَمزةِ فيه ؛

وَذَٰلِكَ أَنَّ مِنَ ٱلعَرَبِ مَن يَقُولُ : لَحَمَرُ ويَحذِفُ أَلِفَ ٱلوَصْلِ لِتَحَرُّكِ ٱللَّامِ ، ومِنهم مَن يَقُولُ : ٱلحَمَرُ ، يُحَرِّكُ ٱللَّامَ ولا يُسْقِطُ أَلِفَ ٱلوَصْلِ ؛ يَنْوِي أَن تَكُونَ ٱللَّامُ عَلَىٰ سُكُونِهَا وَإِن تَحَرَّكَتْ لأَنَّ ٱلحَرَكَةَ لِلْهَمزةِ ، ومِن ذٰلِك قَوْلُهم : لَمْ يَقُمِ / ظ ٦٤٩ / ٱلقَاسِمُ ، ولَمْ يَقُمَ أَبُوكَ ، إِذا أُلْقِيَتْ فَتحةُ هَمزةِ أَبُوكَ عَلَى ٱلمِيمِ تُحَرَّكُ

---

(١) في الطبعتين : فإن قيل : فما .

(٢) في الطبعتين : لمَّا .

(٣) في غ ، ب : فلأنَّ ، والاختيار من ي وكتاب الإدّغام ص ١١٤ .

(٤) ألف : ليست في الطبعتين .

(٥) هذا ما في الطبعتين وكتاب الإدّغام ص ١١٤ وفي النسخ الثلاث : الجوار مصدر جاوَرْتُ .

(٦) ألِفِ : ليست في النسخ الثلاث ، وهي من كتاب الإدّغام ص ١١٤ .

(٧) في الطبعتين : وتقول : يا أَللّهُ اغفِرْ لِي ، وأَفَأَللّهِ لَتَفْعَلَنَّ ، فتَقْوَىٰ أيضًا في مَوَاضِعَ سِوَى الاستِفهام .

(٨) في النسخ الثلاث : ولأنه ، وفي الطبعتين : إلَّا أنه ، والاختيار من كتاب الإدّغام ١١٤ .

(٩) ط بولاق ٢ : ٤١٠ ، ط هارون ٤ : ٤٤٤ ـ ٤٤٥ .

ٱلْمِيمُ في : يَقُمْ ، ولا تُرَدُّ ٱلْوَاوُ ٱلساقطةُ في : يَقُومُ ؛ لِأَنَّ ٱلحركةَ لا يُعْتَدُّ بِها ؛ لأَنَّها حركةٌ عارِضةٌ لِاجْتِماعِ ٱلسَّاكِنَيْنِ .

ويَسأَلُ السَّائِلُ فيَقُولُ : لِمَ جَازَ ثَباتُ أَلِفِ ٱلْوَصْلِ في ٱلحَمْرِ ولا يَجُوزُ في سَلْ [1] ؟

فيُقالُ لَهُ : لِأَنَّ ٱلسِّينَ في نِيَّةِ ٱلسُّكُونِ وحركتُها حركةُ ٱلهمزةِ ٱلمحذوفةِ [2] .

وقد فُرِقَ بينَهما بثلاثة أشياءَ ، منهـا :

ما فَرَقَ به سيبويه بينَهما وهو قولُه : إِنَّ هٰذه ٱلْأَلِفَ ـ يَعْنِي أَلِفَ لامِ ٱلْمَعرِفَةِ ـ قد ضَارَعَت ٱلْأَلِفَ ٱلْمَقطوعةَ ـ يَعْنِي أَلِفَ : أَحْمَرَ ـ بِٱنْفتاحِها إِذا ٱبْتَدَأَت وبِثَباتِها في ٱلِاسْتِفْهَامِ في قَوْلِك : آلرَّجُلُ ؟ و " آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنْثَيَيْنِ " (١٤٣ : الأنعام) ؛ قال : " فَلَمَّا كَانَتْ كَذٰلِكَ قَوِيَتْ ، كَمَا قُلْتَ : ٱلْجِوَارُ حِينَ قُلْتَ [3] : جَاوَرْتُ " ؛ أَيْ : ثَباتُها في ٱلِاسْتِفْهامِ وفَتْحُها [4] في ٱلِابْتِداءِ أَوْجَبا لَها قُوَّةً ؛ كما أَنَّ ٱلْجِوَارَ حِينَ كانَ مَصْدَرَ فِعْلٍ لا يَعْتَلُّ ـ وهو جَاوَرْتُ ـ لَم يُعَلَّ ، ولَو كانَ مَصْدَرَ فِعْلٍ مُعْتَلٍّ لَٱنْقَلَبَت الواوُ ياءً كقَوْلِك : قامَ قِيَامًا ، وحالَ يَحُولُ حِيَالًا وأَصْلُه : قِوَامًا وحِوَالًا لِأَنَّ قامَ وحالَ مُعْتَلَّانِ . وكذٰلك قَوِيَتْ هٰذه ٱلْأَلِفُ لَمَّا كانتْ تَثْبُتُ في ٱلِاسْتِفْهامِ دُونَ سائِرِ أَلِفاتِ ٱلْوَصْلِ .

ثُمَّ قَوَّى ذٰلك بِقَوْلِهم : [أَفَأَللَّهِ ، وبِقَوْلِهم :] [5] إِي هَاللَّهِ ؛

فَأَمَّا قَوْلُه : أَفَأَللَّهِ ؛ فَإِنَّه يَهْمِزُ بعدَ ٱلْفاءِ أَلِفَ ٱلْوَصْلِ عِوَضًـا عَن واوِ ٱلْقَسَمِ ،

وَأَمَّا : إِي هَاللَّهِ ؛ فَإِنَّ أَلِفَ " هَا " تَثْبُتُ [6] ولا تُحْذَفُ لِاجْتماعِ ٱلسَّاكِنَيْنِ ؛ كَأَنَّ ٱلْهَمْزَةَ مِن " ٱللَّهِ " باقِيـةٌ وإِن حُذِفَتْ في ٱللَّفْظِ ؛ كما أَنَّ ٱللَّامَ مِن قَوْلِنـا :

---

[1] في ب ، ي : نسل ، وفي غ : يسل ، والتصويب من كتاب الادّغام ص ١١٧ .

[2] هٰذه العبارة جوابُ السائل ، ولا يُفهم هٰذا مما في كتاب الادّغام .

[3] قلت : ليست في ب ، ي ، وهي في غ ، وكتاب الادّغام ص ١١٨ .

[4] في ب ، ي : وفتحتها ، والاختيار من غ ، كتاب الادّغام ص ١١٨ .

[5] ما بين المعقوفين ليس في ب ، وهو في غ ، ي ، وكتاب الادّغام ص ١١٨ .

[6] في ب : تثبته ، والتصويب من غ ، ي ، كتاب الادّغام ص ١١٨ .

ٱلْحَمْرُ كَأَنَّها ساكنةٌ وإن حُرِّكتْ بِإلقاءِ حَرَكَةِ أَلِفِ أَحْمَرَ عليها .

وقد مَضَى ٱلْكلامُ في : أَفَأَللّهِ ، و هَاللّهِ في بابِ ٱلْقَسَمِ مشروحًا مُسْتَقْصًى .

ومِمَّا يُقَوِّي ذٰلك أَيْضًا ـ مِمَّا لَمْ يَسْتَشْهِدْ بِه سيبويه ـ قَوْلُهم في ٱلنِّداءِ : يا أَللّهُ بِقَطْعِ ٱلْأَلِفِ ، وقد ذَكَرَ ذٰلك فِيما تَقَدَّمَ .

ومِمَّا يُقَوِّي هٰذه ٱلْأَلِفَ أَنَّ ٱلْخَلِيلَ جَعَلَ " أَلْ " بِمَنْزِلَةِ " قَدْ " لأَنَّ ٱخْتِصاصَها ٱلاسْمَ كَٱخْتِصاصِ " قَدْ " للفِعْلِ ، وكَذٰلك [1] ذَهَبَ بَعْضُ ٱلنَّحْوِيِّينَ إِلَىٰ أَنها أَلِفُ قَطْعٍ ، وأَنَّ سُقُوطَها لِكَثْرَةِ ٱلاسْتِعْمالِ .

وذَكَرَ أَبو بَكْرٍ مَبْرَمَانُ وَجْهًا ثانِيًا أَظُنُّه عَنْ أَبِي إِسْحاقَ ، وهُوَ أَنه لَيْسَ كُلُّ فِعْلٍ تَلْزَمُهُ أَلِفُ ٱلْوَصْلِ ، وكُلُّ لامِ مَعْرِفةٍ تَلْزَمُها ٱلأَلِفُ [2] .

قال أبو سعيد رحمه الله : وَوَقَعَ لِي وَجْهٌ ثالِثٌ وهُوَ أَنَّ هٰذه ٱلسِّينَ قد تَتَحَرَّكُ في تَصارِيفِ ٱلْكَلِمةِ كَقَوْلِنا : سَالَ وهُوَ سائِلٌ ، وٱللَّامُ لا تَزُولُ عَنِ ٱلسُّكُونِ بِحالٍ ؛ فَحَقُّ ٱلْأَلِفِ أَلَّا تُفارِقَها لِلُزُومِ ٱلسُّكُونِ ، إِذْ كانت ٱلأَلِفُ إِنَّما دَخَلَتْ مِن أَجْلِ سُكُونِ ما بعدَها ، وٱلسُّكُونُ لازِمٌ في ٱلْحُكْمِ .

وَوَجْهٌ آخَرُ أَيْضًا : أَنَّ هٰذه ٱلْأَلِفَ تَسْقُطُ في ٱلْمُسْتَقْبَلِ إِذا قُلْتَ : يَسَالُ ، فَلَمَّا كانتْ هٰذه ٱلْأَلِفُ قَبْلَ ٱلسِّينِ عارِضَةً غَيْرَ لازِمةٍ لَمْ تَكُنْ قُوَّتُها كَقُوَّةِ ٱلْأَلِفِ مَعَ ٱللَّامِ ٱلَّتِي لا تُفارِقُها . وقد حَكَىٰ بَعْضُ ٱلنَّحْوِيِّينَ : ٱسَلْ ؛ عَلَىٰ نَحْوِ : ٱلْحَمْرِ . ويُفْسِدُ ما حَكَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يَقُولُ : ٱقَتَّلُوا ، ولا : أُرُدَّ [3] .

قال : " وأَمَّا : رُدَّ دَاوُودَ فَبِمَنْزِلَةِ : ٱسْمُ مُوسَىٰ " [4] .

يَعْني : لَوِ ٱدَّغَمْنَا ٱلدَّالَ ٱلثَّانِيَةَ مِنْ " رُدَّ " فِي دَالِ " دَاوُودَ " لَوَجَبَ أَنْ تُحَرِّكَ ٱلدَّالُ وتَغَيَّرَ كَما لَوِ ٱدَّغَمْنَا ٱلمِيمَ لَوَجَبَ تَحْرِيكُ ٱلسِّينِ مِنِ : ٱسْمٍ . وَقَدْ ذَكَرْنَا فَسادَ ذٰلكَ .

---

[1] في غير غ : ولِذٰلك ، وليست الأَلْيَق .

[2] في غ ، ي : يلزمها الألف ، وفي ب : يلزمها ذٰلك ، والترجيح من كتاب الادّغام ص ١٢٠ .

[3] في ب ، ي : يرد ، خطأ ، والتصويب من غ ، كتاب الادّغام ص ١٢١ .

[4] ط بولاق ٢ : ٤١١ ، ط هارون ٤ : ٤٤٥ .

" هَٰذَا بَابُ ٱلْإِدْغَامِ فِي ٱلْحُرُوفِ ٱلْمُتَقَارِبَةِ ٱلَّتِي هِيَ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ ، وَٱلْحُرُوفِ ٱلْمُتَقَارِبَةِ مَخَارِجُهَا [١] ،

فَإِذَا ٱدَّغَمْتَ فَإِنَّ حَالَهَا حَالُ ٱلْحَرْفَيْنِ ٱللَّذَيْنِ هُمَا سَوَاءٌ فِي حُسْنِ ٱلْإِدْغَامِ ، وَفِيمَا يَزْدَادُ ٱلْبَيَانُ فِيهِ حُسْنًا ، وَفِيمَا لَا يَجُوزُ فِيهِ ٱلْإِخْفَاءُ - وفي نسخة مَبْرَمَانَ : [إِلَّا] [٢] ٱلْإِخْفَاءُ [٣] وَحْدَهُ [٤] - وَفِيمَا يَجُوزُ [٥] فِيهِ ٱلْإِخْفَاءُ وَٱلْإِسْكَانُ . وَٱلْإِظْهَارُ فِي ٱلْحُرُوفِ ٱلَّتِي هِيَ حَيِّزٌ وَاحِدٌ - وفي نسخته : هِيَ مَخْرَجٌ وَاحِدٌ [٦] - وَلَيْسَتْ بِأَمْثَالٍ سَوَاءٍ أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّهَا قَدِ ٱخْتَلَفَتْ ، وَهِيَ [٧] فِي ٱلْمُخْتَلِفَةِ ٱلْمَخَارِجِ أَحْسَنُ لِأَنَّهَا أَشَدُّ تَبَاعُدًا ، / و ٦٥٠ / وَٱلْإِظْهَارُ كُلَّمَا تَبَاعَدَتِ ٱلْمَخَارِجُ ٱزْدَادَ حُسْنًا . وَمِنَ ٱلْحُرُوفِ مَا لَا يُدَّغَمُ فِي مُقَارِبِهِ وَلَا يُدَّغَمُ مُقَارِبُهُ فِيهِ ، كَمَا لَا يُدَّغَمُ فِي مِثْلِهِ ، وَذَٰلِكَ ٱلْحَرْفُ : ٱلْهَمْزَةُ " .

قال أبو سعيد : ٱعْلَمْ أنَّ الإدّغامَ علَى ضَرْبَيْنِ :

أحدُهما تُوجِبُهُ الضرورةُ ، والآخَرُ يُطلَبُ بِهِ الخِفَّةُ .

فأمَّا الذي تُوجِبُهُ الضرورةُ فهو أنْ يلتقيَ حرفانِ مِن جِنسٍ واحدٍ : الأوَّلُ منهما ساكِنٌ والثاني متحرِّكٌ مِن غيرِ الهمزِ وحروفِ المدِّ واللِّينِ ؛ فإنَّ لِلهَمْزَتَيْنِ [٨] إذا ٱلْتَقَتَا وحروفِ المدِّ واللِّينِ في ٱلْتِقائِها [٩] أحكامًا قد ذكرناها مُفردةً ، وبعضُها يُذكَرُ

---

(١) في طبعة بولاق ٢ : ٤١١ ، وفي طبعة هارون ٤ : ٤٤٥ .

(٢) ليست في ب ، ي ، وهي في غ ، كتاب الادّغام ١٢٣ .

(٣) ليست في طبعة بولاق ، وهي في طبعة هارون .

(٤) في ب، ي : واحده ، تحريف ، والصواب من غ ، كتاب الادّغام ١٢٣ .

(٥) في ط بولاق : وفيما لا يجوز .

(٦) في الطبعتين : من مخرج واحد .

(٧) في الطبعتين : وهو ، وهذا موافق لعودته على : الإظهار .

(٨) في النسخ الثلاث : الهمزتين ، والاختيار من كتاب الادّغام ١٢٤ ؛ لسلامة التركيب .

(٩) في النسخ الثلاث وكتاب الادّغام ١٢٤ : ٱلتقائهما ، تحريف ، والتصويب لأجل الضمير .

فيما بعدُ إنْ شاءَ اللهُ . فإذا (١) ٱلْتَقَى حَرْفانِ الأَوَّلُ مِنْهما ساكِنٌ والثاني مُتَحَرِّكٌ وأَدْرَجْتَ الكلامَ ولم تَقِفْ على الأَوَّلِ فأَحدُهما مُدَّغمٌ في الآخَرِ قصدتَ ذٰلك أو لم تقصِدْهُ ؛ كقولِك : لم تجِد دَّاوودَ ، ولم يُذهب بِّمالِك ، ولم يُعلم مَّنْ هُو ، ولَوْ أردتَ تَبْيِينَ الحَرْفِ لم يكُنْ إِلَّا بِوَقْفةٍ وإنْ خَفِيَتْ وقَصُرَ زمانُها .

والضَّرْبُ الثاني يُطلَبُ به الخِفَّةُ ، وهٰذا الضَّرْبُ هو عَلَىٰ ضَرْبَيْنِ :

أحدُهما : ٱلْتِقاءُ حَرْفَيْنِ مُتحرِّكَيْنِ مِن جِنسٍ واحِدٍ ؛ فيُسَكَّنُ الأَولُ مِنْهما تَخْفيفًا ويُدَّغمُ في الآخَرِ وذلك في كلمةٍ أو كلمتَيْنِ : فالكلمةُ نحو قَوْلِنا : رَدَّ يَرُدُّ ، وٱحْمَرَّ يَحْمَرُّ ، وأصلُه : رَدَدَ يَرْدُدُ ، وٱحْمَرَرَ يَحْمَرِرُ ، والكلمتان نحو : جَعَل لَّكَ ، ويَد دَّاوُود ، وقد مَضَى الكلامُ علىٰ ذٰلك بما يُغْنِي عَن إعادتِه .

والضَّرْبُ الثاني مِن ضَرْبَيْ طَلَبِ التخفيفِ ٱدِّغامُ الحرفِ في غيرِ جِنسِه بأن يُقلَبَ إلىٰ جِنسٍ ما يُدَّغمُ فِيه ، وذلك على التَّرْتيبِ الذي نذكُرُه مِن كلام سيبويه وما يَكشِفُه ويُؤَكِّدُه وزيادة ، وغيرِ ذٰلك مِمَّا يقتضيه المَوْضعُ ويلحق به إنْ شاء اللّٰهُ .

(٢) أُقدِّمُ جملةً يَسهُلُ بتقديمِها ومعرفتِها كلامُ سيبويه فيما بعدُ إن شاء اللّٰهُ .

حُرُوفُ الحَلْقِ : وهي الهمزةُ والهاءُ ، والعَيْنُ والحاءُ ، والغَيْنُ والخاءُ .

* فأَمَّا الهَمْزةُ فلا تُدَّغمُ في غيرِها إِلَّا أَنْ تُلَيَّنَ إِلَىٰ ياءٍ أو واوٍ فتُصادِفَ ما تُدَّغمُ فِيه الياءُ والواو فيَجُوزُ ٱدِّغامُه عَلَىٰ أنها ياءٌ أو واوٌ كقولهم في : رُؤْيَا ورُؤْية إذا خَفَّفُوا [قالوا] (٣) : رُويَا ورُوية ، ويجوز : رُيًّا (٤) ؛ فَمَن لم يَدَّغِمْ فلأنَّ الواو تُنْوَىٰ (٥) الهمزةُ ، ومَن ٱدَّغَمَ فَلِأَنَّها (٦) واوٌ ساكنةٌ بَعْدَها ياءٌ ؛ كقَوْلِهم :

---

(١) في ب : فإن ، والاختيار من غ ، ي ، كتاب الادّغام ١٢٤ .

(٢) في كتاب الادّغام ١٢٦ : وأنا ، زيادة مناسبة . (٣) هٰذه في غ وحدها ، ولا بأس بها .

(٤) في كتاب الادّغام ١٢٦ : ورِيَّة ، وهي زيادة مناسبة .

(٥) في غ ، كتاب الادّغام ١٢٦ : بها ، وهي زيادة مناسبة .

(٦) في النسخ الثلاث : فلأنه ، تحريف ، والتصويب من كتاب الادّغام ١٢٦ .

طَوَيْتُهُ طَيًّا ، وأصلُه : طَوْيًا . ولا يُدَّغم فيها غيرُها إلّا أنْ تُجعل كقولهم في تليين خطيئة : ، ومَقْروءَة : خطيَّة ، ومَقْرُوَّة .

وأمّا ٱدّغامُ الهمزتَين [1] إذا ٱلْتَقَتَا وليستا [2] عَيْنَيْنِ للفعْل فقال سيبويه : إذا ٱلْتَقَت الهمزتان لُيِّنَت إحداهما [3] ، وٱستُقْبِح فيها الأدّغامُ إلّا في قول مَنْ حقّق الهمزتَين إذا ٱلْتَقَتَا ؛ نحو : أأَنْتَ ، وأإِذَا ، وليس ذٰلك بالمختار . وقد مَضى ذِكْرُنا في تفسير الهمزة .

وأمّا الألِفُ فلا تُدَّغَمُ ولا يُدَّغَمُ فيها .

وأمّا الهاءُ فيُدَّغَمُ فيها مثلُها فقطْ ؛ كقولك : ٱجْبَه هِلالًا ، ولا يُدَّغَمُ فيها شيءٌ غيرُها .

وتُدَّغَمُ في الحاءِ ؛ كقولهم : ٱجْبَه حّاتِمًا ، وكذٰلك إذا كانت الحاءُ قبلها قُلِبت الهاءُ حاءً ثم ٱدُّغِمَتْ فيها الحاءُ الأُولىٰ ؛ كقولك : ٱذْبَحْ هٰذه ؛ لفظُها : ٱذْبَحّٰذه .

وأمّا العينُ فيُدَّغَمُ فيها مثلُها فقطْ نحو : ٱرْفَع عَلِيًّا ، ولا يُدَّغَمُ فيها غيرُها البَتَّةَ . ولٰكِنَّها تُدَّغَمُ في الحاءِ ؛ كقولك : ٱرْفَع حّاتِمًا ، وكذٰلك إذا كانت الحاءُ قبلها قُلِبت العَيْنُ حاءً ثم ٱدُّغِمَتْ الحاءُ الأُولىٰ في الحاءِ المنقلِبةِ عن [4] العَيْنِ كقولك : ٱذْبَحْ عَتُودًا ؛ لفظُه : ٱذْبَحَّتُودًا .

وإذا ٱجتمعَ العَيْنُ والهاءُ جازَ قلبُهما [5] حاءَيْنِ وٱدّغامُ إحداهما في الأُخرىٰ ؛ تقولُ في مَعَهُم : مَحُّمْ [6] .

---

[1] في ي : الهمزة ، والصواب من ب ، وفي غ : الهمزة في الهمزة ، وهو أوضح .

[2] في ي : وليست ، والصواب من غ ، ب .

[3] هٰذا مضمون كلامه ؛ بولاق ٢ : ١٦٧ ، ١٦٨ ، ٤١٠ ، هارون ٣ : ٥٤٨ ، ٥٥٢ ، ٤ : ٤٤٣ .

[4] في غ ، ي : مِن ، والأختيار من كتاب الأدّغام ١٢٩ .

[5] في ب ، ي : قلبها ، والصواب من غ ، كتاب الأدّغام ١٢٩ .

[6] في النسخ الثلاث : محهم ، والصواب من كتاب الأدّغام ١٢٩ .

وأمّا الحاءُ فيجوزُ ٱدّغامُها في مِثلها فقط ؛ كقولك : ٱذْبَح حَّمَلًا .
وتُدَّغَمُ فيها الهاءُ والعينُ كما ذكرْنا .
وأمّا الغينُ والخاءُ فكلٌّ واحدةٍ منهما تُدَّغَمُ في مثلِها وتُدَّغَمُ في الأُخرىٰ فقط .
فٱدّغامُ الغَيْنِ في الخاءِ كقولِك : ٱدْمَغ خَّلَفًا . وٱدّغامُ الخاءِ في الغَيْنِ / ظ ٦٥٠ / كقولك : ٱسْلَخ غَّنَمَك .
وأوّلُ مخارجِ الفَمِ يَلِي حروفَ الحلْق وهو مُخرَجِ القاف والكاف ، وكلُّ واحدٍ منهما يُدَّغَمُ في مِثلِه و يُدَّغَمُ في صاحبه ، ولا يُدَّغَمُ واحدٌ منهما في غيرِ صاحبِه :
فٱدّغامُ القاف في الكاف قولُك : أَطْلِق كَّوْثَرًا ، وٱدّغامُ الكاف في القاف : ٱتْرُك قَّاسِمًا .
والجيمُ والشّينُ والياءُ :
فأمّا الجيمُ فإنّها تدَّغَمُ في الشّينِ كقولك : أَخْرِج شَّبَثًا ولا تُدَّغَمُ الشّينُ في الجيمِ وتُدَّغَمُ في الجيم ستةُ أحرُفٍ من غيرِ مُخرَجِها ؛ وهي : الطّاءُ والدّالُ والتّاءُ والظّاءُ والذّالُ والثّاءُ ؛ كقولك : لم يربِط جَّملًا و " وَجَبت جُّنُوبُهَا " (٣٦ : الحج) .
وأمّا الشّينُ فإنّها لا تُدَّغَمُ في شيءٍ ، وتُدَّغَمُ فيها الجيمُ الطّاءُ والدّالُ والتّاءُ والظّاءُ والذّالُ والثّاءُ واللّامُ .
وأمّا الياءُ فتدَّغَمُ فيها النُّونُ وتُدَّغَمُ فيها الواوُ في قولِكَ : طَوَيْتُ طَيًّا وما أشبهَ ذلك .
وأمّا الضّادُ فلا تُدَّغَمُ في شيءٍ ، وتُدَّغَمُ فيها الطّاءُ والدّالُ والتّاءُ والظّاءُ والذّالُ والثّاءُ واللّامُ .
وهٰذه الستةُ الأحرُفِ أحكامُها في الأدّغام متساويةٌ علىٰ تفاضُلٍ بينها فيه ، وهي : الطّاءُ والدّالُ والتّاءُ والظّاءُ والذّالُ والثّاءُ ، [كلُّ ما جاز أن تُدَّغَمَ فيه واحدةٌ منهنَّ جاز أن تُدَّغَمَ فيه البواقي] [1] ، وكلُّ ما جاز أن يُدَّغَمَ في واحدةٍ منهنَّ

---

[1] ما بين المعقوفين ليس في ب ، ي ، وهو في غ ، كتاب الأدّغام ١٣٤ .

جاز أن يُدَّغَمَ في البواقي (١) . ويجوز ٱدِّغامُهنَّ في أمثالهنَّ ، ويجوز ٱدِّغامُ بعضهنَّ في بعض ، كلُّ واحدٍ مِن الستة يجوز ٱدِّغامُه في الخمسةِ البواقي ويجوزُ ٱدِّغامُ الخمسةِ فيه ، ويجوز ٱدِّغامُهنَّ في الشّينِ والضّادِ والجيمِ كقولك : هَبَّت (٢) شَّمالٌ وأصابَت ضَّرْبتُكَ ، وقُرِئَ : " وَجَبَت جُّنُوبُهَا " (٣٦ : الحج) بٱدِّغامِ التّاءِ في الجيمِ ، ولم يذكُرْ سيبويه ٱدِّغامَهنَّ في الجيمِ .

ويُدَّغَمْنَ في حروفِ الصَّفيرِ ، وهي : الصَّادُ والسِّينُ والزَّايُ ، كقولك : ٱخْلِط صَّاعَكَ ، وحُط سَّالِمًا ، وأرْشِد زَّيْدًا ، وسائرُ الحروفِ كذٰلك .

ولا يُدَّغَمُ (٣) في الطّاءِ والدّالِ والتّاءِ والظّاءِ والذّالِ والثّاءِ ما ٱدُّغِمْنَ (٤) فيه ، ولا يُدَّغَمُ فيهنَّ مِن (٥) غيرِهنَّ إلّا اللّامُ ؛ لا يُدَّغَمُ فيهنَّ الشّينُ والضّادُ والجيمُ والصّادُ والسّينُ والزّايُ ويُدَّغَمُ فيهنَّ مِن غيرِهنَّ اللّامُ فقط .

وأمّا الصّادُ والسّينُ والزّايُ فإنَّ كلَّ واحدةٍ منهنَّ تُدَّغَمُ في الباقيتَيْنِ ولا تُدَّغَمُ في شيءٍ سِواهما (٦) . ويُدَّغَمُ فيهنَّ أيضًا مِن غيرِهنَّ سبعةُ أحرفٍ وهي : الطّاءُ والدّالُ والتّاءُ والظّاءُ والذّالُ والثّاءُ واللّامُ .

الرّاءُ واللّامُ والنونُ :

أمّا الرّاءُ فلا تُدَّغَمُ في شيءٍ ، وتُدَّغَمُ (٧) فيها اللّامُ [والنون ، وأمّا اللّامُ] (٨) فتُدَّغَمُ في مِثلِها وفي ثلاثةَ عَشَرَ حرفًا سِواها وهي : التاءُ والثاءُ ،

---

(١) عدَّلتُ الضمائر الواردة في ب ، ي لكي تستقيم العبارة كما في غ ، كتاب الأدِّغام ١٣٤ .

(٢) في ب ، ي : صبت ، والتصويب من غ ، كتاب الأدِّغام ١٣٤ .

(٣) في ب ، ي : تدغم ، وأهمل حرف المضارعة في غ ، والأختيار من كتاب الأدِّغام ١٣٥ .

(٤) في ب ، ي : أدغمت ، والأختيار من غ ، كتاب الأدِّغام ١٣٥ .

(٥) في ب : ومن ، والواو مضروب عليها في ي ، مِنْ : في غ ، كتاب الأدِّغام ١٣٥ .

(٦) هذه من ب ، وهو الصواب ، وفي ي ، غ ، كتاب الأدِّغام ١٣٥ : سواهن ، تحريف .

(٧) في ي : يدغم ، وأهمل حرف المضارعة في غ ، والترجيح من كتاب الأدِّغام ١٣٦ .

(٨) ما بين المعقوفين ليس في النسخ الثلاث ، وهو زيادة من كتاب الأدِّغام ١٣٦ .

والدالُ والذالُ ، والراءُ والزايُ ، والسينُ والشينُ ، والصادُ ، والضادُ ، والطاءُ والظاءُ ، والنونُ . ولا يُدَّغَمُ فيها غيرُ النون . وٱدّغامُ الراءِ فيها قبيحٌ ، وقد رُوِيَ عن بعض القُرَّاءِ ، وسأذكره في بابٍ أُفْرِدُه في ٱدّغامِ القُرَّاءِ إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ .

وأمّا النونُ فتُدَّغَمُ في مِثْلِها [وفي خمسةِ] [1] أحرُفٍ سِواها وهي الواوُ والياءُ والراءُ والميمُ [واللّامُ] [2] ويجمعُها : ويرْمل ، ولا يُدَّغَمُ فيها شيءٌ غيرُ اللامِ .

وأمّا الفاءُ فلا تُدَّغَمُ في شيءٍ وتُدَّغَمُ فيها الباءُ ، وقد ذُكِرَ عن الكِسائيّ ٱدّغامُها في الباءِ في قولِه تعالىٰ : " إِن يَشَأْ يَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ " (٩ : سبإ) وسأذكُره في بابِه .

والباءُ والميمُ والواوُ :

فأمّا الباءُ فتُدَّغَمُ في الفاءِ والميمِ ، ولا يُدَّغَمُ فيها شيءٌ .

ولا تُدَّغَمُ الميمُ في شيءٍ ، وتُدَّغَمُ فيها النونُ والباءُ .

والواوُ تُدَّغَمُ في مِثْلِها ، وتُدَّغَمُ في الياءِ في نحو قولنا : طَوَيْتُ طَيًّا ، وأصلُه : طَوْيًا ، وتُدَّغَمُ فيها النونُ . وقد ذكرنا ذٰلك في الحروف الخمسة التي تُدَّغَمُ فيها النونُ .

قال أبو سعيد رحمه الله : بدأ سيبويه بما لا يُدَّغَمُ [3] في مُقارِبِه ولا يُدَّغَمُ مُقارِبُه فيه كما لا يُدَّغَمُ في مِثْلِه فقال : " وَذَٰلِكَ ٱلْحَرْفُ ٱلْهَمْزَةُ " [4] .

وقد تَقَدَّمَ الكلامُ في الهمزتَيْنِ إذا ٱلْتَقَتَا أنه يَلْزَمُ تخفيفُ إحداهما ، ويجوزُ تخفيفُهما جميعًا وذُكِرَ أنَّ ٱبْنَ أبي إسحاقَ حقَّقهما ، وهي لُغةٌ رديئةٌ ، ويجوزُ في هٰذه اللغةِ ٱدّغامُ إحداهما في الأُخرىٰ .

وإذا كانت الهمزةُ لا تُدَّغَمُ فيها الهمزةُ فٱدّغامُ غيرِها فيها أبعَدُ . وكذٰلك الهمزةُ لا تُدَّغَمُ في غيرِ الهمزةِ لأنها إذا كانت لا تُدَّغَمُ في مِثْلِها فٱدّغامُ غيرِها فيها أبعَدُ ؛

---

[1] ، [2] ما بين المعقوفين ليس في ب ، ي ، وهو في غ ، كتاب الٱدّغام ١٣٧ .

[3] في ي : تدغم ، والصواب في غ ، ب ، كتاب الٱدّغام ١٣٩ .

[4] ط بولاق ٢ : ٤١١ ، ط هارون ٤ : ٤٤٦ .

وذلك (١) أنَّ الهمزةَ وحدَها ثقيلةٌ، ولِثِقَلِها يجوزُ تخفيفُها بالحذف والتغييرِ - وقد مَضَى الكلامُ على ذلك في بابِ الهمزِ مُستقصًى بما يُغْنِي عن إعادتِه - فإذا كانت الهمزةُ وحدَها مستثقَلةً يجوزُ فيها الحذفُ والتغييرُ / و ٦٥١ / فهي مع مِثْلِها (٢) أثقلُ والتغييرُ لها أَلْزَمُ.

قال سيبويه: " فَإِذَا جَاءَتْ مَعَ مِثْلِهَا أَوْ مَا قَرُبَ مِنْهَا أُجْرِيَتْ عَلَىٰ مَا أُجْرِيَتْ عَلَيْهِ وَحْدَهَا " (٣).

يعني إذا جاءَت الهمزةُ معَ همزةٍ أخرىٰ خُفِّفَتْ كما تُخَفَّفُ وحدَها.

وقولُه: " مَا قَرُبَ مِنْهَا " يعني: تغيير الهمزةِ معَ الأَلِفِ والياءِ كتغييرِها معَ مِثْلِها: أمَّا الأَلِفُ فنحو قولِهم: حَمْرَاوَانِ في حَمْرَاءَانِ، قَلَبُوها حين وقعت الهمزةُ بينَ أَلِفَيْنِ، وقالوا: حَمْرَاوِيّ في حَمْرَائِيّ حينَ وقعتْ بينَ أَلِفٍ وياءٍ.

قال: " وَكَذَٰلِكَ ٱلْأَلِفُ لَا تُدَّغَمُ فِي ٱلْهَاءِ وَلَا فِيمَا يُقَارِبُهَا، لِأَنَّ ٱلْأَلِفَ لَا تُدَّغَمُ فِي مِثْلِهَا " (٤) لأنها لو ٱدُّغِمتْ في مِثْلِها تحرَّكت الثانيةُ [لأنها لا تُدَّغَمُ إلَّا فيما تحرَّكَ] (٥) وإذا تحرَّكت بطَلَتْ أن تكونَ أَلِفًا وصارتْ حرفًا آخرَ وٱنقلبتْ معَها.

قال سيبويه: " لِأَنَّهُمَا (٦) لَوْ فُعِلَ بِهِمَا ذَٰلِكَ فَأُجْرِيَتَا مُجْرَى ٱلدَّالَّيْنِ وَٱلتَّاءَيْنِ تَغَيَّرَتَا فَكَانَتَا غَيْرَ ٱلْأَلِفَيْنِ، وَإِلَّا لَمْ تَكُونَا كَٱلدَّالَّيْنِ " (٧). يعني أنه إن لم تتغيَّر الأَلِفانِ لم يُمكِن الٱدِّغامُ؛ لأنَّ الأَلِفَ لا تكونُ إلَّا ساكنةً، ولا يُدَّغَمُ في ساكنٍ، والٱدِّغامُ يُصيِّرُهما مِثْلَ الدَّالَيْنِ، فإن لم يُغيَّرا عن الأَلِفَيْنِ إلىٰ شيءٍ آخرَ

---

(١) في ب، ي: وإذا كانت، والٱختيار من غ، كتاب الٱدِّغام ١٤٠.

(٢) في غ، ي: ثِقَلِها، والٱختيار من ب، كتاب الٱدِّغام ١٤٠.

(٣)، (٤) ط بولاق ٢ : ٤١١، ط هارون ٤ : ٤٤٦.

(٥) ما بين المعكوفين من غ، ي، كتاب الٱدِّغام ١٤١، وليس في ب.

(٦) ليست في ي، غ، وهي في الطبعتين وفي ب، كتاب الٱدِّغام ١٤١.

(٧) ط بولاق ٢ : ٤١١، ط هارون ٤ : ٤٤٦.

لم يكونا مِثْلَ الدَّالَيْنِ .

قال : " وَلَا تُدَّغَمُ ٱلْيَاءُ وَإِنْ كَانَتْ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ ، وَلَا ٱلْوَاوُ وَإِنْ كَانَتْ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ فِي شَيْءٍ مِنَ ٱلْمُقَارِبَةِ ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا [١] مَدًّا ولِينًا ؛ فَلَمْ تَقْوَ ٱلْجِيمُ عَلَى ٱلْيَاءِ ، وَلَا ٱلْبَاءُ [٢] عَلَى ٱلْوَاوِ ، ومَا لَيْسَ فِيهِ مَدٌّ مِنَ ٱلْحُرُوفِ عَلَى [٣] أَنْ تَجْعَلَهُمَا [٤] مُدَّغَمَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا تُخْرِجُ [٥] مَا فِيهِ مَدٌّ وَلِينٌ إِلَىٰ مَا لَيْسَ فِيهِ مَدٌّ وَلِينٌ ، وَسَائِرُ ٱلْحُرُوفِ لَا تَزِيدُ فِيهَا عَلَى أَنْ تُذْهِبَ ٱلْحَرَكَةَ " [٦] .

قال أبو سعيد : ٱعْلَمْ أَنَّ حروفَ المدِّ واللِّينِ لها فضيلةٌ على سائرِ الحروفِ بما فيهنَّ [٧] مِن المدِّ واللِّينِ ، وبأَنَّ الحركاتِ مأخوذةٌ منهنَّ ؛ فهنَّ يُبايِنَّ الحروفَ اللَّاتي مِن مخارجِهنَّ والمقاربةَ لهنَّ في المَخْرَجِ ؛ فمِنْ أَجْلِ ذٰلك لا يُدَّغَمْنَ فيما كان مِن مُخْرَجِهِنَّ فلِذٰلك لم تَقْوَ الجيمُ على الياءِ بأَنْ تُدَّغَمَ في الجيمِ وإنْ كانت الياءُ مِن مُخْرَجِ الجيمِ ، وكذٰلك لا تُدَّغَمُ الواوُ في الباءِ وهما مِن مُخْرَجٍ واحدٍ ؛ لأَنَّه بٱدّغامِ الياءِ في الجيمِ والواوِ في الباءِ يصيرانِ جيمًا وباءً فيذهبُ المدُّ واللِّينُ فيهما .

قال [٨] : " وَلَوْ كَانَ مَعَ هَـٰذِهِ ٱلْيَاءِ ٱلَّتِي مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحٌ وَٱلْوَاوِ ٱلَّتِي مَا قَبْلَهَا كَذَٰلِكَ مَا هُوَ مِثْلُهَا سَوَاءٌ ٱدَّغِمَتَا [٩] ، وَلَمْ تَسْتَطِعْ إِلَّا ذَٰلِكَ ؛ لِأَنَّ ٱلْحَرْفَيْنِ ٱسْتَوَيَا فِي ٱللِّينِ " .

يعني أَنَّ الياءَ تُدَّغَمُ في ياءٍ مِثْلِها إِذا ٱنْفَتَحَ ما قبلَ الأُولَىٰ نحو : ٱخْشَي يَّاسِرًا ،

---

[١] في ب ، ي : فيها ، والتصويب من غ ، كتاب الأدّغام ١٤٢ .

[٢] في ب : الياء ، والصواب من غ ، ي ، كتاب الأدّغام ١٤٢ .

[٣] ليست في ب ، وهي في غ ، ي ، كتاب الأدّغام ١٤٢ .

[٤] في غ ، ي : يجعلهما ، والأختيار من ب والمطبوعتين .

[٥] في ب والمطبوعتين : لأنهما يخرجان ، والتصويب من غ ، ي ، كتاب الأدّغام ١٤٢ .

[٦] ط بولاق ٢ : ٤١١ ، ط هارون ٤ : ٤٤٦ .

[٧] في ب : فيها ، والتصويب من غ ، ي ، كتاب الأدّغام ١٤٢ .

[٨] ط بولاق ٢ : ٤١١ ، ط هارون ٤ : ٤٤٦ .

[٩] في ط بولاق : لأَدْغمتهما ، وهي أَوْلَىٰ ، وفي ط هارون : لأَدْغمتُهما ، وهي غير ملائمة .

وكذلك الواو في نحو : ٱخْشَوا وَّاقِدًا : لأَنَّهما قد ٱسْتَوَيا ، ولا يُستطاعُ إِلَّا ذٰلك . وقد مَضَى الكلامُ فيه .

قال : " فَصَارَتْ هَـٰذِهِ ٱلْيَاءُ وَٱلْوَاوُ مَعَ ٱلْجِيمِ وَٱلْبَاءِ [١] نَحْوًا مِنَ ٱلْأَلِفِ مَعَ ٱلْمُقَارِبَةِ لأَنَّ فِيهِمَا [٢] لِينًا وَإِنْ لَمْ تَبْلُغَا [٣] مَنْزِلَةَ [٤] ٱلْأَلِفِ وَلَـٰكِنْ فِيهِمَا [٤] شَبَهٌ مِنْهَا ؛ أَلَا تَرَاهُمَا إِذَا كَانَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا فِي ٱلْقَوَافِي لَمْ يَجُزْ فِي مِثْلِ [٥] ذَٰلِكَ ٱلْمَوْضِعِ مِنَ ٱلْقَافِيَةِ غَيْرُهَا إِذَا كَانَتْ قَبْلَ حَرْفِ ٱلرَّوِيِّ فَلَمْ تَقْوَ ٱلْمُقَارِبَةُ عَلَيْهَا لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ " .

يعني أَنَّ الياءَ معَ الجِيمِ ، والواوَ معَ الباءِ التي مِن مُخْرَجِها في تبايُنِ الكيفية والحُكْمِ كالأَلِفِ مِن الحروفِ المُقارِبةِ ؛ لِما فيهما [٦] مِن اللِّينِ وإِنْ لم تبلُغا منزِلةَ الأَلِفِ .

ومعنىٰ قوله : " إِذَا كَانَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا فِي ٱلْقَوَافِي لَمْ يَجُزْ غَيْرُهَا " :

يعني : إِذَا كانت الواوُ ساكنةً والياءُ في موضعِ رِدْفٍ لم يَجُزْ في مكانِها غيرُها ؛ كقولِ الشاعرِ [٧] :

يَا قَوْمُ مَا لِي وَأَبَا ذُؤَيْبِ

كُنْتُ إِذَا أَتَوتُه مِنْ غَيْبِ

يَشُمُّ عِطْفِي ، ويبزُّ ثَوْبِي

كأَنَّنِي أَرَبْتُه بِرِيبِ

---

[١] في المطبوعتين : مع الميم والجيم .

[٢] في ي : فيها ، والتصويب من المطبوعتين ، غ ، ب ، كتاب الأدّغام ١٤٣ .

[٣] في غ ، ي والمطبوعتين : يبلغا ، والتصويب من ب ، كتاب الأدّغام ١٤٣ .

[٤] منزلة : زيادة من ب ، كتاب الأدّغام ١٤٣ .

[٤] في ي : فيها ، والتصويب من ط بولاق ٢ : ٤١١ ، ط هارون ٤ : ٤٤٧ .

[٥] ليست في الطبعتين .

[٦] في ي : فيها ، وضمير الاثنتين أليق .

[٧] خالد بن زُهَيْر الهُذَليّ ؛ ديوان الهُذَليّين ١ : ١٦٥ ، والأبيات من مشطور الرجز .

الياءُ في : ذُؤَيْبٍ ، وغَيْبٍ ، والواوُ في : ثَوْبِي رِدْفٌ ، ولو قال : أَتَوْتُهُ مِنْ غَرْبٍ لم يَجُزْ أَنْ يكونَ بيتٌ مُرْدَفٌ وبيتٌ غيرُ مُرْدَفٍ .

ثم ذَكَرَ قاضِي جابرٍ وغُلاَمَيْ جابرٍ تمثيلًا لِما ذَكَرَ أَنَّهُ لا يجوزُ مِن ٱدِّغامِ اليـاءِ في الجيمِ ، ومَثَّلَ ٱدِّغامَ الواوِ في الميمِ بِقَوْلِهِ : رَأَيْتُ دَلْوَ مَالِكٍ ، وهٰذا سَهْوٌ وغَلَطٌ في الكتابِ لأَنَّهُ لو قال : سَلْمُ مالِكٍ ، ما ٱدُّغِمت الميمُ في الميمِ ؛ لِسُكُونِ ما قبلَ الأُولَىٰ ، وينبغي أَنْ يكونَ التمثيلُ : هٰؤُلاءِ مُصْطَفَوْ مالك .

قال : " وَلَا يُدَّغَمَانِ فِي هَـٰذِهِ ٱلْيَاءِ وَٱلْوَاوِ لِأَنَّكَ تُدْخِلُ ٱللِّينَ فِيمَا لَا يَكُونُ فِيهِ لِينٌ " [١] يعني : لا تُدَّغَمُ الجيمُ في الياءِ ولا الميمُ في الواوِ فتصيرَ / ظ ٦٥١ / الميمِ والجيمُ مِن حُروفِ المَدّ واللِّينِ ؛ لأَنَّ تباعُدَ ما بينَ حُروفِ المَدّ واللِّينِ وبينَ غيرِها أَشَدُّ مِن تَباعُدِ [٢] الحُرُوفِ المُتَباعِدةِ المَخارِجِ ألا تَرَىٰ أَنَّ حُروفَ المَدّ واللِّينِ وإِنْ تَباعَدَتْ [٣] مَخارِجُهُنَّ يجتمعنَ في أحكامٍ وينقلِبُ بعضُهُنَّ إلَىٰ بعضٍ : لأَنَّ ما بينَهُنَّ في المَدّ واللِّينِ أقوىٰ مِمَّا يكونُ بينَ المُتقارِباتِ في المَخْرَجِ .

ولِقائلٍ أَنْ يقُولَ : إِنَّ مَنْعَ سيبويه ٱدِّغامَ الجيمِ في الياءِ والميمِ في الواوِ لِئَلَّا يَدْخُلَ اللِّينُ فيما لا يكونُ فيه لِينٌ ، وقد ٱدُّغِمَ النونُ في الياءِ والواوِ وليس في النونِ لِينٌ !

فإِنَّ الجوابَ في ذٰلك : أَنَّ النونَ لِما فيه مِن الغُنَّةِ وأَنَّ له مَخْرَجًا مِن الخَيْشُومِ أُجْرِيَ مُجْرَىٰ حُروفِ المَدّ واللِّينِ في الإِعْرابِ في : يَذْهَبانِ ويَذْهَبونَ وتَذْهَبِينَ ، والتنوينِ التابعِ لِلإِعْرابِ ، وبدَلَ الأَلِفِ مِنْها [٤] في : زَيْدًا ، وٱضْرِبَنْ ، فقرُبتْ مِن حُروفِ اللِّينِ وحُمِلَتْ عليها ، وليس كذٰلك غيرُها .

قال : " وَإِذَا كَانَتِ ٱلْوَاوُ قَبْلَهَـا ضَمَّةٌ وَٱلْيَـاءُ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ فَهُوَ أَبْعَدُ لِلِٱدِّغَامِ ؛

---

(١) عبارة الكتاب ط بولاق ٢ : ٤١١ ، ط هارون ٤ : ٤٤٧ : " ولا تُدغِم في هٰذه الياءِ الجيمَ وإِنْ كانتْ لا تحرَّكُ ؛ لأَنَّك تُدخِلُ اللِّينَ في غيرِ ما يكونُ فيه اللِّينُ " .

(٢) تباعُد : ليست في ب ، وهي من غ ، ي ، كتاب الآدِّغام ١٤٥ .

(٣) في غ ، ي، كتاب الآدِّغام ١٤٥ : تَباعَدَ ، والآختيار من ب .

(٤) في غ ، ي، كتاب الآدِّغام ١٤٦ : منهما ، والآختيار من ب .

لأَنَّهُمَا حِينَئِذٍ أَشْبَهُ بِٱلْأَلِفِ وَهَـٰذَا مِمَّا يُقَوِّي تَرْكَ ٱلْإِدِّغَامِ فِيهِمَا وَمَا قَبْلَهُمَا مَفْتُوحٌ لِأَنَّهُمَا يَكُونَانِ كَٱلْأَلِفِ فِي ٱلْمَدِّ وَٱلطُّولِ [١] ، وَذَٰلِكَ نَحْوُ : ظَلَمُوا مَالِكًا ، وَٱظْلِمِي جَابِرًا " [٢] .

قال أبو سعيد رحمه الله : ذَكَرَ سيبويه أوّلًا أنّه لا يجوزُ ٱدّغامُ الياءِ المفتوحِ [٣] ما قبلَها في الجيمِ ، والواوِ المفتوحِ ما قبلَها في الميمِ ، ثم قال : وإذا كان ما قبلَ الواوِ مضمومًا وما قبلَ اليـاءِ مكسورًا كان أبعدَ لِٱدّغامِهما في الميمِ والجيمِ ، ومثَّلَهما بـ : ظلموا مَالكًا وٱظلِمِي جابِرًا .

وقولُه : " وَهَـٰذَا مِمَّا يُقَوِّي تَرْكَ ٱلْإِدِّغَامِ فِيهِمَا وَمَا قَبْلَهُمَا مَفْتُوحٌ " يعني أنَّ الواوَ والياءَ المفتوحَ ما قبلَهما مَدٌّ ؛ فلا يُدَّغمانِ في الميمِ والجيمِ ، كما لم تُدَّغم الواوُ المضمومُ ما قبلَها والياءُ المكسورُ ما قبلَها في الميمِ والجيمِ لِٱشتراكِهنَّ في المَدِّ .

وقولُه : " لِأَنَّهُمَا يَكُونَانِ كَٱلْأَلِفِ فِي ٱلْمَدِّ وَٱلطُّولِ " راجعٌ إلى الواوِ المضمومِ ما قبلَها والياءِ المكسورِ ما قبلَها .

قال : " وَمِنَ ٱلْحُرُوفِ حُرُوفٌ لَا تُدَّغَمُ فِي ٱلْمُقَارِبَةِ وَتُدَّغَمُ ٱلْمُقَارِبَةُ فِيهَا ، وَتِلْكَ ٱلْحُرُوفُ : ٱلْمِيمُ وَٱلرَّاءُ وَٱلْفَاءُ وَٱلشِّينُ " .

ٱعْلَمْ أَنَّ هذه الحروفَ لِكل واحدٍ مِنهنَّ ضَرْبٌ مِن الفَضْلِ على غيرِه ؛ كَرِهُوا إذْهابَ ذٰلك الفضلِ بِٱدّغامه في غيرِه . ويُذْكَرُ في موضعه إنْ شاءَ اللهُ .

" وَذَٰلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : أَكْرِمْ بِهِ ؛ لَا يُدَّغِمُونَ ٱلْمِيمَ فِي ٱلْبَاءِ لِأَنَّهُمْ يَقْلِبُونَ ٱلنُّونَ مِيمًا إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً وَبَعْدَهَا بَاءٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : ٱلْعَنْبَرُ وَمَنْ بَدَاكَ [٤] ، فَلَمَّا وَقَعَ مَعَ ٱلْبَاءِ ٱلْحَرْفُ ٱلَّذِي يَفِرُّونَ إِلَيْهِ مِنَ ٱلنُّونِ لَمْ [٥] يُغَيِّرُوهُ ، وَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ ٱلنُّونِ ؛

---

[١] في الكتاب : والمَطْلِ ، ط بولاق ٢ : ٤١١ - ٤١٢ ، ط هارون ٤ : ٤٤٧ .

[٢] ط بولاق ٢ : ٤١١ - ٤١٢ ، ط هارون ٤ : ٤٤٧ .

[٣] في ي : المفتوحة ، تحريف ، والتصويب من غ ، ب ، كتاب الإدّغام ١٤٦ .

[٤] ومَنْ بَدَا لَكَ : في ط بولاق ٢ : ٤١٢ ، ط هارون ٤ : ٤٤٧ .

[٥] في غ ، ب : ولَم ، والتصويب من ي ، كتاب الإدّغام ١٤٨ .

إذْ⁽¹⁾ كانَا حرْفَيْ غُنَّةٍ "⁽²⁾ لأَنَّ الميمَ لها غُنَّةٌ وليس للباءِ التي مِن مُخرَجِها غُنَّةٌ ؛ فكَرِهُوا ادّغامَ المِيمِ في الباءِ ؛ لِئَلَّا تَذْهَبَ الغُنَّةُ . وأيضًا فإِنَّ النونَ الساكنةَ بعيدةٌ مِن الباءِ في المُخرَجِ ومُبايِنةٌ لها في الخواصِّ التي تُوجِبُ الشِّرْكةَ بينَهما ، فإذا كانت النونُ ساكنةً قبلَ الباءِ⁽³⁾ قَلَبُوها مِيمًا ، فلمَّا قُلِبَتْ مِيمًا لِما بينَ المِيمِ والنونِ مِن الاشتراكِ في الغُنَّةِ ولم تُدَّغَم الميمُ المُنْقَلِبةُ مِن النونِ في الباءِ كانت النونُ الأصْلِيَّةُ أَوْلَىٰ أَلَّا تُدَّغَمَ فيها الباءُ . وهذا معنَىٰ قَوْلِ سيبويه : " فَلَمَّا وَقَعَ مَعَ ٱلْبَاءِ ٱلْحَرْفُ ٱلَّذِي يَفِرُّونَ إِلَيْهِ مِنَ ٱلنُّونِ " ؛ يعني المِيمَ ؛ لأنَّهم فَرُّوا إِلَيه مِن النونِ في عَنْبَرٍ " لَمْ يُغَيِّرُوهُ " يعني لَم يُغَيِّرُوا المِيمَ ، وجعلُوه كالنونِ التي لا تُدَّغَمُ في الباءِ ؛ إذْ كانتْ النونُ والمِيمُ حَرْفَيْ غُنَّةٍ .

وقَوْلُه : " ٱلْفَاءُ لَا تُدَّغَمُ فِي ٱلْبَاءِ لِأَنَّهَا مِنْ بَاطِنِ ٱلشَّفَةِ "⁽⁴⁾ .

يُرِيدُ أَنَّ حُروفَ الفَمِ أَقْوَىٰ مِن حُروفِ الشَّفَتَيْنِ وحُروفِ الحَلْقِ ؛ لأَنَّ مُعْظَمَ الحُرُوفِ في الفَمِ واللِّسانِ وهُوَ وَسْطَ مَواضعِ النُّطْقِ ، والحَلْقُ والشَّفَتانِ طَرَفانِ ؛ فصارت الفاءُ لذلك أَقْوَىٰ مِن الباءِ ؛ لأَنَّها مِن باطِنِ الشَّفَتَيْنِ ، وهِيَ مِن الفَمِ ، والباءُ مِن الطَّرَفِ .

قال : " وَٱلْبَاءُ تُدَّغَمُ فِي ٱلْفَاءِ لِلتَّقَارُبِ ، وَلِأَنَّهَا قَدْ ضَارَعَتِ ٱلثَّاءَ⁽⁵⁾ ، فَقَوِيَتْ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لِكَثْرَةِ ٱلْإِدّغَامِ لِحُرُوفِ ٱلْفَمِ ؛ وَذَٰلِكَ / و ٦٥٢ / قَوْلُكَ : ٱذْهَب فِّي ذَٰلِكَ ؛ تُبْدِلُ مِنَ ٱلْبَاءِ فَاءً كَمَا فَعَلْتَ فِي قَوْلِكَ : ٱصْحَب مَّطَرًا⁽⁶⁾ " ، والتَّقارُبُ الذي بينهما أَنَّك تَعمِلُ في الفاءِ الشَّفَةَ السُّفْلَىٰ وأطرافَ الثنايا العُلَىٰ ، وتُعْمِلُ في الباءِ الشَّفَةَ

---

(1) في ب : إذا ، تحريف ، والتصويب من غ ، ي ، كتاب الادّغام ١٤٨ .

(2) ط بولاق ٢ : ٤١٢ ، ط هارون ٤ : ٤٤٧ .

(3) في ب : الواو ، خطأ ، والتصويب من غ ، ي ، كتاب الادّغام ١٤٩ .

(4) ط بولاق ٢ : ٤١٢ ، ط هارون ٤ : ٤٤٧ .

(5) في ب : التاء ، تصحيف ، والتصويب من المطبوعتين ، من غ ، ي ، كتاب الادّغام ١٥٠ .

(6) كُتبت الكلمتان متصلتين : اَصْحَمَّطَرًا في ط بولاق ٢ : ٤١٢ ، ط هارون ٤ : ٤٤٨ .

السُّفْلَى والعُليا ، ويُقَوّي ذلك أنَّ في حُروفِ الفُرْسِ حَرْفًا بينَ الفاءِ والباءِ والباءُ الأَغْلَبُ ، وحَرْفًا بينَ الفاءِ والباءِ والفاءُ الأَغْلَبُ .

قال : " وَٱلرَّاءُ لَا تُدَّغَمُ فِي ٱللَّامِ وَلَا فِي ٱلنُّونِ ؛ لِأَنَّ ٱلرَّاءَ مُكَرَّرَةٌ فَهِيَ تَفَشَّى كَأَنَّ [1] مَعَهَا غَيْرَهَا ، فَكَرِهُوا أَنْ يُجْحِفُوا بِهَا فَتُدَّغَمَ فِيمَا [2] لَيْسَ فِيهِ تَفَشٍّ [3] فِي ٱلْفَمِ مِثْلَهَا وَلَا تَكْرِيرٌ .

وَيُقَوِّي هَـٰذَا أَنَّ ٱلطَّاءَ ـ وَهِيَ مُطْبَقَةٌ ـ إِذَا ٱدُّغِمَتْ فِي ٱلتَّاءِ أُشْرِبَتِ ٱلْإِطْبَاقَ وَلَا تُجْعَلُ خَالِصَةً ، لِأَنَّ ٱلطَّاءَ أَفْشَى مِنْهَا بِٱلْإِطْبَاقِ [4] فَهَـٰذِهِ أَجْدَرُ أَلَّا تُدَّغَمَ ؛ إِذْ [5] كَانَتْ مُكَرَّرَةً ، وَذَٰلِكَ قَوْلُكَ : ٱخْتَرْ لَهُ [6] وَٱخْتَرْ نَفَلًا " .

قال أبو سعيد : قد عرَّفْتُكَ أَنَّ الحرفَ إذا كانتْ له فضيلةٌ [7] يُخْرِجُه ٱدّغامُه فيما ليست له تلك الفضيلةُ عنها فيُذهِبُ ما له مِن الفضيلةِ كُرِهَ [8] ٱدّغامُه فيما يُذْهِبُ فضيلته ، ولذٰلك لا يُختارُ ٱدّغامُ الطاءِ في التاءِ ؛ لأنَّ الطاءَ مُطبَقةٌ فيُكرَهُ ذهابُ إطباقِها بٱدّغامِها في التاءِ ولذٰلك كان أبو عَمْرٍو يقرأُ : " بَسَطتَّ إِلَيَّ يَدَكَ " (٢٨ : المائدة) و " فَقَالَ أَحَطتُّ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ " (٢٢ : النمل) و " فَرَّطتُّ فِي جَنبِ ٱللَّهِ " (٥٦ : الزُّمَر) ونَحْوَه ، يَدَّغِمُ الطاءَ في التاءِ ويُبْقِي مِنها صَوْتًا لِئَلَّا يُخِلَّ بحرفِ الإطباقِ .

قال : " وَتُدَّغَمُ ٱللَّامُ وَٱلنُّونُ فِيهِمَا ، لِأَنَّ ذَٰلِكَ لَا يُخِلُّ بِهِمَا " [9] ، أَيْ : لَا

---

(١) في ب : كما أنَّ ، وفي الطبعتين : إذا كان ، والتصويب من غ ، ي ، وكتاب الٱدّغام ١٥١ .

(٢) في غ ، ب : فيُدَّغَمَ فيها ، وفي الطبعتين : فتُدَّغَمَ معَ ، والتصويب من كتاب الٱدّغام ١٥١ .

(٣) في الطبعتين : ليس يتفشَّى .

(٤) في الطبعتين : لا تُجعلُ معَ التاءِ تاءً خالصةً لأن الطاءَ أفضلُ منها بالإطباق .

(٥) في ب : إذا ، والتصويب من الطبعتين . (٦) في الطبعتين : ٱجْبُرْ لَبَطَة .

(٧) في غ ، ب : مَزِيَّةٌ ، والٱختيار من ي ، كتاب الٱدّغام ١٥١ ، ولورود الفضيلة فيما بعد .

(٨) في ب : كثرة ، تصحيف ، والتصويب من غ ، ي ، وكتاب الٱدّغام ١٥١ .

(٩) ط بولاق ٢ : ٤١٢ ، ط هارون ٤ : ٤٤٨ .

يَذهَبُ بفضيلةٍ لهما مِن تَفَشٍّ ولا غيرِه ؛ كقولك : هَل رَّأَيْتَ ؟ ومَن رَّأَيْتَ ؟ .

قال سيبويه : " وَٱلشِّينُ لَا تُدَّغَمُ فِي ٱلْجِيمِ لِٱسْتِطَالَةِ مَخْرَجِ ٱلشِّينِ وَرَخَاوَتِهَا حَتَّى ٱتَّصَلَتْ بِمَخْرَجِ ٱلطَّاءِ فَصَارَتْ مَنْزِلَتُهَا مِنْهَا نَحْوًا مِنْ مَنْزِلَةِ ٱلْفَاءِ مَعَ ٱلْبَاءِ ، فَٱجْتَمَعَ فِيهَا هَـٰذَا وَٱلتَّفَشِّي ، فَكَرِهُوا أَنْ يَدَّغِمُوهَا فِي ٱلْجِيمِ كَمَا كَرِهُوا أَنْ يَدَّغِمُوا ٱلرَّاءَ فِيمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، وَذَٰلِكَ قَوْلُكَ : ٱفْرِشْ جَبَلَةً " (١) .

قال أبو سعيد رحمه الله : قد ذَكَرْنا مِن حالِ الشِّينِ المانعِ مِن ٱدِّغامِها في الجِيمِ ما يُغْني عن الاحتجاجِ له .

وتُدَّغَمُ الجِيمُ في الشِّينِ كما ٱدُّغِمَت اللَّامُ والنُّونُ في الرَّاءِ ؛ لِأَنَّ الأَقَلَّ تفشِّيًا يُدَّغَمُ في الأَكْثَرِ تَفَشِّيًا .

قال : " فَهَـٰذَا تَلْخِيصُ لِحُرُوفٍ لَا تُدَّغَمُ فِي شَيْءٍ " (٢) يعني الهمزةَ والألِفَ .

" وَلِحُرُوفٍ (٣) لَا تُدَّغَمُ فِي ٱلْمُقَارِبَةِ ، [وَتُدَّغَمُ ٱلْمُقَارِبَةُ فِيهَا] " (٤) .

يعني المِيمَ والرَّاءَ والفاءَ والشِّينَ ، وقد مَضَى ذٰلك مشروحًا .

قال سيبويه : " ثُمَّ نَعُودُ إِلَى ٱلِٱدِّغَامِ فِي ٱلْمُتَقَارِبَةِ (٥) ٱلَّتِي يُدَّغَمُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ إِنْ شَاءَ ٱللهُ " .

الهاءُ معَ الحاءِ كقولك : ٱجْبه حَّمَلًا ، والبيانُ أحسنُ لِٱختلافِ الحَرْفَيْنِ ، وأَنَّ حُروفَ الحَلْقِ ليستْ بأَصْلٍ للادِّغامِ لقلَّتِها .

قال : " وَٱلِٱدِّغَامُ عَرَبِيٌّ حَسَنٌ لِقُرْبِ ٱلْمَخْرَجَيْنِ وَأَنَّهُمَا مَهْمُوسَانِ " .

قال : " وَلَا تُدَّغَمُ ٱلْحَاءُ فِي ٱلْهَاءِ كَمَا لَمْ تُدَّغَمِ ٱلْفَاءُ فِي ٱلْبَاءِ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَىٰ حُرُوفِ ٱلْفَمِ كَانَ أَقْوَىٰ عَلَى ٱلِٱدِّغَامِ " ؛ يعني على الادِّغامِ فيه .

" مِثْلَ : ٱمْدَحْ هِلَالًا " ، وهٰذا كلُّه بيِّنٌ .

---

(١) ط بولاق ٢ : ٤١٢ ، ط هارون ٤ : ٤٤٨ ـ ٤٤٩ .

(٢) ط بولاق ٢ : ٤١٢ ، ط هارون ٤ : ٤٤٩ .

(٣) باللام في الطبعتين ، وكتاب الادِّغام ١٥٥ ، وفي غ ، ي : وحروف بغير لام .

(٤) ما بين المعقوفين من الطبعتين ، وكتاب الادِّغام ١٥٥ .

(٥) في الطبعتين : المُقارِبة .

قال : " وَلَا تُدَّغَمُ ٱلْعَيْنُ مع ٱلْهَاءِ كَقَوْلِكَ : أَقْطِعْ هِلَالًا ، وَٱلْبَيَانُ أَحْسَنُ ، فَإِنِ ٱدَّغَمْتَ لِقُرْبِ ٱلْمُخْرَجَيْنِ حَوَّلْتَ ٱلْهَاءَ حَاءً [(١)] ؛ لِأَنَّ ٱلْأَقْرَبَ إِلَى ٱلْفَمِ لَا يُدَّغَمُ فِي ٱلَّذِي قَبْلَهُ ؛ فَأَبْدَلْتَ مَكَانَهَا أَشْبَهَ ٱلْحَرْفَيْنِ بِهَا لِكَيْلَا يَكُونَ ٱلْإِدِّغَامُ فِي ٱلَّذِي فَوْقَهُ ، وَلَٰكِنْ فِي ٱلَّذِي مِنْ مَخْرَجِهِ " .

ولم يَدَّغِمُوا الهاءَ في العَيْنِ وإِنْ كانتْ أَقْصَىٰ مِنَ العَيْنِ وٱشْتَرَكَا في حروفِ الحلقِ ؛ لِأَنَّها خالَفَتْها في الهَمْسِ والرَّخاوَةِ ، ولِأَنَّ العَيْنَ لم يُدَّغَمْ ما هُوَ مِن مَخْرَجِها فيها وهُوَ الحاءُ ، فَبَعُدَ ٱدِّغامُ ما ليس هُوَ مِن مَخْرَجِها فيها مع ضَعْفِ الأَدِّغامِ في حروفِ الحلقِ [(٢)] .

وٱعْلَمْ أَنَّ بعضَ الحروفِ أَسْهَلُ في النُّطْقِ وأَجْرَىٰ وأَفْشَىٰ وأَخَفُّ ، ورُبَّما كَثُرَ بعضُ الحروفِ في لُغة علىٰ قَوْمٍ وخَفَّ [(٣)] عليهم النُّطْقُ به ، وقَلَّ في لُغة أُخْرَىٰ وٱسْتَثْقَلُوهُ ؛ فالحاءُ أَخَفُّ مِنَ العَيْنِ وإِنْ كانا مِن مَخْرَجٍ واحدٍ ؛ لِأَنَّ الحاءَ مهموسةٌ وهِيَ رِخْوَةٌ ، والهَمْسُ والرَّخاوةُ [أَسْهَلُ على النَّاطِقِ / ظ ٦٥٢ / مِن الشِّدَّةِ والجَهْرِ ؛ ولذٰلك ٱدُّغِمَتِ الهاءُ في الحاءِ ولم تُدَّغَمْ في العَيْنِ] [(٤)] ، ولذٰلك

قال سيبويه : " وَمَعَ هَٰذَا فَإِنَّ [(٥)] ٱلْتِقَاءَ ٱلْحَاءَيْنِ أَخَفُّ فِي ٱلْكَلَامِ مِنَ ٱلْتِقَاءِ ٱلْعَيْنَيْنِ ؛ [أَلَا تَرَىٰ أَنَّ ٱلْتِقاءَهُمَا فِي بَابِ رَدَدْتُ أَكْثَرُ " [(٦)] .

يُريد أَنَّك تَجِدُ حاءَيْنِ مُلْتَقِيَتَيْنِ في كلمة] [(٧)] واحدة كثيرًا ، ولا تجِدُ عَيْنَيْنِ كذٰلك ؛ أَلا تَرَىٰ أَنَّهم يقولون : بَحَّ ودَحَّ و [جَحَّ] [(٨)] وأَرَحُّ وصَحَّ ومَحَّ وغيرَ ذٰلك مِمَّا يكثُرُ ،

---

(١) زاد في ط بولاق ٢ : ٤١٣ ، ط هارون ٤ : ٤٤٩ : والعَيْنَ حاءً ثم أَدْغَمْتَ الحاءَ في الحاءِ .

(٢) هٰذا مضمون كلام سيبويه لا نَصُّه ؛ ط بولاق ٢ : ٤١٣ ، ط هارون ٤ : ٤٤٩ ـ ٤٥٠ .

(٣) في ي : وخفف .

(٤) ما بين الحاصرتين من غ ، كتاب الأدّغام ص ١٥٧ .

(٥) في ي : أَنَّ ، والترجيح من الطبعتين .

(٦) ط بولاق ٢ : ٤١٣ ، ط هارون ٤ : ٤٥٠ .

(٧) ما بين الحاصرتين من غ ، كتاب الأدّغام ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٨) ما بين الحاصرتين من كتاب الأدّغام ص ١٥٨ .

ولا يُوجَدُ ذٰلك في العَيْنِ إِلَّا قليلًا كقولك : دَعْ يَدَعُّ وجَعْ يجعّ .

قال : " وَمِثْلُه : اَجْبَهْ عُتْبَةَ " (١) يعني : مِثْلُه في أَنَّك لا تَدَّغِمُ الهاءَ في العَيْنِ .

قال : " وَمِمَّا قَالَتِ ٱلْعَرَبُ تَصْدِيقًا لِهَٰذَا فِي ٱلْادِّغَامِ : قَوْلُ بَنِي تَمِيمٍ : مَحُّمْ ؛ يُرِيدُونَ : مَعْهُمْ " (٢) ؛ ثَقُلَ ٱلنُّطْقُ بِهِمَا لِأَنَّ ٱلْتِقَاءَ حُرُوفِ ٱلْحَلْقِ مُسْتَثْقَلٌ ، وَتَنَافُرَ ٱلْهَاءَ وَٱلْعَيْنَ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ ٱلْخِلَافِ مِنَ ٱلْهَمْسِ وَٱلرَّخَاوَةِ وَٱلشِّدَّةِ وَٱلْجَهْرِ ؛ فَطَلَبُوا حَرْفًا مُتَوَسِّطًا بَيْنَهُمَا فَقَلَبَا إِلَيْهِ وَهُوَ ٱلْحَاءُ ؛ وَذَٰلِكَ أَنَّ ٱلْحَاءَ مُؤَاخٍ لِلْهَاءِ بِٱلْهَمْسِ وَٱلرَّخَاوَةِ ، وَهُوَ مُؤَاخٍ [لِلْعَيْنِ] (٣) بِأَنَّهُمَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ . وَمِثْلُهُ : سِتٌّ ؛ أَصْلُه : سِدْسٌ فَٱسْتَثْقَلُوا ٱلْجَمْعَ بَيْنَ ٱلدَّالِ وَٱلسِّينِ ، فَقَلَبُوهُمَا (٤) إِلَىٰ حَرْفٍ مُتَوَسِّطٍ بَيْنَهُمَا وَهُوَ ٱلتَّاءُ ؛ لِأَنَّ ٱلتَّاءَ مُؤَاخٍ لِلدَّالِ بِأَنَّهُمَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ مُؤَاخٍ لِلسِّينِ بِٱلْهَمْسِ .

قال : " وَمِمَّا ٱدَّغَمَتِ ٱلْعَرَبُ ٱلْهَاءَ [فِيهِ] (٥) فِي ٱلْحَاءِ قَوْلُ ٱلرَّاجِزِ (٦) :

كَأَنَّه بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ
وَمَسْحِهِ مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ " (٧)

قال أبو سعيد : أَمَّا ٱدِّغامُ الهاءِ في الحاءِ إذا كانتْ قبلَها بأنْ تَقْلِبَها حاءً ، وٱدِّغامُ الحاءِ فيها إذا كانتْ بعدَ الحاءِ بأنْ تُقْلَبَ حاءً فصحيحٌ قد ذَكَرْناه .

وأَمَّا الٱستِشهادُ بهٰذا الشِّعْرِ فسَهْوٌ أَوْ غَلَطٌ ؛ لأَنَّ الٱدِّغامَ لا يَصِحُّ في البَيْتِ مِن أَجْلِ ٱجْتِماعِ الساكِنَيْنِ ؛ لأَنَّ السِّينَ ساكنةٌ والحرفَ الأَوَّلَ مِن المُدَّغَمِ ـ

(١) ط بولاق ٢ : ٤١٣ ، ط هارون ٤ : ٤٥٠ ، وفيهما : اَجْبَهْ عِنَبَهُ .

(٢) ط بولاق ٢ : ٤١٣ ، ط هارون ٤ : ٤٥٠ ، وبعدها : مَحَّاؤُلَاءِ ؛ يريدون : مَعَ هٰؤُلَاءِ .

(٣) ما بين الحاصرتين من غ ، كتاب الٱدِّغام ص ١٥٨ .

(٤) في ب : فقلبوا .

(٥) ما بين الحاصرتين من غ ، كتاب الٱدِّغام ص ١٥٩ .

(٦) يُعزَىٰ هٰذانِ البيتان إلىٰ رُؤْبَةَ بْنِ العَجَّاجِ ، وليسا في ديوانه .

(٧) في ط بولاق ٢ : ٤١٣ ، ط هارون ٤ : ٤٥٠ : وَمَسْحِي ؛ بياءٍ مكسورةٍ .

وهُو الحاءُ الأُولَىٰ بعدَ السِّينِ ـ ساكنٌ أيضًا ، ولا يُدَّغَمُ حرفٌ بعدَ ساكنٍ في مِثْلِه إلَّا أنْ يكونَ الساكنُ مِن حُروفِ المَدِّ واللِّينِ نحوَ : دابَّة وأُصَيْمّ وتُمُودَّ الثَّوْبُ .

ويُبْطِلُه أيضًا أَنَّ الادِّغامَ فيه يَكْسِرُ البَيْتَ ، ويُبطِلُه أيضًا أَنَّهُ قال : " ومِمَّا ادَّغَمَت العربُ الهاءَ فيه في الحاءِ " وليس الأَمرُ كذٰلك ؛ لأَنَّ الحاءَ قبلَ الهاءِ في الكلمةِ ؛ فكيفَ يُدَّغَمُ الثاني في الأَوَّلِ ؟ !

قال : " وَٱلْعَيْنُ مَعَ ٱلْحَاءِ : كَقَوْلِكَ : أَقْطعْ حَمَلًا ؛ ٱلْاِدِّغَامُ وَٱلْبَيَانُ حَسَنَانِ لِأَنَّهُمَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ . وَلَا تُدَّغَمُ ٱلْحَاءُ في ٱلْعَيْنِ فِي قَوْلِكَ : ٱمْدَحْ عَرَفَةَ ؛ لِأَنَّ ٱلْحَاءَ قَدْ يَفِرُّونَ إِلَيْهَا إِذَا وَقَعَتِ ٱلْهَاءُ مَعَ ٱلْعَيْنِ ، وَهِيَ مِثْلُهَا فِي ٱلْهَمْسِ وَٱلرَّخَاوَةِ مَعَ قُرْبِ ٱلْمَخْرَجَيْنِ فَأُجْرِيَتْ مُجْرَى ٱلْمِيمِ مَعَ ٱلْبَاءِ فَجَعَلْتَهَا ـ يَعْنِي ٱلْعَيْنَ ـ بِمَنْزِلَةِ ٱلْهَاءِ كَمَا جَعَلْتَ ٱلْمِيمَ بِمَنْزِلَةِ ٱلنُّونِ مَعَ ٱلْبَاءِ . وَلَمْ تَقْوَ ٱلْعَيْنُ عَلَى ٱلْحَاءِ ؛ إِذْ كَانَتْ هٰذِهِ قِصَّتَهَا ، وَهُمَا مِنَ ٱلْمَخْرَجِ ٱلثَّانِي مِنَ ٱلْحَلْقِ [١] وَلٰكِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : ٱمْدَحْ حَّرَفَةَ فَجَعَلْتَ ٱلْعَيْنَ حَاءً لَجَازَ " .

[قال أبو سعيد] [٢] : ٱعلَمْ أنَّ الحاءَ تُشْبِهُ الأربعةَ الأحْرُفِ بأنها يُدَّغَمُ فيها ما قارَبَها ولا تُدَّغَمُ هيَ فيما قارَبها ؛ وهيَ الشِّينُ والرَّاءُ والفاءُ والمِيمُ ، وقد ذكَرْنا عِلَّةَ ذٰلك . والحاءُ بِهٰذه المنزِلةِ ؛ وذٰلك أَنَّ الهاءَ والعَيْنَ تُدَّغَمانِ فيها وهيَ لا تُدَّغَمُ في واحدٍ منهما ولا في غيرِهما ، فصارت الحاءُ تُدَّغَمُ فيها الهاءُ والعَيْنُ وهيَ لا تُدَّغَمُ في شيءٍ ، وإنَّما صارتْ كذٰلك لأَنَّهُ يُجاوِرُها مِنْ أَقْصَى الحَلْقِ الهمزةُ والأَلَفُ والهاءُ ويُجاوِرُها مِنْ مُخْرَجِها العَيْنُ ، ويُجاوِرُها مِمَّا يَلِي الفَمَ الخاءُ والغَيْنُ .

فأَمَّا الهمزةُ فقد ذَكَرَ سيبويه أنها لا تُدَّغَمُ في شيءٍ ولا يُدَّغَمُ فيها وذكَرْنا عِلَّتَه فيما مَضَىٰ .

---

[١] بعد هٰذا في ط بولاق ٢ : ٤١٣ ، ط هارون ٤ : ٤٥١ : وليستْ حُرُوفُ الحلقِ بأَصْلٍ للإِدْغامِ .

[٢] ما بين الحاصرتين من كتاب الادِّغام ص ١٦٢ وليس في النسخ الثلاث .

وأمّا الألفُ فإنه لا يُمكِنُ الاْدّغامُ فيها لأنها لا تكونُ إلّا ساكِنةً ، ولا يُمكِنُ أنْ تُدَّغَمَ لأنَّ ما فيها مِن المَدّ واللّينِ قد أخْرَجَها عن حُكْمِ الاشْتِراكِ بالمُجاوَرَةِ إلى الاْشتِراكِ بِالمَدّ واللّينِ . وقد مَضَىٰ نَحوُه .

وأمّا العَيْنُ فقد فَضَلَتْها الحاءُ بالرَّخاوَةِ والهَمْسِ وسُهُولَةِ اللَّفْظِ وخِفَّته ؛ فاْجتمعَ لِلحاءِ هٰذا وأنَّ الحرفَ الذي مِن مَخْرَجِها موضِعُه الحَلْقُ وليس [بِمتَمكّنٍ] [١] ، ولا حُرُوفُ الحلقِ بأَصْلٍ لِلاْدّغامِ فضعُفت العَيْنُ عن اْدّغامِ الحاءِ فيها ، وحسُنَ اْدّغامُ العَيْنِ في الحاءِ .

وأمّا الغَيْنُ والخاءُ فإنهما قَرُبا / و ٦٥٣ / مِن حُرُوفِ الفَمِ جِدًّا [٢] حتّىٰ إنَّ مِن النّاس مَنْ يُجْرِيهِما مُجْرَىٰ حُرُوفِ الفَمِ فيُخْفِي النُّونَ [٣] الساكنةَ معَهما كما يُخْفِيها معَ القافِ والكافِ وما أشْبَهَهُما مِنْ حُرُوفِ الفَمِ فيقولُ مُنخُلٌ ومُنغُلٌ ، وقد رُوِيَ عن نافِعٍ [٤] إخفاءَ النونِ معَ الخاءِ والغَيْنِ المُسَيَّبِيُّ [٥] ، ورَوَى الأكْثرُ مِن الرُّواةِ عنه بيانَ النونِ قبلَ الغَيْنِ والخاءِ علىٰ ما ذَكَرْنا في هٰذَيْنِ الحَرْفَيْنِ مِن اللُّغَتَيْنِ اللَّتَيْنِ ذَكَرْناهما عن العَرَبِ فصار الغَيْنُ والخاءُ حَيِّزًا مُفْرَدًا بينَ حُرُوفِ الحَلْقِ وحُرُوفِ الفَمِ ؛ فتَدَّغِمُ أحدُهما في الآخَرِ ولا تَدَّغِمُ في واحدٍ منهما [ما قبلَهما] [٦] مِن حُرُوفِ الحَلْقِ ولا ما بعدَهما مِن حُرُوفِ الفَمِ .

وأمّا قولُ سيبويه : " لَا تُدَّغَمُ ٱلْحَاءُ فِي ٱلْعَيْنِ فِي [٧] قَوْلِكَ : ٱمْدَحْ عَرَفَةَ " ؛ يُرِيدُ أنَّك تُبيِّنُ الحاءَ مِن : ٱمْدَحْ ، والعَيْنَ مِن : عَرَفَةَ .

وقولُه : " لِأَنَّ ٱلْحَاءَ قَدْ يَفِرُّونَ إِلَيْهَا إِذَا وَقَعَتِ ٱلْهَاءُ مَعَ ٱلْعَيْنِ " ؛ يُرِيدُ أنَّ الهاءَ

---

(١) في ب ، ي : بتمكن ، ورجَّحتُ ما في غ ، كتاب الاْدّغام ص ١٦٣ .

(٢) من ي . وفي ب : المدِّ ، والكلام الآتي يُرجِّحُ ما في ي .

(٣) في النسخ الثلاث : الحروف ، وليست الصواب ، والكلام الآتي يُرجِّحُ ما اْخترْتُ .

(٤) نافع المدَنيُّ أحد القُرَّاء السبْعة ت. ١٩٧ هـ . ترجمته في : طبقات القراء ١ : ١٠٤ ٩ .

(٥) إسحاق بن محمد المدَنيُّ ، قرأ علىٰ نافِعٍ ، ت. ٢٠٦ هـ. ترجمته في طبقات القراء ١ : ١٦٣ .

(٦) ما بين الحاصرتين من غ ، كتاب الاْدّغام ص ١٦٥ وليس في ب ، ي .

(٧) في غ ، ي : إلى ، ولا تفيد .

والعَيْنَ إذا اجتمعتا وأرادوا الادِّغامَ قَلَبُوا الهاءَ حاءً والعَيْنَ حاءً ، فلَوْ كانت الحاءُ تُدَّغَمُ في العَيْنِ لكانوا لا يَقْلِبونَ الهاءَ حاءً ، بلْ كانوا يَدَّغِمُونها في العَيْنِ ، كما أنَّ الميمَ لو كانت تُدَّغَمُ في الباءِ ما كانت تُقْلَبُ النونُ معَ الباءِ في قولِك : عَنْبَر وشَنْبَاء ، بل كانوا يدَّغِمُونها في الباءِ فيقولون : عَبَّر وشَبَّاء .

" فَأَجْرَيْتَ ٱلْعَيْنَ مَعَ ٱلْحَاءِ مُجْرَى ٱلْمِيمِ مَعَ ٱلْبَاءِ فَجَعَلْتَهَا بِمَنْزِلَةِ ٱلْهَاءِ " ؛

يُرِيدُ : قَلَبْتَ مِن الهاءِ حاءً إذا كانت الهاءُ معَ العَيْنِ كما جعلْتَ الميمَ بمنزِلةِ النونِ في عَنْبَر وشَنْبَاء .

وقولُه : " وَلَمْ تَقْوَ ٱلْعَيْنُ عَلَى ٱلْحَاءِ " ، أيْ : لم تَقْوَ على ادِّغامِ الحاءِ فيها .

قال : " وَلَوْ قُلْتَ : ٱمْدَح حَّرَفَةَ ، فَجَعَلْتَ ٱلْعَيْنَ حَاءً جَازَ " .

وقد مضَى القولُ في جوازِ ادِّغامِ العَيْنِ في الحاءِ ، وما جازَ ادِّغامُه جازَ أنْ يُقْلَبَ إلىٰ جِنْسِ ذٰلك الحرْفِ إذا كان مُتأخِّرًا .

قال سيبويه : " وَٱلْغَيْنُ مَعَ ٱلْخَاءِ : ٱلْادِّغَامُ وَٱلْبَيَانُ حَسَنَانِ [1] ، وَذَٰلِكَ قَوْلُكَ : ٱدْمَغ خَّلَفًا ، كَمَا قُلْتَ ذَٰلِكَ فِي ٱلْعَيْنِ وَٱلْحَاءِ . وَٱلْخَاءُ مَعَ ٱلْغَيْنِ : ٱلْبَيَانُ فِيهِمَا أَحْسَنُ ، لِأَنَّ ٱلْغَيْنَ مَجْهُورَةٌ وَهُمَا مِنْ حُرُوفِ ٱلْحَلْقِ ، وَقَدْ خَالَفَتِ ٱلْخَاءَ فِي ٱلْهَمْسِ فَشُبِّهَتْ بِٱلْحَاءِ مَعَ ٱلْعَيْنِ وَقَدْ جَازَ ٱلْادِّغَامُ فِيهِمَا ، لِأَنَّهُمَا ٱلْمَخْرَجُ ٱلثَّالِثُ مِنَ ٱلْحَلْقِ وَهُوَ أَدْنَى ٱلْمَخَارِجِ مِنَ ٱلْحَلْقِ إِلَى ٱللِّسَانِ ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ بَعْضَ ٱلْعَرَبِ يَقُولُ : مُنُخُلٌ وَمُنُغُلٌ ، فَيُخْفِي ٱلنُّونَ مَعَهَا كَمَا يُخْفِيهَا مَعَ حُرُوفِ ٱللِّسَانِ وَٱلْفَمِ ، وَذَٰلِكَ قَوْلُكَ : ٱسْلَخ غَّنَمَكَ ، وَيَدُلُّكَ عَلَىٰ حُسْنِ ٱلْبَيَانِ عِزَّتُهَا فِي بَابِ رَدَدْتُ " .

قال أبو سعيد : قد ذَكَرْنا الخاءَ والغَيْنَ وأنَّهما حَيِّزٌ لا يَخْتَلِطُ بِحُروفِ الحَلْقِ ولا حُروفِ [2] الفَمِ في الادِّغامِ ، وأنَّ كلَّ واحدٍ [مِنهما] [3] يُدَّغَمُ في الآخَرِ .

---

(١) في ط بولاق ٢ : ٤١٣ - ٤١٤ ، ط هارون ٤ : ٤٥١ : البَيانُ أحسَنُ والإدْغامُ حَسَنٌ .

(٢) في ب : حرف ، وفي غ ، ي ، كتاب الادِّغام ص ١٦٧ : حروف ، وهي أَوْلَىٰ .

(٣) ما بين الحاصرتين ليس في ب ، ي ، وهو من غ ، كتاب الادِّغام ص ١٦٧ .

وقد فَرَقَ سيبويه بينَ ٱدِّغامِ الغَيْنِ في الخاءِ وبينَ ٱدِّغامِ الخاءِ في الغَيْنِ ؛ فقال في ٱدِّغامِ الخاءِ في الغَيْنِ : البيانُ أحسنُ ، وإنَّما قال ذٰلك لأنَّ الغَيْنَ مجهورةٌ كالعَيْنِ ، والخاءَ مهموسةٌ رِخْوةٌ كالحاءِ ، فلمَّا كان ٱدِّغامُ العَيْنِ في الحاءِ والبيانُ فيهما [حَسَنَيْنِ كانَ كذٰلك الغَيْنُ في الخاءِ ، ولَمَّا كانَ الحاءُ لا يُدَّغَمُ في العَيْنِ كان البيانُ] (١) أحسنَ مِن ٱدِّغامِ الخاءِ في الغَيْنِ ، وٱدِّغامُه (٢) جائزٌ ، وإنَّما جازَ ٱدِّغامُ الخاءِ في الغَيْنِ ولم يَجُزْ ٱدِّغامُ الحاءِ في العَيْنِ لِمَا ذَكَرْتُ لك ولأَنَّ حُروفَ الحَلْقِ ليستْ بأَصْلٍ في الإِدِّغامِ ولا يَقْوَىٰ فيها ، والحاءُ والعَيْنُ مِن وَسَطِ الحَلْقِ والخاءُ والغَيْنُ قريبانِ مِن حُروفِ الفَمِ ، وقد أُجْرِيا مُجْرَىٰ حُروفِ الفَمِ في إخْفاءِ النونِ الساكنةِ عندَها في بعضِ اللُّغاتِ . وقد ذَكَرْنا ذٰلك .

وقولُه : " وَيدُلُّكَ عَلَىٰ حُسْنِ ٱلْبَيَانِ عِزَّتُهَا فِي بَابِ رَدَدْتُ " ؛

يُرِيدُ أنَّ ٱلْتِقاءَ الغَيْنَيْنِ أقَلُّ من ٱلْتِقاءِ الخاءَيْنِ ؛ ألا تَرَىٰ أنَّ ما عَيْنُ فِعْلِه ولامُه خاءٌ قد جاءَ مِنه حُروفٌ جَماعةٌ نَحْوَ : رَخَّ العَجِينُ ، وزَخَّ في قفاهُ إذا دَفَعَ (٣) ، وزَخَّها يَزُخُّها (٤) إذا نَكَحَها ، وشَخَّ البَوْلَ إذا أخْرَجَه قَلِيلًا قَلِيلًا ، والمُخُّ ، والفَخُّ والصَّخُّ : الصِّياحُ ، ولا أَعْلَمُ غَيْنَيْنِ ٱلْتَقَتا عَيْنًا ولامًا ، وقد تكونُ الغَيْنانِ عَيْنًا ولامًا وبينَهما حاجِزٌ ؛ قالوا : ضَغِيغَةٌ مِنْ بَقْلٍ ومِنْ عُشْبٍ ؛ إذا كانت الرَّوْضةُ ناضِرةً مُتَخَيِّلةً ، والرَّغِيغَةُ : لَبَنٌ يُحَقَّنُ حَتَّىٰ يَشْتَدَّ حَمْضُه .

فقِلَّةُ ٱلْتِقاءِ الغَيْنَيْنِ في باب رَدَدْتُ تُوجِبُ حُسْنَ البَيانِ إذا كانتْ خاءٌ بَعدَها غَيْنٌ ؛ لأنَّا لو لم نُبَيِّنْ وٱدَّغَمْنا الخاءَ في الغَيْنِ لَٱلْتَقَتْ غَيْنانِ .

قال : " وَٱلْقَافُ مَعَ ٱلْكَافِ كَقَوْلِكَ : ٱلْحَقْ كَلَدَةَ ؛ / ظ ٦٥٣ / ٱلْإِدِّغَامُ وَٱلْبَيَانُ حَسَنَانِ ؛ لِقُرْبِ ٱلْمَخْرَجَيْنِ وَأَنَّهُمَا مِنْ حُرُوفِ ٱللِّسَانِ وَأَنَّهُمَا مُتَّفِقَانِ فِي ٱلشِّدَّةِ .

---

(١) ما بين الحاصرتين من غ ، كتاب الإدِّغام ص ١٦٧ وليس في ب ، ي .

(٢) في ب : وٱدِّغامُهما ، وليست ملائمة .

(٣) في ب ، ي : وقع ، وليس صوابًا .

(٤) في ب ، ي : رَخَّها يَرُخُّها بالراءِ المهملة ؛ تصحيف .

وَٱلْكَافُ مَعَ ٱلْقَافِ كَقَوْلِكَ : ٱنْهَكْ قَطَنًا ؛ ٱلْبَيَانُ أَحْسَنُ وَٱلْإِدْغَامُ حَسَنٌ ؛ لِأَنَّ ٱلْقَافَ مَجْهُورَةٌ فَشُبِّهَتْ بِٱلْخَاءِ مَعَ ٱلْغَيْنِ ، كَمَا شُبِّهَ أَقْرَبُ مَخَارِجِ ٱلْحَلْقِ إِلَى ٱللِّسَانِ بِحُرُوفِ ٱللِّسَانِ فِيمَا ذَكَرْنَا مِنَ ٱلْبَيَانِ وَٱلْإِدْغَامِ " (١) .

قال أبو سعيد رحمه الله : القافُ والكافُ هُما في أَقْصَى الفَمِ مِمَّا يَلِي الحلْقَ ، والغَيْنُ والخاءُ في طَرَفِ الحلْقِ مِمَّا يَلِي الفَمَ ؛ فالحيِّزانِ يتجاوَرانِ ، والقافُ كالغَيْنِ ؛ لأنَّ القافَ والغَيْنَ مجهورانِ ، والكافُ كالخاءِ لأَنَّهما مهموسانِ ، فلمَّا كانَ البيانُ في الخاءِ التي بَعدَها الغَيْنُ أحسنَ كذٰلك البيانُ في الكافِ التي بعدَها القافُ . ولمَّا كانَ البَيانُ والإدّغامُ حَسَنَيْنِ في الغَيْنِ التي بعدَها الخاءُ كذٰلك البيانُ والإدّغامُ في القافِ التي بعدَها الكافُ حَسَنانِ .

" وَٱلْجِيمُ وَٱلشِّينُ : [كَقَوْلِكَ : ٱبْعَجْ شَبَثًا] (٢) ٱلْبَيَانُ وَٱلْإِدّغَامُ حَسَنَانِ لِأَنَّهُمَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ وَهُمَا مِنْ حُرُوفِ وَسَطِ ٱللِّسَانِ " . وقد بيَّنَّا أَنَّه لا يَجُوزُ ٱدّغامُ الشِّينِ في الجيمِ .

قال سيبويه : " وَٱللَّامُ مَعَ ٱلرَّاءِ كَقَوْلِكَ : ٱشْغَل رَّجَبَةً (٣) لِقُرْبِ ٱلْمَخْرَجَيْنِ ، وَلِأَنَّ ٱلرَّاءَ فِيهَا ٱنْحِرَافٌ نَحْوَ ٱللَّامِ قَلِيلًا ، وَقَارَبَتْهَا فِي طَرَفِ ٱللِّسَانِ ، وَهُمَا فِي ٱلشِّدَّةِ وَجَرْيِ (٤) ٱلصَّوْتِ سَوَاءٌ ، وَلَيْسَ بَيْنَ مَخْرَجَيْهِمَا مَخْرَجٌ .

وَكَذٰلِكَ ٱلنُّونُ مَعَ ٱلرَّاءِ لِقُرْبِ ٱلْمَخْرَجَيْنِ عَلَى طَرَفِ ٱللِّسَانِ ، وَهِيَ مِثْلُهَا فِي ٱلشِّدَّةِ ، وَذٰلِكَ قَوْلُكَ : مِن رَّاشِدٍ ، وَمَن رَّأَيْتَ ؟ وَتُدَّغَمُ بِغُنَّةٍ (٥) وَبِلَا غُنَّةٍ " .

قال أبو سعيد رحمه الله : ذَكَرَ سيبويه ٱدّغامَ اللَّامِ والنونِ في الرَّاءِ بلَفظٍ لا يحتاجُ إلىٰ تفسيرٍ وليس يُدَّغَمُ في الرَّاءِ غيرُ هٰذَيْنِ الحرْفَيْنِ . والأَجْوَدُ في ٱدّغامِ النونِ في الرَّاءِ

---

(١) ط بولاق ٢ : ٤١٤ ، ط هارون ٤ : ٤٥٢ ، بٱختلاف قليل .

(٢) ما بينَ الحاصرتين زيادة من كتاب سيبويه ط بولاق ٢ : ٤١٤ ، ط هارون ٤ : ٤٥٢ .

(٣) من غ ، ي ، وفي ب : رجب ، وفي ط هارون ٤ : ٤٥٢ : رَحَبَة بالحاء .

(٤) في النسخ الثلاث : وحصر ، والتصويب من ط بولاق ٢ : ٤١٤ ، ط هارون ٤ : ٤٥٢ .

(٥) في النسخ : وتُدْغَمُ بِلا غُنَّةٍ ، والتكلة من ط بولاق ٢ : ٤١٤ ، ط هارون ٤ : ٤٥٢ .

أنْ تكونَ بِغُنَّة ، لأنَّ الغنَّةَ فَرْقٌ واضحٌ .

وذَكَرَ بعضُ أصحابِ أبي العبَّاسِ المُبرِّد [١] عنه قال : لَوْ بَنَيْتَ مِن كَسَرتُ مِثْلَ ٱفْعَنْلَل لم يَجُزْ لأنَّكَ إنْ بيَّنْتَ النونَ فقُلْتَ : ٱكْسَنْرَرَ مَنَعْتَها ما يَجِبُ فيها مِن الأدّغامِ ، وإن ٱدَّغَمْتَها بطَلَ لَفْظُ الحرفِ [المُلْحَقِ] [٢] ؛ لأنَّ ٱكْسَنْرَرَ مُلْحَقٌ بٱحْرَنْجَمَ .

وقال مرَّةً أُخْرَىٰ : هٰذا جائزٌ ، لأنَّه ليس في الكلامِ علَىٰ مِثالِ ٱفْعَلَّلَ [٣] شيءٌ فيُعلَمُ أنَّه ٱفْعَنْلَلَ . ولا يجوزُ أن تُدَّغَمَ الرَّاءُ وتُحوَّلَ حركتُها علَى النونِ فيُقالَ : ٱكْسَنَرَّ مِثْلَ ٱقْشَعَرَّ ، لِئَلَّا يلتبِسَ ببابِ ٱفْعَلَلَّ .

فَعلَىٰ قَوْلِه في الجَوَازِ : ٱكْسَرَّرَ : النونُ مُدَّغَمَةٌ في الرَّاءِ الأُولىٰ ، ولم يَجُزْ إلْقَاءُ حركتِها علَى النونِ مِنْ جِهَتَيْنِ ؛ إحداهما : أنَّ النونَ ساكنةٌ مِن المُلْحَقِ به وما بعدَ النونِ مفتوحٌ ، والأُخْرَىٰ أنَّه يلتبِسُ ببابِ ٱقْشَعَرَّ ، وإذا ٱدَّغَمْتَ النونَ في الرَّاءِ فقُلْتَ ٱكْسَرَّرَ صار مِثْلَ ٱقْعَنْسَسَ .

وقد ٱختلفَ النحويون إذا بُنِيَ مِثْلُ ٱقْشَعَرَّ مِن ضَرَبَ ؛ فقال الأخْفشُ [٤] : ٱضْرَبَبَّ يُشَدِّدُ الباءَ الطَّرَفَ التي في موضعِ الرَّاءِ مِن ٱقْشَعَرَّ . وقال المازِنِيُّ [٥] وذكَره عن النحويين : ٱضْرَبَّبَ بتشديدِ الباءِ التي تَلِي الراءَ ، وهُو [٦] بناءُ ٱقْشَعَرَّ في الأصلِ لأنَّ الأصلَ : ٱقْشَعْرَرَ كما أنَّ أصلَ ٱحْمَرَّ : ٱحْمَرَرَ ، وتَتَبيَّنُ في ٱقْشَعْرَرْتُ ، وٱحْمَرَرْتُ ، فإذا قُلْتَ : ٱكْسَرَّرَ فهُوَ بمنزلةِ ٱضْرَبَّبَ علَىٰ مذهبِ المازِنِيِّ ويقعُ لَبْسٌ بينهما . وفي القَوْلَيْنِ نَظَرٌ ، واللهُ المُوفِّقُ .

---

[١] المبرّد :محمد بن يزيد بن عبد الأكبر البَصْريّ ، ت. ٢٨٥ هـ ، بغية الوعاة ١ : ٢٦٩ .

[٢] ما بين الحاصرتين من غ ، كتاب الأدّغام ص ١٧٢ ، وليس في النسخ الثلاث .

[٣] في ب ، ي : فعلل ، والتصويب من غ وكتاب الأدّغام ص ١٧٢ .

[٤] الأوسط : أبو الحَسَن سعيد بن مَسْعَدة تلميذ سيبويه ، بُغية الوعاة ١ : ٥٩٠ .

[٥] بَكْر بن محمد بن بَقِيَّة البَصْريّ، ت.٢٤٩ هـ. بُغية الوُعاة ١ : ٤٦٣ .

[٦] وهو : من كتاب الأدّغام ص ١٧٣ ، وفي النسخ الثلاث : وهما ، ولا وجهَ لها واضح .

وذَكَرَ سيبويه ٱدِّغامَ النونِ في الرَّاءِ ثم أتْبَعَه ٱدِّغامَها في جميع ما تُدَّغَمُ فيه ، وهِيَ تُدَّغَمُ في خمسةِ أحْرُفٍ : الرَّاءِ واللَّامِ والميمِ والواوِ والياءِ ؛ يَجْمَعُهُنَّ : ويرمل ، وقد ذَكَرْناها قبلُ . فإذا ٱدَّغمَتْ فيها تحوَّلَتْ مِن جِنْسِها وصار مَخْرَجُها مِن مَخْرَجِها . وكذٰلك النونُ إذا ٱدَّغمَتْ في النونِ صار مَخْرَجُها مِن الفَمِ ؛ لأَنَّ الحرفَيْنِ إذا ٱدُّغِمَ أحدُهما في الآخَرِ لم يَجُزْ أنْ يختلفَ مَخْرَجاهما ؛ فلمَّا كانَ مَخْرَجُ النونِ المُتحرِّكةِ مِن الفَمِ وَجَبَ أنْ تكُونَ الساكنةُ المُدَّغَمةُ فيها مِن الفَمِ ؛ لأنَّها لو كانتْ مِن الخَيْشُومِ ٱختلفَ المَخْرَجانِ .

وإذا ٱدُّغِمَت النونُ في الرَّاءِ واللَّامِ والميمِ والواوِ والياءِ فإنَّها تُدَّغَمُ بِغُنَّةٍ وغيرِ غُنَّةٍ ؛ أمَّا إذا ٱدُّغِمَتْ بغيرِ غُنَّةٍ فلأنَّها إذا ٱدُّغِمَتْ في هٰذه الحُروفِ صارَتْ مِن جِنْسِها فتصِيرُ معَ الراءِ راءً ومعَ اللَّامِ لامًا ، ومعَ الواوِ واوًا ومعَ الياءِ ياءً وهٰذه الحروفُ ليس لها غُنَّةٌ .

وأمَّا إذا ٱدُّغِمَتْ بغُنَّةٍ فلأَنَّ النونَ لها غُنَّةٌ في نفْسِها ؛ سواءٌ كانتْ / و ٦٥٤ / مِن الفَمِ أوْ مِن الأَنْفِ ، والغُنَّةُ صوتٌ مِن الخَيْشُومِ يتْبَعُ الحَرْفَ وإنْ كان خُروجُ الحَرْفِ مِن الفَمِ ، وقد كان للنونِ مِن قَبْلِ الأدِّغامِ غُنَّةٌ فكَرِهوا إبْطالَها حَتَّى لا يكونُ للنونِ أثرٌ مِن صوتِها البتَّةَ وهم يجِدُونَ سبيلًا إلى الإتْيانِ بها .

ورأيتُ بعضَ النحْويينَ يقولُ : الغُنَّةُ فيهنَّ أجْوَدُ لأَنَّ الغُنَّةَ فَرْقٌ واضحٌ . وبينَ القُرَّاءِ ٱختلافٌ في ٱختيارِ الغُنَّةِ في بعضٍ ذٰلك وتَرْكِهِ في بعضٍ ، وسأذْكُرُه في بابِ الأدِّغامِ في القراءاتِ إنْ شاءَ اللهُ .

وأمَّا الميمُ إذا ٱدُّغِمَت النونُ فيها فليستْ بمُحْتاجةٍ إلى غُنَّةٍ مِنْ أَجْلِ النونِ ؛ لأنَّ الميمَ بها غُنَّةٌ ـ وإنْ كان مَخْرَجُها مِن الخَيْشُومِ ـ تُغْنِي عنْ غُنَّةِ النونِ ، وكذٰلك إذا ٱدُّغِمَتْ في نونٍ مِثْلِها ؛ فالنونُ الثانيةُ ـ وإنْ كان مَخْرَجُها مِن الفَمِ ـ فيها غُنَّةٌ .

قال أبو سعيد : وأنا أَسُوقُ لفظَ سيبويه في ٱدِّغامِ النونِ في هٰذه الحُروفِ ، وأشْرَحُ ما ٱستغْلَقَ مِنه .

قال سيبويه : " وَٱلنُّونُ مَعَ ٱلرَّاءِ لِقُرْبِ ٱلْمَخْرَجَيْنِ " ، يُرِيدُ : تُدَّغَمُ النونُ في الراءِ " وَذَٰلِكَ مِثْلَ قَوْلِكَ : مِن رَّاشِدٍ ، وَمَن رَّأَيْتَ ؟ وَتُدَّغَمُ بِغُنَّةٍ وَبِلَا غُنَّةٍ " ، وٱدّغامُها يجوزُ بِغُنَّةٍ وغيرِ غُنَّةٍ ، لأَنَّ الراءَ فيها فضيلةُ التكريرِ ويَغْلِبُ لفظُها علىٰ ما أُدْغِمَتْ فيه، والراءُ ليس فيها غُنَّةٌ ، فيتوهَّمُ المُتوهِّمُ أَنَّه لا يجوزُ فيها الغُنَّةُ لأَنَّها قد أُدْخِلَتْ في الراءِ وغَلَبَ عليها فضيلةُ التكريرِ ، فأرادَ أن يُبيِّنَ أَنَّها مع ٱدِّغامِها في الراءِ فيها غُنَّةٌ لأَنَّ الغُنَّةَ زِيادةٌ في الصوْتِ فكرِهوا إبْطالَها . ومَن ٱدَّغَمَ بغيرِ غُنَّةٍ فهوَ القياسُ والأَصْلُ ، لأَنَّكَ إذا ٱدَّغَمْتَها في الراءِ فقد صَيَّرْتَها راءً ، وليس في الراءِ غُنَّةٌ . وقد جاءَت القراءاتُ وكلامُ العربِ بالأَمْرَيْنِ جَميعًا .

قال [١] : " وَتُدَّغَمُ مَعَ ٱللَّامِ لِأَنَّهَا قَرِيبَةٌ مِنْهَا [عَلَىٰ طَرَفِ ٱللِّسَانِ] [٢] وَذَٰلِكَ : مَن لَّكَ ، إِنْ شِئْتَ كَانَ ٱلْإِدِّغَامُ بِغُنَّةٍ وَإِنْ شِئْتَ بِغَيْرِ غُنَّةٍ ، لِأَنَّ لَهَا صَوْتًا مِنَ ٱلْخَيَاشِيمِ فَيُتْرَكُ عَلَىٰ حَالِهِ لِأَنَّ ٱلَّذِي بَعْدَهُ لَيْسَ لَهُ فِي ٱلْخَيَاشِيمِ نَصِيبٌ فَيَغْلِبَ عَلَيْهِ ٱلِٱتِّفَاقُ " [٣] .

قولُه : " لِأَنَّ لَهَا صَوْتًا مِنَ ٱلْخَيَاشِيمِ " ، يعني النونَ ،

وقولُه : " لِأَنَّ ٱلَّذِي بَعْدَهُ " ، يعني : اللَّام " لَيْسَ لَهُ نَصِيبٌ فِي ٱلْخَيَاشِيمِ " ، ولو كان له نصيبٌ في الخياشيمِ لَمَا ٱحْتَجْنا إلىٰ أن نتكلَّفَ غُنَّةً مِنْ أَجْلِ النونِ ، كما أَنَّا إذا ٱدَّغَمْنا النونَ في الميمِ ٱستغْنَيْنا بِما لِلميمِ مِن الصوْتِ في الخيْشُومِ عن الغُنَّةِ التي تُتكلَّفُ للنونِ .

قال : " وَتُدَّغَمُ ٱلنُّونُ مَعَ ٱلْمِيمِ لِأَنَّ صَوْتَهُمَا وَاحِدٌ ، وَهُمَا مَجْهُورَانِ ، وَقَدْ خَالَفَا سَائِرَ ٱلْحُرُوفِ فِي ٱلصَّوْتِ حَتَّىٰ إِنَّكَ تَسْمَعُ ٱلْمِيمَ كَٱلنُّونِ وَٱلنُّونَ كَٱلْمِيمِ حَتَّىٰ تَتَبَيَّنَ ، فَصَارَتَا بِمَنْزِلَةِ ٱللَّامِ وَٱلرَّاءِ " [٤] .

---

[١] قال : من غ، ي ، كتاب الادّغام ص ١٨٠ .

[٢] علىٰ طرَف اللسان : من الطبعتين .

[٣] ط بولاق ٢ : ٤١٤ ، ط هارون ٤ : ٤٥٢ .

[٤] ط بولاق ٢ : ٤١٤ ، ط هارون ٤ : ٤٥٢ .

يُرِيدُ أَنَّ النونَ والمِيمَ وإن كان مُخرَجاهما مُتباعِدَيْنِ فقد جمَعهما على بُعْدِ مُخْرَجَيْهِما شيْئَانِ يُوجِبانِ ادِّغامَ النونِ في المِيمِ وهُما الجَهْرُ والغُنَّةُ حتّى صارَتا مُتشابِهَتَيْنِ في السَّمْعِ وقد تتشابَهُ الحُرُوفُ بالكَيْفِيَّاتِ ـ على بُعْدِ مُخْرَجِها ـ بأقوى مِن التشابهِ بتقارُبِها في المَخْرَجِ كما ذَكَرْنا لَكَ في تَشابُهِ حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ على تَباعُدِها في المَخْرَجِ .

قال : " وَتَقْلِبُ ٱلنُّونُ مَعَ ٱلْبَاءِ مِيمًا ؛ لِأَنَّ ٱلْبَاءَ مِنْ مَوْضِعٍ تَعْتَلُّ فِيهِ ٱلنُّونُ ، فَأَرَادُوا أَنْ يَدَّغِمُوا هَٰهُنَا ، إِذْ كَانَتِ ٱلْبَاءُ مِنْ مَوْضِعِ ٱلْمِيمِ كَمَا ٱدَّغَمُوهَا فِيمَا يَقْرُبُ مِنَ ٱلرَّاءِ فِي ٱلْمَوْضِعِ ، فَجَعَلُوا مَا هُوَ مِنْ مَوْضِعِ مَا وَافَقَهَا [فِي ٱلصَّوْتِ بِمَنْزِلَةِ مَا قَرُبَ مِنْ أَقْرَبِ ٱلْحُرُوفِ مِنْهَا فِي ٱلْمَوْضِعِ] [1] ، وَلَا يَدَّغِمُونَ ٱلنُّونَ فِي ٱلْبَاءِ لِلْبُعْدِ مِنْهَا [2] فِي ٱلْمَخْرَجِ وَأَنَّهَا لَيْسَتْ فِيهَا غُنَّةٌ ، وَلَٰكِنَّهُمْ أَبْدَلُوا مِنْ مَكَانِهَا أَشْبَهَ ٱلْحُرُوفِ بِٱلنُّونِ وَهِيَ ٱلْمِيمُ ؛ وَذَٰلِكَ قَوْلُهُمْ : مُمْبِكَ ؛ يُرِيدُونَ : مَنْ بِكَ ، وَشَمْبَاءُ ، وَعَمْبَرٌ ؛ يُرِيدُونَ : شَنْبَاءَ ، وَعَنْبَرًا [3] " .

يُرِيد : تُقْلَبُ النونُ الساكنةُ إذا كانتْ بعدَها باءٌ مِيمًا كقولِك : مَنْ بِكَ وشَمْباء

---

(١) ما بين المعكوفَيْنِ مِن ط بولاق ٢ : ٤١٤ ، ط هارون ٤ : ٤٥٣ ، وهو في ب ، ي مُدْرَجٌ في غَيرِ موضعه في نهاية الصحائف المُقْحَمة الآتي ذِكْرُها .

(٢) في الطبعتَيْن : ولم يجعلوا النونَ باءً لِبُعْدِها . . . .

(٣) ط بولاق ٢ : ٤١٤ ، ط هارون ٤ : ٤٥٣ . وفي حاشيتَي ب ، ي بمدادٍ حديثٍ ذِكْرٌ لسَقط من المطبوع والمراد بالمطبوع هنا : " كتاب الادِّغام " بتحقيق د. سيف العريفي ؛ فقد ذُكِرت الصفحة ١٨١ منه حيث السقط المُتَوَهَّم ، ولا أرى ذلك .

وبعد قول سيبويه : " فجعلوا ما هُوَ مِن موضع ما وافقَها " السالف يأتي حديث في نحو أربع صحائف مُقْحَمة ، لا رابط لها بما قبلها ؛ ففيها تناول لادِّغام التاء في الثاء في : مُثَّرِد وادِّغام الطاء في الصاد والظاء في : مُصَّبِر ومُظَّلِم ، وسيأتي الكلام على هذا في ص ٤٥ في باب الادِّغام في حروف طرف اللسان وأصول الثنايا . وتقتضي الأمانة أن أنوِّه بعمل الدكتور سيف العريفي ؛ فقد أخرج نص الادِّغام محققًا على أربع مخطوطات منها مخطوط واحد مما بين يدَيَّ مصوَّر منه ، ونَشَرَ عملَه مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض عام ٢٠٠٨ .

لأنَّ الباءَ مِن موضعِ الميمِ ، والنونُ تعتلُّ مع الميمِ ، وٱعتلالُها أنها تنقلبُ مِيمًا ، فأرادوا قلبَها مِيمًا مع الباءِ ؛ إذْ كانت الباءُ مِن مَخرجِ الميمِ .

" كَمَا ٱدَّغَمُوهَا فِيمَا يَقْرُبُ مِنَ ٱلرَّاءِ " ؛

يَعني : كما ٱدَّغموا النونَ في الياءِ ؛ لأن الياءَ تَقرُبُ مِن الرَّاءِ ،

ومَعْنَى : " فَجَعَلُوا مَا هُوَ مِنْ مَوْضِعِ مَا وَافَقَهَا " يَعْنِي : جعلوا الباءَ الذي هو مِن موضعِ الميمِ الموافِقِ / ظ ٦٥٤ / لِلنونِ في صوتِ الغُنَّةِ في قَلبِها مِيمًا بمنزلةِ الياءِ التي قَرُبَتْ مِن الرَّاءِ ، والرَّاءُ أقرَبُ الحُروفِ مِن النون في قَلبِها ياءً ، وسترَى قُرْبَ الرَّاءِ مِن الياءِ .

فإنْ قال قائلٌ : فهل يلزَمُ علَى ذٰلك إذا ٱدُّغِمَ حرفٌ في حرفٍ أن تَقلِبَ الحرفَ المُدَّغَمَ مع كلِّ حرفٍ مِن مَخرَجِ الحرفِ المُدَّغَمِ فيه ؟

قِيلَ له : لا يَلزَمُ ذٰلك حتَّى يكونَ معه معنًى آخَرُ يُوجِبُ ذٰلك القلبَ ، وذٰلك المعنَى هو ما يَلحَقُ النونَ إذا كان بعدَها باءٌ ؛ لأن ٱبتداءَ صوتِ النونِ مِن الخيشُومِ ، ولها حالانِ : حالُ ٱبتداءٍ ، وحالُ ٱنتهاءٍ ، وبالٱنتهاءِ يَنفَرِدُ مَخرَجُها ؛ فإذا ٱبتدأْتَ إخراجها وحَرَّكْتَها كانتْ مِن الفَمِ لا غيرُ ، وذٰلك بَيِّنٌ إذا ٱمتحَنْتَه ؛ كقولِك : مَنَا ، ومَنِي ، ومَنُو ، وكذٰلك إذا وقفْتَ عليها ساكنةً هيَ مِن الفَمِ ؛ كقولِك : مِنْ ، وعَنْ وهو بَيِّنٌ إذا ٱمتَحَنْتَه ، وإذا وصَلْتَها بما تُخْفَى معه تَفَرَّدَتْ بالخَيْشُومِ ؛ كقولك : مِنْك وعَنْكَ ؛ [1] فٱبتداءُ صوتِها واحدٌ مِن موضعٍ واحدٍ

[1] هٰذا تبسيط للأمر غير دقيق ؛ فإغفال عمل أعضاء النطق في أثناء إنتاج النون المخفاة تصورٌ غير صحيح ؛ ففي أثناء ذٰلك ـ بل مع مزامنة صدور غُنَّة النون ـ تكون أعضاء النطق المنوط بها إنتاج الصوت التالي للنون قد ٱتخذت الكيفية المناسبة لإنتاجه فور ٱنقضاء زمن الغنة ، ويتضح هٰذا بملاحظة نطق النون الساكنة قبل الفاء ، والثاء والذال والظاء ، وهو أمر معروف في الدرس الصوتي بٱسم : المماثلة ، ومعناها هنا أن النون تتخذ موضع نطق الساكن التالي لها ؛ فهٰذه مماثلة في موضع النطق ، وتماثله في بعض خصائصه كما في نطق الأصوات المُفخمة : الصاد والضاد والطاء والظاء والقاف . وقد تناولتُ هٰذه المسألة في دراسة لي بعنوان : النون بين التجويد وعلم التشكيل الصوتي : الفونولوجيا . (المحقق) .

والانتهاءُ مختلفٌ ، ألا تَرَىٰ أنك لو قلتَ : مِنْ وفي نفْسِك الكافُ وقطَعَكَ عن لفظِك بالكافِ قاطعٌ صار اللفظُ : " مِنْ " كما تكونُ " مِنْ " مفردةً إذا لم تنْوِ معها الكافَ .

فإذا بدأْتَ بإخراج نونِ عَنْبَرٍ مِن الخيشوم علىٰ ما ذكَرْنا ـ وصوتُ الخيشومِ مُشترَكٌ بينَ النونِ والميمِ في المَبْدَإِ وإنما يتغيَّرُ في المَقْطَعِ ـ فٱعتمادُ المتكلِّمِ علىٰ إخراج الباءِ يَمْنَعُ مِن ٱستمرارِ الصوتِ بغُنَّةِ الخيشومِ ، وٱحتاج المتكلِّمُ إلىٰ أحدِ أمرَيْنِ في المَقْطَعِ :

إمَّا أن يجعلَه مِن مُخرَجِ الميمِ مِن الفَمِ فيقولَ : عَنْبَرٌ بِبَيانِ النونِ وإخراجِها مِن الفَمِ ، وذٰلك مُمكِنٌ وفيه مَشَقَّةٌ ،

وإمَّا أن يجعلَ المَقطَعَ مِن موضعِ الميمِ ـ وهو مُخرَجُ الباءِ ـ فيجعلَه مِيمًا ، وذٰلك أسهَلُ ، فهٰذا سببُ جعلِها ميمًا .

ولا تُدَّغَمُ النونُ في الباءِ لِلبُعْدِ بينَهما في المُخرَجِ إنْ كانتْ مِن الفَمِ أو الخيشومِ لأنهما لا يجتمعانِ في المُخرَجِ ولا في الغُنَّةِ المُقَرِّبةِ بينهما علىٰ بُعْدِ المُخرَجَيْنِ .

فإن قِيلَ : فهلْ يجوزُ إذا قَلَبْتَ النونَ ميمًا أن تجعلَ الباءَ مِيمًا وتَدَّغِمَ الميمَ في الميمِ فتقولَ : عَمَّرٌ في عَنْبَرٍ ، وشَمَّاءُ في شَنْباءَ كما يجوزُ لك في قولِك : أَقِمْ بِالبَصْرةِ أن تَقلِبَ الباءَ مِيمًا وتَدَّغِمَ فتقولَ : أَقِم مَّالْبَصْرةِ ؟

قلتُ : ذٰلك لا يجوزُ عندي لِما يقَعُ فيه مِن اللَّبْسِ بما عَيْنُه ولامُه ميمٌ ؛ ألا تَراهُم قد بيَّنوا في : قِنْيَةٍ وزُنْمَةٍ النونَ وأخرجوها مِن الفَمِ لِئَلَّا يَدَّغِموا فيقولوا : قِيَّةٌ وزُمَّةٌ فيُتوهَمَ أنهما ياءانِ وميمانِ .

" وتُدَّغَمُ مَعَ ٱلْوَاوِ بغُنَّةٍ وَبِلَا غُنَّةٍ لِأَنَّهَا مِنْ مُخْرَجِ مَا ٱدُّغِمَتْ فِيهِ ، وَإِنَّمَا مَنَعَهَا أَنْ تُقْلَبَ مَعَ ٱلْوَاوِ مِيمًا أَنَّ ٱلْوَاوَ حَرْفُ لِينٍ يَتَجَافَىٰ عَنْهُ ٱللِّسَانُ [1] وَٱلْمِيمُ كَٱلْبَاءِ فِي

[1] في ط بولاق ٢ : ٤١٤ وط هارون ٤ : ٤٥٣ : الشفتان .

ٱلشِّدَّةِ وَلُزُومِ [١] ٱلشَّفَتَيْنِ فَكَرِهُوا أَنْ يَكُونَ مَكَانَهَا أَشْبَهُ ٱلْحُرُوفِ مِنْ مَوْضِعِهَا بِٱلنُّونِ وَلَيْسَ مِثْلَهَا فِي ٱللِّينِ وَٱلتَّجَافِي وَٱلْمَدَّةِ فَٱحْتَمَلَتِ ٱلْإِدْغَامَ كَمَا ٱحْتَمَلَتْهُ ٱللَّامُ وَكَثْرَةَ [٢] ٱلْبَدَلِ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ".

قال أبو سعيد: أمَّا ٱدّغامُ النونِ في الواوِ بغُنَّةٍ وبغيرِ غُنَّةٍ فقد ذكرْناه [٣].

وأمَّا قولُه: " لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِ مَا ٱدُّغِمَتْ فِيهِ "

يُرِيدُ: لأنَّ الواوَ مِن مَخرَجِ الميمِ، وقد ٱدُّغِمَت النونُ في الميمِ.

وقولُه: " وَإِنَّمَا مَنَعَهَا أَنْ تُقْلَبَ مَعَ ٱلْوَاوِ مِيمًا أَنَّ ٱلْوَاوَ حَرْفُ لِينٍ يَتَجَافَىٰ عَنْهُ ٱللِّسَانُ "، يُرِيدُ أنَّ النونَ منعَها أن تُقلَبَ مع الواو مِيمًا ـ كما قُلِبَتْ مع الباءِ مِيمًا في عنْبَرٍ وأشباهِهِ ـ أنَّ الواوَ يتجافَىٰ عنها اللسانُ، ويُريدُ باللسانِ الشَّفَتَيْنِ، وفي الواوِ أيضًا مَدٌّ ولِينٌ، فتباعَدَ ما بينَ الواوِ والميمِ، والميمُ كالباءِ في الشِّدَّةِ ولُزومِ الشَّفَتَيْنِ، فَمِنْ أَجْلِ بُعْدِ الميمِ مِن الواوِ، وشَبَهِها بالباءِ جُعِلت النونُ ـ وهي شبيهةُ الميمِ ـ مع الباءِ مِيمًا ولَمْ تُجْعَلْ مع الواوِ مِيمًا.

وقولُه: " فَكَرِهُوا أَنْ يَكُونَ مَكَانَهَا أَشْبَهُ ٱلْحُرُوفِ مِنْ مَوْضِعِهَا "،

أيْ: كَرِهوا أنْ تُجعلَ النونُ مِيمًا، والمِيمُ أَشبَهُ الحروفِ مِن موضِعِ الواوِ بالنونِ وليس مِثلَها في اللِّينِ والتَّجافِي والمَدِّ كما كانت المِيمُ مثلَ الباءِ في الشِّدَّةِ ولُزومِ الشَّفَتَيْنِ.

وقولُه: " فَٱحْتَمَلَتِ ٱلْإِدِّغَامَ كَمَا ٱحتَمَلَتْهُ ٱللَّامُ وَكَثْرَةَ ٱلْبَدَلِ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ "؛

يعني: لَمَّا لَمْ تُجعلِ النونُ مِيمًا مع الواوِ ٱحتمَلَت النونُ الٱدِّغامَ في الواوِ كما ٱحتمَلَت اللامُ الٱدِّغامَ لأنَّ اللامَ ـ وهي مِن مُخرَجِ النونِ ـ تُدَّغَمُ في ثلاثةَ عشَرَ حرفًا سِوَى النونِ. وكثْرةُ / و ٦٥٥ / بَدَلِ اللامِ أَنَّها تُبْدَلُ إلى الحروفِ التي تُدَّغَمُ فيها كلِّها.

---

[١] في الطبعتين: وإلزام.

[٢] في الطبعتين: وكرهوا، والمعنىٰ بها أوضح.

[٣] في ص ٦٦.

قال : " وتُدَّغَمُ مَعَ ٱلْيَاءِ بِغُنَّةٍ وبِلا غُنَّةٍ لأَنَّ ٱلْيَاءَ أُخْتُ ٱلْوَاوِ وَقَدْ تُدَّغَمُ فِيهَا ، فَكَأَنَّهُمَا مِنْ مُخْرَجٍ وَاحِدٍ ، لأَنَّهُ لَيْسَ مَخْرَجٌ لَيْسَ مِنْ طَرَفِ ٱللِّسَانِ أَقْرَبَ إِلَى ٱلْيَاءِ مِنَ ٱلرَّاءِ ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ ٱلأَلْثَغَ بِٱلرَّاءِ يَجْعَلُهَا يَاءً ، وَكَذَٰلِكَ ٱلأَلْثَغُ بِٱللَّامِ ؛ لأَنَّهَا أَقْرَبُ ٱلْحُرُوفِ مِنْ حَيْثُ ذَكَرْتُ لَكَ مِنْهُمَا "[1] .

قال أبو سعيد : جعل سيبويه ٱدّغامَ النونِ في الياءِ حَمْلًا على ٱدّغامِها في الواوِ ؛ لأنَّ الياءَ والواوَ كأنَّهما مِن مُخرَجٍ واحدٍ وإنْ تباعَدَ مُخرَجاهما ؛ لما بينهما مِن الاجتماعِ في المَدِّ واللِّينِ وقد تُدَّغَمُ الواوُ في الياءِ نحو : طَوَيْتُه طَيًّا وشَوَيْتُه شَيًّا ؛ وأصلُه : طَوْيًا وشَوْيًا ، فٱدِّغامُ الواوِ في الياءِ قد صَيَّرَهما بمنزلةِ المُتجاوِرَيْنِ فكأنَّ الياءَ مِن الشَّفَتَيْنِ .

وقد ذكرْنا حالَ النونِ وأنَّ خُروجَها قبلَ الحروفِ التي مِن بينِ الشَّفَتَيْنِ مِن الخيشومِ غيرُ مُمكِنٍ ، وخُروجَها قبلَ هٰذه الحروفِ مِن الفَمِ مُستثقَلٌ ؛ فلا بُدَّ مِن قَلْبِها .

وقولُه : " لأَنَّهُ لَيْسَ مَخْرَجٌ لَيْسَ مِنْ طَرَفِ ٱللِّسَانِ أَقْرَبَ إِلَى ٱلْيَاءِ مِنَ ٱلرَّاءِ " يُرِيدُ أنَّه ليس بعدَ حُروفِ طرَفِ اللسانِ كالطاءِ وأُخْتَيْها والظاءِ وأُخْتَيْها أقربُ إلى الياءِ مِن الراءِ ، والنونُ مِن مُخرَجِ الراءِ ويدَّغمونَ النونَ فيها ؛ لِيُرِيَكَ مُلابَسَةَ النونِ للياءِ بهٰذه الضروبِ مِن التعلُّقِ فتُصحِّحَ ٱدِّغامَها في الياءِ ، وهٰذه عِلَّةٌ ثانيةٌ في ٱدِّغامِ النونِ في الياءِ .

وقد ٱحتجَّ سيبويه في ٱدِّغامِ النونِ في الياءِ بحُجَّتَيْنِ :

إحداهما : تَشبيهُ الياءِ بالواوِ ورَدُّها إليْها ، والأصلُ ٱدِّغامُ النونِ في الواوِ ، وٱدِّغامُها في الياءِ قِياسٌ على الواوِ .

والحُجَّةُ الثانيةُ : أنْ تقولَ : ولأنَّه ليس مُخرَجٌ ليس مِن طرَفِ اللسانِ أقربَ إلى الياءِ مِن الراءِ . ويجوزُ طَرْحُ الواوِ في نحوِ هٰذا كقولِك : زَيْدٌ عالِمٌ وشُجاعٌ ، وزَيْدٌ عالِمٌ شُجاعٌ .

---

[1] ط بولاق ٢ : ٤١٤ - ٤١٥ ، ط هارون ٤ : ٤٥٣ .

ثم أيّدَ ذٰلك بجَعْلِ الألثغ الراءَ ياءً ليُعلِم قُرْب الياءِ مِن الراءِ والراءُ والنونُ متقارِبانِ .

ومعنىٰ قولِه : " لأنّهـا أَقْرَبُ ٱلحُرُوفِ " إلى الياء ؛ لأَنَّ اليـاءَ أقربُ الحروفِ " مِنْ حَيْثُ ذَكَرْتُ لَكَ " يَعني مِن طرَف اللسانِ ، " مِنْهُمَا " : مِن الراءِ واللامِ .

قال سيبويه : " وَتكُونُ ـ يَعْنِي ٱلنُّونَ ـ مَعَ سَائِرِ حُرُوفِ ٱلْفَمِ حَرْفًا [خَفِيًّا] [١] مَخْرَجُهُ مِنَ ٱلْخَيَاشِيمِ ؛ وَذَٰلِكَ أَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ ٱلْفَمِ ، وَأَصلُ ٱلإدّغامِ لِحُرُوفِ ٱلْفَمِ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ ٱلْحُرُوفِ ، فَلَمَّا وَصَلُوا إِلَىٰ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَخْرَجٌ مِنْ غَيْرِ ٱلْفَمِ كَانَ أَخَفَّ عَلَيْهِمْ أَلَّا يَسْتَعْمِلُوا أَلْسِنَتَهُمْ إِلَّا مَرَّةً ، وَكَانَ ٱلْعِلْمُ بِأَنَّهَا نُونٌ مِنْ ذَٰلِكَ ٱلْمَوضِعِ مِثْلَهُ إِذَا كَانَتْ مِنَ ٱلْفَمِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ حَرْفٌ يَخْرُجُ مِنْ ذَٰلِكَ ٱلْمَوْضِعِ غَيْرَهَا فَٱخْتَارُوا ٱلْخِفَّةَ إِذْ لَمْ يَكُنْ لَبْسٌ وَذَٰلِكَ قَوْلُكَ : مَنْ كَانَ وَمَنْ قَالَ وَمَنْ جَاءَ " .

قال أبو سعيد رحمه الله : جُمْلةُ قولِ سيبويه أنَّ النونَ تُخْفَىٰ إذا كانتْ ساكنةً قبلَ خمسةَ عشَرَ حَرْفًا مِن حُروفِ الفَمِ وهي : القافُ والكافُ ، والجيمُ والشّينُ والضادُ ، والصادُ والسّينُ والزايُ والطاءُ ، والذالُ والثاءُ ، والفاءُ ، ومِن الناسِ مَن يُخْفيها قبلَ الغَيْنِ والخاءِ .

وإنما إخفاؤها عندَ هٰذه الحروفِ لأنها حُروفُ الفَمِ ولِلنونِ مُخْرَجٌ مِن الفَمِ ؛ فصارتْ هٰذه الحروفُ مُلابِسةً للنونِ بِٱشْتِراكِهِنَّ في الفَمِ ، ومع ذٰلك أنَّ النونَ تُدَّغَمُ في حُروفٍ مِن حُروفِ الفَمِ ، والإخفاءُ ـ في طلبِ الخِفَّةِ به ـ كالإدّغامِ في طلبِ الخِفَّةِ ، فلمَّا أَمْكَنَ ٱستِعمالُ الخيشومِ وحدَه في النونِ ثم ٱستِعمالُ الفَمِ فيما بعدَه كان ذٰلك أخَفَّ مِن أنْ يستعمِلوا الفَمَ في إخراجِ النونِ ثم يعودوا إلى الفَمِ فيما بعدَ النونِ وهٰذا معنىٰ قولِه : " كان أَلّا يستعمِلوا ألسِنَتَهم إِلَّا مَرَّةً " ولا يَقَعُ لَبْسٌ في خُروجِها مِن الخيشومِ .

وإنما ساغَ هٰذا في حُروفِ الفَمِ خاصّةً دُونَ حُروفِ الحَلْقِ لِقُرْبِ مَدْخَلِ الخيشومِ ومَخْرَجِهِ مِن حُروفِ الفَمِ دُونَ حُروفِ الحَلْقِ .

---

[١] من ط بولاق ٢ : ٤١٥ ، ط هارون ٤ : ٤٥٤ .

قال : " وَهِيَ - يَعْنِي ٱلنُّونَ - مَعَ ٱلرَّاءِ وَٱللَّامِ وَٱلْيَاءِ وَٱلْوَاوِ إِذَا ٱدَّغِمَتْ بِغُنَّةٍ فَلَيْسَ مُخْرَجُهَا مِنَ ٱلْخَيَاشِيمِ " [١] ،

لأنَّها لا تُدَّغَمُ في شيءٍ مِن الحُروفِ حتَّى تُحوَّلَ إلىٰ جِنْسِ ذٰلك الحرفِ ، فإذا ٱدُّغِمَتْ في حَرْف فمَخرجه مُخرَجُ ذٰلك الحرفِ ، ولا يُمكِنُ ٱدّغامُها / ظ ٦٥٥ / في هٰذه الحُروفِ حتَّى تكونَ مِثْلَهنَّ سَواءً في كلِّ شيءٍ ، وهٰذه الحُروفُ لا حَظَّ لها في الخياشِيمِ ، وإنَّما يُشْرَبُ صوتُ الفَمِ غُنَّةً .

ثم ذَكَرَ حُروفَ الحَلْقِ وهي : الهَمْزةُ والهاءُ ، والعَيْنُ والحاءُ ، والغَيْنُ والخاءُ ، وأنَّ النونَ قبلَها بيِّنةٌ مَوْضعُها مِن الفَمِ ،

قال : " وَذَٰلِكَ أَنَّ هَـٰذِهِ ٱلْحُرُوفَ تَبَاعَدَتْ [عَنْ مُخْرَجِ ٱلنُّونِ] [٢] وَلَيْسَتْ مِنْ قَبِيلِهَا ، فَلَمْ تُخْفَ هَـٰهُنَا [كَمَا لَمْ تُدَّغَمْ فِي هَـٰذَا ٱلْمَوْضِعِ وَ] [٢] كَمَا أَنَّ حُرُوفَ ٱللِّسَانِ لَا تُدَّغَمُ فِي حُرُوفِ ٱلْحَلْقِ ، وَإِنَّمَا خَفِيَتْ مَعَ حُرُوفِ ٱلْفَمِ كَمَا ٱدُّغِمَتْ فِي ٱللَّامِ وَأَخَوَاتِهَا " .

قال أبو سعيد رحمه الله : ٱعْلَمْ أنَّ حُروفَ الحَلْقِ أَشَدُّ عِلاجًا وأَصْعَبُ إخراجًا وأَحْوَجُ إلىٰ تَمْكِينِ آلةِ الصَّوْتِ مِن غيرِها ، ومِن أجْلِ ذٰلك لا يُمْكِنُ النُّطْقُ بأربعةِ أحرُفٍ مِن حُروفِ الحَلْقِ وهي : الهَمْزةُ والهاءُ ، والعَيْنُ والحاءُ إذا كان قبلَها النونُ الساكنةُ التي مُخرَجُها مِن الخيشومِ ؛ لأنَّه لا عِلاجَ في إخراجِها ولا ٱعتِمادَ ، وإخراجُ حُروفِ الحَلْقِ مُحتاجٌ إلى ٱعْتمادَاتٍ تكونُ في اللِّسانِ ، فإذا كان قبلَها نونٌ ساكنةٌ بيِّنةٌ أَمْكَنَ إخراجُها لأنَّ النونَ البيِّنةَ مُخرَجُها مِن اللِّسانِ وسبيلُها سبيلُ سائرِ حُروفِ اللِّسانِ كالراءِ واللامِ وما أَشْبهَ ذٰلك .

وسَمِعْتُ أبا بَكْرٍ ٱبْنَ مُجاهِدٍ [٣] يقولُ : " حُروفُ الحَلْقِ التي تُبيَّنُ النونُ قبلَها سِتَّةٌ :

---

[١] ط بولاق ٢ : ٤١٥ ، ط هارون ٤ : ٤٥٤ .

[٢] زيادة من ط بولاق ٢ : ٤١٥ ، ط هارون ٤ : ٤٥٤ .

[٣] أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد ، له كتاب السبعة في القراءات غاية النهاية ١ : ١٣٩ .

فأمّا ثلاثةٌ منها فإنَّ النونَ الساكنةَ تتبينُ عندَها ضرورةً مِنْ غيرِ تعمُّلٍ ، وهي الحاءُ والهاءُ والعينُ ، كقولك : مَنْ عِنْدَكَ ؟ومَنْ حمَلَكَ ؟ ومَنْ هِلالٌ ؟ " .

وأمّا الهَمزةُ فإذا تُعُمِّلَ لتحقيقِها تبيَّنَت النونُ كقولك : مَنْ أَبُوكَ ؟ وقد يتَوانى المُتكلِّمُ عن تحقيقِها فتنقَلِبُ حركتُها على النونِ وتُحذَفُ ، كقولك : مَنَ بُوكَ ؟ .

وأمّا الغَيْنُ والخاءُ فبعضُ العربِ وبعضُ القُرَّاءِ يُخرِجُها مُخْفاةً فيُحتاجُ في تبيينِها إلىٰ تفقُّد وتعمُّلٍ .

وقد مَضىٰ أمرُ النونِ مع الغَيْنِ والخاءِ وسنُبيِّنُ منْهُ أيضًا ما تَقِفُ عليهِ إنْ شاءَ اللهُ .

واحْتجَّ سيبويه لبَيانِ النونِ عندَ حُروفِ الحَلْقِ السِّتَّة فقال :

" وَذَٰلِكَ أَنَّ هَٰذِهِ ٱلسِّتَّةَ تَبَاعَدَتْ عَنْ مَخْرَجِ ٱلنُّونِ ، وَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِهَا " ،

يُرِيدُ : تباعَدَ صَوتُ الخَيْشُومِ مِنْ هٰذه الحُروفِ وتعذَّر إخراجُها بعدَ النونِ ، وقَرُبَتْ حُروفُ الفَمِ مِنْها أَنَّها قد ٱدُّغِمَتْ في اللامِ وأَخَواتِها ؛ يعْني الرَّاءَ واللامَ والياءَ ، فجَعَلَ ذٰلك سَبَبَ إخفائِها مع ما تُخفَىٰ عنده مِنْ حروفِ الفَمِ .

قال : " وَلَمْ نَسْمَعْهُمْ قَالُوا فِي ذَٰلِكَ : هَٰذَا خَتَنْ سُلَيْمَانَ ، فَأَسْكَنُوا مَعَ هَٰذِهِ ٱلْحُرُوفِ ٱلَّتِي مَخْرَجُهَا مَعَهَا مِنَ ٱلْخَيَاشِيمِ " [1] .

يَعْني : إذا تحرَّكت النونُ قبلَ السِّينِ وأَخَواتِها وسائرِ الحُروفِ التي تُخْفَىٰ قبلَها النونُ وتَخرُجُ مِن الخَيْشومِ لَمْ تُسكَّنْ كما تُسكَّنُ النونُ المتحرِّكةُ قبلَ الحُروفِ التي تُدَّغَمُ فيها لِلادِّغامِ مِنْ قِبَلِ أنَّها لا تُحوَّلُ حتَّىٰ تصيرَ مِن مَخرَجِ الذي بعدَها .

وترتيبُ لَفْظِ سيبويه : " وَلَمْ نَسْمَعْهُمْ قَالُوا : هَٰذَا خَتَنْ سُلَيْمَانَ " ؛

كأنَّه قال : وَلَمْ نَسْمَعْهم أَسْكنوا النونَ المتحرِّكةَ معَ الحُروفِ التي تُخْفَى النونُ معَها ، نحو السِّينِ والقافِ والكافِ وسائرِ حُروفِ الفَمِ سِوَىٰ ما تُدَّغَمُ فيه .

ومَعْنَىٰ قوله : " مِنْ قِبَلِ أَنَّهَا لَا تُحَوَّلُ حَتَّىٰ تَصِيرَ مِنْ مَخْرَجِ ٱلَّذِي بَعْدَهَا " ؛

---

[1] في ط بولاق ٢ : ٤١٥ ، ط هارون ٤ : ٤٥٥ : " ولم نسمعهم قالوا في التحرُّك : خِتن سُلَيمان " .

أَيْ : لا تُحَوَّلُ ـ يَعْنِي عَنِ النونِ ـ مع السِّينِ والقافِ والكافِ وسائِرِ حُروفِ الفَمِ كما تُحَوَّلُ مَعَ السِّتَّةِ الأَحْرُفِ وهي : الرَّاءُ واللامُ والنونُ والمِيمُ والياءُ والواوُ .

قال : " وَإِنْ قِيلَ لَمْ يُسْتَنْكَرْ " ؛ يُرِيدُ : لَوْ أَسْكنت العربُ النونَ المتحرِّكَةَ مَعَ الحُرُوفِ التي تُخْفَىٰ قبلَها مِن حُرُوفِ الفَمِ لَمْ يُسْتَنكَرْ ذٰلك ؛

" لِأَنَّهُمْ يَطْلُبُونَ هَـٰهُنَا مِنَ ٱلِٱسْتِخْفَافِ مَا يَطْلُبُونَ إِذَا حَوَّلُوا " ؛

يُرِيدُ أَنهم يطلبون التخفيفَ بإخراجِ النونِ مِن الخَيْشُومِ مع حُرُوفِ الفَمِ ، فغَيرُ مُسْتَنكَرٍ أَنْ يُسَكِّنوا النونَ المتحرِّكَةَ لِيَحصُلَ لهم خُروجُها مِن الخَيْشُومِ وخَفاؤُها ، كما يُسَكِّنونها إذا أرادوا ٱدِّغامَها فيحوِّلونها إلىٰ جِنْسِ ما تُدَّغَمُ فيه .

قال : " وَلَمْ تَقْوَ هَـٰذِهِ ٱلْحُرُوفُ عَلَىٰ أَنْ تَقْلِبَهَا [1] لِأَنَّهَا تَرَاخَتْ / و ٦٥٦ / عَنْهَا وَلَمْ تَقْرُبْ قُرْبَ هَـٰذِهِ ٱلسِّتَّةِ " [2] .

يَعنِي : ولَم تَقْوَ الحُرُوفُ التي تُخفَى النونُ قبلَها علىٰ أَنْ تَقْلِبَ النونَ إِلَىٰ جِنسِها لِتَراخِي ما بَيْنَهما وتَباعُدِه . وقد ذَكَرْنا الحُروفَ السِّتَةَ التي تَقْلِبُ النونَ قبلَها .

ومَعْنَىٰ قولِه : " فَلَمْ يَحْتَمِلْ عِنْدَهُمْ حَرْفٌ لَيْسَ مِنْ مَخْرَجِهِ غَيْرُهُ لِلْمُقَارَبَةِ أَكْثَرَ مِنْ هَـٰذِهِ ٱلسِّتَّةِ " [3] .

يُرِيدُ : لَمْ تَحتَمِلِ النونُ ـ وهي حرفٌ ليس مِن مَخْرَجِه غيرُه ـ قَلْبَها قبلَ حرفٍ سوَىٰ هٰذه الأَحْرُفِ السِّتَّةِ . وقد بيَّنَّا ما بينَها وبينَ هٰذه الأَحرُفِ السِّتَّةِ مِن المُقارَبةِ والمُناسَبةِ ، وليس غيرُ هٰذه السِّتَّةِ مِثْلَها .

قال سيبويه : " وَتَكُونُ سَاكِنَةً مَعَ ٱلْمِيمِ إِذَا كَانَتْ مِنْ نَفْسِ ٱلْحُرُوفِ [4] وَٱلْوَاوِ وَٱلْيَاءِ بَيِّنَةً بِمَنْزِلَتِهَا مَعَ حُرُوفِ ٱلْحَلْقِ ؛ كَقَوْلِهِمْ : شَاةٌ زَنْمَاءُ ، وَغَنَمٌ زُنْمٌ ، وَقِنْوٌ [5] ،

---

[1] في ب ، ي : ألّا تقلبها ، تحريف .

[2] قبله في ط بولاق ٢ : ٤١٥ ، ط هارون ٤ : ٤٥٥ : " ولا تُدغَمُ في حروف الحلق البتة " .

[3] ط بولاق ٢ : ٤١٥ ، ط هارون ٤ : ٤٥٥ .

[4] في ط بولاق ٢ : ٤١٥ ، ط هارون ٤ : ٤٥٥ : الحرف ، وأراها أليق .

[5] في ط بولاق ٢ : ٤١٥ ، ط هارون ٤ : ٤٥٥ : قنْواء وقنْيَة .

وَكُنْيَةٌ وَمُنْيَةٌ ؛ حَمَلَهُمْ عَلَى ٱلْبَيَانِ مَخَافَةُ ٱلِالْتِبَاسِ حَتَّى يَصِيرَ ٱلْحَرْفُ كَأَنَّهُ مِنَ ٱلْمُضَاعَفِ ، لِأَنَّ هَٰذَا قَدْ يَكُونُ مُضَاعَفًا ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا : ٱمَّحَى حَيْثُ لَمْ يَخَافُوا ٱلِالْتِبَاسَ ، لِأَنَّ هَٰذَا مِثَالٌ لَا تُضَاعَفُ فِيهِ ٱلْمِيمُ أَبَدًا " (١) .

قال أبو سعيد رحمه الله : قد ذكَرْنا أنَّ النونَ تُدْغَمُ في ستَّةِ أحرُفٍ : تُدْغَمُ في النونِ والراءِ واللامِ والميمِ والواوِ والياءِ ، وقد يَعرِضُ في ثلاثةِ أحرُفٍ من هذه الستَّةِ عِلَّةٌ تُوجِبُ أنْ تَبِينَ النونُ الساكنةُ قبلَها وتُخْرَجَ مِن الفَمِ وهي الميمُ والواوُ والياءُ ، وعلَّةُ ذٰلك أنْ تَقَعَ النونُ الساكنةُ في كلمةٍ وبعدَها ما يكونُ ٱدّغامُها فيه يُوهِمُ أَنَّ الأصْلَ ليس بنونٍ ، وذٰلك في مثلِ ما ذكَره سيبويه : شاةٌ زَنْماءُ وغنمٌ زُنْمٌ ، لو ٱدَّغَموا فقالوا : شاةٌ زَمَّاءُ وغنمٌ زُمٌّ لتُوُهِّمَ أنَّ عينَ الفعلِ ولامَه ميمانِ ، وأنَّ منزِلتَه كقولك : شاةٌ جَمَّاءُ وغنمٌ جُمٌّ . ولو ٱدَّغَموا الواوَ والياءَ لقالوا في قِنْوٍ : قِوٌّ ، وفي كُنْيَةٍ ومُنْيَةٍ : كُيَّةٌ ومُيَّةٌ ، فيصيرُ بمنزلةِ ما عَيْنُه ولامُه واوانِ كقولك : قُوَّةٌ وجَوٌّ ، أو ياءانِ كقولك : حَيٌّ .

وإذا لم يقَعْ لَبْسٌ ٱدُّغِمَ ، وذٰلك في شيئين :

أحدُهما : أنْ تكونَ الكلمتان منفصلتَين فتُعلَمَ بالٱنفصال حروفُ كلِّ واحدةٍ من حروفِ الأُخرَى ، كقولك : مَن مَّالكٌ ومَن وَّاقدٌ ومَن يَّاسرٌ ؟

والآخَرُ : أنْ تكونَ الكلمةُ يُعلَمُ مِن بِنْيتِها أنَّ فيها نونًا مُدَّغَمةً كقولك : ٱمَّحَى وهو : ٱنْفَعَلَ ، لأنَّا إنْ لَمْ نَجْعلْها ٱنْفَعَلَ وجعلْنا المُشدَّدةَ أصليةً صارت : ٱفَّعَلَ وليس في الكلام : ٱفَّعَلَ . وكذٰلك لو بنَيْنا مِن وَجِلَ ٱنْفَعَلَ قلنا : ٱوَّجَلَ ، ومِن يسَرَ : ٱيَّسَرَ فٱدَّغَمْنا لزوالِ اللَّبْسِ ، فصار ما يزولُ فيه اللَّبْسُ مِن كلمةٍ واحدةٍ بمنزلةِ كلمتَيْنِ .

وأمَّا الراءُ واللامُ فلم يُوجَدْ قبلَهما نونٌ ساكنةٌ ظاهرةٌ في كلمةٍ واحدةٍ ولا كلمتَيْنِ :

---

(١) ط بولاق ٢ : ٤١٥ ، ط هارون ٤ : ٤٥٥ .

أمّا كلمةٌ واحدةٌ فلم تُبْنَ علَى نونٍ ساكنةٍ بَها راءٌ ، وأمّا في كلمتَيْنِ فإذا لَقِيَت النونُ الساكنةُ لامًا أو راءً وَجَبَ ٱدِّغامُها فيهما كقولك : مَن لَّكَ ومَن رَّآكَ ؟

والفَرْقُ بينَهما وبينَ الميمِ والواوِ والياءِ أنَّ الميمَ والواوَ والياءَ هُنَّ بعيداتٌ مِن مَوضِعِ النونِ وإنَّما تجمعُ بينَهنَّ الأحوالُ التي ذكَرْناهنَّ ؛ فتَبَيَّنُ النونِ معَهنَّ غيرُ مُنْكَرٍ لِلبُعْدِ بينَهنَّ .

وأمّا الراءُ واللامُ والنونُ فبينَهنَّ مِن المُقارَبةِ ما يَعُدُّهُنَّ به بعضُ الناسِ مِن مَخْرَجٍ واحدٍ .

قال سيبويه : " وَلَا نَعْلَمُ ٱلنُّونَ وَقَعَتْ سَاكِنَةً قَبْلَ ٱلرَّاءِ وَٱللَّامِ ؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ بَيَّنُوا ثَقُلَ عَلَيْهِمْ لِقُرْبِ ٱلْمَخْرَجَيْنِ ، كَمَا ثَقُلَتِ ٱلتَّاءُ مَعَ ٱلدَّالِ فِي : وَدٍّ وَعِدَّانٍ ، وَإِنِ ٱدَّغَمُوا ٱلْتَبَسَ بِٱلْمُضَاعَفِ ، وَلَمْ يَجُزْ فِيهِ مَا جَازَ فِي وَدٍّ فَيُدَّغَمَ ؛ لِأَنَّ هٰذَيْنِ حَرْفَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُدَّغَمُ فِي صَاحِبِهِ ، وَصَوتُهُمَا مِنَ ٱلْفَمِ ، وَٱلنُّونُ لَيْسَتْ كَذَٰلِكَ ؛ لِأَنَّ فِيهَا غُنَّةً فَتَلْتَبِسُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ غُنَّةٌ ؛ إِذْ كَانَ ٱلْمَوْضِعُ قَدْ تُضَاعَفُ فِيهِ ٱلرَّاءُ ؛ وَذَٰلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي ٱلْكَلَامِ مِثْلُ قِنْرٍ وعِنْلٍ ، وَإِنَّمَا ٱحْتُمِلَ ذَٰلِكَ فِي ٱلْوَاوِ وَٱلْيَاءِ [وَٱلْمِيمِ] [1] لِبُعْدِ ٱلْمَخَارِجِ " .

يُريد أنَّه لو جاء بالنونِ معَ الراءِ واللامِ في كلمةٍ فبيَّنوها ثَقُلَ عليهم نحوُ قِنْرٍ وعِنْلٍ ، وإنِ ٱدَّغَموها فقالوا : قِرٌّ وعِلٌّ لم يُدْرَ أنها نونٌ قد ٱدُّغِمَتْ أَمْ هما راءانِ ولامانِ في الأَصْلِ . وقد أظهرت العربُ التاءَ مع الدالِ علَى ثِقَلِ ذلك / ظ ٦٥٦ / وكَوْنِهما مِن مَوْضِعٍ واحدٍ فقالوا : وَتَدَ الوَتِدَ يَتِده وَتْدًا ، وعَتُودٌ وعِتْدانٌ ، وليس يَلْزَمُهم إذا ٱحْتَمَلوا الثِّقَلَ في ذلك أَن يحتَمِلوه في جميعِ ما يُستثقَلُ ، ومِنهم مَن يَدَّغِمُ فيَقُولُ : وَدٌّ في معْنَى : وَتِدٍ ، وعِدَّانٌ في معْنَى : عِتْدانٍ ؛ قال الأَخْطَلُ [2] :

---

[1] من ط بولاق ٢ : ٤١٦ ، ط هارون ٤ : ٤٥٦ .

[2] من قصيدة في مدح عبد الملك بن مروان مطلعها :

خَفَّ القَطِينُ فَراحُوا مِنْكَ أَوْ بَكَرُوا * وَأَزْعَجَتْهُمْ نَوًى في صَرْفِها غِيَرُ

(شعر الأخطل بتحقيق فخر الدين قباوة ط٤ سنة ١٩٩٦ دار الفكر بدمشق ص ١٤٤) .

وَٱذْكُرْ غُدانةَ عِدَّانًا مُزَنَّمَةً * مِنَ ٱلْحَبَلَّقِ تُبْنَى حَوْلَهَا ٱلصِّيَرُ

ومِنهم مَن يَلزَمُ في المصدرِ: تدةً، كقَولِك: وَعَدَ يَعِدُ عِدَةً، ٱسْتِثْقالًا لِوَتْدٍ.

ومِنهم مَن يَلزَمُ في الآسْمِ اللُّغةَ الحِجازيَّةَ وهيَ: وَتِدٌ، ٱسْتِثْقالًا لِسُكُونِ التاءِ والدَّالُ بعدَها وكراهةً للآدِّغامِ، لِئَلَّا يَدخُلَ في بابِ: رَدَّ وشَدَّ. والذي يقولُ: وَدٌّ يعتمدُ علىٰ أنَّه قد عُلِم بتصريفِ الفِعْلِ وهو: وَتَدَ يَتِدُ، وأمَّا الجَمْعُ فقَوْلُهم: أَوْتَادٌ.

ومَعْنىٰ قولِ سيبويه: "كَمَا ثَقُلَتِ ٱلتَّاءُ مَعَ ٱلدَّالَ فِي: وَدٍّ وعِدَّانٍ"

يُريدُ: في: وَتِدٍ وعِتْدانٌ، فأدَّغَموا.

وقولُه: "وَلَمْ يَجُزْ فِيهِ مَا جازَ فِي وَدٍّ"؛ يَعْنِي: مِنَ الآدِّغامِ، فَرَقَ بينَ آدِّغامِ التاءِ في الدَّالِ وآدِّغامِ النونِ في الراءِ واللامِ، فجَعَلَ آدِّغامَ التاءِ في الدَّالِ أَقْوىٰ؛ لأَنَّ كلَّ واحدةٍ منهما تُدَّغَمُ في الأُخْرىٰ، والراءُ لا تُدَّغَمُ في النونِ، وآدِّغامُ اللامِ فيها ليس بالقَوِيِّ، وهما جميعًا مِنَ الفَمِ وصَوْتُهما مِنْه، والنونُ ليستْ كذٰلك؛ لأَنَّ فيها غُنَّةً وهِيَ مِنَ الخَيْشُومِ، وإذا آدُّغِمَتْ ذَهَبَتْ.

وقولُه: "وَإِنَّمَا ٱحْتُمِلَ ذٰلِكَ فِي ٱلْوَاوِ وَٱلْيَاءِ"؛ يَعْنِي: ٱحْتُمِلَ بَيَانُ النونِ معَهما في كلمةٍ نحو: قِنْوٍ وكُنْيَةٍ.

قال سيبويه: "وَلَيْسَ حَرْفٌ مِنَ ٱلْحُرُوفِ ٱلَّتِي تَكُونُ ٱلنُّونُ مَعَهَا مِنَ ٱلْخَيَاشِيمِ يُدَّغَمُ فِي ٱلنُّونِ؛ لأَنَّ ٱلنُّونَ لَمْ تُدَّغَمْ فِيهِنَّ حَتَّىٰ يَكُونَ صَوْتُهَا مِنَ ٱلْفَمِ وَتُقْلَبَ حَرْفًا بِمَنْزِلَةِ ٱلَّذِي بَعْدَهُ وَإِنَّمَا هِيَ مَعَهُنَّ حَرْفٌ بَائِنٌ مَخْرَجُهُ مِنَ ٱلْخَيَاشِيمِ؛ فَلَا يُدَّغَمْنَ فِيهَا كَمَا لَا تُدَّغَمُ هِيَ فِيهِنَّ، وَإِنَّمَا فُعِلَ ذٰلِكَ بِهَا مَعَهُنَّ لِبُعْدِهِنَّ مِنْهَا وَقِلَّةِ شَبَهِهِنَّ بِهَا فَلَمْ يُحْتَمَلْ لَهُنَّ أَنْ تَصِيرَ مِنْ مَخَارِجِهِنَّ" [1].

قال أبو سعيد: ٱعْلَمْ أَنَّهم جَعَلوا الآدِّغامَ في النونِ ضعيفًا لِتغَيُّرِها وخُروجِها مَرَّةً مِنَ الفَمِ ومَرَّةً مِنَ الخَيْشُومِ، فصار ذٰلك طريقًا لإِدِّغامِها فِيما بَعُدَ مِن مَخْرَجِها،

---

[1] ط بولاق ٢: ٤١٦، ط هارون ٤: ٤٥٦.

وقلبها إلى غيرها من غير ادّغام كنحو قلبها في : عنبر ومن بك ، فلم يدّغموا فيها شيئاً من الحروف التي معها من الخياشيم لبعدها منهنّ ، ولأنّ النون لم تدّغم فيهنّ لبعدها منهنّ .

قال : " فأمّا اللامُ فقد تدّغمُ فيها ، وذلك : هل نرى ، والبيانُ أحسنُ ، لأنّه قد امتنع أن يدّغم في النون ما ادّغمت فيه سوى اللام فكأنّهم يستوحشون من الادّغام فيها " [1] .

قال أبو سعيد : يريدُ أنّ النونَ إذا كان لا يُدّغمُ فيها ما تُدّغمُ هيَ فيه فما لا تُدّغمُ هي فيه أبعدُ من أنْ يُدّغمَ فيها .

وأمّا ادّغامُ اللامِ فيها فلأنّ اللامَ حرفٌ وقعَ التعريفُ به معَ الألفِ فادُّغمتْ لكثرتها في حروفٍ كثيرةٍ حتّى ادُّغمتْ فيما بعدَ من مخرجها وهو الضّادُ والشّينُ ؛ فكان ادّغامُها في النونِ ـ وهو من مخرجها ـ أولى ، فلمّا ادُّغمت اللامُ في النونِ في حالِ التعريفِ جازَ ادّغامُها فيها في غيرِ التعريفِ ، والبيانُ أحسنُ لضعفِ النونِ عن الادّغامِ فيها ، ولأنّ النونَ قد ادُّغمتْ في أحرفٍ لم يدّغمْ فيها شيءٌ منهنّ ؛ فكأنّهم يستوحشونَ من الادّغامِ فيها لخروجها عن نظائرها .

قال : " ولم يدّغموا الميمَ في النون ، وذلك لأنّها لا تُدّغمُ في الباءِ التي هيَ من مخرجها ، وهيَ مثلُها في الشدّةِ ولزومِ الشفتينِ " [2] .

قال أبو سعيد : يعني : إذا كانت الميمُ لا تُدّغمُ في الباءِ وهيَ من مخرجها ، ومثلُها في الشّدّةِ ولزومِ الشّفتينِ فهيَ أولى بألّا تدّغمَ في النونِ لبُعدها منها ولا مُوافقةَ بينهما إلّا في الغنّةِ وهيَ دونَ مُوافقةِ ما بينها وبينَ الباءِ .

ثم ذكرَ ادّغامَ لامِ المعرفة فقال :

" وأمّا لامُ المعرفةِ فتُدّغمُ في ثلاثةَ عشرَ حرفاً ، لا يجوزُ فيها معهنّ إلّا الادّغامُ

---

[1] ط بولاق ٢ : ٤١٦ ، ط هارون ٤ : ٤٥٦ .

[2] ط بولاق ٢ : ٤١٦ ، ط هارون ٤ : ٤٥٦ .

لِكَثْرَةِ لَامِ ٱلْمَعْرِفَةِ فِي ٱلْكَلَامِ وَكَثْرَةِ مُوَافَقَتِهَا لِهَٰذِهِ ٱلْحُرُوفِ ، وَٱللَّامُ مِنْ طَرَفِ ٱللِّسَانِ ، وَهَٰذِهِ ٱلْحُرُوفُ أَحَدَ عَشَرَ مِنْهَا حُرُوفُ / و ٦٥٧ / طَرَفِ ٱللِّسَانِ ، وَحَرْفَانِ يُخَالِطَانِ طَرَفَ ٱللِّسَانِ ، فَلَمَّا ٱجْتَمَعَ فِيهَا هَٰذَا وَكَثْرَتُهَا فِي ٱلْكَلَامِ لَمْ يَجُزْ إِلَّا ٱلْإِدْغَامُ كَمَا لَمْ يَجُزْ فِي : يَرَىٰ حِينَ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ إِلَّا حَذْفُ ٱلْهَمْزَةِ ؛ إِذْ كَانَتِ ٱلْهَمْزَةُ تُسْتَثْقَلُ ، وَلَوْ قُلْتَ : يَنْأَىٰ لَكُنْتَ بِٱلْخِيَارِ . وَٱلْأَحَدَ عَشَرَ حَرْفًا : ٱلنُّونُ وَٱلرَّاءُ وَٱلطَّاءُ وَٱلدَّالُ وَٱلتَّاءُ وَٱلصَّادُ وَٱلزَّايُ وَٱلسِّينُ وَٱلظَّاءُ وَٱلذَّالُ وَٱلثَّاءُ . وَٱللَّذَانِ يُخَالِطَانِ : ٱلضَّادُ وَٱلشِّينُ ؛ لِأَنَّ ٱلضَّادَ ٱتَّصَلَتْ لِرَخَاوَتِهَا وَٱسْتَطَالَتْ حَتَّىٰ صَارَتْ إِلَىٰ مَخْرَجِ ٱللَّامِ ، وَٱلشِّينُ كَذَٰلِكَ حَتَّىٰ ٱتَّصَلَتْ بِمَخْرَجِ ٱلطَّاءِ " [١] .

قال أبو سعيد : لامُ المَعرفةِ يلْزَمُ ٱدّغامُها في هٰذه الحُروفِ ، وسائرُ اللاماتِ لا يلْزَمُ ٱدّغامُها في هٰذه الحُروفِ لِكثْرةِ لامِ المَعرفةِ كما أنَّ الهَمْزةَ في : يَرَىٰ يلْزَمُ تَخْفيفُها ، والأَصْلُ فيها : يرْأَىٰ مثلَ : ينْأَىٰ ، وقد أجْمَعوا علىٰ تَخْفيفِ : يَرَىٰ وصار تَخْفيفُها لازِمًا ولا يلْزَمُ تَخْفيفُ : ينْأَىٰ . وتَخْفيفُ : يَرَىٰ أنَّهم طَرَحوا الهَمْزةَ علىٰ الساكنِ الذي قبلَها وأسْقَطوا الهَمْزةَ ، وقد مَرَّ ذٰلك في تَخْفيفِ الهَمزِ . ولا يلْزَمُ أنْ يُقالَ : يَنَىٰ إلّا أنْ يَختارَ مُختارٌ التَخْفيفَ ، والأَكثرُ الهَمْزُ .

قال : " فَإِذَا كَانَتْ غَيْرَ لَامِ ٱلْمَعْرِفَةِ نَحْوَ : هَلْ وَبَلْ [٢] فَإِنَّ ٱلْإِدْغَامَ فِي بَعْضِهِ أَحْسَنُ ، وَذَٰلِكَ قَوْلُكَ : هَل رَّأَيْتَ ؟ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ ٱلْحُرُوفِ إِلَى ٱللَّامِ وَأَشْبَهُهَا بِهَا ، فَضَارَعَتَا [٣] ٱلْحَرْفَيْنِ ٱللَّذَيْنِ يَكُونَانِ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ؛ إِذْ كَانَتِ ٱللَّامُ لَيْسَ حَرْفٌ أَشْبَهَ بِهَا مِنْهُ وَلَا أَقْرَبَ كَمَا أَنَّ ٱلطَّاءَ لَيْسَ شَيْءٌ أَقْرَبَ إِلَيْهَا وَلَا أَشْبَهَ بِهَا مِنَ ٱلدَّالِ . وَإِنْ لَمْ تُدْغِمْ فَقُلْتَ : هَلْ رَأَيْتَ ؟ فَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ ٱلْحِجَازِ وَهِيَ عَرَبِيَّةٌ جَائِزَةٌ " [٤] .

---

[١] ط بولاق ٢ : ٤١٦ ، ط هارون ٤ : ٤٥٧ .

[٢] مِن ط بولاق ٢ : ٤١٦ ، ط هارون ٤ : ٤٥٧ ، وفي الشرح : قُلْ .

[٣] من ط بولاق ٢ : ٤١٦ ، ط هارون ٤ : ٤٥٧ ، وفي الشرح : فضارَعَ .

[٤] ط بولاق ٢ : ٤١٦ ، ط هارون ٤ : ٤٥٧ .

قال أبو سعيد رحمه الله : قد عرَّفَكَ أَنَّ غيرَ لامِ المَعرِفةِ ليس يلزَمُ ٱدّغامُها في هٰذه الحُروفِ ، وأنّه يجُوزُ ٱدّغامُها وإِظهارُها ، وأَنَّ ٱدّغامَها في بعضٍ أحْسَنُ مِنه في بعضٍ ؛ فَبَدَأْنا بٱدّغامِها في الراءِ ؛ وهو أحْسَنُ مِن ٱدّغامِها في سائِرِ الحُرُوفِ ؛ لِأَنَّ الراءَ أَقْرَبُ الحُروفِ إِلَى اللامِ وأَشْبَهُها بها حَتَّىٰ إِنَّكَ تَرَىٰ بعضَ مَن يَصْعُبُ عليه إخراجُ الراءِ يتكلَّفُ مكانَها باللامِ ، فصارا - وإِن كانا مُتقارِبَيْنِ - بمَنزِلةِ الحَرْفَيْنِ اللَّذَيْنِ مِن مَوْضِعٍ واحدٍ ؛ فصارت اللامُ ليس شيءٌ أَقْرَبَ إليها مِن الراءِ " كما أَنَّ الطاءَ ليس شيءٌ أَقْرَبَ إليها ولا أَشْبَهَ بها مِن الدالِ " : يُرِيدُ أَنَّ اللامَ - وإِن لَم تكُن مِن مُخْرَجِ الراءِ - فليس حَرْفٌ أَقْرَبَ إِلَيْها مِن الراءِ ؛ فصارا بمَنزِلةِ الحَرْفَيْنِ اللَّذَيْنِ مِن مُخْرَجٍ واحدٍ . وإِنَّما صُيِّرَ الدالُ أقرَبَ إلى الطاءِ مِن التاءِ وهُما مِن مُخْرَجٍ واحدٍ لِأَنَّ التاءَ مَهْمُوسةٌ والطاء والدال مَجْهُورانِ ؛ فالدالُ أَشْبَهُ بالطاءِ مِن التاءِ .

وقولُه : " إِنْ لَمْ تَدَّغِمْ فَقُلْتَ : هَلْ رَأَيْتَ ؟ فَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ ٱلْحِجَازِ " ؛ قد تَقَدَّمَ أَنَّ غيرَ لامِ المَعرِفةِ قد يجُوزُ تَرْكُ الأدّغامِ فيهِ .

ثم قال : " وَهِيَ مَعَ ٱلطَّاءِ وَٱلتَّاءِ وَٱلدَّالِ وَٱلصَّادِ وَٱلسِّينِ وَٱلزَّايِ جَائِزَةٌ لَيْسَ كَكَثْرَتِهَا مَعَ ٱلرَّاءِ لِأَنَّهُنَّ تَرَاخَيْنَ عَنْهَا وَهُنَّ مِنَ ٱلثَّنَايَا وَلَيْسَ فِيهِنَّ ٱنْحِرَافٌ " [١] .

أرادَ : وٱدّغامُ اللامِ في هٰذه الحُروفِ السِّتَّةِ جائزٌ ؛ وهي التي تَلِي الراءَ في حُسْنِ ٱدّغامِ اللامِ فيهِنَّ إذا لم تكُن لامَ التعريفِ . وليس جوازُ الأدّغامِ فيها ككَثْرتِها معَ الراءِ ؛ لِأَنَّ الراءَ مِن مُخْرَجِها وفيها ٱنْحِرافٌ مِثْل ما فيها ، وهٰذه الحُروفُ تَرَاخَيْنَ عنها و مُخْرَجُها مِن الثَّنايا وليس فيهِنَّ ٱنْحِرافٌ كما فيها وفي الراءِ .

ثم ذَكَرَ جوازَ ٱدّغامِها معَ هٰذه الحُروفِ فقال : " وَجَوَازُ ٱلأدّغَامِ عَلَىٰ أَنَّ آخِرَ ٱللَّامِ قَرِيبٌ مِنْ مُخْرَجِهِنَّ ، وَهِيَ حُرُوفُ طَرَفِ ٱللِّسَانِ ، وَٱللَّامُ كَذَٰلِكَ " [٢] .

---

[١] ط بولاق ٢ : ٤١٦ - ٤١٧ ، ط هارون ٤ : ٤٥٧ .

[٢] ط بولاق ٢ : ٤١٧ ، ط هارون ٤ : ٤٥٨ .

فالذي جَوَّزَ الأدّغامَ قُرْبُ مَخْرَجِ اللامِ مِنْهُنَّ وٱشْتِراكُ اللامِ معَهُنَّ في طَرَفِ اللِّسانِ .

وبعدَ ٱدّغامِ اللامِ في هٰذه الحُروفِ ٱدّغامُها في الثاءِ والذالِ والظاءِ ، وليس كَحُسْنِ ٱدّغامِها معَ هٰذه الحُروفِ السِّتَّةِ ؛ لِأَنَّهُنَّ مِنْ أَطْرافِ الثَّنايا وقارَبْنَ مَخْرَجَ الفاءِ ، قال :

" وَإِنَّمَا جُعِلَ ٱلْإِدِّغَامُ فِي ٱلثَّاءِ وَأَخَوَاتِهَا أَضْعَفَ - يَعْنِي بِأَخَوَاتِهَا ٱلظَّاءَ وَٱلذَّالَ - وَفِي ٱلطَّاءِ وَأَخَوَاتِهَا أَقْوَىٰ لِأَنَّ ٱللَّامَ لَمْ تَسْفُلْ إِلَىٰ أَطْرَافِ ٱلْأَسْنَانِ كَمَا لَمْ تَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱلطَّاءُ وَأَخَوَاتُهَا " [١] .

قال أبو سعيد : مَخْرَجُ اللامِ - إذا ٱعْتَبَرْتَ ذٰلك في الوَقْفِ عليها على ٱعْتِدالِ إخراجِها - مِن طَرَفِ اللِّسانِ مُلْصَقًا بِما فُوَيْقَ أُصُولِ إحْدَى الرَّباعِيَتَيْنِ وإحْدَى الثَّنِيَّتَيْنِ العالِيَتَيْنِ غَيْرَ نازِلَةٍ إلَى الثَّنايا والرَّباعِياتِ . / ظ ٦٥٧ / ولو تَكَلَّفَ إنسانٌ إخراجَها نازِلًا إلَىٰ نَفْسِ الثَّنايا والرَّباعِياتِ أو مُنْحَرِفًا إلَى النابِ أَمْكَنَ . والطاءُ والدالُ والتاءُ مِن طَرَفِ اللِّسانِ وأُصولِ الثَّنايا العُلَى ، والظاءُ والذالُ والثاءُ مِن طَرَفِ اللِّسانِ وأَطْرافِ الثَّنايا ، فَعُلِمَ أَنَّ اللامَ أَقْرَبُ إِلَى الطاءِ وأُخْتَيْها لِأَنَّهُنَّ ٱشْتَرَكْنَ في أَنْ لَم يَنْزِلْنَ إلَىٰ أَطْرافِ الثَّنايا . والذي جَوَّزَ الأدّغامَ ٱشْتِراكُها في طَرَفِ اللِّسانِ . وهٰذا الذي ذَكَرَهُ سيبويه مِن تَقْوِيَةِ ٱدّغامِ اللامِ في الطاءِ وأُخْتَيْها عَلَى ٱدّغامِها في الظاءِ وأُخْتَيْها .

وقد سَوَّىٰ سيبويه بينَ الطاءِ والدالِ والتاءِ وبينَ الصادِ والسِّينِ والزَّايِ ، والصادُ وأُختاها أَسْفَلُ مِنَ الطاءِ وأُخْتَيْها ، والصادُ وأُخْتاها أَبْعَدُ مِنَ اللامِ مِنَ الطاءِ وأُخْتَيْها ؛ فكان يَنبَغِي أَن يكونَ الأدّغامُ في الصادِ أَضْعَفَ .

ولِلْمُحْتَجِّ عَن سيبويه أَن يَقُولَ : إنَّ الصادَ والسِّينَ والزَّايَ هُنَّ حُرُوفُ الصَّفيرِ ولَهُنَّ قُوَّةٌ في بابِ الأدّغامِ حَتَّىٰ يُدغَمُ فِيهِنَّ غَيْرُهُنَّ ولا يُدَّغَمْنَ في غَيْرِهِنَّ ؛ فَمِنْ أَجْلِ ذٰلك

---

[١] ط بولاق ٢ : ٤١٧ ، ط هارون ٤ : ٤٥٨ .

أَلْحَقَهُنَّ في ٱدِّغامِ اللامِ فيهِنَّ بِما قَرُبَ .

قال : " وَهِيَ مَعَ ٱلضَّادِ وَٱلشِّينِ أَضْعَفُ ؛ لأَنَّ ٱلضَّادَ مُخْرَجُها مِنْ أَوَّلِ حَافَةِ ٱللِّسَانِ ، وَٱلشِّينُ مِنْ وَسَطِهِ وَلَٰكِنَّهُ يَجُوزُ ٱلٱدِّغَامُ فِيهَا لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنَ ٱتِّصَالِ مُخْرَجِهَا " (١) .

وأَنْشَدَ قَوْلَ طَرِيفِ بْنِ تَمِيمٍ (٢) :

تَقُولُ ـ إِذَا ٱسْتَهْلَكْتُ مَالًا لِلَذَّةٍ ـ * فُكَيْهَةُ : " هَشَّيْءٌ بِكَفَّكَ لَائِقُ ؟

يُرِيدُ : هَلْ شَيْءٌ " .

قال : " وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو : " هَثُّوِبَ الْكُفَّارُ " (٣٦ : المطففون) " .

قال : " وَأَمَّا ٱلثَّاءُ فَعَلَىٰ مَا ذَكَرْتُ لَكَ ، وَكَذَٰلِكَ أَخَوَاتُهَا " (٣) ؛

يَعْنِي ما ذَكَرَه مِن قُوَّةِ ٱدِّغامِ التاءِ وأَخَواتِها وهُنَّ يَلِينَ الراءَ في قُوَّةِ ٱدِّغامِ اللامِ .

قال : " وَقُرِئَ : " بَتُّؤْثِرُونَ " (١٦ : الأعْلَىٰ) " .

ثم ذَكَرَ ٱدِّغامَ اللامِ في النونِ ؛ قال : " وَهِيَ أَقْبَحُ مِنْ هَٰذِهِ ٱلْحُرُوفِ " (٤) ، وأَتْبَعَ ذٰلك بكلامٍ مَفْهُومٍ إِلَىٰ آخِرِ البابِ ، وقد مَضَى الكلامُ عَلَىٰ نَحْوِ ذٰلك .

---

(١) ط بولاق ٢ : ٤١٧ ، ط هارون ٤ : ٤٥٨ .

(٢) شاعر جاهلي من بني العنبر ، والبيت في ط بولاق ٢ : ٤١٧ ، ط هارون ٤ : ٤٥٨ .

(٣) ط بولاق ٢ : ٤١٧ ، ط هارون ٤ : ٤٥٩ .

(٤) ط بولاق ٢ : ٤١٧ ، ط هارون ٤ : ٤٥٩ .

هٰذا بابُ الأدّغام
في حُرُوفِ طَرَفِ اللّسانِ و [أُصُولِ] (١) الثَّنايا

حُرُوفُ طَرَفِ اللّسانِ آثنا عَشَرَ حَرْفًا : الراءُ واللامُ والنونُ ، والطاءُ والتاءُ والدالُ ، والصادُ والزايُ والسّينُ ، والذالُ والظاءُ والثاءُ .

فأَمَّا الراءُ مِنْها فلا تُدَّغَمُ في شيءٍ لِما فيها مِن التكريرِ ، وقد رُوِيَ آدّغامُها في اللامِ ، وسأذْكُرُه في " آدّغامِ القِراءاتِ " إن شاءَ اللهُ .

وأَمّا اللامُ والنونُ فقد ذُكِرَ آدِّغامُهما والأدّغامُ فيهما بما يُغْنِي عَنْ إعادتِه .

وأَمّا الطاءُ التاءُ والدالُ ، والظاءُ والثاءُ والذالُ فكلٌّ واحدةٍ مِنْ هٰذه الحُروفِ السِّتَّةِ تُدَّغَمُ في عَشَرَةِ أَحْرُفٍ ؛ مِنْها الخمسةُ الباقيةُ معَها ، وحُرُوفُ الصَّفيرِ كلُّها وهي الصادُ والزايُ والسّينُ ، وفي الضادِ والشّينِ .

وحُرُوفُ الصَّفيرِ لا تُدَّغَمُ في غيْرِها ، ويُدَّغَمُ بعضُها في بعضٍ .

وقد رَتَّبَ سيبويه آدّغامَ بعضِ ذٰلك في بعضٍ ، وما يُسْتَحْسَنُ مِنهُ ويَقْوَىٰ ، وما يَضْعُفُ . وأنا أسُوقُ كلامَه وأُفَسِّرُ ما يَحتاجُ إلَىٰ تفْسيرٍ ، إن شاءَ اللهُ .

قال : " آلطَّاءُ مَعَ آلدَّالِ كقَوْلِكَ : آضْبِط دَّلْمًا ؛ لأَنَّهُمَا مِنْ مَوْضِعٍ ، وَهِيَ فِي آلشِّدَّةِ مِثْلُهَا ، إِلَّا أَنَّكَ تَدَعُ آلْإِطْبَاقَ عَلَىٰ حَالِه فَلَا تُذْهِبُهُ ؛ لأَنَّ آلدَّالَ لَيْسَ فِيهَا إِطْبَاقٌ ، وَآلْمُطْبَقُ أَفْشَىٰ فِي آلسَّمْعِ ، وَرَأَوْا إِجْحَافًا أَنْ تغْلِبَ آلدَّالُ عَلَى آلْإِطْبَاقِ ، وَمِثْلُ ذَٰلِكَ آدّغَامُهُمُ آلنُّونَ فِيمَا تُدَّغَمُ فِيهِ بِغُنَّةٍ . وَبَعْضُ آلْعَرَبِ يُذْهِبُ آلْإِطْبَاقَ حَتَّىٰ يَجْعَلَهَا دَالًا خَالِصَةً ؛ أَرَادُوا أَلَّا تُخَالِفَهَا إِذْ آثَرُوا أَنْ يَقْلِبُوهَا دَالًا كَمَا آدَّغَمُوا آلنُّونَ بِلَا غُنَّةٍ .

وَكَذَٰلِكَ آلطَّاءُ مَعَ آلتَّاءِ ، إِلَّا أَنَّ ذَهَابَ آلْإِطْبَاقِ مَعَ آلدَّالِ أَمْثَلُ قَلِيلًا ؛ لِأَنَّ

---

(١) أصول : ليست في النسخ الثلاث ، ولا في ط بولاق ٢ : ٤١٧ ، ولا ط هارون ٤ : ٤٥٩ ، وهي من كتاب الادغام ص ٢٢١ .

اَلطَّاءَ كَالدَّالِ فِي اَلْجَهْرِ، وَالتَّاءُ مَهْمُوسَةٌ، وَكُلٌّ عَرَبِيٌّ، وَهُوَ قَوْلُكَ: اَضْبِط تَّوْأَمًا. وَتَصِيرُ الدَّالُ مَعَ الطَّاءِ طَاءً وَذَٰلِكَ قَوْلُكَ: اَنْقُد طَّالِبًا، وَكَذَٰلِكَ التَّاءُ كَقَوْلِكَ: اَنْعَت طَّالِبًا، لِأَنَّكَ لَا تُجْحِفُ بِهِمَا فِي الْإِطْبَاقِ وَلَا غَيْرِهِ.

وَكَذَٰلِكَ التَّاءُ مَعَ الدَّالِ [1]، لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا الْهَمْسُ وَالْجَهْرُ، وَلَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِطْبَاقٌ وَلَا اسْتِطَالَةٌ وَلَا تَكْرِيرٌ".

وجميعُ ما مَضَىٰ مِن كلامه مَفْهومٌ بيِّنٌ.

وقولُه: "وَلَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِطْبَاقٌ وَلَا اسْتِطَالَةٌ وَلَا تَكْرِيرٌ"؛

يُرِيدُ: ليس بينَ التاءِ والدالِ إلَّا أنَّ الدالَ مجهورٌ والتاءَ مَهْمُوسٌ، وليس يَفْضُلُ بذٰلك أَحدُهما عَلَى الآخَرِ في الصَّوْتِ فَضْلًا بيِّنًا، وليس في أَحَدِهما فَضْلُ إِطْباقٍ ولا فَضْلُ اسْتِطالةٍ كما في الضادِ / و ٦٥٨ / والشِّينِ مِن الاسْتِطالةِ، ولا تكريرٌ كما في الراءِ مِن التكريرِ. واسْتَشْهَدَ لبعضِ ما قَدَّمه بِقَوْلِ العربِ: حَتُّهُمْ؛ يُرِيدونَ: حطْتُهُمْ [2]، وبعدَه كلامٌ يُغْنِي عنْه ما مَضَىٰ.

" وَلَوْ بَيَّنْتَ فَقُلْتَ: اَضْبِطْ دَلَمًا، وَاَضْبِطْ تِلْكَ، وَاَنْقُدْ تِلْكَ، وَاَنْعَتْ دَلَمًا، جَازَ، وَالْبَيَانُ فِي هَٰذَا يَثْقُلُ لِشِدَّتِهِنَّ وَلُزُومِ اللِّسَانِ مَوْضِعَهُنَّ لَا يَتَجَافَىٰ عَنْهُ" [2].

فيَثْقُلُ البَيانُ في هٰذه الحُرُوفِ إِذَا تَلاقَتْ لِأَنَّها مِن مَوْضِعٍ واحد، وهي شديدةٌ، ولَوْ كانتْ مِن مَوْضِعٍ واحدٍ، وكانتْ رِخْوَةً لكانَ البَيانُ أَحْسَنَ، وذٰلك في الصادِ والزاي والسِّينِ لِرَخاوَتِهِنَّ وتَجافِي اللِّسانِ عَنْهُنَّ.

قالَ: " فَإِنْ قُلْتَ: أَقُولُ: اَصْحَبْ مَطَرًا، وَهُمَا شَدِيدَتَانِ وَالْبَيَانُ فِيهِمَا أَحْسَنُ. فَإِنَّمَا ذَٰلِكَ لِاسْتِعَانَةِ الْمِيمِ بِصَوْتِ الْخَيَاشِيمِ؛ فَضَارَعَتْ مَا لَا يُدَّغَمُ مَا قَرُبَ إِلَيْهِ فِيهِ، وَهُوَ النُّونُ".

يُرِيدُ أَنَّ الميمَ فيها غُنَّةٌ والغُنَّةُ مِن الخَيْشُومِ، فصارَ بِمَنْزِلةِ ما تَجافَىٰ عَنْ مَوْضِعِه وجَرَىٰ فِيه الصَّوْتُ، وقد ضارَعَتِ الميمُ النونَ بالغُنَّةِ، والنونُ لا يُدَّغَمُ فيها؛

---

[1] بعد هٰذا في ط بولاق ٢ : ٤٦٨، ط هارون ٤ : ٤٦٠ : والدالُ مع التاء.

وجَرَىٰ فِيه الصَّوْتُ ، وقد ضارَعَت المِيمُ النونَ بالغُنَّة ، والنونُ لا يُدَّغَمُ فيها ؛ فَحَسُنَ ذٰلك الإظْهارَ والبَيانَ ، وعَلَىٰ أَنَّ الباءَ شديدةٌ والمِيم بينَ الشديدةِ والرِّخْوَة ، والطاءُ والتاءُ والدالُ شديداتٌ ؛ فَمَا بينَ الباءِ والمِيمِ أَبْعَدُ .

قال : " وَقِصَّةُ ٱلصَّادِ مَعَ ٱلسِّينِ وَٱلزَّايِ كَقِصَّةِ ٱلطَّاءِ مَعَ ٱلتَّاءِ وَٱلدَّالِ " إِلَىٰ قوله : " وَٱلْبَيَانُ أَحْسَنُ لِرَخَاوَتِهِنَّ وَتَجَافِي ٱللِّسَانِ عَنْهُنَّ " [١] ؛

يُرِيدُ أَنَّ البيانَ في الصادِ وأُختَيها أحسنُ منهُ في الطاءِ وأُخْتَيها .

قال : " وَقِصَّةُ ٱلظَّاءِ وَٱلثَّاءِ وَٱلذَّالِ كَذَٰلِكَ " إِلَىٰ قوله : " وَٱلْبَيَانُ فِيهِنَّ أَمْثَلُ مِنْهُ فِي ٱلصَّادِ وَٱلسِّينِ وَٱلزَّايِ لِأَنَّ رَخَاوَتَهُنَّ أَشَدُّ مِنْ رَخَاوَتِهِنَّ ؛ لِٱنْحِدَارِ طَرَفِ ٱللِّسَانِ ـ فِي نُسْخَةِ أَبِي بَكْرٍ [٢] : لِٱنْحِرَافِ طَرَفِ ٱللِّسَانِ ـ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ رَدٌّ " [٣] .

يَعْنِي أَنَّ الظاءَ والذالَ والثاءَ أَشَدُّ رَخاوةً ؛ لِأَنَّ اللِّسانَ في النُّطْقِ بِهِنَّ يَخْرُجُ عَنِ الأَسْنانِ ولا تَرُدُّهُنَّ الأَسْنانُ كما تَرُدُّ السِّينَ والزايَ والصادَ ؛ وذٰلك أَنَّ الظاءَ والذالَ والثاءَ إِذَا وَقَفْتَ عَلَىٰ كُلٍّ واحدةٍ مِنْها رَأَيْتَ طَرَفَ اللِّسانِ خارِجًا عَنْ أَطْرافِ الثنايا ، والصادَ والزايَ والسِّينَ إِذَا وَقَفْتَ عَلَىٰ واحدةٍ مِنْهُنَّ رَأَيْتَ الأَسْنانَ العُلْيَا مُطْبِقَةً عَلَى الأَسنانِ السُّفْلَىٰ ، واللسانَ مِن وراءِ الأَسْنانِ إِلَى الفَمِ .

قال : " وَٱلِٱدِّغَامُ فِيهِنَّ أَجْوَدُ وَأَكْثَرُ مِنَ ٱلْبَيَانِ فِيهِنَّ لِأَنَّ أَصْلَ ٱلِٱدِّغَامِ لِحُرُوفِ ٱللِّسَانِ وَٱلْفَمِ ، وَأَكْثَرُ حُرُوفِ ٱلْفَمِ مِنْ طَرَفِ ٱللِّسَانِ ، وَهُوَ أَكْثَرُ حُرُوفًا مِنْ طَرَفِ ٱلثَّنَايَا " [٤] .

يُرِيدُ أَنَّ الاِدِّغامَ في الحَرْفَيْنِ اللَّذَيْنِ يلتَقِيانِ من مُخْرَجٍ واحدٍ والأَوَّلُ مِنْهُما ساكِنٌ مِنْ حُرُوفِ طَرَفِ اللِّسانِ أَجْوَدُ ، وإِن كانَ البَيانُ في بعضِهِنَّ أَحْسَنَ مِنه في بعضٍ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الاِدِّغامِ لِحُرُوفِ اللِّسانِ والفَمِ ، وأَكْثَرُ حُرُوفِ الفَمِ مِن

---

[١] ط بولاق ٢ : ٤١٨ ، ط هارون ٤ : ٤٦١ ـ ٤٦٢ .

[٢] مَبْرَمَان .

[٣] ط بولاق ٢ : ٤١٨ ـ ٤١٩ ، ط هارون ٤ : ٤٦٢ .

[٤] ط بولاق ٢ : ٤١٩ ، ط هارون ٤ : ٤٦٢ .

طَرَفِ اللِّسانِ ؛ لأنَّ حُرُوفَ الفَمِ تِسْعَةَ عَشَرَ حَرْفًا ، مِنْها ٱثْنا عَشَرَ حَرْفًا مِن طَرَفِ اللِّسَانِ ، وطَرَفُ اللِّسانِ أَكْثَرُ حُرُوفًا مِن طَرَفِ الثنايا ؛ لأَنَّ حُرُوفَ طَرَفِ الثنايا مِن طَرَفِ اللِّسانِ ، وليس كلُّ حُرُوفِ طَرَفِ اللِّسانِ من طَرَفِ الثنايا .

قال : " وَٱلطَّاءُ وَٱلدَّالُ وَٱلتَّاءُ يُدَّغَمْنَ فِي ٱلصَّادِ وَٱلزَّايِ وَٱلسِّينِ لِقُرْبِ ٱلْمُخْرَجَيْنِ لأَنَّهُنَّ مِنَ ٱلثَّنَايَا وَطَرَفِ ٱللِّسَانِ ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّ ٱلطَّاءَ وَأُخْتَيْهَا مِنْ أَصْلِ ٱلثَّنَايَا ، وَهِيَ مِنْ أَسْفَلِهِ قَلِيلًا مِمَّا بَيْنَ ٱلثَّنَايَا ـ يَعْنِي الصادَ وأُخْتَيْها ـ وَذَٰلِكَ قَوْلُكَ : ذَهَبَتْ سَّلْمَىٰ ؛ فَتَدَّغِمُ ٱلتَّاءَ فِي ٱلسِّينِ ، وَقَدْ سَّمِعْتُ ؛ فَتَدَّغِمُ ، وَٱضْبِطْ زَّرَدَةَ . وَقَدْ سَمِعْنَاهُمْ يُنْشِدُونَ لِٱبْنِ مُقْبِلٍ : [(١)]

وَكَأَنَّمَا ٱغْتَبَقَتْ صَّبِيرَ غَمَامَةٍ * بِعَرًى تُصَفِّقُهُ ٱلرِّيَاحُ زُلَالَا [(٢)]

فَأَدَّغَمَ ٱلتَّاءَ فِي ٱلصَّادِ ، وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ : " لَا يَسَّمَّعُونَ " (٨ : الصافات) يُرِيدُ : يَتَسَمَّعُونَ . وَٱلْبَيَانُ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ ؛ لِٱخْتِلَافِ ٱلْمُخْرَجَيْنِ " [(٣)] .

قال : " وَكَذَٰلِكَ ٱلظَّاءُ وَٱلثَّاءُ وَٱلذَّالُ ؛ لأَنَّهُنَّ مِنْ / ظ ٦٥٨ / طَرَفِ ٱللِّسَانِ وَأَطْرَافِ ٱلثَّنَايَا فَهُنَّ أَخَوَاتٌ وَمِنْ حَيِّزٍ وَاحِدٍ وَٱلَّذِي بَيْنَهُمَا مِنَ ٱلثَّنِيَّتَيْنِ يَسِيرٌ ، وَذَٰلِكَ قَوْلُكَ : ٱبْعَثْ سَّلِمَةَ ؛ فَتَدَّغِمُ ، وَٱحْفَظْ زَّرَدَةَ ، وَخُذْ صَّابِرًا . وَسَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ : مُذ زَّمَانٍ ؛ فَيُدَّغِمُونَ ٱلذَّالَ فِي ٱلزَّايِ ، وَمُذ سَّاعَةٍ ؛ فَيُثَقِّلُونَ ـ وفي نُسخةِ أَبِي بَكْرٍ مبرمانَ : فَيُدَّغِمُونَهَا فِي ٱلسِّينِ ـ [(٤)] ، وَٱلْبَيَانُ فِيهِنَّ أَمْثَلُ ؛ لأَنَّهُنَّ أَبْعَدُ مِنَ ٱلصَّادِ وَأُخْتَيْهَا مِنَ ٱلطَّاءِ وَأُخْتَيْهَا وَهِيَ رِخْوَةٌ " [(٥)] .

---

(١) تَمِيم بْن أُبَيّ بْنِ مُقْبِلٍ العَجْلانيّ أدرك الجاهلية والإسلام وأسلَمَ ، خزانة الأدب ١ : ٢٣١ .

(٢) البيت في ديوان ٱبن مُقْبِل ١٩٠ تح عزت حسن ، دار الشرق العربي ،بيروت وحلب ، ١٩٩٥ ، من قصيدة مجرورة الرَّوِيّ ، وفيه : زُلَالِ بالجر ، مع ٱختلاف في الرواية يُخرجه من الأستشهاد .

(٣) ط بولاق ٢ : ٤١٩ ، ط هارون ٤ : ٤٦٢ .

(٤) هو ما في طبعتَيْ بولاق وهارون .

(٥) ط بولاق ٢ : ٤١٩ ، ط هارون ٤ : ٤٦٤ .

يُرِيدُ أَنَّ الظاءَ والثاءَ والذالَ أَبعَدُ مِن الصادِ وأُخْتَيْها مِن الطاءِ والتاءِ والدالِ ؛ فَلِذٰلك كانَ بَيانُ الظاءِ وأُخْتَيْها عِندَ الصادِ وأُخْتَيْها أَمْثَلَ مِن بَيانِ الطاءِ وأُخْتَيْها عِندَ الصادِ وأُخْتَيْها .

فَإِن قالَ قائلٌ : كَيْفَ صارت الظاءُ وأُخْتاها أَبْعَدَ مِن الصادِ وأُخْتَيْها مِن الطاءِ وأُخْتَيْها ؟

قِيلَ له : قد ذَكَرْنا أَنَّ الطاءَ وأُخْتَيْها تَنطَبِقُ الأَسْنانُ عَلَى اللِّسانِ عِندَ النُّطْقِ بِهِنَّ ولا يَخْرُجُ اللِّسانُ عَن الأَسْنانِ ؛ فقد اشْتَرَكْنَ فِي ذٰلك ، والظاءُ والثاءُ والذالُ يَخْرُجُ اللِّسانُ عَن الأَسْنانِ فِيهِنَّ خاصَّةً ؛ فقد بايَنَهُنَّ وصارت الطاءُ وأُخْتاها أَقْرَبَ مِن الصادِ وأُخْتَيْها ، ومعَ ذٰلك فَإِنَّ البَيانَ تُقَوِّيه رَخاوَةُ الظاءِ وأُخْتَيْها . وقد مَضَى الكلامُ فِي نَحْوِ ذٰلك .

قالَ : " وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَالثَّاءُ أَخَواتُ الطَّاءِ وَالتَّاءِ وَالدَّالِ ؛ لَا يَمْتَنِعُ بَعْضُهُنَّ مِنْ بَعْضٍ فِي الإِدْغامِ ؛ لِأَنَّهُنَّ مِنْ حَيِّزٍ وَاحِدٍ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُنَّ إِلَّا مَا بَيْنَ أَصْلِ الثَّنِيَّةِ وَطَرَفِها ،وذٰلِكَ قَوْلُكَ : اضْبِط ظَّالِمًا ، وأَبْعِد ذَّٰلِكَ ، وَانْعَت ثَّابِتًا ، وَاحْفَظ طَّالِبًا ، وَخُذ دَّاوودَ ، وَابْعَث تِّلْكَ ؛ وَسَمِعْنا قَوْلَهُمْ : ثَلاثَة دِّراهِمَ فَأَدْغَمُوا ، وَقالُوا : حَدَّتْهُمْ ؛ يُرِيدُ : حَدَّثْتُهُمْ ؛ فَجَعَلُوا الثَّاءَ تاءً . وَالْبَيانُ فِيهِنَّ جَيِّدٌ " [1] .

وهٰذا كُلُّه بَيِّنٌ مِن كلامِ سيبويه . وأَمَّا ادِّغامُ ثَلاثَة دِّراهِمَ فَلِأَنَّ الهاءَ في ثَلاثَةٍ تَنقَلِبُ تاءً في الدَّرْجِ وتَسْكُنُ للادِّغامِ في الدالِ مِن دَراهِمَ .

" وَأَمَّا الصَّادُ وَالسِّينُ وَالزَّايُ فَلَا يُدْغَمْنَ فِي شَيْءٍ مِنْ هٰذِهِ الحُرُوفِ الَّتِي ادُّغِمَتْ فِيهِنَّ ؛ لِأَنَّهُنَّ حُرُوفُ الصَّفِيرِ ، وَهِيَ أَنْدَىٰ فِي السَّمْعِ " [2] .

وهٰذه الحُرُوفُ الثلاثةُ هِيَ حُرُوفُ الصَّفِيرِ ، ولَها مِن الفَضْلِ في الصَّوتِ بِما فيها مِن الصَّفِيرِ أَكْثَرُ مِن التَّفاضُلِ بينَ المَجْهُورِ والمَهْمُوسِ ، والشَّدِيدِ والرِّخْوِ ،

---

[1] ط بولاق ٢ : ٤١٩ ـ ٤٢٠ ، ط هارون ٤ : ٤٦٤ .

[2] ط بولاق ٢ : ٤٢٠ ، ط هارون ٤ : ٤٦٤ ـ ٤٦٥ .

ومثلهن فضل الحرف المكرر بالتكرير - وهو الراء - على ما يجاورها مما ليس فيه تكرير ؛ فلذلك لم تدغم الصاد والزاي والسين والراء فيما جاورهن .

ومعنى : " أندى في السمع " أي : أبعد ذهابًا ، كما قال الشاعر [١] :

فقلت : ادعي وأدعُ فإن أندى * لصوت أن ينادي داعيان

قال : " وتدغم الطاء والتاء والدال في الضاد لأنها اتصلت بمخرج اللام وتطأطأت عن اللام حتى اتصلت بما اللام فوقه من الأسنان - وفي نسخة أبي بكر مبرمان : حتى خالطت أصول ما اللام فوقه - [٢] ولم تقع من الثنية موقع الطاء لانحرافها ؛ لأنك تضع للطاء لسانك بين الثنيتين ، وهي مع ذلك مطبقة ، فلما قاربت الطاء فيما ذكرت ادغموها فيها كما ادغموها في الصاد وأختيها ، وادغموا فيها التاء والدال كما ادغموهما في الصاد ؛ لأنهما من موضعها ، وذلك قولك : اضبط ضرمة ، وأبعد ضرمة ، وانعت ضرمة ، وسمعتها ممن يوثق به من العرب ، قال [٣] : * ثار فضجت ضجة ركائبه *

فادغم التاء في الضاد ، وكذلك ادغم فيها الظاء والثاء ؛ لأنهن من حروف طرف اللسان والثنايا " [٤] .

قال أبو سعيد : جعل السبب في ادغام هذه الحروف في الضاد أن هذه الحروف قريبة المخرج من اللام ، وأن الضاد قد اتصلت باللام ، وهي منحطة عن اللام قليلًا ، وتشترك اللام وهذه الحروف جميعًا في أنهن حروف طرف اللسان .

وقد مضى تحقيق مخارجهن .

---

(١) هو دثار بن شيبان النمري ، هذا ما صححه أبو عبيد البكري في " اللآلي في شرح أمالي القالي " تحـ الميمني ٢ : ٧٢٦ ط. لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة ١٩٣٦ وورد البيت منسوبًا إلى غيره .

(٢) هذه الكلمات الست هي ما في ط بولاق ٢ : ٤٢٠ ، ط هارون ٤ : ٤٦٥ .

(٣) أبو خالد القناني ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ : ٣٥٣ تحقيق محمد علي الريح ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٤ .

(٤) ط بولاق ٢ : ٤٢٠ ، ط هارون ٤ : ٤٦٥ .

فَلَمَّا كانت اللامُ تُدَّغَمُ في الضـادِ آدَّغِمَتْ هَـٰذه الحُرُوفُ فيها وقَوَّىٰ ذٰلك بِأَن قال : " وَهِيَ مَعَ ذَٰلِكَ مُطْبَقَةٌ ـ يريدُ الضـادَ ـ فَلَمَّا قَارَبَتِ الطَّاءَ آدَّغَمُوهَـا " .

يَعْنِي أَنَّه قد صار بينَ الضادِ والطاءِ سِوَىٰ ما ذَكَرَ الإِطْبَاقُ ؛ فصارت الضادُ للطاءِ / و ٦٥٩ / أَكْثَرَ مُشابَهَةً ؛ فَآدَّغَمَت الطاءُ فيها كما آدَّغَمَتْ في الضادِ وأُخْتَيْها ، ثم آدَّغَمُوا أُخْتَيْها : التاءَ والدالَ كما آدَّغَمُوهما في الصادِ ؛ لِأَنَّهما والطاءَ مِن مَخْرَجٍ واحدٍ .

قال : " وَكَذَٰلِكَ ٱلظَّاءُ وَٱلذَّالُ وَٱلثَّاءُ ؛ لِأَنَّهُنَّ مِنْ حُرُوفِ طَرَفِ ٱللِّسَانِ وَٱلثَّنَايَا . وَيُدَّغَمْنَ جَمِيعًا فِي ٱلصَّادِ وَٱلزَّايِ وَٱلسِّينِ وَهِيَ مِنْ حَيِّزٍ ، وَهُنَّ بَعْدُ فِي ٱلْإِطْبَاقِ وَٱلرَّخَاوَةِ كَٱلظَّاءِ [1] ، فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ حُرُوفِ ٱلثَّنَايَا ، وَذَٰلِكَ قَوْلُكَ : ٱحْفَظ ضَّرَمَةَ ، وَٱبْعَث ضَّرَمَةَ ، وَخُذ ضَّرَمَةَ " [2] .

يُرِيدُ : وكذٰلك الظاءُ والثاءُ والذالُ يُدَّغَمْنَ في الضادِ لِأَنَّهُنَّ مُشْتَرِكاتٌ ؛ لا فَرْقَ بينهُنَّ في شيءٍ مِن الآدِّغامِ ؛ وذلك أَنَّهن يُدَّغَمْنَ في الطاءِ وأُخْتَيْها ، وتُدَّغَمُ وأُخْتاها فيهِنَّ ، ويُدَّغَمْنَ كُلُّهُنَّ ـ أَعْنِي الطاءَ وأُخْتَيْها والظاءَ وأُخْتَيْها ـ في الصادِ والزايِ والسينِ فصارت الطاءُ وأُخْتاها والظاءُ وأُخْتاها كَأَنَّهن حَيِّزٌ واحدٌ .

وفي الكِتابِ : " وَهُنَّ بَعْدُ فِي ٱلإِطْبَاقِ " ، وأَظُنُّه غَلَطًا ، والذي يَصِحُّ عليه الكلامُ : " وهِيَ بَعْدُ فِي ٱلإِطْبَاقِ وَٱلرَّخَاوَةِ كَٱلظَّاءِ " ؛ يَعْنِي : الضادُ في الإِطْبَاقِ والرَّخاوَةِ كالظاءِ ، فصارت الضادُ بِمَنْزِلَةِ حُرُوفِ الثَّنايا .

قال : " وَلَا تُدَّغَمُ ٱلضَّادُ فِي ٱلصَّادِ وَٱلسِّينِ وَٱلزَّايِ لِٱسْتِطَالَتِهَا كَمَا ٱمْتَنَعَتِ ٱلشِّينُ . وَلَا تُدَّغَمُ ٱلصَّادُ وَأُخْتَاهَا فِيهَا لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَهُ حَاجِزٌ . وَيَكْرَهُونَ أَنْ يَدَّغِمُوهَا فِيمَا آدَّغِمَ فِيهَا مِنْ هَـٰذِهِ ٱلْحُرُوفِ كَمَا كَرِهُوا ٱلشِّينَ . وَٱلْبَيَانُ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ ؛ لِبُعْدِ ٱلْمَوْضِعَيْنِ ، فَهُوَ فِيهِ أَقْوَىٰ مِنْهُ فِيمَا مَضَىٰ مِنْ حُرُوفِ ٱلثَّنَايَا " [2] .

أَرادَ أَنَّه لا تُدَّغَمُ الضـادُ في الصادِ وأُخْتَيْها ؛ لِئَلَّا تَذْهَبَ ٱسْتِطالةُ الضادِ وهِيَ

---

[1] في ط بولاق ٢ : ٤٢٠ ، ط هارون ٤ : ٤٦٥ :كالضادِ ، والكلام الآتي لا يتوافق معها .

فَضِيلةٌ لَها . ولا تُدْغَمُ الصادُ وأُخْتاها في الضادِ ؛ لِئَلّا يَذْهَبَ الصَّفيرُ الذي لَهُنَّ وهو فَضِيلةٌ لَهُنَّ ، فَفِي كُلٍّ واحدٍ مِن الحيِّزَيْنِ فَضِيلةٌ هِيَ حاجِزٌ لَه أَنْ يُدَّغَمَ في الآخَرِ.

ومَنْزِلةُ الضادِ مَنْزِلةُ الشّينِ في الامْتِناعِ مِن الادّغامِ في غَيْرِها لِما لِكُلِّ واحدٍ مِن الشّينِ والضادِ مِن الاسْتطالةِ .

وقَوْلُ سيبويه : " وَيَكْرَهُونَ أَنْ يَدَّغِمُوهَا فِيمَا ادُّغِمَ فِيهَا مِنْ هَـٰذِهِ الْحُرُوفِ " ؛ يَعْنِي أَنَّهُم يَكْرَهُونَ أَن يَدَّغِمُوا الضادَ فِيما ادُّغِمَ فيها مِنَ الحُرُوفِ ، وذٰلك أَنَّ الضادَ يُدَّغَمُ فيها سَبْعَةُ أَحْرُفٍ ، وهِيَ : الطاءُ والتاءُ والدالُ ، الظاءُ والثاءُ والذالُ واللامُ . والضادُ لا تُدَّغَمُ في شيءٍ مِنْهنَّ لِمَا فيها مِن الاسْتِطالةِ ، وهِيَ بِمَنْزِلةِ الشّينِ وفي ادّغامِهما ذَهابُ الاسْتطالةِ .

وقَوْلُه : " وَالْبَيَانُ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ ، لِبُعْدِ الْمَوْضِعَيْنِ ، فَهُوَ فِيهِ أَقْوَىٰ مِنْهُ فِيمَا مَضَىٰ مِنْ حُرُوفِ الثَّنَايَا " ؛ يُرِيدُ أَنَّ ما ادُّغِمَ في الضادِ مِنْ هٰذه الحُرُوفِ بَيانُها مَعَ الضادِ أَجْوَدُ مِن بَيانِها مَعَ غَيْرِها مِنْ حُروفِ طَرَفِ اللِّسانِ التي مَضَىٰ ذِكْرُها قَبْلَ الضادِ لِبُعْدِ الضادِ مِنْ هٰذه الحُروفِ .

قال : " وَتُدَّغَمُ الطَّاءُ وَالتَّاءُ وَالدَّالُ فِي الشِّينِ لِاسْتِطَالَتِهَا حَتَّىٰ [١] اتَّصَلَتْ بِمَخْرَجِهَا ، وَذَٰلِكَ قَوْلُكَ : اضْبِط شَّبَثًا ، وَانْعَت شَّبَثًا ، وَانْقُد شَّبَثًا . وَالادّغَامُ فِي الضَّادِ أَقْوَىٰ ؛ لِأَنَّهَا خَالَطَتِ اسْتِطَالَتُهَا [٢] الثَّنِيَّةَ ، وَهِيَ مَعَ ذَٰلِكَ مُطْبَقَةٌ ، وَلَمْ تَجَافَ عَنِ الْمَوْضِعِ الَّذِي قَرُبَتْ فِيهِ مِنَ الطَّاءِ تَجَافِيَهَا .

وَمِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ فِي هَـٰذَا قَوْلُهُمْ : عَاوِد شَّنْبَاءَ ؛ فَادَّغَمُوا .

وَتُدَّغَمُ الظَّاءُ وَالذَّالُ وَالثَّاءُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُمْ أَنْزَلُوهَا مَنْزِلَةَ الضَّادِ ، وَذَٰلِكَ قَوْلُكَ : احْفَظ شَّنْبَاءَ ، وَابْعَث شَّنْبَاءَ ، وَخُذ شَّنْبَاءَ . وَالْبَيَانُ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ وَهُوَ أَجْوَدُ مِنْهُ فِي الضَّادِ لِبُعْدِ الْمُخْرَجَيْنِ وَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا إِطْبَاقٌ وَلَا مَا ذَكَرْتُ لَكَ فِي الضَّادِ " [٣] .

---

(١) في ط بولاق ٢ : ٤٢٠ ، ط هارون ٤ : ٤٦٦ : حِينَ .

(٢) في ط بولاق ٢ : ٤٢٠ ، ط هارون ٤ : ٤٦٦ : بِاسْتِطالتِها .

(٣) ط بولاق ٢ : ٤٢٠ ـ ٤٢١ ، ط هارون ٤ : ٤٦٦ .

وقد تقدَّمَ القَوْلُ بأَنَّ الضادَ والشّينَ بما فيهما من الاسْتِطالَةِ وليستا مِنْ حُرُوفِ اللِّسانِ قد ادُّغِمَ فيهما اللامُ ، وادُّغِمَ في الضادِ ما ذَكَرْناه سِوَى اللامِ ، وادُّغِمَ في الشّينِ جميعُ ما ادُّغِمَ في الضاد .

والادّغامُ في الضادِ أقوىٰ ؛ لأَنَّها قد خالَطَت اسْتطالَتُها الثَّنِيَّةَ ، وهٰذه الحُرُوفُ مِن الثَّنايا ، والضادُ مَعَ ذٰلك مُطْبَقَةٌ ، والإِطْباقُ فَضِيلَةٌ ، ولَم تَجافَ عَن المَوْضِعِ الذي قَرُبَتْ فيه مِن الطاءِ تَجافِيَ الشّينِ .

قال : " وَاعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ مَا ادَّغَمْتَهُ وَهُوَ سَاكِنٌ يَجُوزُ فِيهِ الادّغَامُ إِذَا كَانَ مُتَحَرِّكًا ، كَمَا تَفْعَلُ ذَٰلِكَ بِالْمِثْلَيْنِ ، وَحَالُهُ ـ فِيمَا يَحْسُنُ فِيهِ الادّغَامُ / ظ ٦٥٩ / وَيَقْبُحُ فِيهِ ، وَمَا يَكُونُ فِيهِ أَحْسَنَ وَمَا يَكُونُ خَفِيًّا وَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ ـ وفي نُسْخَةِ أَبي بَكْرٍ [1] : بِزِنَتِهِ [2] ـ قَبْلَ أَنْ يَخْفَىٰ ـ كَحَالِ الْمِثْلَيْنِ " [3] .

قد مَضَى القَوْلُ في المِثْلَيْنِ وأَنَّ الأَوَّلَ مِنْهما إِذَا كانَ مُتَحَرِّكًا جازَ إِسْكانُه وادّغامُه ، والمُتَقارِبانِ اللَّذانِ يُدَّغَمُ أَحدُهما في الآخَرِ فكَأَنَّهما مِثْلانِ ، وكلامُه مَفْهومٌ .

قال : " وَإِذَا كَانَتْ هَـٰذِهِ الْحُرُوفُ الْمُتَقَارِبَةُ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَكُنِ الْحَرْفَانِ مُنْفَصِلَيْنِ ازْدَادَ ثِقَلًا وَاعْتِلَالًا كَمَا كَانَ ذَٰلِكَ فِي الْمِثْلَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يُفَارِقُهُ مَا يَسْتَثْقِلُونَ " [4] .

وهٰذا كلامٌ مَفْهُومٌ ، غَيْرَ أَنَّ المِثْلَيْنِ في كَلِمةٍ أَوْ كَلِمَتَيْنِ إِذَا كانَ الأَوَّلُ مِنْهما ساكِنًا لَزِمَ الادّغامُ ضَرُورةً ، وإِذَا كانَ مُتَحَرِّكًا في كَلِمةٍ لَزِمَ الادّغامُ ، ولم يَلْزَمْ في الحُرُوفِ المُتَقارِبةِ الادّغامُ ، سَواءٌ كانَ الأَوَّلُ ساكِنًا أَوْ مُتَحَرِّكًا .

---

[1] مَبْرَمانَ .

[2] هٰذا في طبعتَيْ بولاق وهارون .

[3] ط بولاق ٢ : ٤٢١ ، ط هارون ٤ : ٤٦٦ .

[4] ط بولاق ٢ : ٤٢١ ، ط هارون ٤ : ٤٦٧ .

قال : " فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي مُشْتَرِدٍ : مُتَّرِدٌ (١) ، لِأَنَّهُمَا مُتَقَارِبَانِ مَهْمُوسَانِ . وَالْبَيَانُ حَسَنٌ . وبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ : مُثَّرِدٌ (٢) وَهِيَ عَرَبِيَّةٌ جَيِّدَةٌ ، وَالْقِيَاسُ : مُتَّرِدٌ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْإِدْغَامِ أَنْ يُدْغَمَ الْأَوَّلُ فِي الثَّانِي " (٣) .

قال أبو سعيد : في مُثْتَرِدٍ ـ وهُوَ مُفْتَعِلٌ مِن الثَّرِيدِ ـ ثلاثُ لُغاتٍ :

* مُثْتَرِدٌ ، وهُوَ الأَصْلُ ،
* ومُتَّرِدٌ ، عَلَى ادِّغامِ الثاءِ في التاءِ ، وهُوَ القِياسُ والأَوْلَىٰ ؛ لِأَنَّ الأَوَّلَ إِنَّما يُدْغَمُ في الثاني ،
* ومُثَّرِدٌ بِقَلْبِ الثاني إِلَىٰ جِنسِ الأَوَّلِ وادِّغامِ أَحدَهما في الآخَرِ .
* أَمَّا الادِّغامُ فَلِتَقارُبِهما ، وهما معَ التَّقارُبِ مَهْمُوسانِ ، وذٰلك مِمَّا يُقَوِّي ادِّغامَ أَحدَهما في الآخَرِ .
* وأَمَّا البَيانُ فَلأَنَّهما لَيْسا بِحَرْفَيْنِ مُتجانِسَيْنِ يُضطرُّ النـاطِقُ إِلَى الادِّغامِ إِذَا سَكَنَ الأَوَّلُ مِنْهما .
* وأَمَّا ادِّغامُ الثاني في الأَوَّلِ بِأَن يُقْلَبَ الثاني إِلَىٰ جِنسِ الأَوَّلِ ويُدَّغَمَ الأَوَّلُ فيه فَقَد مَضَىٰ بعضُه ، وذٰلك في الحاءِ والعَيْنِ إِذا كانت الحاءُ أَوَّلًا والعَيْنُ ثانيًا واخْتَرْنا الادِّغامَ قَلَبْنا العَيْنَ حاءً وادَّغَمْنا الحاءَ في الحاءِ .

" وَقَالُوا فِي مُفْتَعِلٍ مِنْ صَبَرْتُ : مُصْطَبِرٌ ، أَرَادُوا التَّخْفِيفَ حِينَ تَقَارَبَا وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَكَ وَصَارَا فِي حَرْفٍ (٤) ، وَلَمْ يَجُزْ إِدْخَالُ الصَّادِ فِيهَا لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْمُنْفَصِلَيْنِ ـ يَعْنِي : مِنَ الصَّفِيرِ ـ فَأَبْدَلُوا مِنْ مَكَانِهَا أَشْبَهَ الْحُرُوفِ بِالصَّادِ ـ وَهِيَ الطَّاءُ ـ لِيَسْتَعْمِلُوا أَلْسِنَتَهُمْ فِي ضَرْبٍ وَاحِدٍ مِنَ الْحُرُوفِ ، وَلِيَكُونَ عَمَلُهُمْ مِنْ وَجْهٍ وَاحِدٍ إِذْ لَمْ يَصِلُوا إِلَى الْإِدْغَامِ .

---

(١) في طبعتَيْ بولاق وهارون : مُثَّرِدٌ ، بالمثلثة فقط .

(٢) في طبعتَيْ بولاق وهارون : مُثْتَرِدٌ ، بالمثلثة ثم المثناة .

(٣) ط بولاق ٢ : ٤٢١ ، ط هارون ٤ : ٤٦٧ .

(٤) في طبعتَيْ بولاق وهارون : في حرف واحد .

وأرادَ بعضُهم الادّغامَ حيثُ اجتمعتِ الصادُ والطاءُ فقلبُوا الطاءَ صادًا فقالوا : مُصَّبِرٌ ـ نُسخةُ أبي بكرٍ مبرمانَ : فقالوا : مُصَّبِرٌ ؛ لمَّا امتنعَت الصادُ أن تدخلَ في الطاءِ قلبُوا الطاءَ صادًا فقالوا : مُصَّبِرٌ ـ ، وحدَّثنا هارونُ القارئُ أنَّ بعضَهم قرأَ : " فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَصَّلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا " (١٢٨ : النساء) " [1] .

قال أبو سعيد : اعلمْ أنَّ تاءَ الافتعالِ يلزَمُ قلبُها طاءً مع أربعةِ أحرُفٍ ، ودالًا مع ثلاثةِ أحرُفٍ : فأمَّا الحرُوفُ التي يلزَمُ قلبُها معها طاءً فهي حرُوفُ الإطْباقِ : الضادُ ، والطاءُ ، والظاءُ ، والصادُ .

وأمَا الحرُوفُ التي يلزَمُ قلبُها معها دالًا فثلاثةُ أحرُفٍ وهيَ : الدالُ ، والذالُ ، والزاي .

فأمَّا قلبُها طاءً معَ حرُوفِ الإطْباقِ فلمَا بينَ الطاءِ وبينَ هٰذه الحرُوفِ مِن الإطْباقِ ، فطلَبوا حرْفًا مِن مخرَجِ التاءِ يُوافِقُها في الإطْباقِ وهوَ الطاءُ ، وقد عُلِمَ أنَّه لا يقَعُ لبْسٌ في ذٰلك .

وأمَا قلبُها دالًا معَ هٰذه الحرُوفِ فلأنَّ هٰذه الحرُوفَ مجْهورةٌ والتاء مهْموسةٌ ؛ فالْتمَسوا حرْفًا مجْهورًا مِن مخرَجِ التاءِ مُوافِقًا لِهٰذه الحرُوفِ في الجهْرِ ، غيرَمطْبقٍ مِثْلهنَّ وهوَ الدالُ .

فمِن ذٰلك ما ذكَرَه سيبويه وهو : مُصْطَبِرٌ ، أصْلُه : مُصْتَبِرٌ ، فقَلَبْنا تاءَ الافْتِعالِ طاءً لِمَا ذكَرْناه ، فصار : مُصْطَبِرٌ . ولَكَ في مُصْطَبِرٍ وَجْهانِ :

أحدُهما مُصْطَبِرٌ بالبيَانِ لاخْتلافِ الحرْفَيْنِ

وقال بعضُهم : مُصَّبِرٌ ، فقَلَبَ الطاءَ صادًا ثم ادَّغَمَ الصادَ في الصادِ .

ولا يجوزُ ادّغامُ الصادِ في الطاءِ فيُقالَ : مُطَّبِرٌ ، لِمَا مَضَى أنَّ حرُوفَ الصَّفِيرِ لا يُدَّغَمْنَ في غيرِهنَّ .

وسائرُ كلامِه غيرُ مُحْتاجٍ إلىٰ تفسيرٍ .

---

[1] ط بولاق ٢ : ٤٢١ ، ط هارون ٤ : ٤٦٧ .

قال: " وَٱلزَّاي تُبدَلُ لَهَا ٱلتَّاءُ دَالًا وَذَٰلِكَ: مُزْدَانٌ ، لأَنَّهُ لَيسَ شَيْءٌ أَشْبَهَ بِٱلزَّاي مِنْ مَوْضِعِهَا مِنَ ٱلدَّالِ وَهِيَ مَجْهُورَةٌ مِثْلَهَا ، وَلَيْسَتْ / و ٦٦٠ / مُطْبَقَةً . وَمَنْ قَالَ : مُصَّبِرٌ قَالَ : مُزَّانٌ " (١) .

قال أبو سعيد : الأَصْلُ فِي مُزْدَانٍ : مُزْتَانٌ ؛ لأَنَّه مُفْتَعِلٌ مِن الزَّيْنِ وقُلِبَت التاءُ دالًا لِمَا ذَكَرْنا ، فصارَ : مُزْدَانٌ ، فَإِنْ أَظْهَرْتَ فَالبيانُ حَسَنٌ جَيِّدٌ ؛ لِاخْتلافِ المَخْرَجَيْنِ ، وَإِن ٱدَّغَمْتَ قَلَبْتَ الدالَ زايًا ثم ٱدَّغَمْتَ الزايَ في الزايِ فَقُلْتَ : مُزَّانٌ ، كما تَقُولُ فِي مُصْطَبِرٍ : مُصَّبِرٌ . وتقولُ فِي مُسْتَمِعٍ : بِالإدّغامِ إِن شِئْتَ لأَنَّهُما مَهْمُوسانِ فتقُولُ : مُسَّمِعٌ كما تَقُولُ : مُصَّبِرٌ فَتَقْلِبُ التاءَ سِينًا ، ولا يَجُوزُ ٱدِّغامُ السِّينِ في التاءِ لِمَا ذَكَرْناه .

قال : " وَقَدْ قَالُوا فِي ٱضْطَجَرَ : ٱضَّجَرَ ، كَقَوْلِهِمْ : مُصَّبِرٌ " (٢) .

قال أبو سعيد : ٱضْطَجَرَ : ٱفْتَعَلَ مِن الضَّجَرِ ، وقُلِبَت التاءُ طاءً لِمَا ذَكَرْناه قَلْبًا لازِمًا ، ثم لَكَ أَن تَدَّغِمَ الطاءَ في الضادِ فتقولَ : ٱضَّجَرَ ، ولا تَدَّغِمَ الضادَ في الطاءِ فتقولَ : ٱطَّجَرَ .

" وَكَذَٰلِكَ ٱلظَّاءُ لِأَنَّهُمَا إِذَا كَانَا مُنْفَصِلَيْنِ جَازَ ٱلْبيانُ ، وَتُرِكَ ٱلْإِطْبَاقُ عَلَى حَالِهِ إِنِ ٱدَّغَمْتَ ، فَلَمَّا صَارَا فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ ٱزْدَادَا ثِقَلًا ؛ إِذْ كَانَا يُسْتَثْقَلَانِ فِي ٱلْمُنْفَصِلَيْنِ ، وَأَلْزَمُوهُمَا مَا أَلْزَمُوا ٱلصَّادَ وَٱلتَّاءَ ، فَأَبْدَلُوا مَكَانَهَا أَشْبَهَ ٱلْحُرُوفِ بِٱلظَّاءِ وَهُوَ ٱلطَّاءُ لِيَكُونَ ٱلْعَمَلُ مِنْ وَجْهٍ وَاحِدٍ ، كَمَا قَالُوا : قَاعِدٌ وَمَغَالِقُ ، فَلَمْ يُجْنِحُوا (٣) ٱلْأَلِفَ ، وَكَانَ ذَٰلِكَ أَخَفَّ عَلَيْهِمْ لِيَكُونَ ٱلْإِدّغَامُ فِي حَرْفٍ مِثْلِهِ ، إِذْ لَمْ يَجُزِ ٱلْبَيَانُ وَٱلْإِطْبَاقُ حَيْثُ كَانَا فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَلَزِمَ ٱلْإِدّغَامُ بِلَا إِطْبَاقٍ " (٣) .

قال أبو سعيد : يُرِيدُ أَنَّ الظاءَ إِذَا كَانَ معها تاءُ ٱفْتَعَلَ مِثْلُ الضادِ والصادِ والطاءِفي قَلْبِ التاءِ طاءً ؛ فيُقالُ في مُفْتَعِلٍ مِن ظَلَمَ : مُظْطَلِمٌ ، ثم أنتَ بِالخِيارِ ،

إن شئتَ أظهرتَ ، وإن شئتَ ادَّغمتَ الظاءَ في الطاءِ فقلتَ : مُطَّلِمٌ ، وإن شئتَ قلتَ : مُظَّلِمٌ ، فقلبتَ الثانيَ للأوّلِ علَى ما ذكرْنا .

وقولُه : " فأبدلوا مكانَها أشبهَ الحروفِ بالظّاءِ " ؛

يريدُ : أبدلوا مكانَ تاءِ الافتعالِ معَ الظاءِ الطاءَ مِن مخرجِ التاءِ ؛ لاشتراكِ الظاءِ والطاءِ في الإطباقِ والاستعلاءِ (١) والجهرِ لئلّا يتباعدَ ما بينَ الظاءِ والتاءِ .

وقولُه : " كَما قالُوا : قاعدٌ ومغالقُ ، فلَمْ يُجنحوا الألفَ " ؛

يريدُ أنَّ القافَ مِنْ حروفِ الاستعلاءِ ، ولم يُميلوا الألفَ عندَ دخولِها لئلّا يكونوا في صعودٍ بالاستعلاءِ وفي نزولٍ بالإمالةِ . وقد مضَى شرحُ ذلك في الإمالةِ .

وقولُه : " ليكونَ الادّغامُ في حرفٍ مثلِه " ؛

يعني ادّغامَ الظاءِ في حرفٍ مثلِه في الإطباقِ .

" ومَنْ قالَ : مُثَّرِدٌ ومُصَّبِرٌ قالَ : مُظَّلِمٌ (٢) ، وأقيسُهما : مُطَّلِمٌ ؛ لأنَّ أصلَ الادّغامِ أنْ يتبعَ الأوّلُ الآخرَ ؛ ألا ترَى أنّكَ لو قلتَ في المنفصلَيْنِ (٣) في نحوِ : ذهبَ بِهِ وبيَّنَ لَهُ ، فأسكنتَ الآخرَ لَمْ يكنِ ادّغامٌ حتَّى تُسكنَ الأوّلَ ، فلمّا كانَ كذلكَ جعلُوا الآخرَ يتبعُهُ الأوّلُ ، ولَمْ يجعلُوا الأصلَ أنْ يقلبُوا فيُجعَلَ مِنْ موضعِ الأوّلِ " (٤) .

قال أبو سعيد _ رحمه الله _ : أجازَ سيبويه مُظَّلِمٌ ، علَى قلبِ الطاءِ ظاءً ، وقد تكلّمت العربُ بمثلِه ، (٦) فقالوا : مُثَّرِدٌ ، وأصلُه : مُثْتَرِدٌ ، ومُصَّبِرٌ ، وأصلُه : مُصْطَبِرٌ ؛ علَى قلبِ الثاني من جنسِ الأوّلِ .

---

(١) في النسخ الثلاث : والاستعمال ، وليست المناسبة .

(٢) في ط بولاق ، ط هارون : مُتَّرِدٌ بالمثناة ، وفي ط هارون : مُطَّلِمٌ بالمهملة .

(٣) في ط بولاق ، ط هارون : مِن المنفصلَيْنِ بالادّغامِ .

(٤) ط بولاق ٢ : ٤٢٢ ، ط هارون ٤ : ٤٦٩ .

(٥) هنا يلتئم ما كان مُقحمًا ، وقد أشرتُ إلَى ذلك في موضعه في الباب السابق ص ٦٧ ، وينقطع اتّصالُ الكلام في هذه المسائل .

ثم قال : " وَأَقْيَسُهُمَا : مُطَّلِمٌ " ، وَٱحتجَّ لِذلك بِأَنَّ أَصْلَ الأَدّغام أَن يَتْبَعَ الأَوَّلُ الآخِرَ في نحوِ : ذَهَب بِّهِ ، وبيِّن لَّهُ ، ولَوْ كان الثاني ساكِنًا لم يُدَّغَمْ فيه الأَوَّلُ نحو : ذَهَبَ ٱبْنُ زَيْدٍ ، لأَنَّ باءَ ٱبْن ساكنةٌ ، فَلَمَّا كان الثاني إِن كانَ مُتَحَرِّكًا ٱدُّغِمَ فيه وإن كانَ ساكنًا لم يُدَّغَمْ دَلَّ عَلَىٰ أَنَّ الثانيَ يَتْبَعُهُ الأَوَّلُ ، ومعَ ذٰلك يَجوزُ قَلْبُ الأَوَّلِ للثَّاني كما قِيلَ : مُثَّرِدٌ ومُصَّبِرٌ .

قال : " وَكَذٰلِكَ ٱلذَّالُ تُبْدَلُ لَهَا مِنْ مَكَانِ ٱلتَّاءِ أَشْبَهُ ٱلْحُرُوفِ بِهَا ؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا كَانَا فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ لَزِمَ أَلَّا يَثْبُتَا إِنْ كَانَا يُدَّغَمَانِ مُنْفَصِلَيْنِ " [١] .

يُرِيدُ أَنَّ الذالَ والتاءَ لَمَّا كانَتا إِذَا ٱلْتَقَتا مِن كَلِمَتَيْنِ جازَ الأَدّغامُ وقَلْبُ أَحَدِهما إِلَى الآخَرِ كقَوْلِكَ : لَم يَعُذ تَّمَّامٌ ، وكذٰلك الذالُ والدالُ كقَوْلِكَ : لَم يَنفُذ دَّاوُودُ وكانَ كَوْنُهما في كَلِمةٍ أَثْقَلَ وَجَبَ الأَدّغامُ والقَلْبُ ، لا سِيَّما مَعَ تاءِ الأفْتِعالِ ؛ لِكَثْرَتِه في الكلامِ .

وأَشْبَهُ الحُرُوفِ بِالذالِ مِن مَوْضِعِ التاءِ : الدالُ ؛ لأَنّ الذالَ والدالَ مَجْهُورانِ .

وقَوْلُه : " فَكَرِهُوا هَـٰذَا ٱلْإِجْحَافَ " [٢] ؛ يَعْنِي ٱدّغامَ الذالِ في التاءِ إن لم نَجْعَلْ / ظ ٦٦٠ / مَكانَ التاءِ دالًا ؛ لِأَنّ التاءَ إِذَا جُعِلَت دالًا فالدالُ مَجْهُورةٌ مِثْلَ الذالِ ، والقِياسُ : مُدَّكِرٌ .

وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُ جوازِه بالذالِ ، وقد ذَكَرْنا وَجْهَ ذٰلك .

قال : " وَإِنَّمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَقُولُوا : مُذْدَكِرٌ ـ كَمَا قَالُوا : مُزْدانٌ ـ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ يُدَّغَمُ فِي صَاحِبِهِ فِي ٱلْٱنْفِصَالِ ، فَلَمْ يُجِيزُوا فِي ٱلْحَرْفِ ٱلْوَاحِدِ إِلَّا ٱلْأَدّغَامَ . وَٱلزَّايُ لَا تُدَّغَمُ فِي ٱلدَّالِ عَلَىٰ حَالٍ ؛ فَلَمْ يُشَبِّهُوهَا بِهَا " [٣] .

وذَكَرَ سيبويه مُضْطَجِعٌ ومُضَّجِعٌ [٤] ، وهُوَ عَلَىٰ قِياسِ ما مَضَىٰ .

---

[١] ط بولاق ٢ : ٤٢٢ ، ط هارون ٤ : ٤٦٩ ، وفيهما : لَزِمَ أن لا يُبَيَّنا .

[٢] ط بولاق ٢ : ٤٢٢ ، ط هارون ٤ : ٤٦٩ .

[٣] ط بولاق ٢ : ٤٢٢ ، ط هارون ٤ : ٤٦٩ ـ ٤٧٠ .

[٤] ط بولاق ٢ : ٤٢٢ ، ط هارون ٤ : ٤٧٠ .

وذَكَرَ أَنّ بعضَهم قال : مُطَّجِعٌ ، حَيْثُ كانتْ مُطْبَقَةً ولم تكُن في السَّمْعِ كالضادِ (١) ، وقَرُبَتْ منْها ، وصارتْ في كلمةٍ واحدةٍ ، فلمَّا اجْتَمَعَتْ هذه الأَشْياءُ وكانَ وُقُوعُها معَها في كلِمَةٍ واحدةٍ أَكْثرَ من وُقُوعِها معَها في الانفصالِ اغْتَفَروا ذلك وادَّغَمُوها ، وصارتْ كَلامِ المَعْرِفةِ ، حَيْثُ أَلْزَمُوها الادِّغامَ فيما لا تُدَّغَمُ فيه في الانفصالِ .

" وَلَا يَدَّغِمُونَهَا فِي الطَّاءِ - يَعْنِي الضَّادَ - فِي الانْفِصَالِ ، لِأَنَّهَا لَمْ تَكْثُرْ مَعَهَا كَكَثْرَةِ لَامِ المَعْرِفَةِ مَعَ تِلْكَ الحُرُوفِ " (٢) .

قال أبو سعيد : أَمَّا مُطَّجِعٌ فإِنَّما ادَّغَمَ فيه الضادَ في الطاءِ مَن ادَّغَمَ لِأَنَّ الادِّغامَ في كلمةٍ واحدةٍ أَلْزَمُ مِنه في كلِمَتَيْنِ وأَقْوَىٰ ، وتَجاوُرُ حَرْفَيْنِ مُتقارِبَيْنِ والأَوَّلُ منْهما ساكِنٌ ثَقِيلٌ ، وإِذا كانا في كلمةٍ واحدةٍ فهُوَ أَثْقَلُ ، ولِذلك أَلْزَمُوا لامَ المَعْرِفةِ الادِّغامَ فيما ادُّغِمَتْ فيه، ولَم يلْزِموها إِذَاً كانَ ما يلْقاها مِن كلِمةٍ أُخْرىٰ ؛ نحو : " هَلْ ثُوِّبَ " (٣٦ : المطففون) و " بَلْ تُؤْثِرُونَ " (١٦ : الأعلىٰ) ، وسَهَّلَ ادِّغامَ الضادِ في الطاءِ أَنَّ الطاءَ مِثْلُ الضادِ في الإِطْباقِ ، وأَنَّ الضادَ قَبْلَها ساكنةٌ .

ولِاسْتِثْقالِ تَجاوُرِ هذَيْنِ الحَرْفَيْنِ في الكلمةِ الواحدةِ ما رُوِيَ أَنَّ بعضَ العربِ يقولُ : الْطَجَعَ ، فَأَبْدَلَ مِن الضادِ لامًا لِأَنَّه رأَىٰ تَلاقِيَ حَرْفَيْنِ مُطْبَقَيْنِ أَثْقَلَ مِن تَلاقِي حَرْفَيْنِ أَحدُهما مُطْبَقٌ والآخَرُ غيرُ مُطْبَقٍ ، ولِاشْتِراكِ الضادِ واللامِ في الانْحِرافِ وقُرْبِ الضادِ مِنْها في اسْتِطالَتِها .

ولَم يَدَّغِمُوا الضادَ في الطاءِ في المُنفَصِلَيْنِ كما جَوَّزوا ادِّغامَ اللامِ في المُنفَصِلَيْنِ في كُلِّ ما تُدَّغَمُ فيه لامُ المَعْرِفةِ ؛ لِأَنَّ لامَ المَعْرِفةِ كَثُرَتْ جِدًّا لِأَنَّها تَدْخُلُ علَىٰ كُلِّ اسْمٍ مَنكُورٍ (٣) واجْتِماعُ الضادِ والطاءِ في كلِمةٍ واحدةٍ قَلِيلٌ .

---

(١) في الطبعتَيْنِ : كالضاد بالمُعجَمة ، وقد ذكر مِن قبل أنَّ الصاد أَنْدَىٰ (= أَوْضَحُ) في السمع .

(٢) ط بولاق ٢ : ٤٢٢ ، ط هارون ٤ : ٤٧٠ .

(٣) في ب ، ي : مكسور ، والتصويب من غ ، وكتاب الادِّغام ص ٢٥٣ .

قال : " وَإِذَا كَانَتِ ٱلطَّاءُ مَعَ ٱلتَّاءِ فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ تُدَّغَمَ ؛ لِأَنَّهُمَا فِي ٱلْآنْفِصَالِ أَثْقَلُ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا . وَلَمْ يَدَّغِمُوهَا لِأَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا أَنْ [١] يَبْقَى ٱلْإِطْبَاقُ ؛ إِذْ كَانَ يَذْهَبُ فِي ٱلْآنْفِصَالِ ، فَكَرِهُوا أَنْ يُلْزِمُوهُ ذَٰلِكَ فِي حَرْفٍ لَيْسَ مِنْ حُرُوفِ ٱلْإِطْبَاقِ ، وَذَٰلِكَ قَوْلُهُمْ : ٱطَّعَنُوا - وفي نُسْخَةِ أَبِي بَكْرٍ مَبْرَمَانَ : فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ تُقْلَبَ ٱلتَّاءُ طَاءً - وَلَا تَدَّغِمِ ٱلطَّاءَ فِي ٱلتَّاءِ فَتُخِلَّ بِٱلْحَرْفِ ؛ لِأَنَّهُمَا فِي ٱلْآنْفِصَالِ أَثْقَلُ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا " [٢] .

يُرِيدُ أَنَّ الطاءَ إِذَا كان بعدَها تاءُ الأَفْتِعَالِ قُلِبَت التاءُ طاءً ، وقَلْبُها طاءً معَ الطاءِ أَجْدَرُ مِن سائرِ ما ذُكِرَ قَلْبُها معَه طاءً .

وقولُه : " لِأَنَّهُمَا فِي ٱلْآنْفِصَالِ أَثْقَلُ " ؛

يُرِيدُ أَنَّ ٱلْتِقاءَهما في الآنفصالِ ثَقِيلٌ ، فَإِذَا ٱلْتَقَتا في كلمةٍ ٱزْدادتْ ثِقَلًا .

وقولُه : " وَلَمْ يَدَّغِمُوهَا لِأَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا أَنْ [٣] يَبْقَى ٱلْإِطْبَاقُ ، إِذْ كَانَ يَذْهَبُ فِي ٱلْآنْفِصَالِ " ؛

يُرِيدُ أَنَّهم لَم يَدَّغِمُوا الطاءَ في التاءِ لِأَنَّهم لَم يُرِيدوا أَن لا يَبْقَى الإِطْباقُ كما قال عَزَّ وجَلَّ : " يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا " (١٧٦ : النساء) ، ولَو ٱدَّغَموها في التاءِ لَذَهَبَ الإِطْباقُ .

وقولُه : " إِذْ كَانَ يَذْهَبُ فِي ٱلْآنْفِصَالِ " ؛ مَعْناه أَنَّهم لَم يُرِيدوا أَلَّا يَبْقَى الإِطْباقُ حَسَبَ ما يَذْهَبُ الإِطْباقُ في المُنْفَصِلِ إِذَا ٱلْتَقَى [٤] الطاءُ والتاءُ في كلمتَيْنِ وجازَ فيهما ٱدِّغامُ الطاءِ في التاءِ . وذَهابُ الإِطْباقِ في كلمةٍ واحدةٍ لا يَجُوزُ ، لِقُوَّةِ الآدِّغامِ في كلمةٍ واحدةٍ وفَضْلِ الإِطْباقِ .

---

(١) في الطبعتَيْن : إِلَّا أَن .

(٢) ما في نُسخة مَبْرَمانَ هو ما في ط بولاق ٢ : ٤٢٢ ، ط هارون ٤ : ٤٧٠ .

(٣) في ب ، ي : لم يُريدوا أن لا يبقَى الإطباق ، والتصويب من غ ، كتاب الآدِّغام ص ٢٥٤ .

(٤) هنا ينتهي ما في الصحائف الأربع المُقحَمة التي أشرتُ إليها في ص ٦٧ .

وقولُه : " فَكَرِهُوا أَنْ يُلْزِمُوهُ ذَٰلِكَ فِي حَرْفٍ لَيْسَ مِنْ حُرُوفِ ٱلْإِطْبَاقِ ، وَذَٰلِكَ قَوْلُهُمْ : ٱطَّعَنُوا " ؛

يَعْنِي : كَرِهوا أَن يلْزِموه الأدِّغامَ في التاءِ في كلمةٍ واحدةٍ ؛ لِذَهابِ الإطْباقِ ؛ فقالوا : ٱطَّعَنوا ، ولَم يقولوا : ٱتَّعَنوا ، والأَصْلُ : ٱطْتَعَنوا .

قال : " وَكَذَٰلِكَ ٱلدَّالُ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : ٱدَّانُوا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ فِيهِ ٱلْبَيَانُ فِي ٱلِٱنْفِصَالِ مَعَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ ٱلثِّقَلِ ، وَهُوَ بَعْدُ حَرْفٌ مَجْهُورٌ ، فَلَمَّا كَانَ هَٰهُنَا لَمْ يَكُنْ سَبِيلٌ إِلَىٰ أَنْ يُفْرَدَ مِنَ ٱلتَّاءِ كَمَا أُفْرِدَ / و ٦٦١ / فِي ٱلِٱنْفِصَالِ فَيَكُونَ بَعْدَهُ غَيْرُهُ مِنَ ٱلْحُرُوفِ ، فَكَرِهُوا أَنْ يَذْهَبَ جَهْرُهُ كَمَا كَرِهُوا ذَٰلِكَ مَعَ ٱلذَّالِ " [1] .

يُرِيدُ أَنَّ الدالَ معَ التاءِ إِذَا ٱلْتَقَتا في كلِمتَيْنِ جازَ فيه البَيانُ عَلَىٰ ثِقَلٍ ؛ لِأَنَّهما مِن مَخْرَجٍ واحدٍ ، فَإِذَا ٱلْتَقَتا في كلِمةٍ واحدةٍ لَم يَجُزْ غَيرُ الأدِّغامِ ، فَقَلَبوا تاءَ الافْتِعَالِ دالًا ، وقَلْبُها دالًا أَوْلَىٰ مِن قَلْبِ الدالِ تاءً وأَن يُقالَ مَكانَ ٱدَّانَ : ٱتَّانَ مِن جِهتَيْنِ :

إِحْدَاهُما : ما ذَكَرَه سيبويه أَنَّ الدالَ فيها جَهْرٌ ، فَكَرِهوا قَلْبَها تاءً فَيَذْهَبَ الجَهْرُ الذي في الدالِ ،

والجِهَةُ الأُخْرَىٰ أَنَّ تاءَ الافْتِعَالِ زائدةٌ ؛ فَهِيَ أَوْلَىٰ بِالتَّغْييرِ مِن الأَصْلِيِّ .

قال : " وشَبَّهَ بعضُ العربِ مِمَّن تُرْضَىٰ عربيَّتُه هٰذه الحُروفَ الأَرْبعةَ : الصادَ والضادَ والطاءَ والظاءَ في فَعَلْتُ بِهِنَّ في ٱفْتَعَلَ ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ بُنِيَ عَلَى التاءِ ، فَأُسْكِنَتْ لامُه كما أُسْكِنَت الفاءُ في ٱفْتَعَلَ ، وذٰلك قَوْلُكَ : حصطُ ؛ تُرِيدُ : حِصْتُ ، وخَبَطُّه تُرِيدُ :خَبَطْتُه وحَفِظْطُ [2] تُرِيدُ : حَفِظْتُ . وسَمِعْناهم يُنْشِدونَ لِعَلْقَمَةَ [3] :

---

[1] ط بولاق ٢ : ٤٢٢ ـ ٤٢٣ ، ط هارون ٤ : ٤٧٠ ـ ٤٧١ .

[2] في ط بولاق ٢ : ٤٢٣ ، ط هارون ٤ : ٤٧١ : حَفِطُّ .

[3] ديوان علقمة الفحل ص ١١٤ تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب ، دار الكتاب العربي بحلب ١٩٦٩ .

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَّ بِنِعْمَةٍ * فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِن نَدَاكَ ذَنُوبُ "[١]

يُرِيدُ أَنَّ مِن العربِ مَن قَلَبَ تاءَ المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ التي هِيَ ضَميرُ الفاعلِ طاءً إذَا كانَ قَبْلَهَا هٰذه الحُرُوفُ الأَرْبعةُ كما فُعِلَ بتاءِ الافْتِعَالِ ، لأَنَّ التاءَ لَمَّا ٱتَّصلَتْ بما قَبْلَها وسَكَنَ لَها ما قَبْلَها ولَم يُمْكِن فَصْلُها مِن الفِعْلِ صارتْ ككلمةٍ واحدةٍ وأَشْبَهت تاءِ ٱفْتَعَلَ .

ثم قال : " وَأَعْرَبُ ٱللُّغَتَيْنِ وَأَجْوَدُهُمَا أَلَّا تَقْلِبَ ٱلتَّاءَ هَـٰهُنَا طَاءً ، لأَنَّ ٱلتَّاءَ هَـٰهُنَا عَلَامَةُ إِضْمَارٍ ، وَإِنَّمَا تَجِيءُ لِمَعْنًى ، وَلَيْسَتْ [٢] تلزَمُ هَـٰذِهِ ٱلتَّاءُ [٣] ٱلفِعْلَ ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّكَ إِذَا أَضْمَرْتَ غَائِبًا قُلْتَ : فَعَلَ فَلَمْ تَكُنْ فِيهِ تَاءٌ ، وَلَيْسَتْ فِي ٱلْإِظْهَارِ [وَهِيَ فِي ٱفْتَعَلَ لَمْ تَدْخُلْ عَلَىٰ أَنْ تَخْرُجَ مِنْهُ لِمَعْنًى ثُمَّ تَعُودَ لِآخَرَ ، وَلَٰكِنَّهُ بِنَـاءٌ دَخَلَتْهُ زِيَادَةٌ لَا تُفَارِقُهُ ، وَتَاءُ ٱلْإِضْمَارِ] [٤] بِمَنْزِلَةِ ٱلْمُنْفَصِلِ " [٥] .

يُرِيدُ أَنَّ الأَجْوَدَ أَلَّا تَقْلِبَ التاءَ طاءً في فَعَلْتُ وفَعَلْتَ ، وفَصَلَ بَيْنَ تاءِ الافْتِعَالِ وهٰذه التاءِ بِكلامٍ واضِحٍ .

قال : " وَقَالَ بَعْضُهُمْ : عدّه : يُرِيدُ : عَدْتُهُ ، شَبَّهَهَا بِهَا فِي : ٱدَّانَ كَمَا شَبَّهَ ٱلصَّادَ وَأَخَوَاتِهَا بِهِنَّ فِي ٱفْتَعَلَ ، قَالُوا : نَقَدُّهُ ، يُرِيدُونَ : نَقَدْتُهُ " [٦] .

وقِياسُ هٰذه العلّةِ أَن تُقْلَبَ تاءُ المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ إذَا كان قَبْلَها دالٌ أَوْذالٌ أَوْ زايٌ دالًا كما يُعْمَلُ ذٰلك بتاءِ الافْتِعَالِ . ولَم يَحْكِه سيبويه عنهم إلّا في الدالِ .

قال : " وَٱعْلَمْ أَنَّ تَرْكَ ٱلْبَيَانِ هَـٰهُنَا أَقْوَىٰ مِنْهُ فِي ٱلْمُنْفَصِلَيْنِ لِأَنَّهُ مُضَارِعٌ [٧] ،

---

[١] ط بولاق ٢ : ٤٢٣ ، ط هارون ٤ : ٤٧١ .

[٢] هٰذه من غ ، وقد سقطت من ب ، وفي ي : وليس يلزم . . . .

[٣] " هٰذه التاءُ " من الطبعتَيْنِ دون سِواهما .

[٤] ما بين المعكوفَين ليس في ب ، ي ، وهو في الطبعتَيْن وفي غ وكتاب الادِّغام ص ٢٥٨ .

[٥] ط بولاق ٢ : ٤٢٣ ، ط هارون ٤ : ٤٧٢ .

[٦] ط بولاق ٢ : ٤٢٣ ، ط هارون ٤ : ٤٧٢ .

[٧] بعد هٰذا في طبعتَي الكتاب : " يَعْنِي ما يُبْنَىٰ معَ الكلمةِ في نحو ٱفْتَعَلَ " .

وأَنْ تقُولَ : ٱحْفَظ تِلْكَ ، وَخُذْ تِلْكَ ، وَٱبْعَثْ تلْكَ فتبيَّنَ أَحْسَنُ مِنْ : حَفِظْتُ ، وَأَخَذْتُ ، وبَعَثْتُ ، وَإِنْ كَانَ هَـٰذَا حَسَنًا عَرَبِيًّا . حَدَّثَنَا مَنْ لَا نَتَّهِمُ أَنَّهُ سَمِعَهُم يَقُولُون : أَخَذْتُ ، فَيُبِينُونَ " (١) .

يُرِيدُ أَنَّ تاءَ المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ إِذَا ٱتَّصَلَتْ بِحَرْف تُدَّغَمُ فيه فَإِنَّ الأَدِّغامَ فيه أَقْوَىٰ مِن ٱدِّغامِ ذٰلك الحَرْفِ في تاءٍ مُنفَصِلةٍ ؛ كأَنَّ قولَكَ : أَخَذتُّ ، وبَعَثتُّ ، وحَفِظتُّ ٱدِّغامَ ما قَبْلَ التاءِ في التاءِ أَقْوَىٰ مِن : ٱحْفَظ تِّلْكَ ، وخُذ تِّلْكَ .

" وَإِذَا كَانَتِ ٱلتَّاءُ مُتَحَرِّكَةً وَبَعْدَهَا هَـٰذِهِ ٱلْحُرُوفُ سَاكِنَةً لَمْ يَكُنِ ٱدِّغَامٌ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ ٱلْإِدِّغَامِ أَنْ يَكُونَ ٱلْأَوَّلُ سَاكِنًا لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ فِي ٱلْمُنْفَصِلَيْنِ ؛ نَحْوَ : تَبَيَّنَ لَهُ ، وَذَهَبَ بِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : هَلَّا قَالُوا : تَبَيَّن نَّهُ فَجَعَلُوا ٱللَّامَ نُونًا ، فَإِنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا ذَٰلِكَ كَانَ ٱلْأَوَّلُ هُوَ ٱلسَّاكِنَ ، فَلَمَّا كَانَ كَذَٰلِكَ كَانَ ٱلْآخِرُ أَقْوَىٰ عَلَيْهِ " (٢) .

يُرِيدُ أَنَّ التاءَ في ٱسْتَفْعَلَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَها حَرْفٌ مِنْ هٰذه الحُرُوفِ لَم تُغَيَّر التاءُ ولا ذٰلك الحَرْفُ ، كَقَوْلِكَ : ٱسْتَطْعَمَ وٱسْتَضْعَفَ وٱسْتَدْرَكَ ، وهٰذا واضِحٌ ؛ لِأَنَّ الأَوَّلَ مُتحرِّكٌ والثاني ساكنٌ ولا سبيلَ فيه إِلى الأَدِّغامِ ، والتغْييرُ إِنَّما هُوَ مِن توابِعِ الأَدِّغامِ .

ولَوْ كانَ بَعْدَ التاءِ في هٰذا البِناءِ تاءٌ أُخرَىٰ لَم تُدَّغَمْ ؛ كَقَوْلِكَ : ٱسْتَتْبَعَ ، وٱسْتَتْلَىٰ . وٱسْتَدَلَّ عَلَىٰ أَنَّ ذٰلك لا ٱدِّغامَ فيه بِأَنَّ المِثْلَيْنِ لا ٱدِّغامَ فيهما فيما يَسْكُنُ / ظ ٦٦١ / ثانيه ويَتحرَّكُ أَوَّلُه كَقَوْلِكَ : رَدَدْتُ ورَدَدْنَ ؛ لِأَنَّ اللامَ لا تَصِلُ إِلَيْها ، وكَذٰلك لا سبيلَ إِلَىٰ تَسْكِينِ هٰذه التاءِ ؛ لِأَنَّ قَبْلَها السِّينَ مِن ٱسْتَفْعَلَ ساكنةٌ ، فَلَوْ سَكَنَتْ أُلْقِيَتْ حَرَكَتُها علَى السِّينِ ، وحُذِفَتْ أَلِفُ الوَصْلِ وكَثُرَ التغْييرُ ، فتَجَنَّبوا ذٰلك .

---

(١) ط بولاق ٢ : ٤٢٣ ، ط هارون ٤ : ٤٧٢ .

(٢) ط بولاق ٢ : ٤٢٣ ـ ٤٢٤ ، ط هارون ٤ : ٤٧٢ ـ ٤٧٣ .

وقوله : " وَأَصْلُ ٱلْإِدْغَامِ أَنْ يَكُونَ ٱلْأَوَّلُ سَاكِنًا لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ فِي ٱلْمُنْفَصِلَيْنِ ؛ نَحْوَ : تَبَيَّنَ لَهُ ، وَذَهَبَ بِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : هَلَّا قَالُوا : تَبَيَّنَ نَّهُ جَعَلُوا ٱللَّامَ نُونًا ، فَإِنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا ذَٰلِكَ كَانَ ٱلْأَوَّلُ هُوَ ٱلسَّاكِنَ ، فَلَمَّا كَانَ كَذَٰلِكَ كَانَ ٱلْآخِرُ أَقْوَىٰ عَلَيْهِ "

قال : " وَقَدْ يُحَرَّكُ فِي فَعَلَ وَيَفْعَلُونَ وَنَحْوِهِمَا ، وَٱلتَّاءُ هُنَاكَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ فِي بِنَاءٍ لَا يَتَحَرَّكُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِيهِ فِي ٱسْمٍ وَلَا فِعْلٍ " [1] .

يُرِيدُ بِفَعَلَ : رَدَّ ، وبِيَفْعَلُونَ : يردُّونَ ، وأَنَّه لَمَّا تَحَرَّكَت الدالُ الثانيةُ أَدْغَمُوا ؛ لِأَنَّه لا بُدَّ في الإِدْغامِ مِن تَحَرُّكِ الثاني ؛ لِيُرِيَكَ أَنَّه لا يُدْغَمُ في بابِ ٱسْتَفْعَلَ التاءُ في الحَرْفِ الذي بَعْدَه لِسُكُونِه .

وقَوْلُه : " وَٱلتَّاءُ هُنَاكَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ " ، يُرِيدُ : تاءُ ٱسْتَفْعَلَ قَبْلَها ساكِنٌ ، وهُوَ السِّينُ ، وبَعْدَها ساكِنٌ ، وهُوَ فاءُ الفِعْلِ ، وقد مَضَى الكلامُ في ذٰلك .

قالَ : " وَدَعَاهُمْ سُكُونُ ٱلْآخِرِ فِي ٱلْمِثْلَيْنِ أَنْ بَيَّنَ أَهْلُ ٱلْحِجَازِ فِي ٱلْجَزْمِ ، فَقَالُوا : ٱرْدُدْ ، وَلَا تَرْدُدْ ، وَهِيَ ٱللُّغَةُ ٱلْقَدِيمَةُ ٱلْجَيِّدَةُ " [2] .

يُرِيدُ أَنَّ مِن مَنْع [3] سُكُونِ الثاني مِن الإِدْغامِ أَنَّ أَهْلَ الحِجازِ يُبَيِّنُونَ في المَجْزُومِ في الحَرْفَيْنِ المِثْلَيْنِ وإِن كانَ سُكُونُ الثاني في الجَزْمِ ليس بِلازِمٍ كما يَلْزَمُ السُّكُونُ فاءَ ٱسْتَفْعَلَ لِأَنَّ المَجْزُومَ يَجُوزُ أَن يَبْطُلَ جَزْمُه ويُرْفَعَ ويُنْصَبَ وتُدْرِكَه التَّثْنِيَةُ والجَمْعُ والنونُ الخَفِيفَةُ ، والأَلِفُ واللامُ ، وأَلِفُ الوَصْلِ فيُحَرَّكُ لَهُنَّ .

وقد مَضَى الكلامُ في المُضاعَفِ ، وما بَيْنَ أَهْلِ الحِجازِ وبَنِي تَمِيمٍ مِن ٱخْتِلافِ اللُّغَةِ . وذَكَرَ ٱرْدُدْ في الجَزْمِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَه كَحُكْمِه في اللَّفْظِ .

وبَنُو تَمِيمٍ يُدَّغِمُونَ فيقولونَ : رُدَّ ، ولا تَرُدَّ ، ولا يَجْعَلُونَه كَرَدَدْتُ ؛ لِأَنَّ رُدَّ ، ولا تَرُدَّ تُدْرِكُهما التَّثْنِيَةُ والجَمْعُ والنونُ الخَفِيفَةُ والثَّقِيلَةُ والأَلِفُ واللامُ في قَوْلِكَ :

---

[1] ط بولاق ٢ : ٤٢٤ ، ط هارون ٤ : ٤٧٣ .

[2] ط بولاق ٢ : ٤٢٤ ، ط هارون ٤ : ٤٧٣ .

[3] في ب ، ي : أن يَمْنَعَ مَعَ ، وفي غ : مَن مَنَع ،والتصويب من كتاب الإِدغام ص ٢٦٢ .

ٱرْدُدِ الرَّجلَ ، ولا تَرْدُدِ الغُلامَ ، وألِفُ الوَصلِ في قَوْلِكَ : ٱرْدُدِ ٱبْنَكَ ، ولا تَرْدُدِ ٱبْنَتَكَ ، ورَدَدْتُ لا يُدْرِكُه مِن ذٰلك شيءٌ .

قال : " فَإِذَا كَانَ هَـٰذَا فِي ٱلْمِثْلَيْنِ لَمْ يَكُنْ فِي ٱلْمُتَقَارِبَيْنِ إِلَّا ٱلْبَيَانُ نَحْوُ : وَتَدْتُهُ ؛ فَلِهَـٰذَا ٱلَّذِي ذَكَرْتُ لَكَ لَمْ يَكُنْ فِي ٱسْتَفْعَلَ إِلَّا ٱلْبَيَانُ " [١] .

يُرِيدُ أَنَّ الحَرفَيْنِ المِثْلَيْنِ إِذَا كانَا لا يُدَّغَمانِ في : رَدَدْتُ ورَدَدْنَ في كلامِ العربِ ، وفي ٱرْدُدْ ، ولا تَرْدُدْ عَلَىٰ لُغةِ أَهْلِ الحِجازِ ؛ لِسُكُونِ الثاني فالمُتَقارِبَانِ أَوْلَىٰ أَلَّا تُدَّغِمَ إِذَا سَكَنَ الثاني .

قال : " وَلَا تَدَّغِمُهَا فِي ٱسْتَدَانَ وَٱسْتَطَالَ وَٱسْتَضَاءَ كَرَاهَةَ تَحْرِيكِ هَـٰذِهِ ٱلسِّينِ وَهِيَ لَا تَقَعُ إِلَّا سَاكِنَةً ، وَلَا يُعلَمُ لَهَا مَوْضِعٌ تَحَرَّكُ فِيهِ ، وَمَعَ ذَا أَنَّ بَعْدَهَا حَرْفًا أَصْلُهُ ٱلسُّكُونُ تَحَرَّكَ لِعِلَّةٍ أَدْرَكَتْهُ ، فَكَانُوا خُلَقَاءَ أَنْ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَـٰذَا أَلَّا يَحْمِلُوا عَلَى ٱلْحَرْفِ فِي أَصْلِهِ أَكْثَرَ مِنْ هَـٰذَا ؛ فَقَدِ ٱجْتَمَعَ فِيهِ ٱلْأَمْرَانِ " [١] .

يُرِيدُ أَنَّ التاءَ في ٱسْتَدَانَ وٱسْتَطَالَ لا تُدَّغَمُ في الدالِ والطاءِ وإِن كانتا مُتَحَرِّكَتَيْنِ ؛ لِأَنَّه كانَ مَنَعَ [٢] مِن ٱدِّغامِها في الطاءِ في : ٱسْتَطْعَمَ لِسُكُونِ الطاءِ ؛ فَكَأَنَّ قائلًا قال : الطاءُ في ٱسْتَطالَ قد تَحَرَّكَتْ ، فَهَلَّا ٱدَّغَمْتَ التاءُ في الطاءِ ، فَيقولُ له : لَو ٱدَّغَمْتَ التاءُ في الطاءِ لَأَلْقَيْتَ حَرَكتَها عَلَى السِّينِ ، وهٰذه السِّينُ لَم تَكُن قَطُّ إِلَّا ساكِنةً .

وقَوَّىٰ ذٰلك بِأَن قالَ : " وَٱلْحَرْفُ ٱلَّذِي بَعْدَهُ فِي نِيَّةِ سُكُونٍ " [٣] ؛ يَعْنِي : الطاءُ المُتَحَرِّكةُ في ٱسْتَطالَ بَعْدَ التاءِ هِيَ في نِيَّةِ سُكُونٍ ؛ لِأَنَّه ٱسْتَفْعَلَ ، وتقديرُه في الأَصْلِ : ٱسْتَطْوَلَ ، فَحُرِّكت الطاءُ لإِعْلالِ الواوِ . وقد مَضَىٰ نَحْوُ هٰذا في التَّصْرِيفِ .

---

[١] ط بولاق ٢ : ٤٢٤ ، ط هارون ٤ : ٤٧٣ .

[٢] في ب ، ي : يَمْنَع ، وفي غ : مُنِعَ ، والاختيار من كتاب الادّغام ص ٢٦٤ .

[٣] هٰذا ما يُفهَم من قوله فيما سبق : " ومعَ ذا أَنَّ بَعْدَها حَرْفًا أَصْلُه السُّكونُ " .

وقوله : " فكانوا خلقاءَ أنْ لو لم يكنْ إلا هذا " ؛

يعني : إلّا هذا الإعلالُ ألّا يزيدوا فيه ادّغامًا وتغييرًا ؛ لأنّه إجحافٌ .

قال : " وأمّا اختصموا واقتتلوا فليستا كذلك ؛ لأنّهما حرفانِ وقعا متحرّكينِ ، والتّحريكُ أصلهما ، كما أنّ الأصلَ في : يمدّ تحرّكُ الدّالِ " [1] .

وقد مضى الكلامُ في اختصموا ويمدّ / و ٦٦٢ / وأشباهِ ذلك مستقصًى .

قال : " وقالوا : وتد يتد ووطد يطد ، كراهةَ أنْ يلتبس ببابِ : مددتُ " [2] ؛

يريدُ أنّهم لو ادّغموا التاءَ والطاءَ في الدالِ وجبَ أن يقالَ : ودّ يدّ ؛ فكانَ يلتبسُ ببابِ عضّ يعضّ ، وردّ يردّ ، ويلتبسُ بودّ من : وددتُ .

ومعَ هذا لو قالوا : يدّ لجمعوا عليه ذهابَ الواوِ التي هي فاءُ الفعلِ والادّغامَ الذي فيه الالتباسُ ، وذلك إجحافٌ ، ولم يوجدْ مثلُه فيما كانَ فيه الحرفانِ من جنسٍ واحدٍ إذا كانَ فاءُ الفعلِ واوًا ؛ لم يجئْ مثلُ : وددتُ أدُّ .

قال : " ولم يكونوا ليظهروا الواوَ فيكونَ فيها كسرةٌ وقبلَها ياءٌ ، وقد حذفوها والكسرةُ بعدها " [2] .

يريدُ : لو أظهروا الواوَ في يتدُ ويطدُ ، وادّغموا التاءَ والطاءَ في الدالِ لوجبَ أن يقولوا : يودُّ بكسرِ الواوِ ؛ لأنّ الأصلَ في : يتدُ ويطدُ : يوتدُ ويوطدُ ؛ فتلقى كسرةُ التاءِ والطاءِ على الواوِ ؛ لأنّه من بابِ : وعدَ يعدُ ، ووزنَ يزنُ ، والأصلُ فيهما : يوزنُ ويوعدُ .

قال : " ومنْ ثمّ عزّ في الكلامِ مثلُ : رددتُ وموضعَ الفاءِ واوٌ " [2] .

[قال أبو سعيد] [3] : وليس في الكلامِ فعلَ فاءُ الفعلِ منه واوٌ وعينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ ؛ لأنّه يلزمُهم إسقاطُ الواوِ في المستقبلِ نحو : وزنَ يزنُ ، وادّغامُ

---

[1] ط بولاق ٢ : ٤٢٤ - ٤٢٥ ، ط هارون ٤ : ٤٧٣ - ٤٧٤ مع اختلاف بعض الألفاظ .

[2] ط بولاق ٢ : ٤٢٥ ، ط هارون ٤ : ٤٧٤ .

[3] من كتاب الادّغام ص ٢٦٦ ؛ لفصل القولين .

العَيْنِ في اللامِ نحو : فَرَّ يَفِرُّ وعَضَّ يعضُّ ، فيَلْحَقُه إجْحافٌ بإسْقاطِ الواوِ مع الادّغامِ ، فقالَ : " عَزَّ " عَلَى معْنَى : امْتَنَعَ وجُودُه .

قال : " وأمَّا اصَّبَرَ واظَّلَمُوا ويَخَصِّمُونَ ومُضَّجِعٌ وأشْباهُ ذَلِكَ فَقَدْ عَلِمُوا أنَّ هَذَا البِنَاءَ لَا تُضَاعَفُ فِيهِ الصَّادُ والضَّادُ والطَّاءُ والدَّالُ ، فَهَذِهِ الأَشْيَاءُ لَيْسَ فِيهَا التِبَاسٌ " [1] .

يُرِيدُ أَنَّ اصَّبَرَ واظَّلَمَ ويَخَصِّمُونَ ومُضَّجِعٌ وإن كانَ أَصْلُه : اصْطَبَرَ واظْطَلَمَ ويَخْتَصِمُونَ ومُضْطَجِعٌ فَلا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الضادَ المُشَدَّدَةَ ضادانِ في الأَصْلِ ، لأنَّه ليس في الكلامِ بناءٌ عَلَى حَرْفٍ مُشَدَّدٍ بَعْدَ أَلِفِ وَصْلٍ وهُما مِن جِنسٍ واحدٍ في الأَصْلِ كما يُتَوَهَّمُ في : وَتَدَ ووطَدَ إذَا ادَّغَمْنا فَقُلْنا : وَدَّ لأنَّه يَلْتَبِسُ [2] بِوَدَّ مِن : وَدِدْتُ وبِمَدَّ وما أَشْبَهَ ذَلك .

قال : " وَقَالُوا : مُحْتَدٌ ، فَلَمْ يَدَّغِمُوا ، لأَنَّهُ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ التَّاءِ دَالٌ " [1] .

يُرِيدُ أَنَّهم لَو ادَّغَمُوا في مَحْتِدٍ لَقالوا : مَحِدٌّ فَيُشْبِهُ : مَفِرٌّ ، ومَحِدٌّ مِمَّا عَيْنُه ولامُه مِن جِنسٍ واحد .

قال : " وَمِمَّا يُدَّغَمُ إِذَا تَقَارَبَ المُخْرَجَانِ أَوْ كَانَا مِنْ مُخْرَجٍ وَاحِدٍ : يَطَّوَّعُونَ فِي : يَتَطَوَّعُونَ ، ويَذَّكَّرُونَ فِي : يَتَذَكَّرُونَ ، ويَسَّمَّعُونَ فِي : يَتَسَمَّعُونَ . والادِّغَامُ فِي هَذَا أَحْسَنُ وأَقْوَى ، إِذْ كَانَ يَكُونُ فِي المُنْفَصِلَيْنِ ، والبَيَانُ عَرَبِيٌّ لأَنَّهُمَا مُتَحَرِّكَانِ ، كَمَا حَسُنَ ذَلِكَ فِي يَخْتَصِمُونَ ، وتَصْدِيقُ الادِّغَامِ قَوْلُه : " يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَن مَعَهُ " (١٣١ : الأعراف) وَ " يَذَّكَّرُونَ " (١٢٦ : الأنعام) " [3] .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : اعْلَمْ أَنَّ تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ وتَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ إِذَا كانَ فاءُ الفِعْلِ مِنْه حَرْفًا تُدَّغَمُ فيه التاءُ جازَ ادِّغامُه وإِظْهارُه .

---

[1] ط بولاق ٢ : ٤٢٥ ، ط هارون ٤ : ٤٧٤ .

[2] في ب ، ي : ليس يلتبس ، والتصويب من غ ، كتاب الادّغام ص ٢٦٦ .

[3] ط بولاق ٢ : ٤٢٥ ، ط هارون ٤ : ٤٧٤ ـ ٤٧٥ .

والحُرُوفُ التي تُدَّغَمُ فيها التـاءُ ٱثْنَا عَشَرَ حَرْفًا : التاءُ نَفْسُها والطـاءُ والدالُ ، والظاءُ والذالُ والثاءُ ، والصادُ والزايُ والسِّينُ ، والضادُ والشِّينُ والجِيمُ .

فإِذَا كانَ شيءٌ مِنْ هٰذه الحُرُوفِ بَعْدَ التاءِ وكانَ الفعْلُ مُسْتَقْبلًا وآثَرتَ الأدّغامَ أدَّغَمْتَ التاءَ فِيما بعْده وقَلَبْتَه إِلَيْه ؛ كقَوْلِكَ في : يَتَسمعُ ويَتَصبرُ ويَتَشَربُ ويَتَجبرُ : يَسَّمعُ ويَذَّكَّرُ ويَطَّيرُ ؛ كما قال اللهُ عَزَّ وجَلَّ : " يَذَّكَّرُونَ " ، و " يَطَّيرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَعَهُ " . وفي يَتَفاعَلُ نحو : يَتَطارَقُ ويَتَدارَكُ ويَتَساقَطُ وما أَشْبهَ ذٰلك : يَطَّارَقُ ويَدَّارَكُ ويَسَّاقَطُ .

وإِذَا كانَ في الماضِي وآثَرُوا ٱدّغامَه ٱحتاجُوا إِلَىٰ تَسْكِينِ التاءِ وٱدّغامه ، وإِذَا سَكَّنُوا التاءَ لَم يكُن بُدٌّ مِنْ أَلِفِ الوَصْلِ ، وذٰلك قولُكَ في تَطَوَّعَ : ٱطَّوَّعَ ، وفي تَزَيَّنَتْ : ٱزَّيَّنَتْ ، وفي تَدَارَأَ القَوْمُ : ٱدَّارَأَ القَوْمُ ، وفي تَثَاقَلَ : ٱثَّاقَلَ وقال اللهُ عَزَّ وجَلَّ : " فَٱدَّارَأْتُمْ فِيها " (٧٢ : البقرة) ، و " ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ " (٣٨ : التوبة) .

وكذٰلك يَجُوزُ الأدّغامُ في مَصْدَرِ هٰذَيْنِ الفعْلَيْنِ إِذَا كانَ بَعْدَ التاءِ أَحَدُ الحُرُوفِ التي تُدَّغَمُ التاءُ فيها ؛ كقولِكَ : ٱطَّوَّعَ ٱطَّوُّعًا ، وٱزَّيَّنَ ٱزَّيُّنًا ، وٱدَّارَأْتُم ٱدَّارُؤًا ، وٱثَّاقَلَ ٱثَّاقُلًا ، والأَصْلُ : تَطَوُّعٌ وتَزَيُّنٌ وتَدَارُؤٌ وتَثَاقُلٌ ، فلَمَّا ٱدَّغِمَ وصارَ بِأَلِفِ الوَصْلِ صارَ عَلَى : ٱطَّوُّعٍ ، وٱزَّيُّنٍ ، وٱدَّارُؤٍ ، وٱثَّاقُلٍ .

والأدّغامُ فيما كانَ مِن مَخْرَجِ التاءِ أَقْوَىٰ .

وأَمَّا قَوْلُ سيبويه : " فَإِنْ وَقَعَ حَرْفٌ مَعَ مَا هُوَ مِنْ مَخْرَجِهِ [1] مُبْتَدَأً ٱدَّغَمُوا وَأَلْحَقُوا ٱلأَلِفَ ٱلخَفِيفَةَ " [2] .

يُرِيدُ / ظ ٦٦٢ / الفِعْلَ الماضِيَ ؛ لأَنَّ التاءَ في الفِعْلِ الماضِي مُبْتَدَأٌ ليس قَبْلَه شيءٌ .

وَقَوْلُه : " ٱدَّغَمُوا " يَعْنِي : إِنْ أَرادوا الأدّغامَ ؛ لِأَنَّ الأدّغامَ غَيْرُ لازِمٍ .

والأَلِفُ الخَفِيفَةُ يُرِيدُ بِها أَلِفَ الوَصْلِ .

---

[1] بعد هٰذا في طبعتَي الكتاب : " أو قريبٌ مِن مَخْرَجِه " .

[2] ط بولاق ٢ : ٤٢٥ ، ط هارون ٤ : ٤٧٥ .

قال : " وَدَعَاهُمْ إِلَىٰ إِلْحَاقِ ٱلْأَلِفِ مَا دَعَاهُمْ إِلَىٰ إِسْقَاطِهَا حِينَ قَالُوا : خَطَّفَ ، فَحَرَّكُوا ٱلْخَاءَ " [١] .

يُرِيدُ أَنَّهُمْ لَمَّا سَكَّنُوا التاءَ مُبْتَدَأَةً ٱحْتاجُوا إِلَىٰ أَلِفِ الوَصْلِ فِيما ليس فيه أَلِفُ الوَصْلِ وهُو ٱخْتَطَفَ أَسْقَطُوا ، لِأَنَّ الحاجةَ إِلَىٰ أَلِفِ الوَصْلِ إِنَّمَا هِيَ لِسُكُونِ الحَرْفِ المُبْتَدَإِ، ويُسْتَغْنَىٰ عَنْها بِتَحْرِيكِه .

قال : " فَإِنِ ٱلْتَقَتِ ٱلتَّاءَانِ فِي تَفَعَّلَ نَحْوَ :تَتَكَلَّمُونَ فَأَنْتَ بِٱلْخِيَارِ : إِنْ شِئْتَ أَثْبَتَّ وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ [٢] وتَصْدِيقُ ذَٰلِكَ : " تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَائِكَةُ " (٣٠ : فُصِّلَتْ) ، و " تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ " (١٦ : السجدة) ، فَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ ٱلثَّانِيَةَ كَمَا قَالَ : " تَنَزَّلُ ٱلْمَلَائِكَةُ وَٱلرُّوحُ " (٤ : القَدْر) و" لَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ " (١٤٣ : آل عِمْرانَ) " [٣] .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : ٱعْلَمْ أَنَّ ما كانَ عَلَىٰ تَفَاعَلَ أَوْ تَفَعَّلَ فَلَحِقَتْهُ تاءٌ أُخْرَىٰ لِلمُخاطَبِ أَوْ لِلمُؤَنَّثَةِ الغائِبَةِ جازَ حَذْفُ إِحْدَاهُما :

فَأَمَّا سيبويه والبَصْرِيُّونَ فيَقُولُونَ : المَحْذُوفَةُ الثانِيَةُ ، وذٰلك كَقَوْلِكَ : يا زَيْدُ لا تَكَلَّمْ فِي هٰذا ولا تَغافَلْ عَنْهُ ، وتقديرُه : لا تَتَكَلَّمْ فيه ولا تَتَغافَلْ عَنْهُ ، وكَذٰلك : هندٌ تَكَلَّمُ فِي هٰذا وزَيْنَبُ تَغافَلُ عَنْهُ ، قال اللّهُ عَزَّ وجَلَّ : " تَنَزَّلُ ٱلْمَلَائِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا " ، وتقديرُه : تَتَنَزَّلُ وكَذٰلك التقديرُ : تَتَمَنَّوْنَ فِي : " كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ " وكَذٰلك : " لا تَوَلَّوْا عَنْهُ " (٢٠ : الأَنفال) أَصْلُه : تَتَوَلَّوْا عَنْهُ .

وَإِنَّمَا حَذَفُوا إِحْداهُمَا ٱسْتِخْفَافًا ، لِأَنَّ لَفْظَهُمَا واحِدٌ . فَإِنِ ٱنْضَمَّت الأُولَى لَمْ يَجُزْ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ قُلْتَ : تُتَحَمَّلُ وتُتَنازَعُ ـ عَلَىٰ ما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه ـ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا ، لِٱخْتِلافِ الحَرَكَتَيْنِ ولِأَنَّه يَقَعُ لَبْسٌ بَيْنَ تُتَفَعَّلُ وتَفَعَّلُ .

---

[١] ط بولاق ٢ : ٤٢٥ ، ط هارون ٤ : ٤٧٥ .

[٢] في طبعتَي الكِتاب " : إن شئت أثبتَّهما ، وإن شئت حذفتَ إحداهما " .

[٣] ط بولاق ٢ : ٤٢٥ ، ط هارون ٤ : ٤٧٦ .

وقال بعض الكوفيّين : التاءُ المحْذُوفةُ هِيَ الأُولَىٰ .

وقال بعضُهم : يَجُوزُ أَن تكُونَ المحْذُوفةُ هِيَ الأُولَىٰ ، ويَجُوزُ أن تكُونَ الثانيةَ .

قال سيبويه مُحْتجًا لأنَّ المحْذُوفةَ هِيَ الثانيةُ ، قال : " وَإِنَّمَا كَانَتِ ٱلثَّانِيَةُ أَوْلَىٰ بِٱلْحَذْفِ لِأَنَّهَا هِيَ ٱلَّتِي تَسْكُنُ فَتُدَّغَمُ فِي : " ٱزَّيَّنَتْ " (٢٤ : يونُس) ، و " ٱدَّارَأْتُمْ " ، [وهِيَ التي يفْعَلُ بِها ذٰلك في " تَذَكَّرُونَ " (٤ : الأعراف) ، فَكَمَا ٱعْتَلَّتْ فِي : " ٱزَّيَّنَت " و " ٱدَّارَأْتُمْ "] [1] ، لِأَنَّها أُسْكِنَتْ وأُدْغِمَتْ ، وكذٰلك في : تَّسَمَّعُونَ ، وتَّطَيَّرُ لِلْمُخاطَبِ والمؤنَّثةِ الغائبة ، تُدَّغَمُ التاءُ الثانيَةُ وتَسْلَمُ الأُولَىٰ ، فَلَمَّا كَانَ الاعْتلالُ يَلْحَقُها دُونَ الأُولَىٰ كانَ الحَذْفُ لَها دُونَ الأُولَىٰ ؛ لأَنَّ الحَذْفَ كالاعْتلالِ " ،

قال : " وَهَـٰذِهِ ٱلتَّاءُ لَا تَعْتَلُّ فِي : تَدَأَّلُ إِذَا حَذَفْتَ ٱلْهَمْزَةَ ، وَلَا فِي : تَدَعُ ؛ لِأَنَّه يَفْسدُ ٱلْحَرْفُ وَيَلْتَبِسُ لَوْ حَذَفْتَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا " [2] .

يُرِيدُ أَنَّ تَدَأَّلُ إِذَا حَذَفُوا هَمْزَتَها فَأَلْقَوْا حَرَكَتَها عَلَى الدالِ فَصارَ : تَدَلُّ لَم يَجُز ٱدِّغامُ التاءِ في الدالِ ، ولا ٱدِّغامُ الدالِ في التاءِ في : تَدَعُ وهُما مِن مَخْرَجٍ واحدٍ ، ولَوْ فَعَلُوا ذٰلك [لصار : ٱدَّلُ وٱدَّعُ ؛ لأَنَّا نُدَّغِمُ التاءَ في الدالِ فنحتاجُ إلىٰ أَلِفِ الوَصْلِ كما فُعِلَ ذٰلك في : ٱدَّارَأْتُمْ وٱثَّاقَلْتُمْ ، وكان في ذٰلك فسادٌ] [3] لِزَوالِ لَفْظِ الاسْتِقْبالِ .

قال : " وَلَا يُسَكِّنُونَ هَـٰذِهِ ٱلتَّاءَ فِي : تَتَكَلَّمُونَ وَنَحْوِهَا ، وَيُلْحِقُونَ ٱلْأَلِفَ ٱلْخَفِيفَةَ ، لِأَنَّ أَلِفَ ٱلْوَصْلِ إِنَّمَا لَحِقَتْ وَٱخْتَصَّ بِهَا مَا كَانَ فِي مَعْنَىٰ : فَعَلَ وَٱفْعَلْ فِي ٱلْأَمْرِ . فَأَمَّا ٱلْأَفْعَالُ ٱلْمُضَارِعَةُ لِأَسْمَاءِ ٱلْفَاعِلِينَ فَأَرَادُوا أَنْ يُخَلِّصُوهَا

---

(١) ما بين المعكوفَين ليس في النسخ الثلاث ، وهو من كتاب الأدّغام ص ٢٧٣ .

(٢) ط بولاق ٢ : ٤٢٦ ، ط هارون ٤ : ٤٧٦ .

(٣) ما بين المعكوفين من غ ، وكتاب الأدّغام ص ٢٧٤ ، وفي ب : فسد ، ، في ي : فساد ؛ أنتقال نظر .

مِنْ بَابِ : فَعَلَ وَٱفْعَلْ ، (١) ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفٍ جَاءَ لِمَعْنَى ٱلْمُخَاطَبَةِ أَوِ ٱلتَّأْنِيثِ .

وَلَمْ تَكُنْ لِتَحْذِفَ ٱلدَّالَ (٢) مِنْ نَفْسِ ٱلْحَرْفِ فَتُفْسِدَ ٱلْحَرْفَ وَتُخِلَّ بِهِ ، وَلَمْ يَرَوْا ذَٰلِكَ مُحْتَمَلًا ، إِذْ كَانَ ٱلْبَيَانُ عَرَبِيًّا ، وَلِذَٰلِكَ تُرِكَتِ ٱلتَّاءُ ٱلَّتِي جَاءَتْ لِمَعْنَى ٱلْمُخَاطَبَةِ وَٱلْإِخْبَارِ عَنْ مُؤَنَّثٍ " (٣) .

وقَوَّىٰ أَنَّ ٱلْمَحْذُوفَةَ هِيَ ٱلثَّانِيَةُ أَنَّ ٱلْأُولَىٰ فِي : تَتَكَلَّمُونَ لَا يَجُوزُ تَسْكِينُهَا وَبَعْدَهَا تَاءٌ مِثْلُهَا تُدَّغَمُ فِيهَا كَمَا يَجُوزُ تَسْكِينُ ٱلثَّانِيَةِ فِي : تَتَسَمَّعُونَ وَتَتَطَيَّرُونَ . وَلَوْ أَسْكَنُوا ٱلْأُولَىٰ فِي : تَتَكَلَّمُونَ لَٱحْتَاجُوا إِلَى ٱلْأَلِفِ ٱلْخَفِيفَةِ وَهِيَ أَلِفُ ٱلْوَصْلِ .

ثم أَبْطَلَ ذٰلك بِأَنَّ أَلِفَ الوَصْلِ لا تَدْخُلُ عَلَى المُسْتَقْبَلِ وإِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الماضِي .

وقَوْلُه : " فَأَمَّا ٱلْأَفْعَالُ ٱلْمُضَارِعَةُ لِأَسْمَاءِ ٱلْفَاعِلِينَ فَأَرَادُوا أَنْ يُخَلِّصُوهَا مِنْ بَابِ : فَعَلَ وَٱفْعَلْ " ؛

يُرِيدُ أَنَّهم لَم يُدْخِلوا أَلِفَ الوَصْلِ عَلَى الفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ فَيُشْبِهَ فَعَلَ ؛ يَعْنِي الفِعْلَ الماضِيَ فِي : ٱطَّيَّرَ وٱدَّارَأَ ، وَيُشْبِهَ ٱفْعَلْ فِعْلَ الأَمْرِ إِذَا أَمَرْتَ مِن : ٱطَّيَّرَ وٱدَّارَأَ فَقُلْتَ : ٱطَّيَّرْ وٱدَّارَأْ ؛ لِأَنَّ أَصْلَه فِي الأَمْرِ : تَطَيَّرْ وتَدَارَأْ ، فَإِذَا ٱدَّغَمْتَ أَدْخَلْتَ فيه أَلِفَ الوَصْلِ .

قال : " وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ / و ٦٦٣ / حَرْفٍ جَاءَ لِمَعْنَى ٱلْمُخَاطَبَةِ وَٱلتَّأْنِيثِ " .

يُرِيدُ : لَو حَذَفْنَا التاءَ الأُولَىٰ لَكُنَّا حَذَفْنَا حَرْفًا جاءَ لِمَعْنًى يَنفَرِدُ بِه وهُوَ الخِطابُ إِذَا قُلْتَ يا زَيْدُ لا تَتَكَلَّمْ ، أو التأنيثِ فِي قَوْلِنا : هِندٌ تَتَكَلَّمُ .

قالَ : " وَلَمْ تَكُنْ لِتَحْذِفَ ٱلدَّالَ وَهِيَ مِنْ نَفْسِ ٱلْحَرْفِ " ؛

---

(١) بَعدَ هٰذا في الطبعتَيْن: " وإِن شئتَ قلتَ في : تَتَذَكَّرون ونحوِها : تَذَّكَّرون كما قلتَ : تَكَلَّمون ، وهي قراءة أهل الكوفة فيما بلَغنا ، ولا يجوز حذف واحدة منهما ؛ يعني من التاء والذال في : تَذَّكَّرون لأنه حُذِف منها حرفٌ قبلَ ذٰلك وهو التاء ، وكرهوا أن يحذِفوا آخَرَ لأنه كُرِه الالْتِباسُ " .

(٢) في طبعتَي الكتاب : " الذال " ، بالمعجمة .

(٣) ط بولاق ٢ : ٤٢٦ ، ط هارون ٤ : ٤٧٦ ـ ٤٧٧ .

يَعْنِي : في : تَدْأَلُ وتَدَعُ لَم تكُن لِتَقْلِبَ الدالَ تاءً وتَدَّغِمَ التاءَ فيها فَيَفْسُدُ الحَرْفُ بالتَغْيِيرِ ودُخُولِ أَلِفِ الوَصْلِ ، ولَمْ يَرَوْا ذٰلك مُحتمَلًا إِذْ كانَ البَيانُ عربيًّا ، فَلِذٰلك [١] تُرِكَت التاءُ التي لِلخِطابِ والاسْتِقْبالِ - وهِيَ الأُولَىٰ - عَلَىٰ حالها ولَم تُغَيَّر .

وفي آخِرِ هٰذا البابِ مِن نُسْخَة أَبِي بَكْرٍ مَبْرَمانَ قال : " وأَمّا : الدِّكَرُ ، فإِنَّهُمْ كَانُوا يَقْلِبُونَهَا في : مُدَّكِرٍ وشِبْهِهِ فَقَلَبُوهَا هٰهُنَا ، وقَلْبُهَا شاذٌّ شَبِيهٌ بالغَلَطِ " [٢] .

قال أبو سعيد - رحمه الله - : الدِّكَرُ : جَمْعُ ذِكْرَةٍ ، ولا طَرِيقَ لِقَلْبِها دالًا إِلَّا مِن وَجْهٍ يَبْعُدُ وهوَ أَنَّهم قد قَلَبُوا الذالَ مِن : مُدَّكِرٍ ، وأَصْلُها : مُذْتَكِرٌ .

وقد ذَكَرْنا ذٰلك فيما مَضَىٰ .

---

(١) في ب ، ي : فكَذٰلك ؛ تحريف ، والتصويب من غ ، كتاب الادّغام ص ٢٧٧ ؛ لاستقامة التعبير .

(٢) هٰذا هو ما في ط بولاق ٢ : ٤٢٦ ، ط هارون ٤ : ٤٧٧ .

" هَـٰذَا بَابُ ٱلْحَرْفِ ٱلَّذِي يُضَارَعُ بِهِ حَرْفٌ مِنْ مَوْضِعِه
وَٱلْحَرْفِ ٱلَّذِي يُضَارَعُ بِهِ ذَٰلِكَ ٱلْحَرْفُ وَلَيْسَ مِنْ مَوْضِعِهِ لِيُقَرِّبُوهُ مِمَّا بَعْدَهُ [(١)]

فَأَمَّا ٱلْحَرْفُ ٱلَّذِي يُضَارَعُ بِهِ ٱلْحَرْفُ ٱلَّذِي مِنْ مَخْرَجِهِ فَٱلصَّادُ ٱلسَّاكِنَةُ إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا ٱلدَّالُ ، وَذَٰلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَصْدَرٌ ، وَأَصْدَرُوا ، وَٱلتَّصْدِيرُ ؛ لأَنَّهُمَا قَدْ صَارَتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا صَارَتْ مَعَ ٱلتَّاءِ فِي : ٱفْتَعَلَ ، فَلَمْ تُدْغَمْ فِي ٱلتَّاءِ لِحَالِهَا ٱلَّتِي ذَكَرْتُ لَكَ ، وَلَمْ تُدْغَمِ ٱلدَّالُ فِيهَا وَلَمْ تُبْدَلْ لأَنَّهَا عَيْنٌ [(٢)] ، وَهِيَ مِنْ نَفْسِ ٱلْكَلِمَةِ ، فَلَمَّا كَانَتَا مِنْ نَفْسِ ٱلْحَرْفِ أُجْرِيَتَا مُجْرَى ٱلْمُضَاعَفِ ٱلَّذِي هُوَ مِنْ نَفْسِ ٱلْحَرْفِ مِنْ بَابِ : مَدَدْتُ ؛ فَجَعَلُوا ٱلأَوَّلَ تَابِعًا لِلآخِرِ فَضَارَعُوا بِهِ أَشْبَهَ ٱلْحُرُوفِ مِنْ مَوْضِعِهِ بِٱلدَّالِ وَهِيَ ٱلزَّايُ ؛ لأَنَّهَا مَجْهُورَةٌ غَيْرُ مُطْبَقَةٍ . وَلَمْ يُبْدِلُوهَا زَايًا خَالِصَةً كَرَاهَةَ أَنْ يُجْحِفُوا بِهَا لِلإِطْبَاقِ كَمَا كَرِهُوا ذَٰلِكَ فِيمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ هَـٰذَا " [(٣)] .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : أَمَّا الحَرْفُ الذي يُضارَعُ به فَهُوَ الصادُ ، والحَرْفُ الذي مِن مَوْضِعِه هُوَ الزَّايُ مِن مَوْضِعِ الصادِ ، ومُضارَعَتُه له أَن يُجْعَلَ الصادُ بينَ الصادِ والزَّايِ الذي هُوَ مِن مَوْضِعِه ، وشَرْطُه أَن تَسْكُنَ الصادُ وبَعْدَها دالٌ ؛ كَقَوْلِكَ : مَصْدَر ، وأَصْدَرُوا ، والتَّصْدِير .

ولَيْسَ يَلْزَمُكَ أَن تَجْعَلَ الصادَ الساكِنَةَ التي بَعْدَها الدالُ بينَ الصادِ والزَّايِ ؛ بَل لكَ في ذٰلك ثلاثةُ أَوْجُه :

* إن شِئْتَ جعلْتَها صادًا خالِصةً ؛ لأَنَّها الأَصْلُ ،
* وإن شِئْتَ جعلْتَها بينَ الصادِ والزَّايِ ، * وإن شِئْتَ جعلْتَها زَايًا خالصةً .

وجَوازُ قَلْبِها زَايًا خالِصةً أَوْ قَلْبِها حَرْفًا بينَ الصادِ والزَّايِ أَنَّ الصادَ مَهْموسةٌ

---

(١) ط بولاق ٢ : ٤٢٦ ، ط هارون ٤ : ٤٧٧ ، " ليقرّبوه مما بعدَه " ليس في الطبعتَيْن .
وفي النسخ الثلاث : فيما بعده ، والاختيار من كتاب الادّغام ص ٢٧٩ ؛ لاستقامة التعبير .

(٢) في طبعتَي الكتاب : " لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ ٱصْطَبَرَ " .

(٣) ط بولاق ٢ : ٤٢٦ ، ط هارون ٤ : ٤٧٧ .

رخوةٌ مطبقةٌ ، والدالَ مجهورةٌ شديدةٌ غيرُ مطبقة ؛ فنَبَت الصادُ عن الدالِ لما بينهما من هذه المخالفات بعضَ النبوّ ، فجُعل مكانَ الصاد حرفٌ بينَ الصادِ والدالِ هو الزَّايُ الذي هو من مخرجها يقاربُ الدالَ ويوافقُها في بعضِ صفاتِها ليكونَ أشَدَّ ملاءَمةً للدَّالِ وأقلَّ نبواً عنها من الصادِ ، وذلك الحرفُ هو الزَّايُ : مجهورةٌ غيرُ مطبقةٍ ؛ فوافقَ الدالَ بالجهرِ وعدمِ الإطباقِ ، ووافقَ الصادَ بأنهما من مخرجٍ واحدٍ وبالصَّفيرِ الذي في الصادِ والزَّايِ .

فمَن قلبَها زايًا خالصةً فبما ذكرْناه من موافقةِ الزاي للصادِ والدالِ ، وأمَّا من جعلَها بينَ الصادِ والزَّايِ فإنَّه كرِهَ أن يقلبَها زايًا خالصةً فيذهبَ الإطباقُ الذي في الصادِ ، والإطباقُ فضيلةٌ في الصادِ ، وقد ذكرْناه فيما مضى ، ويكونَ ذهابُ الإطباقِ إجحافًا بها .

وقولُه : " لأنَّهما [١] قد صارَتا في كلمةٍ واحدةٍ " ؛ يعني الصادَ والدالَ ، فلم تدَّغم الصادُ في الدالِ " كما صارتْ [٢] مع التَّاءِ في : افتعلَ ، فلم تدَّغمْ في التَّاءِ لحالها التي ذكرتُ لكَ " ؛ يريدُ أنَّ الصادَ والدالَ إذا [٣] اجتمعتا في كلمة واحدة أشبهتا [٤] : افتعلَ من : صبرَ ، وذلك قولُك : اصطبرَ ، وأصلُه : اصتبرَ ، فلم تدَّغم الصادُ في تاءِ : اصتبرَ ، بل قُلبت طاءً ، وكذلك لا تُدَّغم الصادُ في الدالِ من : يصدرُ ، بل جُعلت الصادُ [٥] بينَ الزَّايِ وبينَ الصادِ ، وقد تقدَّمَ أنَّ الصادَ وأختيها لا يدَّغمن في شيءٍ من غيرِ مخرجِهنَّ ؛ للصَّفيرِ الذي فيهنَّ ، وهذا معنى قولِه : " فلم تدَّغمْ في التَّاءِ [٦] لحالِها " ؛ يعني بسببِ الحالِ التي لها من الصَّفيرِ لم تدَّغمْ في التاءِ [٦] .

---

[١] من غ ، ي ، وليست في ب ، وهي فيما سبق من كلام سيبويه ص ٥٦ .

[٢] في ب : في التاء مع التاء ، وليس هذا في ي ، غ ، ولا فيما سبق من كلام سيبويه .

[٣] من ي ، وفي غ ، ب : لمَّا .

[٤] في النسخ الثلاث : أشبهها ، والاختيار من كتاب الادّغام ص ٢٨٤ ؛ لاستقامة التعبير .

[٥] في النسخ الثلاث : بالصادِ ، والاختيار من كتاب الادّغام ص ٢٨٤ ؛ لاستقامة التعبير .

[٦] في غ وحدها : الطاء ، في الموضعين ؛ خطأ .

وقوله : " ولَمْ تُدَّغمِ ٱلدَّالُ / ظ ٦٦٣ / فِيها ولَمْ تُبْدَلْ لأَنَّهَا عيْنٌ ، وَهِيَ مِنْ نفْسِ ٱلْكَلِمَةِ ، فلَمَّا كَانَتَا مِنْ نفْسِ ٱلْحَرْفِ أُجْرِيَتَا مُجْرَى ٱلْمُضَاعَفِ ٱلَّذِي هُوَ مِنْ نَفْسِ ٱلْحَرْفِ مِنْ بابِ : مَدَدْتُ ، فَجَعَلُوا ٱلْأَوَّلَ تابِعًا للآخِرِ فَضَارَعُوا بهِ أَشْبَهَ ٱلْحُرُوفِ مِنْ مَوْضِعه بِٱلدَّالِ وَهِيَ ٱلزَّايُ ، لأَنَّهَا مَجْهُورَةٌ غيْرُ مُطْبَقَة . ولَمْ يبْدِلُوهَا زَايًا خَالِصَةً كَرَاهَةَ أَنْ يُجْحِفُوا بِهَا لِلْإِطْبَاقِ كَمَا كَرِهُوا ذَٰلِكَ فِيمَا ذَكَرْنَا قبْلَ هَٰذَا " .

يُرِيدُ : لَمْ تُدَّغَمِ الدالُ فيها فيُقالَ مَصٌّ ، لأَنَّ الدالَ مِن نَفْسِ الحَرْفِ ، والصادَ قَبْلَهَا ، فَكَرِهُوا أَن يَجْعَلُوا الآخِرَ تابِعًا [لِلْأَوَّلِ بَلْ جَعَلُوا الأَوَّلَ تابِعًا] [1] للثاني عَلَى السبيلِ الذي ذَكَرَه ، كَما أَنَّ بابَ : مَدَدْتُ يَقُولُونَ فيه : مَدَّ يمُدُّ وأَصْلُه : مَدَدَ يَمْدُدُ ، فيَجعَلُونَ الأَوَّلَ تابِعًا لِلثانِي فِي الآدّغامِ فِيه . وسائِرُ كلامِه مَفْهُومٌ .

قال : " وَسَمِعْتُ ٱلْفُصَحَاءَ مِنَ ٱلْعَرَبِ يَجْعَلُونَهَا زَايًا خَالِصَةً كَمَا جَعَلُوا ٱلْإِطْبَاقَ ذَاهِبًا فِي ٱلْآدّغَامِ ، وَذَٰلِكَ قَوْلُهُمْ فِي ٱلتَّصْدِيرِ : ٱلتَّزْدِيرُ ، وَفِي أَصْدَرَ : أَزْدَرَ ، وَفِي ٱلْفَصْدِ : ٱلْفَزْدُ . وَإِنَّمَا دَعَاهُمْ إِلَىٰ أَنْ يُقَرِّبُوا وَيبْدِلُوا أَنْ يَكُونَ عَمَلُهُمْ مِنْ وَجهٍ وَاحِدٍ ، وَلَمْ يَصِلُوا إِلَى ٱلآدّغَامِ ولَمْ يَجْسُرُوا عَلَىٰ إِبْدَالِ ٱلدَّالِ لأَنَّهَا لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ كَٱلتَّاءِ فِي : ٱفْتَعَلَ . وَٱلْبَيَانُ عَرَبِيٌّ " [2] .

معْنَىٰ " إِلَىٰ أَنْ يقَرِّبُوا " أَيْ : إِلىٰ أَن يَجْعَلُوا الصادَ مُقَرَّبةً مِن الزايِ ، وهِيَ الصادُ التِي بينَ الصادِ والزَّايِ . و" يبْدِلُوا " : يَجْعَلُونَهَا زَايًا خالِصةً ، دَعَاهُم نَبوُّ هٰذه الصادِ عَنِ الدالِ وتَبَاعُدُ ما بينَهما مِمَّا ذَكَرْناه إِلىٰ تَغْيِيرِ الصادِ بالتقْرِيبِ والإِبْدالِ عَلَىٰ ما قد مَضَىٰ .

ولَم يَصِلُوا إِلَى آدّغامِ الصادِ فِي الدالِ ، لأَنَّ الصادَ وأُخْتَيْها مِنْ حُرُوفِ الصَّفِيرِ ولا يُدَّغَمْنَ في غيْرِهِنَّ . ولَم يُبْدِلُوا الدالَ كَما أَبْدَلُوا التاءَ التِي قَبْلَهَا صادٌ في : آصْتَبَرَ طاءً حِينَ قالوا : آصْطَبَرَ ، لأَنَّ التاءَ زائدةٌ ، والدالَ في : مَصْدَرٍ أَصْلِيَّةٌ .

---

[1] ما بين المعكوفَين ليس في النسخ الثلاث ، وهو من كتاب الآدّغام ص ٢٨٤ لآستقامة التعبير .

[2] ط بولاق ٢ : ٤٢٦ ، ط هارون ٤ : ٤٧٨ .

قال : " فَإِنْ تَحَرَّكَتِ ٱلصَّادُ لَمْ تُبْدَلْ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ فَٱمْتَنَعَ مِنَ ٱلْإِبْدَالِ ، إِذْ كَانَ ٱلْوَجْهُ تَرْكَ ٱلْإِبْدَالِ وَهِيَ سَاكِنَةٌ ، وَلَٰكِنَّهُمْ قَدْ يُضَارِعُونَ بِهَا فَيَقُولُونَ : صَدَرَ ، وَصَدَفَ . وَٱلْبَيَانُ فِيهِ أَحْسَنُ . وَرُبَّمَا ضَارَعُوا بِهَا وَهِيَ بَعِيدَةٌ ؛ نَحْوَ : مَصَادِرُ ، وَٱلصِّرَاطُ ؛ لِأَنَّ ٱلطَّاءَ كَٱلدَّالِ . وَٱلْمُضَارَعَةُ هَٰهُنَا حِينَ بَعُدَتِ ٱلدَّالُ كَقَوْلِهِمْ : صَوِيقٌ ، وَمَصَالِيقُ ؛ فَأَبْدَلُوا ٱلسِّينَ صَادًا كَمَا أَبْدَلُوا حِينَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ فِي : صُقْتُ [١] وَنَحْوِهَا ، وَلَمْ تَكُنِ ٱلْمُضَارَعَةُ هَٰهُنَا ٱلْوَجْهَ ؛ لِأَنَّكَ تُخِلُّ بِٱلصَّادِ ؛ لِأَنَّهَا مُطْبَقَةٌ ، وَأَنْتَ فِي : صُقْتُ تَضَعُ مَوْضِعَ ٱلسِّينِ حَرْفًا أَفْشَى فِي ٱلْفَمِ مِنْهَا لِلْإِطْبَاقِ ، فَلَمَّا كَانَ ٱلْبَيَانُ هَٰهُنَا أَحْسَنَ لَمْ يَجُزِ ٱلْبَدَلُ " [٢] .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : إذَا تَحَرَّكَت الصادُ صارَ بَيْنَ الصادِ والدالِ حَرَكةٌ ، والحَرَكةُ بَعْدَ الحَرْفِ المُتَحَرِّكِ في التقْدِيرِ ، فَصارَ بينَ الصادِ والدالِ حاجِزٌ ، وصارَ ما بينَهما من التنافُرِ والنبوِّ أَخَفَّ ؛ لأَنَّه إنَّما يُنافِرُه ويَنبو عَنْهُ بالاَجْتماعِ ؛ فأَجازُوا فيه أَضْعَفَ الأَمْرَيْنِ وهُو أَن يُنْحَى بالصادِ نَحْوَ الزاي ، وذٰلك مُستَمِرٌّ في كُلِّ صادٍ مُتَحَرِّكةٍ بَعْدَها دالٌ . ولا يَجوزُ قَلْبُها زايًا خالصةً إلَّا فيما سُمِعَ من العربِ .

وإِذَا فُصِلَ بَيْنَ الصادِ والدالِ بِأَكْثَرَ مِنْ حَرَكةٍ لم يَلْزَمْ جَوازُ جَعْلِها بَيْنَ الصادِ [والزاي] [٣] والمُضارَعةُ بالصادِ الزايَ ، ولَم يَستَمِرَّ ذٰلك ولَم يُقَلْ إِلَّا فيما سُمِعَ ؛ نَحْوَ : مَصادِر ، والصِّراط ؛ لأَنَّ الطاءَ كالدالِ . وقد قَلَبُوها زايًا في : الصِّراطِ ، وذٰلك غيرُ مُطَّرِدٍ في جميعِ الصاداتِ التي يَبْعُدُ ما بَيْنَها وبَيْنَ الطاءِ .

والمُضارَعةُ بالصادِ الزايَ هُنَا حِينَ بَعُدَتْ مِن الدالِ كقَوِلهم : صَوِيقٌ ، ومَصالِيقُ ، فأَبدَلوها صادًا كما أَبدَلوها حِينَ لَم يكُن بَيْنَهما شيءٌ في : صُقْتُ ونَحْوِها ؛ وذٰلك أَنَّ القافَ إذَا كانت بَعْدَ السينِ في كلمةٍ واحدةٍ فبَعْضُ العربِ يَقْلِبُ السينَ صادًا إذا كانت القافُ إِلَىٰ جَنبِ السينِ أَوْ كانَ بَيْنَهما حاجِزٌ ، كقَوْلِكَ :

---

[١] في النسخ الثلاث : سُقْتُ ، والتصويب من : ط بولاق ٢ : ٤٢٧ ، ط هارون ٤ : ٤٧٨ .

[٢] ط بولاق ٢ : ٤٢٦ ـ ٤٢٧ ، ط هارون ٤ : ٤٧٨ .

[٣] والزاي : ليست في ب ، ي ، وهي في غ ، كتاب الادّغام ص ٢٨٨ ؛ لاستقامة التعبير .

صُقْتُ وصَبَقْتُ وصَمْلَقٌ في : سُقْتُ وسَبَقْتُ وسَمْلَقٌ ؛ فشبَّهوا الصادَ التي بينَها وبينَ الدالِ بُعْدٌ في كلمةٍ واحدةٍ بالسينِ التي بينَها وبينَ القافِ /و ٦٦٤ / بُعْدٌ في قَلْبِ القافِ إيَّاها صادًا علَىٰ بُعْدِها منه ، وتغييرِ الصاد علَىٰ بُعْد الدالِ منْها في كلمةٍ واحدةٍ ؛ فصارَ : مَصادِرُ ، والصِّراطُ كَصَدْرٍ كما أنَّ سَمْلَقٌ وسَبق كسُقْتُ .

وقَوْلُه : " وَلَمْ تكُنِ ٱلْمُضَارَعَةُ هَٰهُنَا ٱلْوَجْهَ " ؛ يَعْنِي : الصادُ المتحرِّكةُ إِذَا كانَ بَعْدَها دالٌ فإِقْرارُها علَى الدالِ أَحْسَنُ مِن جَعْلِها بينَ الصادِ والزَّايِ ومُضارَعةِ الزايِ بِها ؛ لأنَّها إذَا ضارَعَتَ الزايَ بِها ذَهَبَ عَنْها الإِطْباقُ الذي كانَ لَها .

وقَلْبُ السينِ صادًا في : صُقْتُ أَجْوَدُ مِن مُضارَعةِ الصادِ بالزايِ ؛ لأنَّكَ إِذَا قَلَبْتَ السينَ صادًا فقد قَلَبْتَها إلَىٰ ما هُوَ أَفْشَىٰ في الفَمِ مِنْها وهُوَ الصادُ ؛ لِلإِطْباقِ الذي فيها ، وهُوَ فَضِيلةٌ للصَّاد .

والمُضارَعةُ بِالصاد الزايَ دُونَ الصاد الخالصة ؛ فلَمَّا كانَ بَيانُ الصادِ أَجْوَدَ مِن جَعْلِها بينَ بينَ لَم يَجُزْ بَدَلُ الصادِ المتحرِّكةِ زَايًا ؛ لِذَهابِ الإِطْباقِ إِلَّا فِيما شَذَّ . وقُرِئَ : " الزِّرَاطَ " (٦ : الفاتحة) . وذَكَرْناه فيما تَقَدَّمَ .

قال : " فَإِذَا كَانَتْ سِينٌ فِي مَوْضِعِ ٱلصَّادِ وَكَانَتْ سَاكِنَةً لَمْ يَحْسُنِ ٱلْبَدَلُ [1] ، وَذَٰلِكَ قَوْلُهُمْ فِي يَسْدِرُ : يَزْدِرُ ، وَفِي يَسْدُلُ ثَوْبَهُ : يَزْدُلُ ؛ لأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِ ٱلزَّايِ ، وَلَيْسَتْ بِمُطْبَقَةٍ فَيَبْقَىٰ فِيهَا ٱلإِطْبَاقُ . وَٱلْبَيَانُ فِيهَا أَحْسَنُ ؛ لأَنَّ ٱلْمُضَارَعَةَ فِي ٱلصَّادِ أَكْثَرُ مِنَ ٱلْبَدَلِ وَأَعْرَبُ ، وَٱلْبَيَانُ أَكْثَرُ فِيهَا أَيْضًا [2] " ، وفي نُسخةِ أَبِي بَكْرٍ : " أَكْثَرُ مِنَ ٱلْبَدَلِ وَأَعْرَفُ " .

يُرِيدُ أَنَّ السينَ إِذَا كانَ بَعْدَها الدالُ وهِيَ ساكنةٌ لا يَجُوزُ أَن تُبْدَلَ مِنْها زايٌ خالصةٌ كما تُبْدَلُ مِن [3] الصادِ الزايُ الخالِصةُ ، وإِنَّما يُضارَعُ بِالسِّينِ الزايُ كما يُضارَعُ بِالصادِ الزايُ .

---

[1] ط بولاق ٢ : ٤٢٧ ، ط هارون ٤ : ٤٧٩ : " لَم يَجُزْ إِلَّا الإِبْدالُ إِذَا أَرَدتَ التقريبَ " .

[2] السابق : " لِأَنَّ المُضارَعة في الصادِ أَكْثَرُ وأَعْرَفُ مِنها في السينِ ، والبَيانُ فيهما أَكْثَرُ أَيْضًا " .

[3] مِن : ليست في ب ، وهي في غ ، ي ، وكتاب الأَدْغام ص ٢٩٠ ، ووجودها أَلْيَقُ .

وإنّما جازَ أن تُبْدَلَ من الصادِ الزايُ ولا تُبْدَلَ من السّينِ لأنَّ الدالَ أشدُّ نبوةً عن الصادِ منْها عن السّينِ ؛ لأنَّ الدالَ والسّينَ ليْستا بمُطْبقَتَيْنِ ؛ فهُما مُشْتركانِ في عدَمِ الإطْباقِ فيهما فلَمْ يبْلغْ مِن نبْوةِ الدالِ من السّينِ وبعْدها منه ما أوْجبَ قلْبها زايًا خالصةً ، فاقتَصروا على المُضارعةِ فقَطْ ، وأيْضًا فإنَّ المُضارعةَ في الصادِ أكْثرُ من البدَلِ وأعْربُ . والبيانُ في السّينِ والصادِ جميعًا أكْثرُ .

قال : " فَأَمَّا ٱلْحَرْفُ ٱلَّذي لَيْسَ مِنْ مَوْضِعِه فَٱلشّينُ ؛ لأنَّها ٱسْتَطالَتْ حَتَّى خالَطَتْ أَعْلَى ٱلثَّنِيَّتَيْنِ ، وَهِيَ فِي ٱلْهَمْسِ وَٱلرَّخاوَةِ كَٱلصّادِ وَٱلسّينِ ، وَإِذا أَجْرَيْتَ فيها ٱلصَّوْتَ وَجَدْتَ ذَٰلِكَ بَيْنَ طَرَفِ ٱللّسانِ وَأَعْلَى ٱلثَّنِيَّتَيْنِ ، وَذَٰلِكَ قَوْلُكَ : أَشْدَقُ ، فَتُضارِعُ بِها ٱلزّايَ . وَٱلْبَيانُ أَعْرَبُ وَأَكْثَرُ ، وَهَٰذا عَرَبِيٌّ كَثيرٌ .

وَٱلْجيمُ أَيْضًا قَدْ قَرُبَتْ مِنَ ٱلزّاي فَجُعِلَتْ بِمَنْزِلَةِ ٱلشّينِ ، وَذَٰلِكَ قَوْلُهُمْ : أَجْدَرُ [1] . وَإِنَّما حَمَلَهُمْ عَلَى ذَٰلِكَ أَنَّها مِنْ مَوْضِعِ حَرْفٍ قَدْ قَرُبَ مِنَ ٱلزّاي ، كَما قَلَبُوا ٱلنّونَ ميمًا مَعَ ٱلْباءِ ؛ إِذْ كانَتِ ٱلْباءُ مِنْ مَوْضِعِ حَرْفٍ تُقْلَبُ فيهِ ٱلنّونُ ميمًا وَذَٰلِكَ ٱلْحَرْفُ ٱلْميمُ . وَقَدْ قَرَّبوها مِنْها فِي ٱفْتَعَلوا حينَ قالُوا : ٱجْدَمَعُوا وَٱجْدَوَرُوا ؛ يُريدُونَ : ٱجْتَمَعُوا وَٱجْتَوَرُوا لِيَكونَ ٱلْعَمَلُ مِنْ وَجْهٍ واحِدٍ وَلا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَها زايًا خالِصَةً وَلا ٱلشّينَ لأَنَّهُما لَيْسَتا مِنْ مَخْرَجِها " [2] .

قال أبو سعيد : أمّا الشّينُ فالحرْفُ الذي ذكَرَه في البابِ حيْثُ قالَ : " وَٱلْحَرْفُ ٱلَّذي يُضارَعُ بِهِ ذَٰلِكَ ٱلْحَرْفُ ـ وَٱلْمَجْرورُ ٱلشّينُ ، وَٱلْمَرْفوعُ ٱلزّايُ ـ وَلَيْسَ مِنْ مَوْضِعِهِ " [3] يَعْني بِه : والشّينِ الذي يُضارِعُ به الزّايُ ، وليس الزّايُ من مَوْضعِ الشّينِ .

والسَّبَبُ الذي مِنْ أجْلِه جازَ أن يُضارَعَ بالشّينِ الزايُ إذا كانَتْ ساكنةً وبعْدَها

---

(1) هٰذه في غ ، ي ، وكتاب الأدّغام ص ٢٩٢ . والذي في ب وفي الطبعتَين : " في الأجْدَرِ : أشْدَر " ، ط بولاق ٢ : ٤٢٧ ، ط هارون ٤ : ٤٧٩ .

(2) بعد هٰذا في الطبعتَين : " لَمّا قرَّبها منْها في الدالِ وكانَ حرْفًا مجهورًا قرَّبها مِنْها في : افْتعَلَ لتُبْدَلَ الدالُ مكانَ التاءِ " ، ط بولاق ٢ : ٤٢٧ ، ط هارون ٤ : ٤٧٩ .

(3) في عنوان الباب ص ١١٢ .

دالٌ أَنَّ الشِّينَ ٱسْتَطَالَتْ حَتَّى خالَطَتْ أَعْلَى الثَّنِيَّتَيْنِ ، وإِذَا أَجْرَيْتَ فِيها الصَّوْتَ يَخْرُجُ مِن ٱنفِرَاجِ أَعْلَى الثَّنِيَّتَيْنِ ، وذٰلك نَحْوَ مَوْضِعِ السِّينِ والصادِ ، والشِّينُ في الهَمْسِ والرَّخاوَةِ كالصادِ والسِّينِ ؛ فَبِهٰذه المُشابَهةِ أَجْرَوْها مُجْرَى الصادِ والسِّينِ في المُضارَعةِ بِها الزَّايَ .

ثم تَبِعَتْها الجِيمُ وحُمِلَتْ علَيْها ، وإِنْ لَمْ يَكُن في الجِيمِ مِن مُشابَهةِ الصادِ والسِّينِ ولا في مُقارَبةِ مَخْرَجِ الصَّوْتِ مِثْلُ ما بَيْنَ الشِّينِ وبَيْنَ الصادِ والسِّينِ مِنْ / ظ ٦٦٤ / أَجْلِ أَنَّ الجِيمَ مِن مَخْرَجِ الشِّينِ فَعَمِلَ بِها ما عُمِلَ بِالشِّينِ ، كما قَلَبُوا النُّونَ مِيمًا معَ الباءِ في عَمْبَرٍ ونَحْوِه ؛ لا لِمُلابَسَةٍ بَيْنَهما أَكْثَرَ مِنْ أَنَّ الباءَ مِن مَخْرَجِ المِيمِ ، والنونُ تُقْلَبُ معَ المِيمِ مِيمًا ، وكَذٰلكَ لا مُلابَسَةَ بَيْنَ الجِيمِ والزَّايِ أَكْثَرُ مِنْ أَنَّ الشِّينَ الذي مِن مَخْرَجِ الجِيمِ قد ضُورِعَ بِه الزَّايُ .

ومَعْنَى قَوْلِه : " مِن مَوْضِعِ حَرْف قَدْ قَرُبَ مِنَ ٱلزَّايِ " : ذٰلك الحَرْفُ الشِّينُ .

ومَعْنَى : " قَرَّبُوهَا " : يَعْنِي : قَرَّبوا الجِيمَ ، وقَوْلُه : " مِنْهَا " : يَعْنِي : مِن الزَّايِ .

وجَعَلُوا تاءَ ٱفْتَعَلُوا إِذَا كانَ قَبْلَها جِيمٌ دالًا لأَنَّها مِن مَخْرَجِها ، وهِيَ شَدِيدةٌ ؛ فقالوا : ٱجْدَمَعُوا وٱجْدَوَرُوا ؛ في مَعْنَى : ٱجْتَمَعُوا وٱجْتَوَرُوا ، فَجَعَلُوا الجِيمَ بَيْنَ الزَّايِ والجِيمِ .

وقَوْلُه : " لأَنَّهُمَا لَيْسَتَا " : يَعْنِي : الجِيمَ والشِّينَ .

" مِنْ مَخْرَجِهَا " : يَعْنِي : مِن مَخْرَجِ الزَّايِ .

" هَـٰذَا بابٌ تُقْلَبُ فِيهِ ٱلسِّينُ صَـادًا فِي بَعْضِ ٱللُّغَـاتِ

تَقْلِبُهَا ٱلْقَافُ إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا فِي كَلِمَةٍ ، وَذَٰلِكَ قَوْلُكَ : صُقْتُ وَصَبَقْتُ وَٱلصَّمْلَقُ ، وذَٰلِكَ أَنَّهَا مِنْ أَقْصَى ٱللِّسَانِ ، فَلَمْ تَنْحَدِرْ ٱنْحِدَارَ ٱلْكَافِ إِلَى ٱلْفَمِ وَتَصَعَّدَتْ إِلَىٰ مَا فَوْقَهَا مِنَ ٱلْحَنَكِ ٱلْأَعْلَىٰ ، وَٱلدَّلِيلُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ أَنَّكَ لَوْ جَافَيْتَ بَيْنَ فَكَّيْكَ ـ وفِي نُسخةِ أَبِي بَكْرٍ مبْرَمانَ : " بَيْنَ حَنَكَيْكَ " (١) ـ فَبَالَغْتَ ثُمَّ قُلْتَ : قَقَ لَوَجَدْتَ ذَٰلِكَ لَا يُخِلُّ بِٱلْقَافِ ، وَلَوْ فَعَلْتَ ذَٰلِكَ بِٱلْكَافِ وَمَا بَعْدَهَا مِنْ حُرُوفِ ٱللِّسَانِ أَخَلَّ بِهِنَّ ذَٰلِكَ ، فَهَـٰذَا يَدُلُّكَ عَلَىٰ أَنَّ مُعْتَمَدَهَا عَلَى ٱلْحَنَكِ ٱلْأَعْلَىٰ ، فَلَمَّا كَانَتْ كَذَٰلِكَ أَبْدَلُوا مِنْ مَكَانِ ٱلسِّينِ أَشْبَهَ ٱلْحُرُوفِ بِٱلْقَافِ ، لِيَكُونَ ٱلْعَمَلُ مِنْ وَجْهٍ وَاحِدٍ ، وَهِيَ ٱلصَّادُ ، لِأَنَّكَ تَرْفَعُ لِسَانَكَ إِلَى ٱلْحَنَكِ ٱلْأَعْلَىٰ لِلْإِطْبَاقِ ، فَشَبَّهُوهُ بِإِبْدَالِهِمُ ٱلطَّاءَ فِي : مُصْطَبِرٍ ، وَٱلدَّالَ فِي : مُزْدَجِرٍ ، وَلَمْ يُبَالُوا مَا بَيْنَ ٱلسِّينِ وَٱلْقَافِ مِنَ ٱلْحَوَاجِزِ ، وَذَٰلِكَ لِأَنَّهَا قَلَبَتْهَا عَلَىٰ بُعْدِ ٱلْمَخْرَجَيْنِ ، فَكَمَا لَمْ يُبَالُوا بُعْدَ ٱلْمَخْرَجَيْنِ لَمْ يُبَالُوا مَا بَيْنَهُمَا مِنَ ٱلْحُرُوفِ ، إِذْ كَانَتْ تَقْوَىٰ عَلَيْهَا وَٱلْمَخْرَجَانِ مُتَفَاوِتَانِ " (٢) .

هٰذا كلامٌ واضِحٌ ومَفْهُومٌ ، وأَقْصَى اللِّسانِ يُرِيدُ بَه أَقْصَى الفَمِ .

قال : " وَمِثْلُ ذَٰلِكَ قَوْلُهُمْ : جِلْبَابٌ (٣) ـ وفِي نُسخةِ أَبِي بَكْرٍ : " حِلِبْلَابٌ " ـ لَمْ يُبَالُوا مَا بَيْنَهُمَا وَجَعَلُوهُمَا بِمَنْزِلَةِ : عَالِمٍ ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا هَـٰذَا لِأَنَّ ٱلْأَلِفَ قَدْ تُمَالُ فِي غَيْرِ ٱلْكَسْرِ فِي : صَارَ وَغَزَىٰ (٤) وَحُبَالَىٰ وَنَحْوِهَا وَكَذَٰلِكَ ٱلْقَافُ لَمَّا قَوِيَتْ عَلَى ٱلْبُعْدِ لَمْ يُبَالُوا ٱلْحَاجِزَ " (٥) .

يُرِيدُ أَنَّ القافَ قد قَوِيَتْ عَلَىٰ قَلْبِ السِّينِ صـادًا وإِن كانَ بَيْنَهما حاجِزٌ ، كما

---

(١) هٰذا ثابت في الطبعتَين .

(٢) ط بولاق ٢ : ٤٢٧ ـ ٤٢٨ ، ط هارون ٤ : ٤٧٩ ـ ٤٨٠ .

(٣) في الطبعتَين : " هٰذه حِلِبْلَابٌ " .

(٤) في الطبعتَين : صار وطارَ وغَزا .

(٥) ط بولاق ٢ : ٤٢٨ ، ط هارون ٤ : ٤٨٠ .

أَنَّ الكَسْرَةَ التي هِيَ أَحدُ الأَسْبابِ المُوجِبَةِ لِإمالةِ الأَلِفِ قد يكُونُ بيْنَها وبيْنَ الأَلِفِ المُمالَةِ حاجِزٌ كقَوْلِهم : جِلْبَابٌ ؛ وبيْنَ الكَسْرَةِ والجِيمِ والأَلِفِ المُمالَةِ لامُ جِلْبَابٍ وباؤه . وسائرُ ما ذَكَرَه بيِّنٌ .

قال : " وَٱلْغَيْنُ وَٱلْخَاءُ بِمَنْزِلَةِ ٱلْقَافِ مِنَ ٱلْفَمِ ، وقُرْبُهُمَا مِنَ ٱلْفَمِ كَقُرْبِ ٱلْقَافِ مِنَ ٱلْحَلْقِ ، وَذَٰلِكَ قَوْلُهُمْ : صَالِغٌ فِي سَالِغٍ ، وصَلَخَ فِي سَلَخَ " [1] .

وهٰذا كلامٌ ظاهِرٌ [2] .

قال : " وَإِذَا قُلْتَ :زَقَا وَزَلَقٍ لَمْ تُغَيِّرْهَا ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ مَجْهُورٌ لَا يَتَصَعَّدُ ، وَإِنَّمَا تَصَعَّدَتِ ٱلصَّادُ مِنَ ٱلسِّينِ وَهِيَ مَهْمُوسَةٌ مِثْلَهَا فَلَمْ يَبْلُغُوا هَٰذَا ؛ إِذْ كَانَ ٱلْأَعْرَبُ ٱلْأَجْوَدُ ٱلْأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ تَرْكَ ٱلسِّينِ عَلَىٰ حَالِهَا ، وَإِنَّمَا يَقُولُهَا مِنَ ٱلْعَرَبِ بَنُو ٱلْعَنْبَرِ " [3] .

يُرِيدُ أَنَّ الزَّايَ ـ وهِيَ مِن مَخْرَجِ السِّينِ ـ إِذَا كانَ بَعْدَها قافٌ لَم تُقْلَبْ صادًا كما قُلِبَت السِّينُ لِأَنَّ السِّينَ والصادَ مَهْمُوستانِ ؛ فَقَلْبُ السِّينِ صادًا عَلَى اتِّفاقِهما في المَخْرَجِ واتِّفاقِهما في الهَمْسِ والرَّخاوَةِ أَقْوَىٰ مِن قَلْبِ الزَّايِ صادًا وهُما مُخْتَلِفانِ في الهَمْسِ والجَهْرِ .

وقولُه : " لِأَنَّهَا حَرْفٌ مَجْهُورٌ لَا يَتَصَعَّدُ " ؛ يُرِيدُ أَنَّها لا تُجْعَلُ مُطْبَقَةً مِثْلَ الصادِ في الاسْتِعْلَاءِ لِاخْتلافِهِما في الجَهْرِ والهَمْسِ .

" وَإِنَّمَا تَصَعَّدَتِ ٱلصَّادُ مِنَ ٱلسِّينِ " ؛ أَي : انْقَلَبَتْ مِنْها ، والصادُ مُسْتَعْلِيَةٌ ؛ فَكَأَنَّ السِّينَ قد اسْتَعْلَتْ بِهٰذا الانْقِلابِ .

ولَم يَبْلُغْ مِن تَنافُرِ الزَّايِ / و ٦٦٥ / والقافِ أَن يَقْلِبُوها صادًا عَلَىٰ بُعْدِ ما بيْنَ الصادِ والزَّايِ في الجَهْرِ والهَمْسِ .

وتَرْكُ القَلْبِ في السِّينِ هُوَ الأَعْرَبُ الأَكْثَرُ وإِنَّما يَقْلِبُها بنُو العَنْبَرِ الذِينَ ذَكَرْتُهم .

---

(١) ط بولاق ٢ : ٤٢٨ ، ط هارون ٤ : ٤٨٠ .

(٢) ظاهر : من ي ، والذي في غ ، وكتاب الادّغام ص ٢٩٩ : بيّنٌ .

(٣) ط بولاق ٢ : ٤٢٨ ، ط هارون ٤ : ٤٨٠ .

قال : " وَقَالُوا : صَاطِعٌ فِي : سَاطِعٍ ؛ لِأَنَّهَا فِي ٱلتَّصَعُّدِ مِثْلُ ٱلْقَافِ وَهِيَ أَوْلَىٰ بِهَـٰذَا لِبُعْدِ ٱلْمُخْرَجَيْنِ "(١) .

يُرِيدُ أَنَّ الطاءَ في الاَسْتِعْلَاءِ مِثْلُ القافِ ، فكانَ قَلْبُ السِّينِ في ساطِعٍ أَوْلَىٰ مِن قَلْبِها معَ القاف : لأَنَّ السِّينَ أَقْرَبُ إلَى الطاءِ مِنْها إلَى القاف .

قال : " وَلَا يَكُونُ هَـٰذَا فِي ٱلتَّاءِ إِذَا قُلْتَ : تَتَقَ ، وَلَا فِي ٱلثَّاءِ مِنْ : ثَقَبَ ، فَتُخْرِجَهَا إِلَى ٱلظَّاءِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كَٱلظَّاءِ فِي ٱلْجَهْرِ وَٱلْفُشُوِّ فِي ٱلْفَمِ . وَٱلسِّينُ كَٱلصَّادِ فِي ٱلْهَمْسِ وَٱلصَّفِيرِ وَٱلرَّخَاوَةِ ؛ فَإِنَّمَا تَخْرُجُ مِنَ ٱلْحَرْفِ إِلَىٰ مِثْلِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا ٱلْإِطْبَاقَ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلْ يَجُوزُ فِي : ذَقَطَهَا أَنْ تُجْعَلَ ٱلذَّالُ ظَاءً لِأَنَّهُمَا مَجْهُورَتَانِ وَمِثْلَانِ فِي ٱلرَّخَاوَةِ ؟ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقْرُبُ مِنَ ٱلْقَافِ قُرْبَ ٱلصَّادِ ، وَلِأَنَّ ٱلْقَلْبَ أَيْضًا فِي ٱلسِّينِ لَيْسَ بِٱلْأَكْثَرِ ؛ لِأَنَّ ٱلسِّينَ قَدْ ضَارَعُوا بِهَا حَرْفًا مِنْ مُخْرَجِهَا بِمَا هُوَ(٢) غَيْرُ مُقَارِبٍ لِمُخْرَجِهَا وَلَا حَيِّزِهَا ، وَإِنَّمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ٱلْقَافِ مُخْرَجٌ وَاحِدٌ ، وَلِذَٰلِكَ قَرَّبُوا مِنْ هَـٰذَا ٱلْمُخْرَجِ مَا يَتَصَعَّدُ إِلَى ٱلْقَافِ .

فَأَمَّا ٱلتَّاءُ وَٱلثَّاءُ فَلَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِهِمَا هَـٰذَا وَلَا يَكُونُ فِيهِمَا مَعَ هَـٰذَا مَا يَكُونُ فِي ٱلسِّينِ مِنَ ٱلْبَدَلِ قَبْلَ ٱلدَّالِ فِي : ٱلتَّسْدِيرِ إِذَا قُلْتَ : ٱلتَّزْدِيرُ ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : ٱلتَّثْدِيرُ لَمْ تَجْعَلِ ٱلثَّاءَ ذَالًا ؛ لِأَنَّ ٱلظَّاءَ لَا تَقَعُ هَـٰهُنَا ، [وَلِأَنَّ ٱلتَّاءَ(٣) ـ وفي نُسْخَةِ أَبِي بَكْرٍ مبرمانَ : وَلِأَنَّ ٱلثَّاءَ ـ لَمْ يُضَارِعُوا مِنْ مُخْرَجِهَا بِمَا هُوَ غَيْرُ مُقَارِبٍ لِمُخْرَجِهَا(٤) كَمَا فَعَلُوا ذَٰلِكَ بِٱلسِّينِ] "(٥) .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : اَعْلَمْ أَنَّ سيبويه فَرَقَ بَيْنَ قَلْبِ السِّينِ صادًا مَعَ القافِ وبَيْنَ

---

(١) في ط بولاق ٢ : ٤٢٨ ، ط هارون ٤ : ٤٨٠ : " لِقُرْبِ المَخْرَجَيْنِ والإِطْبَاقِ " .

(٢) في الطبعتَين : وهو ، ولاجدوىٰ من الواو .

(٣) هنا في ب ، ي : كذا ، وهي زيادة لا مساغَ لها .

(٤) هنا زيادة في غ ، كتاب الاَدّغام ص ٣٠٢ : ولا حَيِّزها ، وليست في ب ، ي .

(٥) ما بين المعكوفين ليس في طَ بولاق ٢ : ٤٢٨ ، ط هارون ٤ : ٤٨١ .

قَلْبِ التاءِ طاءً والثاءِ ظاءً معَ القافِ بِأشْياءَ ؛ مِنْها : أَنَّ ما بَيْنَ السِّينِ والصادِ مِن المُوافَقةِ أكْثَرُ مِمَّا بَيْنَ التاءِ والطاءِ والثاءِ والظاءِ لِأَنَّ السِّينَ كالصادِ في الهَمْسِ والصَّفِيرِ والرَّخاوَةِ ، وَإِنَّما يُخْرَجُ مِن السِّينِ إِلَى الصادِ ، لِأَنَّها مِثْلُها في كُلِّ شيءٍ إِلَّا الإِطْباقَ .

ثم أَبْطَلَ سيبويه قَلْبَ التاءِ في : تَتَقَ طاءً ، وقَلْبَ الثاءِ ظاءً بِأَن قال : قَلْبُ السِّينِ صادًا قَبْلَ القافِ لَيْسَ بِالمُخْتارِ ولا بِالكَثِيرِ في كلامِهِم ، وإِنَّما يَتَكَلَّمُ بِها بَنُو العَنْبَرِ مَعَ القُرْبِ مِن القافِ وبِما بَيْنَ الصادِ والسِّينِ مِن المُشابَهةِ والمُوافَقاتِ ، وإِذا كانَ قَلْبُ السِّينِ صادًا لَيْسَ بِالمُخْتارِ مع ما بَيْنَهُما كانَ ما دُونَه باطلًا غَيْرَ جائزٍ .

ومِمَّا فَصَلَ بِه بَيْنَ السِّينِ وبَيْنَ التاءِ والثاءِ أَنَّ " السِّينَ قَدْ ضارَعُوا بِها حَرْفًا " ـ يَعْنِي الزَّايَ ـ " مِنْ مَخْرَجِها " ـ يَعْنِي مَخْرَجَ السِّينِ ؛ لِأَنَّ الزَّايَ مِن مَخْرَجِ السِّينِ ـ " بِمَا هُوَ غَيْرُ مُقارِبٍ لِمَخْرَجِها " ـ [يَعْنِي : ضارَعُوا الزَّايَ بِالشِّينِ والجِيمِ وهُما غيرُ مُقارِبَيْنِ لِمَخْرَجِ السِّينِ ـ وإِنَّما بَيْنَه وبَيْنَ القافِ مَخْرَجٌ واحدٌ] [١] يَعْنِي : بَيْنَ الشِّينِ والجِيمِ ـ وهُما مِن مَخْرَجٍ واحدٍ وبَيْنَ القافِ مَخْرَجٌ واحدٌ ، وهُوَ مَخْرَجُ الكافِ .

وقَوْلُه : " فَقَرَّبُوا مِنْ هٰذا المَخْرَجِ ما يَتَصَعَّدُ إِلَى القافِ " ؛ مَعْناه : قَرَّبُوا مِنْ مَخْرَجِ الزَّايِ السِّينَ بِأَن قَلَبُوا السِّينَ صادًا لِتَتَصَعَّدَ إِلَى القافِ ، فَلَمَّا كانَ في مَخْرَجِ السِّينِ الزَّايُ ، وهُوَ مُضارَعٌ بِالجِيمِ والشِّينِ القَرِيبَتَيْنِ مِن القافِ ولَم يَكُن في مَخْرَجِ الثاءِ والتاءِ حَرْفٌ يُضارَعُ بِما يَقْرُبُ مِن القافِ كانَ ذٰلك مِمَّا يُقَوِّي حُكْمَ السِّينِ في قَلْبِها صادًا معَ القافِ .

ومِمَّا يَفْصِلُ بَيْنَ السِّينِ وبَيْنَ الثاءِ خاصَّةً أَنَّ السِّينَ يَجُوزُ أَن يُبْدَلَ مِنْها حَرْفٌ مِن مَخْرَجِها وهُوَ الزَّايُ ، ولا يَجُوزُ أَن يُبْدَلَ مِن الثاءِ حَرْفٌ مِنْ مَخْرَجِه ؛ وذٰلك قَوْلُهُم في التَّسْدِيرِ : التَّزْدِير ، ولا يُجْعَلُ مَكانَ الثاءِ في قَوْلِكَ : التَّثْدِير : التَّذْدِير [٢] ، فَيُجْعَلَ [٣]

---

(١) ما بين المعكوفين في غ ، وكتاب الأدّغام ص ٣٠٣ ، وليس في ب ، ي .

(٢) في غ : التزدير ؛ تصحيف .

(٣) في النسخ الثلاث : لجعل ، وفي كتاب الأدّغام ص ٣٠٥ : فيُجْعَلَ ، وهِيَ أَلْيَقُ .

مَكانَ الثاءِ وهِيَ نَظِيرةُ السِّينِ في مُخْرَجِها ، يعْنِي الذالَ ، وهِيَ من الثاء بِمَحَلِّ الزَّايِ مِن السِّينِ .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : الذي في الكتابِ : التَّنْدِير ، ولا أَعْرِفُ له مَعْنًى في اللُّغة ، ولو جُعِلَ مَكانَه : التَّثْدِين ؛ وهُوَ كَثْرةُ اللَّحْمِ عَلَى الرَّجُلِ كانَ أَحَبَّ إِلَيَّ لِأَنَّ لَهُ مَعْنًى مَفْهُومًا .

ثم قَوَّى [ذٰلك بِأَنَّ] [1] الظاءَ الذي هُوَ حَرْفُ الإِطْباقِ مِنْ مُخْرَجِه لا يَقَعُ قَبْلَ الدالِ ، وحَرْفُ الإِطْباقِ مِنْ مُخْرَجِ السِّينِ وهُوَ الصادُ يَقَعُ قَبْلَ الدالِ في قَوْلِكَ : تَصْدِير ، وتَصْدِم ، / ظ ٦٦٥ / وتَصَدَّح ، وغَيْرِ ذٰلك . وباقي البابِ مَفْهُومٌ .

---

[1] ما بين المعكوفين من كتاب الأدّغام ص ٣٠٦ وليس في النسخ الثلاث ، وبه تكتمل العبارة .

" هٰذَا بَابُ مَا جَاءَ شَاذًّا مِمَّا خَفَّفُوهُ عَلَىٰ أَلْسِنَتِهِمْ وَلَيْسَ بِمُطَّرِدٍ

فَمِنْ ذَٰلِكَ : سِتٌّ ، وَإِنَّمَا أَصْلُهَا : سِدْسٌ ، وَدَعَاهُمْ إِلَىٰ ذَٰلِكَ كَثْرَةُ ٱسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ فِي كَلَامِهِمْ ، وَلِأَنَّ ٱلسِّينَ مُضَاعَفَةٌ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ قَوِيٌّ ، وَٱلْحَاجِزُ أَيْضًا مَخْرَجُهُ أَقْرَبُ ٱلْمَخَارِجِ إِلَىٰ مَخْرَجِ ٱلسِّينِ ؛ فَكَرِهُوا ٱدِّغَامَ ٱلدَّالِ فَيَزْدَادَ ٱلْحَرْفُ سِينًا ، فَتَلْتَقِي ٱلسِّينَاتُ ، وَلَمْ تَكُنِ ٱلسِّينُ تُدَّغَمُ فِي ٱلدَّالِ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، فَأَبْدَلُوا مِنَ ٱلسِّينِ أَشْبَهَ ٱلْحُرُوفِ بِهَا مِنْ مَوْضِعِ ٱلدَّالِ [1] لِئَلَّا يَصِيرُوا إِلَىٰ أَثْقَلَ مِمَّا فَرُّوا مِنْهُ إِذَا ٱدَّغَمُوا ، وَذَٰلِكَ ٱلْحَرْفُ ٱلتَّاءُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : سِدْتٌ ، ثُمَّ ٱدَّغَمُوا ٱلدَّالَ فِي ٱلتَّاءِ ، وَلَمْ يُبْدِلُوا ٱلصَّادَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا ٱلْإِطْبَاقُ " [2] .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ: كلامُ سيبويه بيِّنٌ ، وأنا أُرَتِّبُ ٱدِّغامَه وأُقَرِّبُه إن شاءَ اللهُ .

فَأَوَّلُ ذٰلك أَنَّ ستًّا شاذٌّ ، وأَصْلُه : سِدْسٌ ، والدَّليلُ عَلَىٰ شُذُوذِه أَنَّه لَوْ كانَ يَلْزَمُ فِيه الأدِّغامُ لِوُقُوعِ الدالِ الساكنةِ بَيْنَ السِّينَيْنِ لكانَ يَلْزَمُ فِي : سُدْسِ الشَّيْءِ : سُتٌّ ، وفِي : سِدْسِ الإظْماءِ : سِتٌّ ، وذٰلك ما لا يَقُولُه أَحدٌ .

وإِنَّما ٱدَّغَمُوا ستًّا وسِتَّةً عَلَى الشُّذُوذِ في الأدِّغامِ وأَصْلُها [3] : سِدْسٌ وسِدْسَةٌ ؛ لأَنَّهما ٱسْمانِ لِلْعَدَدِ ودَوْرُهُما في الكلامِ كَثِيرٌ ، فَٱسْتَثْقَلُوا السِّينَيْنِ المُتَطَرِّفَتَيْنِ في مَوْضِعِ فاءِ الفِعْلِ ولامِه وبَيْنَهُما دالٌ ، والدالُ قَرِيبَةُ المَخْرَجِ مِن السِّينِ ؛ فَتَصِيرُ كَأَنَّها ثلاثُ سِيناتٍ .

وقد تَقَدَّمَ في ٱدِّغامِ الحُرُوفِ أَنَّ الدالَ تُدَّغَمُ في السِّينِ ، والسِّينَ لا تُدَّغَمُ في الدالِ [4] فَلَو ٱدَّغَمُوا عَلَىٰ ما يُوجِبُه [5] حُكْمُ الأدِّغامِ لَوَجَبَ أَن يُقالَ : سِسٌّ ، فَتَجْتَمِعَ ثلاثُ سِيناتٍ ، فَكَرِهُوا ذَاك ؛ إِذْ هُمْ قد هَرَبُوا مِن سِينَيْنِ بَيْنَهُما دالٌ

---

(١) هٰذه الكلمة في غ ، ي ، وكتاب الأدِّغام ص ٣٠٧ ، وليست في ب .

(٢) ط بولاق ٢ : ٤٢٨ ـ ٤٢٩ ، ط هارون ٤ : ٤٨١ ـ ٤٨٢ .

(٣) هٰكذا في النسخ الثلاث وكتاب الأدِّغام ص ٣٠٨ وأَراها : وأَصْلُهما لتطابق الضمير بعدُ .

(٤) ص ٨٤ وما بعدها .

(٥) هٰذه من غ ، كتاب الأدِّغام ص ٣٠٩ ، وفي ب ، ي : يُوجِبُ ، وليست أَلْيَق .

وكرهوا أن يقلبوا السين دالًا فيدغموا الدالَ في الدال كما يعمل في الادّغام من قلب الثاني إلى جنس الأول فيقولوا سدٌّ فيصير كأنهم ادّغموا السين في الدال ؛ فقلبوا السين إلى أشبه الحروف بها من مخرج الدال وهو التاء ؛ لأن التاء والسين مهموستان ، فصارت : سدتُ ، ثم ادّغموا الدال في التاء ؛ لأنهما من مخرج واحد ، وقد سبقت الدالُ التاءَ وهي ساكنةٌ فثقل إظهارها .

ولم يقلبوا من السين صادًا لأنه ليس بينهما إلا الإطباق ، وكذلك لم يقلبوا من السين زايًا لأنه ليس بينهما إلا أن الزاي مجهورةٌ والسين مهموسةٌ ؛ فلو قلبوا السين صادًا أو زايًا كانتا كالسين ، وقد استثقل ذلك واجتنب .

قال : " ومثل مجيئهم بالتاء قولهم : ييجل ، كسروا ليقلبوا الواو ، وقولهم : أدلٍ ؛ لأنهم لو لم يكسروا لم تصيرا ياءين ، كما أنهم لو لم يجيئوا بالتاء ما كان ادّغامٌ " (١) .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : الأصلُ في ييجل : يوجل ؛ فاستثقلوا ؛ فكسروا الياءَ ليكون كسرها طريقًا إلى قلب الواو ياءً ، ولم يكن كسرها يوقع لبسًا ، ولا يوهم بناءً غير بنائه .

وأصل أدلٍ : أدلوٌ ، لأنها جمع دلوٍ ، مثل كلبٍ وأكلبٍ ، فكرهوا وقوع الواو طرفًا في الاسم وقبلها ضمةٌ ؛ فكسروا (٢) ما قبل الواو لتنقلب الواو ياءً .

وقوله : " لأنهم لو لم يكسروا لم تصيرا ياءين " ؛ يريد الواو في يوجل ، والواو في أدلوٍ .

قال : " ومن ذلك : ودٌّ ، وإنما أصلها : وتدٌ ، وهي الحجازية الجيدة (٣) ، ولكنهم أسكنوا التاءَ ـ أعني بني تميم ـ كما قالوا : فخذ ، وادّغموا ، ولم يكن مطردًا لما ذكرت لك من الالتباس بالمضاعف ؛ حتى إنهم تجشموا : وطدًا ووتدًا ،

---

(١) ط بولاق ٢ : ٤٢٩ ، ط هارون ٤ : ٤٨٢ .

(٢) بالفاء في غ ، وكتاب الادّغام ص ٣١٠ ، وبالواو في ب ، ي .

(٣) الجيّدة : من الطبعتين .

وَكَانَ ٱلأَجْوَدُ عِنْدَهُمْ : تِدَةً وَطِدَةً ، إِذْ (١) كَانُوا يَتَجَشَّمُونَ ٱلْبَيَانَ " (١) .

يُرِيدُ أَنَّ ٱدّغامَ الدالِ في التاءِ في : سِتٍّ لَيْسَ بِالْمُطَّرِدِ ، لأَنَّهما في كَلِمةٍ واحدةٍ فيَلْتَبِسُ بِما عَيْنُه ولامُه مِن جِنسٍ واحدٍ ، ومِثْلُ ذٰلك : وَدٌّ وأَصْلُه : وَتِدٌ ، وقد مَضَى الكلامُ في نَحْوِ ذٰلك .

قال : " وَمِمَّا يُبَيِّنُونَ فِيهِ قَوْلُهُمْ : عِتْدَانٌ ، وَقَالُوا : عِدَّانٌ ، شَبَّهُوهُ بِوَدٍّ ، وَقَلَّما تَقَعُ ٱلتَّاءُ فِي كَلَامِهِم سَاكِنَةً قَبْلَ ٱلدَّالِ لِمَا فِيهِ مِنَ ٱلثِّقَلِ ، وَإِنَّمَا يَفِرُّونَ إِلَىٰ مَوْضِعٍ تَحَرَّكُ فِيهِ ، وَهَـٰذَا شَاذٌّ مُشَبَّهٌ بِمَا لَيْسَ مِثْلَهُ نَحْوَ : يَهْتَدِي وَيَقْتَدِي " (٢) .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : عِتْدَانٌ جَمْعُ عَتُودٍ وهُوَ التَّيْسُ ، وفِيه لُغَتانِ : عِتْدَانٌ وعِدَّانٌ فَأَمَّا عِدَّانٌ فَشَاذٌّ كَشُذُوذِ وَدٍّ في : وَتِدٍ لأَنَّهُما في كَلِمةٍ واحدةٍ ، ويَجُوزُ أَن يتوهم أَنَّ المُشَدَّدَ / و ٦٦٦ / عينٌ ولامٌ .

وقَوْلُه : " وَإِنَّمَا يَفِرُّونَ إِلَىٰ مَوْضِعٍ تَحَرَّكُ فيه " ، يُرِيدُ أَنَّهم يَخْتارُونَ في المَصْدَرِ تِدَةً وطِدَةً ولا يَخْتارُونَ : وَتْدًا ولا وَطْدًا لِسُكُونِ التاءِ والطاءِ وبَعْدَهُما الدالُ وذٰلك مُسْتَثْقَلٌ .

وقَوْلُه : " وَهَـٰذَا شَاذٌّ مُشَبَّهٌ بِمَا لَيْسَ مِثْلَهُ " ، يَعْنِي : وَدٌّ وعِدَّانٌ شَاذٌّ ، وقد شُبِّهَ بِيَهِدِّي يَقَدِّي في ٱدّغامِ تاءِ يَهْتَدِي ويَقْتَدِي في الدالِ ، وتاءُ يَهْتَدِي ويَقْتَدِي زائدةٌ ولا يَقَعُ في بِنائه لَبْسٌ ، لأَنه يَعْلَمُ أَنَّهُ : يَفْتَعِلُ ، ولَيْسَ كَذٰلك : وَدٌّ وعِدَّانٌ .

قال : " وَمِنَ ٱلشَّاذِّ قَوْلُهُمْ : أَحَسْتُ وَمَسْتُ وَظَلْتُ ، كَرِهُوا ٱلتَّضْعِيفَ ، وَكَرِهُوا تَحْرِيكَ هَـٰذَا ٱلْحَرْفِ ٱلَّذِي لَا تَصِلُ إِلَيْهِ ٱلْحَرَكَةُ فِي : فَعَلْتُ ٱلَّذِي هُوَ غَيْرُ مُضَاعَفٍ ، فَحَذَفُوا كَمَا حَذَفُوا ٱلتَّاءَ مِنْ قَوْلِهِمْ : يَسْطِيعُ لَمَّا كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ كَرَاهِيَةَ تَحْرِيكِ ٱلسِّينِ ، وَكَانَ هَـٰذَا أَحْرَىٰ إِذْ كَانَ زَائِدًا " (٣) .

---

(١) في ب : إذا ، والتصويب من سائر النسخ .

(٢) ط بولاق ٢ : ٤٢٩ ، ط هارون ٤ : ٤٨٢ .

(٣) ط بولاق ٢ : ٤٢٩ ، ط هارون ٤ : ٤٨٢ ـ ٤٨٣ .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : أَصْلُ أَحَسْتُ : أَحَسَسْتُ وأَصْلُ مَسْتُ وظَلْتُ : مَسِسْتُ وظَلِلْتُ ، وكَرِهُوا الحرْفَيْنِ مِن جِنسٍ واحد ظاهِرَيْنِ غَيْرَ مُدَّغَمٍ أَحدُهُما في الآخَرِ فَحَذَفُوا الأَوّلَ مِنْهُما المُتَحرِّكَ ؛ لِأَنَّهم لَوْ حَذَفُوا الثانِيَ ٱحْتاجُوا إِلَىٰ تَسْكِينِ الأَوَّلِ ؛ إِذْ [1] كانَت التاءُ التي لِلْفاعِلِ والنونُ التي [2] في جَمْعِ المُؤَنَّثِ يَسْكُنُ ما قَبْلَهما فَتَكْثُرُ التَّغْيِيراتُ .

ومِثْلُ ذٰلك : يَسْطِيعُ ، أَصْلُه : يَسْتَطِيعُ ، وكَثُرَ في كلامِهِم فَحَذَفُوا أَحدَ الحرْفَيْنِ ؛ فَمِنْهُم مَن يَقُولُ : يَسْطِيعُ ، ومِنْهُم مَن يَقُولُ : يَسْتِيعُ ، وكَرِهوا ٱدِّغامَ التاءِ في الطاءِ وإِلْقاءَ حَرَكَتِها علَى السِّينِ فيُقالَ : يَسَطِّيعُ كَرَاهِيَةَ تَحْرِيكِ السِّينِ .

وقَوْلُه : " وَكَانَ هَـٰذَا أَحْرَىٰ إِذْ كَانَ زَائِدًا " ؛ يَعْنِي : حَذْفُ التاءِ في يَسْتَطِيعُ أَوْلَىٰ ـ إِذْ كانَتْ زائدةً ؛ لأَنَّها تاءُ : يَسْتَفْعِلُ ـ مِنْ حَذْفِ السِّينِ الأُولَىٰ مِنْ أَحَسْتُ ومَسْتُ ، واللامِ الأُولَىٰ مِنْ ظَلْتُ وهِيَ عَيْنُ الفِعْلِ .

وفي مَسْتُ وظَلْتُ لُغَتانِ : كَسْرُ الأَوَّلِ وفَتْحُه ؛ فَمَن فَتَحَه تَرَكَه عَلَىٰ حالِه ، ومَن كَسَرَه أَلْقَىٰ عَلَيْه كَسْرَةَ عَيْنِ الفِعْلِ مِن : مَسِسْتُ وظَلِلْتُ كما أَلْقَىٰ فَتْحةَ السِّينِ المَحْذُوفةِ عَلَى الحاءِ في : أَحَسْتُ .

" وَمَنْ قَالَ : يُسْطِيعُ فَإِنَّمَا زَادَ ٱلسِّينَ عَلَىٰ : أَطَاعَ يُطِيعُ وَجَعَلَهَا عِوَضًا مِنْ سُكُونِ مَوْضِعِ ٱلْعَيْنِ " [3] .

وقد ذَكَرْنا هٰذا مُسْتَقْصًى في أَوَّلِ الكتابِ بِما أَغْنَىٰ عَنْ إِعادَتِه .

قال : " وَمِنَ ٱلشَّاذِّ أَيْضًا : تَقَيْتُ ، وَهُوَ يَتَقِي ، وَيَتَسِعُ ؛ لَمَّا كَانَتَا مِمَّا كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ ، وَكَانَتَا تَاءَيْنِ حَذَفُوهُمَا كَمَا حَذَفُوا ٱلْعَيْنَ مِنَ ٱلْمُضَاعَفِ نَحْوَ : أَحَسْتُ وَمِسْتُ ، وَكَانُوا عَلَىٰ هَـٰذَا أَجْرَأَ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ حَذْفٍ وَبَدَلٍ ، وَٱلْمَحْذُوفَةُ هِيَ ٱلَّتِي

---

[1] في ب ، ي : وإذا ، والكلام بها غير مترابط ، والتصويب من غ ، كتاب الأدّغام ص ٣١٣ .

[2] التي : ليست في ب .

[3] ط بولاق ٢ : ٤٢٩ ، ط هارون ٤ : ٤٨٣ .

فِي مَوْضعِ ٱلْفَاءِ ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّ يَتَقِي مُتَحَرِّكُ ٱلتَّاءِ " [١] .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : أَصْلُ تَقَيْتُ : ٱتَّقَيْتُ عَلَى : ٱفْتَعَلْتُ ، والتاءُ الأُولَىٰ مِن ٱتَّقَيْتُ هِيَ فاءُ الفِعْلِ حَذَفُوها تَخْفِيفًا ، فَبَقِيَت تاءُ ٱفْتَعَلْتُ وهِيَ مُتَحَرِّكَةٌ ، فَسَقَطَتْ أَلِفُ الوَصْلِ ومُسْتَقْبَلُه عَلَىٰ هٰذا الحَدِّ : يَتَقِي ؛ بِحَذْفِ التاءِ الساكِنَةِ ـ وأَصْلُه : يَتَّقِي ـ والأَمْرُ مِنْه : تَقِ اللَّهَ ، قال الشاعِرُ [٢] :

زِيَادَتَنَا ، نُعْمَانُ ، لَا تَنْسَيَنَّهَا * تَقِ ٱللَّهَ فِينَا وَٱلْكِتَابَ ٱلَّذِي تَتْلُو

وأَصْلُه : ٱتَّقِ اللَّهَ ؛ لَمَّا حُذِفَت التاءُ الساكِنَةُ بَقِيَت التاءُ الثانِيَةُ المُتَحَرِّكَةُ ، فَٱسْتَغْنِيَ عَنْ أَلِفِ الوَصْلِ وأُسْقِطَتْ . وٱسْمُ الفاعِلِ مِنه : مُتَقٍ ، وأَصْلُه : مُتَّقٍ . ويَتَسِعُ مِثْلُه ، وأَصْلُه : يَتَّسِعُ .

وقَوْلُه : " كَانُوا عَلَىٰ هَـٰذَا أَجْرَأَ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ حَذْفٍ وَبَدَلٍ " ؛ يَعْنِي : التاءُ الأُولَىٰ مِن يَتَّقِي ويَتَّسِعُ أَوْلَىٰ بِالحَذْفِ مِن السِّينِ الأُولَىٰ مِنْ : أَحَسَسْتُ ومَسِسْتُ [٣] واللامِ الأُولَىٰ مِن : ظَلِلْتُ ؛ لِأَنَّ التاءَ الأُولَىٰ أَصْلُها واوٌ ، وهِيَ فاءُ الفِعْلِ مِن : وَقَىٰ ووَسِعَ ، ويَقَعُ فيها حَذْفٌ وبَدَلٌ ؛ أَمَّا الحَذْفُ فَإِنَّها تُحْذَفُ في المُسْتَقْبَلِ إِذَا قُلْتَ : يَقِي ويَسَعُ ، وأَمَّا البَدَلُ فَإِنَّها تُبْدَلُ تاءً في ٱفْتَعَلَ إِذَا قُلْتَ : ٱتَّقَىٰ وٱتَّسَعَ ، كما تقولُ : ٱتَّزَنَ وٱتَّعَدَ وما أَشْبَهَ ذٰلك .

وقَوْلُه : " أَلَا تَرَىٰ أَنَّ يَتَقِي مُتَحَرِّكَةٌ " [٤] ؛ يُرِيدُ أَنَّ تَحَرُّكَ تاءِ يَتَقِي في المُسْتَقْبَلِ دَلالَةٌ عَلَىٰ أَنَّ تَقَيْتُ مُخَفَّفَةٌ مِن : ٱتَّقَيْتُ ؛ لِأَنَّها لَوْ لَمْ تَكُن مُخَفَّفَةً مِن :

---

[١] ط بولاق ٢ : ٤٢٩ ، ط هارون ٤ : ٤٨٣ .

[٢] عبد الله بْن هَمَّام السَّلُولِيّ ، من قصيدة يخاطب فيها النعمان بن بشير أمير الكوفة من قِبَل معاوية . والرواية في شعره : خَفِ اللَّهَ فِينا ؛ فلا شاهد فيها ؛ ص ٩٠ ، شعر عبد الله بْن هَمَّام السَّلُولِيّ جَمْع وتحقيق ودراسة وليد محمد السراقبي ، ط ١ مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي ، ١٩٩٦ .

[٣] في النسخ الثلاث : أَحَسْت ومَسْت ، ولا يفيان بالغرض ، والاختيار من كتاب الإدّغام ٣٢٠ .

[٤] ط بولاق ٢ : ٤٢٩ ، ط هارون ٤ : ٤٨٣ : ألا تَرَىٰ أَنَّ الَّتِي تَبْقَىٰ مُتَحَرِّكَةٌ ، يريد التاء .

اتَّقَيْتُ لكانَ بِمَنْزِلةِ : رَمَيْتُ ومَضَيْتُ ، وكانَ يلزَمُ أن يكونَ مُسْتَقْبَلُه [١] : يَتْقِي بِتَسْكِينِ التاءِ بِمَنْزِلةِ : يرْمِي ويَمْضِي ، وكانَ يلزَمُ [أَن يكُونَ] [٢] الأَمْرُ مِنْه : اتْقِ بِأَلِفِ وَصْلٍ كما يُقالُ : ارْمِ وامْضِ .

قال : " وبَعْضُ العَرَبِ يَقُولُ : اسْتَخَذَ فُلانٌ أرْضًا ، يُرِيدُ : اتَّخَذَ ، كأَنَّهُم أَبْدَلُوا السّينَ مَكانَ التّاءِ في : اتَّخَذَ ، حَيْثُ كَثُرَتْ في كَلامِهِمْ وكَانَتا تاءَيْنِ ، فَأَبْدَلُوا السّينَ مَكانَها كَما أُبْدِلَت / ظ ٦٦٦ / التّاءُ مَكانَها في : سِتّ ، وإِنّما فعلَ هٰذا كَراهِيَةَ التَّضْعِيفِ . ومِثْلُ ذٰلِكَ قَوْلُ بَعْضِ العَرَبِ : الْطَجَعَ في : اضْطَجَعَ ، أَبْدَلَ اللّامَ مَكانَ الضّادِ كَراهِيَةَ الْتِقاءِ الْمُطْبَقَيْنِ ، فَأَبْدَلَ مَكانَها أَقْرَبَ الحُرُوفِ مِنْها في المَخْرَجِ والانْحِرافِ ، وقَدْ بُيِّنَ ذٰلِكَ ، وكَذٰلِكَ السّينُ لَمْ تَجِدْ حَرْفًا أَقْرَبَ إِلَى التّاءِ في المَخْرَجِ والهَمْسِ حَيْثُ أَرادُوا التَّخْفِيفَ مِنْها ، وإِنّما فَعَلُوا هٰذا لأَنَّ التَّضْعِيفَ مُسْتَثْقَلٌ في كَلامِهِمْ .

وفِيها قَوْلٌ آخَرُ : أَنْ يَكُونَ : اسْتَفْعَلَ ، فَحَذَفَ التّاءَ لِلتَّضْعِيفِ مِن : اسْتَتْخَذَ كَما حَذَفُوا لامَ ظَلْتُ .

وقالَ بَعْضُهُمْ في : يَسْطِيعُ : يَسْتِيعُ ، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : حَذَفَ الطّاءَ كَما حُذِفَ لامُ ظَلْتُ وتَرَكُوا الزِّيادَةَ كَما تَرَكُوها في : تَقَيْتُ ، وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : أَبْدَلُوا التّاءَ مَكانَ الطّاءِ ، لِيَكُونَ ما بَعْدَ السّينِ مَهْمُوسًا مِثْلَها ، كَما قالُوا : ازْدانَ لِيَكُونَ ما بَعْدَهُ مَجْهُورًا ، فَأَبْدَلُوا مِنْ مَوْضِعِها أَشْبَهَ الحُرُوفِ بِالسّينِ ، فَأَبْدَلُوها مَكانَها كَما تُبْدَلُ هِيَ مَكانَها في الإِطْباقِ " [٣] .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : أَمّا الوَجْهُ الأَوَّلُ مِن وَجْهَيْ تَفْسِيرِ [٤] سيبويه لِقَوْلِهِم : اسْتَخَذَ فَأَن يَكُونَ : اتَّخَذَ بِتَشْدِيدِ التاءِ ووَزْنُه : افْتَعَلَ ، فَأَبْدَلَ مِن التاءِ الأُولَىٰ

---

(١) مُسْتَقْبَلُه : ليست في ب ، وهي في غ ، ي ، كتاب الادّغام ص ٣٢١ .

(٢) " أَنْ يَكُونَ " : من غ ، كتاب الادّغام ص ٣٢١ .

(٣) ط بولاق ٢ : ٤٢٩ ـ ٤٣٠ ، ط هارون ٤ : ٤٨٣ ـ ٤٨٤ .

(٤) في ب ، ي : تفسير وجهي ، وليس بالدقيق ، والاختيار من غ ، كتاب الادّغام ٣٢٢ .

- وهِيَ فاءُ الفعْلِ - سِيناً كما أُبدِلَت التاءُ مِن السِّينِ في : ستّ وأَصْلُها : سِدْسٌ ، ويُقَوِّي هٰذا حَذْفُهم هذه التاءَ الأُولَىٰ مِن : يَتَقِي ويَتَسع ، عَلىٰ معنىٰ : يتَّقِي ويتَّسع . ولَيْسَ إِبْدَالُ السِّينِ مِن التاءِ عَلَىٰ ما بيْنَهُما مِن الاشْتِراكِ في الهَمْسِ وتَقارُبِ المَخْرَجيْنِ بِأَشَدَّ مِنْ حَذْفِها في : تَقَيْتُ ويتَقِي ، وذٰلك لِاسْتِثْقالِ التَّشْدِيدِ وكَرَاهِيَتِهِم له .

والحَرْفُ شَاذٌّ وكلامُه فيه واضِحٌ .

وشَبَّهَ إِبْدَالَ التاءِ الأُولَىٰ في : اتَّخَذَ سِيناً في : اسْتَخَذَ لِما بيْنَ التاءِ والسِّينِ مِن الشَّبَهِ بِقَلْبِ بَعْضِ العَرَبِ الضادَ لاماً في : الْطَجَعَ : يُرِيدُ : اضْطَجَعَ ؛ اسْتِثْقالًا لِلْحَرْفَيْنِ المُطْبَقَيْنِ ، وهُما الضادُ والطاءُ ، واخْتارُوا اللامَ لِمُشارَكَتِها الضادَ في الانْحِرافِ والمُقارَبةِ .

وقد ذَكَرْنا ما بيْنَهُما في المَوْضِعِ الذي ذُكِرَ فيه ادِّغامُ لامِ المعرفةِ في الضادِ [١] .

الوَجْهُ الثاني : أَن يَكُونَ : اسْتَفْعَلَ : اسْتَتْخَذَ ، وحَذَفُوا التاءَ الثانيةَ الساكنةَ ؛ لِأَنَّهُم لَوْ حَذَفُوا الأُولَىٰ اجْتَمَعَ ساكنانِ فَأَحْوَجَهُم إِلَىٰ تَغْيِيرٍ آخَرَ .

وشَبَّهَ سيبويه حَذْفَ إِحْدَى التاءَيْنِ في : اسْتَتْخَذَ بِحَذْفِ إِحْدَى اللامَيْنِ مِن : ظَلِلْتُ ، غَيْرَ أَنَّ التاءَ المَحْذُوفةَ مِن : اسْتَتْخَذَ هِيَ الثانيةُ واللامِ المَحْذُوفةَ مِن : ظَلِلْتُ هِيَ الأُولَىٰ لِئَلَّا يَكْثُرَ التَّغْيِيرُ .

قال : " وَمِنَ الشَّاذِّ قَوْلُهُمْ فِي : بَنِي الْعَنْبَرِ وَبَنِي الْحَارِثِ : بَلْعَنْبَرِ وَبَلْحَارِثِ ؛ حَذَفُوا النُّونَ ، وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ بِكُلِّ قَبِيلَةٍ تَظْهَرُ لَامُ الْمَعْرِفَةِ ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ تَظْهَرِ اللَّامُ فِيهَا فَلَا يَكُونُ ذَٰلِكَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مِمَّا كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ وَكَانَتِ اللَّامُ وَالنُّونُ قَرِيبَتَيِ الْمَخْرَجِ [٢] حَذَفُوهَا وَشَبَّهُوهَا بِمَسْتُ ؛ لِأَنَّهُمَا حَرْفَانِ مُتَقَارِبَانِ ، وَلَمْ يَصِلُوا إِلَى الْإِدِّغَامِ كَمَا لَمْ يَصِلُوا فِي مَسِسْتُ [٣] لِسُكُونِ اللَّامِ ، وَهَٰذَا أَبْعَدُ ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ أَنَّهُ مُنْفَصِلٌ وَأَنَّهُ سَاكِنٌ لَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الْفِعْلِ حِينَ تُدْرِكُهُ الْحَرَكَةُ .

---

(١) ص ٩٨ .

(٢) في النسخ الثلاث : المخارج ، وليست تليق ، والاختيار من كتاب الادّغام ص ٣٢٤ .

(٣) في ب ، ي : مَسْتُ ، وليست ملائمة ، والاختيار من كتاب الادّغام ص ٣٢٤ .

وَمِثْلُ هَـٰذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ : عَلْمَاءِ بَنُو فُلَانٍ ، فَحَذَفَ ٱللَّامَ وَهُوَ يُرِيدُ : عَلَى ٱلْمَاءِ بَنُو فُلَانَ . وَهِيَ عَرَبِيَّةٌ " (١) .

وفي نُسْخَةِ أَبِي بَكْرٍ مبرمانَ زيادةٌ عَلَىٰ كثيرٍ مِن النُّسَخِ :

" وَذَٰلِكَ قَوْلُكَ : بَلْعَنْبَرِ وبَلْحَارِثِ وَعَلْمَاءِ بنو فُلَانٍ ، وَقَالَ ٱلشَّاعِرُ (٢) :

وَمَا غُلِبَ ٱلْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ قُوَّةٍ * وَلَٰكِنْ عَلَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ قَنْبَرِ (٣)

وقال (٤) :

فَمَا أَصْبَحَتْ عَلَّرْضِ نَفْسٌ بَرِيئَةٌ * وَلَا غَيْرُهَا إِلَّا سُلَيْمَانُ مَالُهَـا " (٥)

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : يُرِيدُ أَنَّكَ إِذَا وَصَلْتَ صارَت النونُ مُتَحَرِّكَةً وبَعْدَها اللامُ ساكنةٌ ، وقد سَقَطَت الياءُ التي في : بَنِي لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ ، فَصَارَ بَنُو الحارِث وبَنُو العَنْبَر : بَنَلْحارِثِ وبَنَلْعَنْبَرِ في تَحَرُّكِ النونِ وسُكُونِ اللامِ بَعْدَها بِمَنْزِلَةِ : مَسِسْتُ في تَحَرُّكِ السِّينِ الأُولَىٰ وسُكُونِ الآخِرَةِ ، فَلَمْ يَقَعِ ٱدِّغامٌ فِيهِما لِسُكُونِ الثاني ، فَحَذَفُوا النونَ كما حَذَفُوا السِّينَ الأُولَىٰ .

وقَوْلُه : " وَهَـٰذَا أَبْعَدُ " ، يُرِيدُ : والاَدِّغامُ في : بَلْعَنْبَرِ أَبْعَدُ مِنْه في : مَسِسْتُ مِن جِهَتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : أَنَّ اللامَ في : بَلْعَنْبَرِ مِن كلمة والنونَ مِن كَلِمةٍ قَبْلَهَا لِأَنَّ أَصْلَهَا : بَنِي العَنْبَرِ ومَسِسْتُ كَلِمةٌ واحدةٌ ، وقد تَقَدَّمَ أَنَّ الاَدِّغامَ فِيما كانَ مِنْه في كَلِمةٍ

---

(١) ط بولاق ٢ : ٤٣٠ ، ط هارون ٤ : ٤٨٤ ـ ٤٨٥ .

(٢) الفرزدق همّام بن غالب .

(٣) علْماء : ليستْ في ب ، ي وهي موضع الشاهد . والبيت عند ابن السيرافي في " شرح أبيات سيبويه " ٢ : ٤٣٥ ـ ٤٣٦ بتحقيق محمد علي سلطاني ، ط ١ دار العصماء بدمشق ، ٢٠١٠ .

(٤) الفرزدق ، ولا شاهد في رواية البيت في شرح ديوان الفرزدق لإيليا الحاوي ٢ : ١٩٤ ، دار الكتاب اللبناني ١٩٨٣ . وقد تناول البيتَ ابن السيرافي في " شرح أبيات سيبويه " ٢ : ٤٠١ ـ ٤٠٢ ، بتحقيق محمد علي سلطاني ، ط ١ ، دار العصماء بدمشق ، ٢٠١٠ .

(٥) ما أورده السيرافي من نسخة مبرمان ليس في الطبعتين .

أَقْوىٰ مِمَّا يَكُونُ في / و ٦٦٧ / كلِمَتَيْنِ .

والجِهَةُ الأُخْرىٰ : أَنَّ لامَ المَعْرِفةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ لا تَصرُّفَ لَها في الحَرَكةِ ، والسِّينانِ في : مَسِسْتُ مِن كلمةٍ واحدةٍ والثانيةُ مِنْهما قد تَكُونُ مُتَحرِّكةً في قَوْلكَ : مَسَّ يَمَسُّ ومَسًّا ومَسُّوا [١] ، وإِنَّمَا يَقَعُ الإِدّغامُ في مُتَحرِّكٍ ، والذي لا يَكُونُ إِلَّا ساكنًا لا يَقَعُ فِيه الإِدّغامُ .

وقَوْلُه : " وإِنَّمَا يَقُولُونَ : بَلْحَارِثِ وَبَلْعَنْبَرِ وَمَا أَشْبَهَ ذَٰلِكَ [إِذَا كَانَتْ لَامُهُ تَظْهرُ عَلَى اللِّسَانِ " ؛

يُرِيدُ أَنَّها تُحْذَفُ في بَلْحارِثِ وبَلْعَنْبَرِ] [٢] وبَلْهُجَيْمِ وما أَشْبَهَ ذٰلك ، ولا تُحْذَفُ في : بَنِي النَّجَّارِ ، وبَنِي النَّمِرِ ، وما أَشْبَهَ ذٰلك ؛ لِأَنَّ لامَ المَعْرِفةِ إِذَا ظَهَرَتْ بَانَ مَخْرَجُهَا فَظَهَرَت النونُ واللامُ وكَأَنَّهُما مِن جِنسٍ واحدٍ لِمَا بَيْنَهُمَا مِن التَّجاوُرِ ، ولِأَنَّ النونَ تُدَّغَمُ في اللامِ فَصَارَتَا كَأَنَّهُما سِينًا : مَسِسْتُ وأَحْسَسْتُ ، ولامًا : ظَلِلْتُ ، وإِذَا ادَّغَمْتَ لامَ المَعْرِفةِ في حَرْفٍ آخَرَ بَايَنَ ذٰلكَ الحَرْفُ النونَ ، وأَيْضًا فَإِنَّ لامَ التَّعْرِيفِ إِذَا ادُّغِمَتْ فَأُبْدِلَتْ لِلإِدّغامِ فقد أُعِلَّتْ ، فَكَرِهُوا حَذْفَ ما قَبْلَها لِئَلَّا يُدْخِلُوا عِلَّةً عَلَىٰ عِلَّةٍ .

وقَوْلُهم : عَلْمَاءِ بَنُو فُلانٍ ؛ أَصْلُه : عَلَى المَاءِ ؛ فَحُذِفَت اللامُ الأُولَىٰ كما حُذِفَت السِّينُ الأُولَىٰ مِن : مَسِسْتُ .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : وقد تَدْخُلُ " عَلَىٰ " ونَحْوُها عَلَى الألِفِ واللامِ اللَّتَيْنِ لِلتَّعْرِيفِ الواقِعَتَيْنِ عَلَىٰ ما أَوَّلُه هَمْزَةٌ ؛ فَإِذَا لُيِّنَت الهَمْزَةُ وأُلْقِيَتْ حَرَكَتُها عَلَى اللامِ جازَ ادِّغامُ لامِ " عَلَىٰ " في لامِ المَعْرِفةِ التي تَحَرَّكَتْ بِإِلْقاءِ حَرَكةِ الهَمْزَةِ ، وذٰلك قَوْلُكَ : عَلَّرْضِ ؛ أَصْلُها : عَلَى الأَرْضِ ، ثم لُيِّنَت هَمْزَةُ " الأَرْضِ " وأُلْقِيَتْ حَرَكَتُها عَلَىٰ لامِ التَّعْرِيفِ فَتَصِيرُ : عَلَى الَرْضِ ؛ لِأَنَّ أَلِفَ " عَلَىٰ " بَعْدَ لامِها تَسْقُطُ ثم تُدَّغَمُ

---

[٤] ومَسًّا ومَسُّوا : ليستا في ب .

[٥] ما بين المعكوفين ليس في ب ، ي ، وهو في غ ، كتاب الإدّغام ص ٣٢٧ .

فَتَصيرُ: عَلَّرْضِ ، وهذا قياسٌ مُطَّرِدٌ ، يَجُوزُ في : جَلَا الأَمْرَ ، وسَلَا الإِقَامَةَ أن تَقُولَ : جَلَّمَرَ ، وسَلَّقَامَةَ ، وأَصْلُه بَعْدَ تَخْفِيفِ الهَمْزَةِ وإِلْقَاءِ حَرَكَتِها : جَلَلَمْرَ ، وسَلَلَقَامَةَ .

وقد حَكَىٰ أَهْلُ اللُّغَةِ : عَلَّرْضِ ، ونَحْوَه عَلَىٰ هذا التَّقْدِيرِ .

ومِثْلُه : " لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي " (٣٨ : الكهف) ؛ عَلَىٰ مَعْنَىٰ : لَكِنْ أَنَا ، وخُفِّفَ : لَكِنَنَا ، وَأُدْغِمَ . ولَيْسَ هذا مِثْلَ : عَلْمَاءِ بَنُو فُلان ؛ لأَنَّ هذا قد حُذِفَ مِنْه إِحْدَى اللامَيْنِ ، وهو مِثْلُ : ظَلْتُ ومَسْتُ ، ولا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

ومَن رَوَىٰ : " فَمَا أَصْبَحَتْ عَلَّرْضِ " [1] فَهُوَ قياسٌ مُطَّرِدٌ .

ومَن قال : عَلَأَرْضِ فلا يُقْبَلُ ذلك مِنه إِلَّا بِثَبَتٍ ورِوايةٍ . فَاعْرِفْ ذلكَ .

---

[1] مِن بيتِ الفرزدق السالف .

هَٰذا بابٌ أَفْرَدتُه بعدَ الفَراغِ مِن آدِّغامِ كتابِ سيبويه وتفسيرِه ؛ لِذِكْرِ ما ذَكَرَه الكُوفيُّونَ مِن الآدِّغامِ ، وبعضُه يُخالِفُ مَذْهَبَ سيبويه ، وذِكْرِ الشَّاذِّ ، والآحْتِجاجِ في بعضِ ذٰلك [1]

ومَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ في الآدِّغامِ قَلِيلٌ ؛ لَيْسَ بِعامٍّ مُسْتَوعِبٍ لِلْحُرُوفِ والكلامِ عَلَيْها ، ولَمْ يُصَنِّفُوا الحُرُوفَ عَلَىٰ ما صَنَّفَه سيبويه ، ولَمْ يُلَقِّبُوها كَتَلْقِيبِه . وأَنا ذاكِرٌ ما ذَكَرُوه مِمَّا يُحْتاجُ إِلَىٰ ذِكْرِه إِن شاءَ اللّٰهُ .

فَمِن ذٰلك أَنَّ الفَرَّاءَ سَمَّىٰ بعضَ الحُرُوفِ مُصَوِّتًا ، وذَكَرَ مِن المُصَوِّتِ الصادَ والضادَ ، وسَمَّىٰ بعضَها أَخْرَسَ وذَكَرَ مِنه التاءَ والباءَ .

وأَظُنُّه أَرادَ بِالمُصَوِّتِ ما جَرَىٰ فيه الصَّوْتُ ، نحو : الضادِ والصادِ والزايِ والظاءِ والذالِ والثاءِ ونحوِ ذٰلك ، وأَرادَ بِالأَخْرَسِ الحُرُوفَ الشديدةَ التي يَلْزَمُ اللِّسانُ فيها مَكانَه ، وهِيَ الثمانيةُ الأَحْرُفِ الشديدةُ التي يَجْمَعُها قَوْلُكَ : أَجِدُكَ قَطَّبْتَ ، لِأَنه لَمَّا ذَكَرَ الباءَ قال : " الشَّفَتانِ تَتَضَمَّانِ آنْضِمامَ الأَخْرَسِ لا صَوْتَ لَه ، وضَعُفَ الآنْضِمامُ بِالمِيمِ لِأَنَّ الصَّوْتَ مِن الخَيْشُومِ يَبْقَىٰ في المِيمِ معَ آنْضِمامِ الشَّفَتَيْنِ " .

وذَكَرَ أَبو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَىٰ ثَعْلَبٌ عَن الفَرَّاءِ قال : " إِنَّما يُعْلَمُ ما تَناسَبَ مِن الحُرُوفِ بِاللُّغةِ أَن يُبْدَلَ الحَرْفُ مِنْ أَخِيه ويَكُونَ معَ أَخِيه في قافِيَةٍ واحدةٍ ؛ مِثْل : مَدَحَ ومَدَهَ ، والنُّونِ والمِيمِ في قافِيَةٍ ، والعَيْنِ والهَمْزَةِ مِثْل : آسْتَأْدَيْتُ وآسْتَعْدَيْتُ . وهٰذا كَثِيرٌ ؛ يُبْدَلُ الحَرْفُ مِنْ أَخِيه فَيُدْغَمُ فيه إِذَا قَرُبَ هٰذا القُرْبَ . فقال الفَرَّاءُ : الهَمْزَةُ والعَيْنُ والحاءُ والهاءُ أَخَواتٌ ؛ وذٰلك أَنَّهُنَّ مُتقارِباتٌ في المَخارِجِ ؛ إِذَا آمْتَحَنْتَ ذٰلك وَجَدْتَه " .

---

[1] هٰذا الباب حققه د. صبيح التميمي ونشره في دار البيان العربي بجدة سنة ١٩٨٥ بعنوان " ما ذكره الكوفيون من الإدغام " ، وهو مُتاح على شبكة المعلومات : الإنترنت . وذكر د. سيف العريفي في كتاب الآدِّغامِ ص ٣٣١ أنه آعتمده في تحقيقه .

وقال أَحْمَدُ بْنُ يَحْيىٰ بَعْدَ كلامِ الفَرَّاءِ وقد ذَكَرَ ٱدّغامَ الهاءِ في الحاءِ ، والحاءِ في الهاءِ ؛ فقال : " وقد قُلْنا : إِنَّ اللُّغَةَ قد أَوْجَبَتْ إِدْغامَ كُلٍّ / ظ ٦٦٧ / واحدٍ مِنْهُما في صاحِبِهِ إِذْ وَجَبَ أَن يَقُومَ كُلُّ واحدٍ مِنْهُما مَقامَ صاحِبِهِ في قَوْلِهِم : المَدْحُ والمَدْهُ ؛ فَهٰذا القِياسُ " .

وكذٰلك جَعَلَ الهَمْزَةَ والعَيْنَ مُتَداخِلَتَيْنِ مِنْ حَيِّزٍ واحدٍ لِإِبْدالِ أَحَدِهِما مِن الآخَرِ في قَوْلِهِم : ٱسْتَعْدَيْتُ وٱسْتَأْدَيْتُ .

وهٰذا كُلُّه خَطَأٌ فاحِشٌ في بابِ الادِّغامِ ؛ لأَنَّه يَلْزَمُ قائلَه - إِذَا ٱعْتَبَرَ الادِّغامَ بِالقَلْبِ والإِبْدالِ في بَعضِ المَواضِعِ - أَن يَدَّغِمَ الهَمْزَةَ في العَيْنِ ، والعَيْنَ في الهَمْزَةِ ؛ مِنْ حَيْثُ قالُوا : ٱسْتَأْدَيْتُ وٱسْتَعْدَيْتُ ، وهٰذا لا يَقُولُه أَحَدٌ .

ويَلْزَمُه أَيْضًا أَن يَدَّغِمَ الهاءَ في الهَمْزَةِ ، والهَمْزَةَ في الهاءِ [1] ؛ مِنْ حَيْثُ قالُوا : إِيَّاكَ وهِيَّاكَ ، وهَيْهاتَ وأَيْهاتَ فَيَقُولَ في : ٱجْبَهْ أَحْمَدَ : ٱجْبَأَّحْمَدَ ، وفي : ٱقْرَأْ هٰذا : ٱقْرَهّٰذا ، وذا مُسْتَشْنَعٌ لا يَقُولُه أَحَدٌ .

وكذٰلك يَدَّغِمُ الياءَ في الهَمْزَةِ ، والهَمْزَةَ في الياءِ ؛ مِنْ حَيْثُ قالُوا : يَلْمَعِيٌّ وأَلْمَعِيٌّ - إِذَا كانَ ظَرِيفًا - ويَرَقانٌ وأَرَقانٌ ، ويَلَنْدَدٌ وأَلَنْدَدٌ ، ومَعْناه : شَدِيدُ الخُصُومَةِ ، وطَيْرٌ يَنادِيدُ وطَيْرٌ أَنادِيدُ : مُتَفَرِّقَةٌ .

وكذٰلك ٱدّغامُ الجِيمِ في الحاءِ ، والحاءِ في الجِيمِ ؛ مِنْ حَيْثُ قالُوا : تَرَكْتُ فُلَانًا يَجُوسُ بَنِي فُلَانٍ ؛ بِمَعْنىٰ : يَدُوسُهُم ويَطْلُبُ فِيهِم ، وكذٰلك : يَحُوسُهم ؛ بِهٰذا المَعْنىٰ ، وأَحَمَّ الأَمْرُ وأَجَمَّ : إِذَا حانَ وَقْتُه ؛ فَيُقالُ في الادِّغامِ في قَوْلِنا : أَخْرِجْ حاتِمًا : أَخْرِحَّاتِمًا ، وفي : ٱذْبَحْ جَذَعًا : ٱذْبَجَّذَعًا ، وهٰذا مُسْتَشْنَعٌ مُنْكَرٌ لا يَقُولُه أَحَدٌ .

وكذٰلك ٱدّغامُ الثاءِ في الفاءِ ، والفاءِ في الثاءِ لأَنَّهُم قالُوا : جَدَثٌ وجَدَفٌ ، والدَّفَئِيُّ والدَّثَئِيُّ ، وغَيْرُ ذٰلك مِمَّا يَطُولُ شَرْحُه ، ولَيْسَ أَحَدٌ يَدَّغِمُ بَعضَ ما ذَكَرْناه في بَعضٍ .

---

[1] في النسخ الثلاث : في العَيْنِ ؛ ولا توافق التمثيل ، والاختيار من كتاب الادِّغام ص ٣٣٥ .

والنونُ تُدَّغَمُ في الراءِ ، لَيْسَ بَيْنَ الناسِ في ذٰلك خِلافٌ ، ولا تُدَّغَمُ الراءُ في النونِ عندَ الفَرَّاءِ ولا غَيْرِه ؛

فَيُقالُ لِلْمُحْتَجِّ عَنْه : أَلَيْسَ النونُ إذَا ٱدُّغِمَتْ في الراءِ فَإِنَّما تُدَّغَمُ فيها لِما بَيْنَهُما مِن المُؤَاخاةِ لاَجْتماعِهِما في قافِيَةٍ وبَدَلِ إِحْداهُما مِن الأُخْرىٰ عَلَىٰ ما ذَكَرْناه عَنْه مِن صِفَةِ الحُرُوفِ التي يُدَّغَمُ بعضُها في بَعضٍ ؟

فَإِذَا قالَ : نعَمْ (١) ، قِيلَ لَه : فَبِهٰذا المَعْنَىٰ أَجِز ٱدِّغامَ الراءِ في النونِ لِأَنَّ الاَتِّفاقَ بَيْنَهُما قائمٌ . وقد ناقَضَ فِيه .

والصَّحِيحُ ما قالَه سيبويه مِنْ أَنَّ الراءَ فِيها تَكْرِيرٌ ، وهُوَ صَوْتٌ تَخْتَصُّ بِه الراءُ دُونَ ما قارَبَها في المَخْرَجِ وأُبْدِلَ مِنْها ، وكَذٰلك غَيْرُها مِن الحُرُوفِ التي لَها صَوْتٌ وتَفَشٍّ وٱسْتِطالةٌ نَحو : الصادِ والزايِ والسِّينِ والشِّينِ ، فَكَرِهُوا ٱدِّغامَها لِئَلَّا يَذْهَبَ ذٰلك الصَّوْتُ .

ومِن ذٰلك : أَنَّ الفَرَّاءَ ذَكَرَ أَنَّ تاءَ " ٱفْتَعَلَ " إِذَا كانَ فاءُ الفِعْلِ مِنْ حُرُوفِ الإِطْباقِ " إِنَّما قُلِبَت طاءً لِأَنَّ التاءَ حَرْفٌ أَخْرَسُ لا يَخْرُجُ لَه صَوْتٌ [مِن مَخْرَجِه ، والضادَ والصادَ لَهُما صَوْتٌ] (٢) إِذَا بَلَوْتَ ذٰلك وَجَدتَه ؛ فَكَرِهُوا إِدْغامَ مُصَوِّتٍ في حَرْفٍ أَخْرَسَ ، فَلَمَّا فاتَهُم الإِدْغامُ وَجَدُوا الطاءَ مُعْتَدِلَةً في المَخرَجِ بَيْنَ التاءِ والصادِ [والضادِ] (٣) ؛ لِتَكُونَ غَيْرَ ذاهِبَةٍ بِواحِدٍ مِن الحَرْفَيْنِ " (٤) .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : هٰذا كَلامٌ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ التاءَ إِنَّما صارَ أَخْرَسَ لِأَنَّه يَلْزَمُ مَكانَه ولا يَجْرِي فِيه الصَّوْتُ ، والطاءُ مِثْلُه في الشِّدَّةِ أَوْ أَشَدُّ ، وكَذٰلك الدالُ ، وهُما في الخَرَسِ مِثْلُ التاءِ ؛ لِأَنَّ الطاءَ والدالَ يَلْزَمانِ مَكانَهما ، ولا يَجْرِي فِيهما

---

(١) إثباتُ ما بعد النفي في السؤال يقتضي : بَلَىٰ .

(٢) ما بين المعكوفين ليس في النسخ الثلاث ، وهو في كتاب الاَدِّغام ص ٣٣٧ .

(٣) والضاد : ليس في ب ، ي ، وهو في غ ، كتاب الاَدِّغام ص ٣٣٨ .

(٤) هٰذا الكلامُ المنسوب إلى الفرَّاء لم أعثر عليه في شيء من كُتُبه ، ولا عند د. العريفي ، ولا عند د. التميمي .

الصَّوْتُ إذَا قُلْتَ : إِطْ وإِذْ ، كما لا يَجْرِي في قَوْلِكَ : إِتْ ، فَإِن كانَ إنَّما أُزِيلَ التاءُ لِلْخَرَسِ فلا يَنبغِي أن يُجْعَلَ مَكانَه حَرْفٌ مِثْلُه في الخَرَسِ .

وقال سيبويه : إنَّما أَتَوْا بالطاءِ مَكانَ التاءِ معَ حُرُوفِ الإِطْباقِ التي هِيَ : الصادُ والضادُ والطاءُ والظاءُ لأَنَّ الطاءَ مِنْ حُرُوفِ الإِطْباقِ ، وهِيَ مِن مَخْرَجِ التاءِ ، فَجَعَلُوها مَكانَ التاءِ لِمُوَافَقَتِها حُرُوفَ الإِطْباقِ [١] .

وقوله : " فَلَمَّا فَاتَهُم الإِدْغامُ وَجَدُوا الطاءَ مُعْتَدِلَةً في المَخرَجِ بَيْنَ التاءِ والصاد والضاد " فَإِنَّ التاءَ مِن مَخْرَجِ الطاءِ والدالِ [٢] ، وإِنَّما بَيْنَها وبَيْنَ الطاءِ والدالِ أَنَّ التاءَ مَهْمُوسَةٌ غَيْرُ مُطْبَقَة ، والطاءَ والدالَ مَجْهُورتانِ ، والطاءَ مُطْبَقَةٌ .

ومِمَّا يَدُلُّ عَلَىٰ بُطْلانِ ما قالَه في ذٰلك أَنَّهم يَقْلِبُونَ التاءَ دالًا إذَا كانَ فاءُ الفِعْلِ دالًا أَوْ زايًا ، والتاءُ مِثْلُ الدالِ في المَخْرَجِ والخَرَسِ ، والذي بَيْنَهُما مِن الفَرْقِ الجَهْرُ والهَمْسُ .

والصحيحُ ما ذَكَرْناه عَن سيبويه في مَوْضِعه الذي تَقَدَّمَ .

وَمِن ذٰلك أَنَّ أَبَا العَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ يَحيىٰ لَمَّا حَكَىٰ عَن سيبويه ـ عِندَ ذِكْرِ الصادِ والزايِ والسِّينِ ـ أَنَّها تُدَّغَمُ أَخَوَاتُها فيها ولا تُدَّغَمُ هِيَ فِيهِنَّ لأَنَّ الصادَ والزايَ والسِّينَ / و ٦٦٨ / حُرُوفُ [٣] الصَّفِيرِ وهِيَ أَنْدَىٰ في السَّمْعِ ، وأَنَّ الضادَ لا تُدَّغَمُ في الصادِ والزايِ والسِّينِ لاسْتِطالَةِ الضادِ اعْتَرَضَ عَلَىٰ سيبويه فقالَ : " قد أُدْغِمَ النونَ ـ وهِيَ مَغْنُونَةٌ ـ في اللامِ ؛ فَما الفَرْقُ بَيْنَ المَغْنُونةِ وبَيْنَ المُسْتَطِيلَةِ والتي فِيها صَفِيرٌ ؟ " ؛ فَطالَبَ بِفَرْقٍ ، ولَم يَزِدْ عَلَىٰ ذٰلك .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : ولا يَخْلُو أَبُو العَبَّاسِ في طَلَبِه الفَرْقَ بَيْنَ ذٰلك مِنْ أَن يَكُونَ

---

[١] هذا مضمون كلام سيبويه ، وقد مَرَّ في ص ٤٣ وما بعدها .

[٢] هٰذا في ي وفي كتاب الادّغامِ ص ٣٣٩ ، وما ذكره الكوفيون ص ٦٤ ، والذي في غ ، ب : فإن الطاء من مخرج التاء والدال .

[٣] حُرُوفُ : من غ ، كتاب الادّغامِ ص ٣٣٩ ، وما ذكره الكوفيون ص ٦٤ ، وفي ب ، ي : وردت ؛ تحريف .

يَرَىٰ أَنَّ النونَ لا تُدَّغَمُ في غَيْرِها كما لا تُدَّغَمُ حُرُوفُ الصَّفِيرِ والضادُ في غَيْرِهِنَّ ، أَوْ يَرَىٰ أَنَّ حُرُوفَ الصَّفِيرِ والضادَ يُدَّغَمْنَ في غَيْرِهِنَّ كما أَنَّ النونَ تُدَّغَمُ في غَيْرِها ، أَوْ يَكُونَ شاكًّا في ذٰلك طالبًا للفَرْقِ ؛ فَإِن كانَ يَرَىٰ أَنَّ النونَ لا تُدَّغَمُ في غَيْرِها فَذٰلك مُخالِفٌ لمَذْهَبِه ومَذْهَبِ أَصْحابِه والقُرَّاءِ في ٱدِّغامِ النونِ في خَمْسةِ أَحْرُفٍ قد ذَكَرْناهُنَّ يَجْمَعُهُنَّ " ويرمل " ، ولِمَذْهَبِ العربِ التي هِيَ الحُجَّةُ (١) في ذٰلك ، وحَسْبُ مُخَطِّئِ العربِ بِتَخْطِئَتِه إِيَّاها .

وإن كانَ يَرَىٰ أَن تُدَّغَمَ حُرُوفُ الصَّفِيرِ في غَيْرِها فَيَنْبَغِي أَن يَقُولَ في : ٱصْطَعَطَ وهُوَ ٱفْتَعَلَ (٢) مِن الصُّعُوط : ٱطَّعَطَ ويَقُولَ في : ٱصْطَبَرَ : ٱطَّبَرَ ، والذي قالَتْه العربُ إِذَا آثَرُوا الٱدِّغامَ : ٱصَّعَطَ ، وٱصَّبَرَ . وقد حَكَى الفَرَّاءُ : " عَلَيْكَ بِأَبْوالِ الإِبِلِ فَٱصَّعِطْها " (٣) ، وقد قُرِئَ : " فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَصَّلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا " (١٢٨ : النساء) وهُوَ ٱدِّغامٌ مِن يَصْطَلِحَا ، ولَم يَقُلْ أَحدٌ : يَطَّلِحَا ولا : فَٱطَّعِطْها .

وإن كانَ شاكًّا طالبًا للفَرْقِ فَفِيما ذَكَرْنا مِن الحُجَّةِ كِفايةٌ .

ونَذْكُرُ أَيْضًا فَرْقًا بينَهما لِمَن تَدَبَّرَه إن شاءَ اللَّهُ ، وهُوَ أَنَّ النونَ مُبْتَدَأُ مَخْرَجِها ومُفْتَتَحُها مِن الخَيْشُومِ : ثُمَّ (٤) إِذَا وَقَفْتَ عَلَيْها أَوْ حَرَّكْتَها أَو ٱدَّغَمْتَها في نُونٍ أَوْ كانَتْ ساكنةً وبَعْدَها حُرُوفُ الحَلْقِ فَإِنَّ مُنْتَهاها مِن الفَمِ في مَخْرَجِ النونِ الذي يُقارِبُ مَخْرَجَ الراءِ واللامِ ، وإن كانَ بَعْدَها الحُرُوفُ (٥) الخَمْسةَ عَشَرَ التي تُخْفَىٰ مَعَها فَهِيَ مقْصُورةٌ عَلَى الخَيْشُومِ لا تُجاوِزُه إِلَىٰ مَوْضِعِها ، فَهِيَ في هٰذه الحالِ أَضْعَفُ مِنْها إِذَا تَجاوَزَت الخَيْشُومَ إِلَى الفَمِ ،

---

(١) في ب ، وما ذكره الكوفيون ص ٦٥ : ومذهب العرب هو الحجة ، وفي ي : ومذهب العرب هي الحجة ، والٱختيار من غ ، كتاب الٱدِّغام ص ٣٤٠ .

(٢) ٱفْتَعَلَ : سقط من ب .

(٣) معاني القرآن للفراء ١ : ٢١٦ ، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ وفيه : الظباء مكان : الإبل .

(٤) ثُمَّ : ليست في ب ، ي ولا : ما ذكره الكوفيون ، وهي من غ ، كتاب الٱدِّغام ص ٣٤١ .

(٥) الحُرُوفُ : ليست في ب وحده .

فَإِذَا ٱدَّغمت ٱزدادتْ قوَّةً ؛ لأَنَّ حُروفَ الفَمِ أَقوىٰ ، وهٰذه إِذَا تجاوزت الخَيْشُومَ إِلَى الفَمِ أَقْوَىٰ منها إِذَا ٱنفَرَدَتْ بِالخَيْشُومِ ، فَلَيْسَت تَسْلُبُ إِلَّا صَوْتًا [١] ضَعِيفًا الذي صارَتْ إِلَيْه أَقْوَىٰ من الذي سُلِبَتْه ، ولَيْسَ كَذٰلك حُروفُ الصَّفِيرِ لأَنَّها مِنَ الفَمِ وأَصْواتُها فاشِيَةٌ رِخْوَةٌ جارِيَةٌ تَزِيدُ فُشُوًّا عَلَىٰ غَيْرِها مِنْ حُروفِ الفَمِ .

وقال الفراء : " العَنْبَرُ وكُلُّ نُونٍ ساكنة قَبْلَ الباءِ مُخْفًى ، أُخْفِيَت النُّونُ قَبْلَ الباءِ " .

والذي قالَه سيبويه والبَصْرِيُّونَ أَنَّها مِيمٌ ، وهُوَ الصحيحُ ، ويُمْكِنُ أَن تُجْعَلَ نُونًا ، إِلَّا أَنَّها إِذَا جُعِلَتْ نُونًا فَلا بُدَّ مِن بيانِها كما تبَيَّنُ النُّونُ الساكنةُ قَبْلَ الحاءِ والهاءِ والعَيْنِ ، لا يُمْكِنُ إِخْراجُها عَلَىٰ مِثالِ إِخْراجِها قَبْلَ الكافِ والقافِ .

فَإِن ٱدَّعَىٰ مُدَّعٍ أَنَّها نونٌ مُخْفَاةٌ غَيْرُ بَيِّنَةٍ وهِيَ ساكنة بعْدَها باءٌ قِيلَ لَه : ٱجْعَلْها مِيمًا ، فَإِذَا جعَلَها مِيمًا فَٱنظُرْ : هَلْ بَيْنَها وبَيْنَ النُّونِ المُخْفَاةِ فَرْقٌ ؟ لا يُوجَدُ فَرْقٌ بَيْنَهما إِذَا تَأَمَّلْتَه وإِذَا كانَتْ مُخْفَاةً مَعَ الباءِ فَهِيَ بِمَنْزِلَتِها مع القافِ والكافِ ونَحْوِهما والذي يسمعُ غَيْرَ ذٰلك

وقال الفراء : " كُلُّ حَرْفٍ إِذَا شُدِّدَ أَدَّىٰ مِثْلَه إِلَّا المِيمَ ، فَإِنَّها إِذَا شُدِّدَتْ أَدَّتْ نُونًا ، فَلِذٰلك أُدْغِمَتْ فِي المِيمِ ولَم تُدْغَمْ في أُخْتِها ، يَعْنِي الباءَ ، وإِنَّما ٱمْتَنَعَت الباءُ أَن تُؤَدِّيَ ما أَدَّت المِيمُ أَنَّ الشَّفَتَيْنِ تَنْضَمَّانِ بِالباءِ ٱنضمامَ الأَخْرَسِ الذي لا صَوْتَ لَه ، وضَعُفَ الٱنضِمامُ بِالمِيمِ فَأَدَّت النُّونَ مِن الأَنفِ " .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : وفي هٰذا الكلامِ أَشْياءُ :

مِنْها : أَنَّه ذَكَرَ أَنَّ تَشْدِيدَ المِيمِ يُؤَدِّي نُونًا ، وقد ٱسْتَقْصَيْتُ ٱمْتِحانَ ذٰلك فَوَجَدتُ أَنَّ المِيمَ المُشَدَّدَةَ لا تُؤَدِّي إِلَّا مِيمًا ، ولِنَفْسِ المِيمِ صَوْتٌ مِن الخَيْشُومِ ؛ أَظُنُّه تَوَهَّمَ أَنَّ ذٰلك الصَّوْتَ هُوَ النُّونُ ، وقد يَشْتَرِكُ الحَرْفانِ والأَكْثَرُ في شيءٍ يَخْتَصَّانِ بِه ويُبايِنانِ فِيه سائِرَ الحُروفِ ، كَٱشْتِراكِ حُروفِ الصَّفِيرِ ، وحُروفِ الإِطْباقِ ، / ظ ٦٦٨ / وحُروفِ الٱسْتِعْلاءِ ، وكَذٰلك المِيمُ والنُّونُ ، ٱشْتَرَكا في

---

[١] صُوَيْتًا : في : ما ذكره الكوفيون ص ٦٦ .

صَوْتِ الخَيْشُومِ .

ومِنْهَا : أَنَّه مَنَعَ ٱدِّغامَ النُّونِ في الباءِ ، وقد رَأَيْنا أَحَدَهُما أُبْدِلَ مِن الآخَرِ ، قالُوا : الذَّانُ والذَّابُ والذَّامُ [1] في مَعْنَى : العَيْبِ . وأَنْشَدُوا [2] :

رَدَدْنَا الْكَتِيبَةَ مَفْلُولَةً * بِهَا أَفْنُهَا وَبِهَا ذَانُهَا [3]

ويُرْوىٰ هٰذا البيتُ في قصيدةٍ أُخْرىٰ [4] : * بِهَا أَفْنُهَا وَبِهَا ذَابُهَا

وما قالَه الفَرَّاءُ في جَوازِ الأِدّغامِ فِيما يَجُوزُ البَدَلُ مِنْه يُوجِبُ ٱدِّغامَ النُّونِ في الباءِ وقد أَبَاهُ

ومِنْهَا : أَنَّه جَعَلَ سَبَبَ ٱدِّغامِ النُّونِ في المِيمِ أَنَّ المِيمَ تُؤَدِّيها ، وقد زَعَمَ أَنَّ جَمِيعَ الحُرُوفِ لا تُؤَدِّي غَيْرَها إِلَّا المِيمُ ، أَفَتَرىٰ جَمِيعَ ما ٱدُّغِمَ فِيه غَيْرُه مِن الحُرُوفِ يُؤَدِّي [5] ذٰلك الحَرْفَ الذي ٱدُّغِمَ فِيه ؟

قالَ الفرَّاء : " حَكَى الكِسائِيُّ أَنَّه سَمِعَ العربَ تُبَيِّنُ اللامَ - يَعْنِي لامَ المَعْرِفةِ - عِنْدَ كُلِّ الحُرُوفِ إِلَّا عِندَ اللامِ مِثْلِها أَو الراءِ أَو النُّونِ ، قالَ : يَقُولُ بعضُهم : الْصامِت ، ولَم أَسْمَعْها مِن العربِ ، وكانَ صَدُوقًا في رِوايَتِه " . والذي حَكَاهُ الكِسائِيُّ لَم يَحْكِهِ أَيْضًا البَصْرِيُّونَ .

وإِذا كانت اللامُ غَيْرَ لامِ المَعْرِفةِ لَم يَلْزَم ٱدِّغامُها في الحُرُوفِ التي تُدَّغَمُ فِيها لامُ المَعْرِفةِ وسَأَذْكُرُ بعضَ ذٰلك في بابِ القِراءاتِ إِن شاءَ اللّٰهُ .

وذَكَرَ الفَرَّاءُ أَنَّ العربَ كَرِهُوا ٱدِّغامَ الطاءِ والظاءِ في تاءِ : ٱفْتَعَلَ ، كَرَاهَةَ أَن يَلْتَبِسَ بِٱفْتَعَلَ مِن الـ و ز ن وبابِه نحو : ٱتَّزَنَ وٱتَّعَدَ ، وقالَ :

---

[1] والذام : ليست في المخطوطين ، وهي في كتاب الأدّغام : ٣٤٤ ، وما ذكره الكوفيون : ٦٨ .

[2] لقَيْسِ بْنِ الخَطِيم ، ديوانه : ٧١ ، بتحقيق د. ناصر الأسد ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩١ .

[3] في النسخ الثلاث : ذابُها ، بالباء . وقد وقع خلط بين بيت قيس وبيت كاز الآتي .

[4] تُنسَب إلىٰ كازِ بْنِ صُرَيْمٍ الجَرْمِيّ ، وعَجُز بيته : وَقَدْ تَرَكَتْ لِيَ أَحْسَابَهَا ، لا يوافق عَجُز بيت قيس ، معجم الشعراء للمرزباني بتحقيق د. فاروق اسليم ، ط١ ٩١ ، دار صادر بيروت ، ٢٠٠٥ .

[5] في النسخ الثلاث : لا يُؤَدِّي ، والاختيار من كتاب الأدّغام : ٣٤٥ ، وما ذكره الكوفيون ٦٩ .

" قالوا: ما اتَّرَكَ جُهْدًا ، وهوَ يُشاكِلُ الافْتِعالَ مِن: وَزَنْتُ لأَنَّها تاءٌ معَ تاءٍ ، فَلا بُدَّ مِن الإِدْغامِ ، وإنَّما فرقوا في الوَزْنِ الذي لا يَلْزَمُه كُلَّ اللُّزومِ إدْغامُ بعضِه في بعضٍ لاخْتِلافِ لُفُوظِه ، وهُم إذَا قارَنَتْها تاءٌ (١) مُضطرُّونَ إلَى الإِدْغامِ لِسُكُونِ الأَوَّلِ وحَرَكةِ الثاني " .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : جُمْلةُ هٰذا الكلامِ أَنَّ الفَرَّاءَ زَعَمَ أَنَّ الطاءَ والظاءَ لَم تُدَّغَمَا في تاءِ افْتَعَلَ إذَا قِيلَ : اطَّلَعَ واظَّلَمَ ، وأَصْلُه : اطْتَلَعَ واظْتَلَمَ ولَم يُقَلْ : اتَّلَعَ واتَّلَمَ لِئَلَّا يلْتَبِسَ : اتَّلعَ واتَّلمَ بِاتَّزَنَ واتَّعَدَ (٢) ، وهُوَ : افْتَعَلَ .

فَكَأَنَّ قائِلًا قالَ : فقد قالُوا : ما اتَّرَكَ جُهْدًا ، وهُوَ : افْتَعَلَ ، فَلِمَ لَمْ يُطْلَب الفَرقُ بيْنَ : اطَّلعَ واتَّركَ ؟

فقالَ : إنَّما طَلَبُوا الفَرْقَ في : افْتَعَلَ بينَ حَيِّزَيْنِ وَقَعَ في كُلِّ واحدٍ مِنْهما قَبْلَ تاءِ : افْتَعَلَ حَرْفٌ غيْرُ التاءِ ؛ لأَنَّ بابَ : اتَّزَنَ واتَّأَسَ يَقَعُ قَبْلَ تاءِ الافْتِعالِ واوٌ أَوْ ياءٌ ، وبابَ : اطَّلَعَ واظَّلَمَ وقع قَبْلَ (٣) تاءِ الافْتِعالِ طاءٌ أَوْ ظاءٌ ، فَفَصلَ بيْنَهما ، وبابُ : اتَّرَكَ إنَّما وَقَعَتْ فِيه تاءٌ ساكنةٌ قَبْلَ تاءِ : افْتَعَلَ ، فَادُّغِمَتْ ضَرُورَةً ؛ لِأَنَّها ساكنةٌ [لَقِيَتْ مِثْلَها] (٤) .

ولَم يُبيِّنِ الفَرَّاءُ لِمَ صارَ بابُ: اتَّزَنَ واتَّأَسَ أَوْلَىٰ بِالتاءِ مِن بابِ : اطَّلَعَ واظَّلَمَ .

وقد ذَكَرْنا في تفسيرِ كلامِ سيبويه في ذٰلك ما يُكْتَفَىٰ بِه إِن شاءَ اللّٰهُ .

قال الفراء : " ومِمَّا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُم أَرادُوا الإِدْغامَ في التاءِ وأَخَواتِها ثم اثْنَنَوْا عَنه لِلْفَرْقِ أَنَّهُم قالُوا : مُذَّكِرٌ ، فَغَلَبُوا (٥) الأَوَّلَ لَمَّا كَرِهُوا إِدْغامَ الأَوَّلِ في الثاني . واحْتِمالُهُم أَن يَدْخُلَ المُتَحرِّكُ في الساكِنِ دَلِيلٌ عَلَىٰ أَنَّهم أَرادُوا الإِدْغامَ في التاءِ ، فَلَمَّا فاتَهُم رَدُّوا الثانيَ إِلَىٰ ما كانَ يُدْغَمُ فِيه " .

---

(١) تاءٌ : ليست في ب . (٢) واتَّعَدَ : ليست في ب . (٣) في غ : بلا تاء الافتعال .

(٤) تكرَّرت : " قبل تاء افتعل " في مكان : " لقيتْ مثلَها " في النسخ الثلاث وفي : ما ذكره الكوفيون ص ٧١ ، والتصحيح من كتاب الادّغامِ ص ٣٤٧ .

(٥) في النسخ الثلاث : فقلبوا ، والتصحيح من كتاب الادِّغامِ ص ٣٤٨ .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : ٱسْتَدَلَّ الفَرَّاءُ عَلَىٰ أَنَّ العربَ أَرادُوا الأَدّغامَ في التاءِ في بابِ : ٱفْتَعَلَ الذي فاؤه طاءٌ أَوْ ظاءٌ ، أَوْ ضادٌ أَوْ صادٌ [١] أَوْ زَايٌ أَوْ دالٌ ، ثم ٱنْثَنَوْا عَنْه وتَرَكُوه لِلفَرْقِ بَيْنَه وبَيْنَ بابِ : ٱتَّزَنَ وٱتَّأَس .

والأَمْرُ عَلَىٰ خِلافِ ما قالَه لِأَنَّه ٱعْتَبَرَ الفَرقَ بيْنَ بَابَيْنِ مُجْمَلًا ولَم يَعْتَبِرْ خَوَاصَّ الحُرُوفِ في أَنْفُسِها وأَحْكامَ ٱدِّغامِها والأَدِّغامِ فِيها ، وإِنَّما يَنبَغِي أَن تُعْتَبَرَ أَحْكامُ الحُرُوفِ في ذٰلك .

والدَّلِيلُ عَلَىٰ ذٰلك أَنَّا رَأَيْنا : ٱفْتَعَلَ مِنْ غَيْرِ بابِ : ٱتَّزَنَ وٱتَّأَس الذي فاءُ الفِعْلِ فِيه واوٌ أَوْ ياءٌ ، وغَيْرِ بابِ : ٱتَّجَرَ وٱتَّرَكَ الذي فاءُ الفِعْلِ فِيه تاءٌ قد جاءَ مُخْتَلِفًا في الأَدِّغامِ حَسَبَ ما يُوجِبُه [٢] حُكْمُ الأَدِّغامِ في الحُرُوفِ ؛ كقَوْلِنا : ٱصْطَبَرَ وٱصْطَلَحَ ؛ يَجُوزُ أَن تَقْلِبَ الطاءَ صادًا وتَدَّغِمَ الصادَ في الصادِ فتَقُولَ : ٱصَّبَرَ وٱصَّلَحَ ، ولا / و ٦٦٩ / يَجُوزُ أَن تَدَّغِمَ الطاءَ في الصادِ فتَقُولَ : ٱطَّبَرَ وٱطَّلَحَ . وتَقُولُ فِيما فاؤه ظاءٌ إِذَا بُنِيَ عَلَى : ٱفْتَعَلَ نحو : ٱفْتَعَلَ مِن الظُّلْمِ ومِن الظَّنِّ : ٱظْطَلَمَ وٱظْطَنَّ ، وإِن شِئْتَ قُلْتَ : ٱطَّلَمَ وٱطَّنَّ ؛ فتَقْلِبُ الظاءَ طاءً ، ويَجُوزُ : ٱظَّلَمَ وٱظَّنَّ ؛ فتَقْلِبُ الطاءَ ظاءً . ومِثْلُ هٰذا : ٱذَّكَرَ وٱدَّكَرَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ واحدٍ مِن الطاءِ والظاءِ يُدَّغَمُ في صاحبِه ، وكذٰلك كُلُّ واحدٍ مِن الدالِ والذالِ يُدَّغَمُ في صاحبِه . ولَوْ قُلْتَ : ٱزْدَرَعَ جازَ أَن تَقُولَ فِيه : ٱزَّرَعَ ، ولا تَقُولُ فِيه : ٱدَّرَعَ ؛ لِأَنَّ الزَّايَ لا تُدَّغَمُ في الدالِ كما لا تُدَّغَمُ الصادُ والضادُ في الطاءِ ، وتُدَّغَمُ الدالُ في الزَّايِ ، والطاءُ في الصادِ والضادِ .

وقالُوا في ٱفْتَعَلَ مِن الثَّرِيدِ : ٱثْتَرَدَ ، وقالُوا : ٱتَّرَدَ وٱثَّرَدَ لِأَنَّ كُلَّ واحد مِن الثاءِ والتاءِ يُدَّغَمُ في صاحبِه . ولَم يُسْقِطُوا : ٱتَّرَدَ لِمُشابَهَةِ بابِ : ٱتَّزَنَ . فَٱعْرِفْ ذٰلك إِن شاء اللهُ .

---

[١] أو صاد : ليستا في ب ، ي ، وهما في غ ، كتاب الأدّغام ص ٣٤٨ .

[٢] يُوجِبُ : في ب فقط .

قال الفراء : " فإن قلت : فكيف قالوا : يتّخذ من غير هذا الجنس وغير الواو والياء ؟
قلتُ : أصلُها من الأخذ ، وكثُر بها تاءُ الافتعال فصارتْ بمنزلة : اتّقيتُ ؛ حتّى توهّموا بالتاءِ أنّها أنها أصلٌ ، ووجدوا الهمزَ مقارِبًا للواوِ ؛ فاحتملوا ذلك ، وقوّاهم عليه قولُهم : خُذْ بحذفِ الهمزِ ، فضارعتْ : زِنْ ، وجنسها .
فإن قالَ : فينبغي أن تُجيزه في : يتّكِلُ من أكلتُ ، ويتّمِرُ من أمرتُ لقولِهم : مُرْ وكُلْ .
قلتُ : لو أنَّ ذاكَ أتَى فيهما لكانَ مذهبًا ، والأوّلُ أكثرُ لكثرتِه ، وقالوا فيه لمّا كثُر :

* تخِذَها سُرّيّةً تُقعِدُه * (١)

فكسَرَ الخاءَ ، فصارتْ عند العربِ كأنّها : فعِلْتُ ، وكانَ ينبغي أن يكونَ : تخَذَها ، كما قالُوا : تقَاكَ ؛ كما قال الشاعرُ (٢) :

تقَاكَ بكعْبٍ واحدٍ ، وتلَذُّهُ * يداكَ إذا ما هُزَّ بالكفِّ يعسِلُ "

قال أبو سعيد - رحمه الله - : إذا كانَ " اتّخذَ " : افتعلَ من الأخذ فالقياسُ فيه أن يُقالَ : ائتخذَ (٣) يأتخذُ ائتخاذًا ، كما يُقالُ في : افتعلَ من الأمرِ : ائتمرَ يأتمِرُ ائتمارًا ، ومن الأكلِ ائتكلَ الضِّرسُ ائتكالًا .
ويمكنُ أن يكونُوا قلَبوا الهمزةَ واوًا ثم أدخلُوه في بابِ : اتّزنَ واتّعدَ من الوزْنِ والوعْد .
فأمّا قولُه : " قوّاهم عليه : خُذْ " لأنه يُشبِهُ بزِنْ (٤) في الحذفِ والنُّقصانِ فإنّه ضعيفٌ لأنّهم يقولُونَ : كُلْ ومُرْ بالنُّقصانِ ، ولا يقولُونَ : اتّمرَ ، واتّكلَ .
ويُقالُ للمحتجِّ عنه : إذا زعمتَ أنَّ تركَ الادّغامِ في التاءِ في بابِ : اطّلعَ واظّلمَ للفرقِ بينه وبينَ بابِ : اتّزنَ ، فهلّا ادّغمُوا في التاءِ الطاءَ إذا كانتْ عينَ

---

(١) لم أهتد إلى القائل .
(٢) القائل أوْسُ بنُ حَجَرٍ التَّميميُّ ديوانه ٩٦ بتحقيق د. محمد يوسف نجم ، دار بيروت ١٩٨٠ .
(٣) هذا من ب ،وفي غ ، ي : ايتخذ ، بياء لا همزة .
(٤) هذا من ي ،غ ، كتاب الادّغام : ٣٥٢ ، والذي في ب وماذكره الكوفيون : يُشْبِهُ زِنْ .

الفِعْلِ مُعْتَلَّةً مِن واوٍ أَوْ يَاءٍ ؛ لِأَنَّ عَيْنَ الفِعْلِ لا تعتَلُّ في بابِ : ٱتَّزَنَ ؛ فَيُقَالَ في : ٱفْتَعَلَ مِن طاعَ يَطُوعُ ، ووزانَ يَزِينُ [١] : ٱتَّاعَ يَتَّاعُ ، وٱتَّانَ يَتَّانُ ، وكلامُ العربِ : ٱطَّاعَ يَطَّاعُ ، وٱزَّانَ يَزَّانُ .

فَإِن قالَ : لَمَّا وَجَبَ في الصحيحِ الفَرْقُ حُمِلَ عَلَيْه المُعْتَلُّ قِيلَ لَه : فَهَلَّا حَمَلْتَ المَنْقُوصَ في الأَمْرِ مِمَّا عَيْنُه مُعْتَلَّةٌ مِن واوٍ عَلَى الصحيحِ فَقُلْتَ في : ٱفْتَعَلَ مِن جازَ يَجُوزُ ، وخارَ : ٱتَّازَ وٱتَّارَ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : جُزْ في الطَّرِيقِ ، وخِرْ لَنا يا رَبَّنا ، وهٰذا أَبْيَنُ ضَعْفًا مِنْ أَن يُتَشاغَلَ بِه أَكْثَرَ مِن ذا .

وقد جَعَلَ الفَرَّاءُ " تَخِذَها " مُخَفَّفًا مِن " ٱتَّخَذَها " كما يُقالُ: تَقَاكَ مِن: ٱتَّقَاكَ .

وهٰذا وَهَمٌ ؛ لِأَنَّ : تَقَاكَ خُفِّفَتْ مِن : ٱتَّقَاكَ بِأَنْ حُذِفَت التاءُ الأُولَىٰ مِن : ٱتَّقَاكَ تَخْفِيفًا ، فَبَقِيَت التاءُ الثانيةُ ـ وهِيَ تاءُ : ٱفْتَعَلَ ـ قَبْلَهَا [٢] أَلِفُ الوَصْلِ وهِيَ مُتَحَرِّكَةٌ ، فَٱسْتَغْنِي عَنْها فطُرِحَتْ . وإِذَا فُعِلَ هٰذا بِٱتَّخَذَ سَقَطَت التاءُ الأُولَىٰ ، وبَقِيَ : تَخَذَ ، ولا طَرِيقَ لِدُخُولِ الكَسْرِ .

قال أبو سعيد : والوَجْهُ لِتَخِذَ أَن تَكُونَ التاءُ مُنقلبةً مِن فاءِ الفِعْلِ : إِمَّا مِن الهَمْزَةِ ، وإِمَّا قُلِبَت الهَمْزَةُ واوًا، ثم قُلِبَت الواوُ تاءً ، وصُرِّفَ مِنْهَا : فَعِلَ يَفْعَلُ ؛ كما قالُوا : أَتْلَجَ يَتْلِجُ ؛ بِمَعْنَىٰ [٣] : أَوْلَجَ يُولِجُ ؛ فَقَلَبُوا التاءَ مِن الواوِ ، وصاغُوا الفِعْلَ منه كما صاغُوه مِن الواو ، والدَّلِيلُ عَلَىٰ هٰذا أَنَّ أَبا زَيْدٍ الأَنصارِيَّ حَكَىٰ : تَخِذَ يَتْخَذُ ، وقال الشاعرُ [٤] :

وَقَدْ تَخِذَتْ رِجْلِي إِلَىٰ جَنْبِ غَرْزِهَا * نَسِيفًا كَأُفْحُوصِ ٱلْقَطَاةِ ٱلْمُطَرَّقِ

وقال أَبُو زَيْدٍ : " يُقالُ : ٱتَّخَذْنا مالًا ؛ فَنَحْنُ نَتَّخِذُهُ ٱتِّخاذًا ، وقد ٱتَّخَذْنا في القِتالِ

---

[١] في ب ، ي : وان يزن ، وفي : ما ذكره الكوفيون : ٧٤ : وزن يزن ؛ تصحيف ، والتصويب من غ ، كتاب الادّغام ص ٣٥٢ .

[٢] في ب ، ي : قلبها ؛ تصحيف ، والتصويب من غ ، كتاب الادّغام ص ٣٥٤ .

[٣] بِمَعْنَىٰ : ليست في ب ، ي ، وهي في غ ، كتاب الادّغام : ٣٥٤ ، ما ذكره الكوفيون : ٧٥ .

[٤] المُمَزَّق العبديّ من قصيدته في الأصمعيات : ١٦٥ بتحقيق شاكر وهارون ، دار المعارف .

ٱتِّخَاذًا " . [ومَعْناه : أَخَذَ بَعضُنا بعضًا ، كما يُقالُ : ٱقْتَتَلْنا ، فَجَاءَ في / ظ ٦٦٩ / القِتالِ عَلَىٰ أَصْلِ القِياسِ ، وحَكَىٰ أَبُو زَيْدٍ : تَجِهْنا] [١] بِمَعْنَى : ٱتَّجَهْنا ، وهو عِندي أيضًا بِمَنْزِلَة : تَخِذْنا ، وأَصْلُه مِن الواوِ مِن : وَاجَهَ بَعضُنا بَعْضًا ، وصِيغَ الفِعْلُ مِن تاءٍ مقْلُوبة مِن واوٍ . وأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ :

قَصَرْتُ لَهُ القَبِيلَةَ إِذْ تَجِهْنا * وَمَا ضَاقَتْ بِشدَّتِه ذِرَاعِي [٢]

وقال الأَصْمَعِيُّ : تَجَهْنا . والقَبِيلَةُ : ٱسْمُ فَرَسِه . وقال صَخْرُ الغَيِّ [٣] :

تَجِهْنَا غَادِيَيْنِ ، فَسَاءَلَتْنِي * بِوَاحِدِهَا ، وَأَسْأَلُهَا تَلِيدِي

وقال الفراء : " ومِمَّا يدُلُّكَ عَلَىٰ [٤] أَنَّهُم أَرادُوا الفَرْقَ بيْنَ : وَزَنْتُ والدالِ وأَخَواتِها أَنِّي [٥] وَجَدْتُ الذين يقُولُونَ : يتَّزِنُ مِن كلامِهم : يَاتَزِنُ ، ويَاتَسِعُ لَكَ الطَّرِيقُ، ويِيتَزِنُ ، وإِنَّما أَرادُوا أَلَّا يوافِقُوا : يتَّرِكُ " ، وأَنْشَدَ [٦] :

* وَٱيْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ *

وقد ذَكَرْنا فَسَادَ ما ذَكَرَه مِن طَلَبِ العربِ الفَرْقَ بَيْنَ حيِّزَيْنِ .

وقال الفراء : " وإِنَّما قالُوا : ٱتَّصَلْتُ ، وٱتَّزَنْتُ فخَلَفُوا الواوَ بِالتاءِ وهِيَ بَعيدةٌ أَنَّهُم وَجَدُوا الواوَ تَسْقُطُ في : يَزِنُ وتَزِنُ ، وتَسْقُطُ في : زِنة ، فَأَحَبُّوا أَن يبْنُوا الفِعْلَ عَلَى النَّقْصِ ، فلَمَّا جاءَت تاءُ الأفْتِعالِ ويلْزَمُها [٧] الحركةُ ، فلَم يَجِدُوا بُدًّا مِنْ حَرْفٍ يَسْكُنُ قَبْلَها ، لِيَخْرُجَ وَزْنُ : ٱفْتَعَلْتُ صَحِيحًا ، ومِن شَأْنِهم سُقُوطُ الواوِ ؛

---

[١] ما بين المعكوفين من غ ، كتاب الأدِّغام ٣٥٥ وما ذكره الكوفيون ٧٦ وليس في ب ، ي .

[٢] لِمِرْدَاسِ بْنِ حُصَيْنٍ الصَّمُوتِيِّ ، النوادر بتحقيق محمد عبد القادر ، دار الشروق بيروت ١٩٨١ .

[٣] صَخْرُ بْنُ عبدِ اللهِ الخَيْثَمِيُّ الهُذَلِيُّ ، جاهليٌّ ، ديوان الهذليين ٢ : ٦٧ دار الكتب المصرية ١٩٤٨ .

[٤] بغير الواو في ب ، ي وما ذكره الكوفيون : ٧٦ ، وبالواو في غ ، كتاب الأدِّغام ٣٥٧ .

[٥] في ب ، ي ، وما ذكره الكوفيون: ٧٦ : أين ، والاختيار من غ ، كتاب الأدِّغام ٣٤٥ .

[٦] لراجز غير معروف والبيت في سر الصناعة لابْنِ جِنِّي ٢ : ٧٦٤ بتحقيق هنداوي ، ١٩٨٥ .

[٧] بالياء في النسخ الثلاث ، وبالتاء في كتاب الأدِّغام ٣٥٨ ، وما ذكره الكوفيون ص٧٧ .

زادُوا عَلَى التاءِ تاءً ساكنةً ، كما قالُوا : مِنّي وعَنّي [١] ، وكما قالُوا : الَّذِي ؛ فزادُوا عَلَى اللامِ مِثْلَها .

وأمَّا [٢] الذين خَلَطُوا فبَدَّلُوا مَرَّةً بالأَلِفِ في : يَاتَسِعُ ومَرَّةً : بِيتَسِعُ فإِنَّهم قالُوا في التاءِ والأَلِفِ والنُّونِ بالكَسْرِ [٣] ، فلَمَّا لَم يكْسِرُوا الياءَ جَعَلُوا الواوَ تابعةً لِفَتْحةِ الياءِ مِن يَفْعَلُ .

والذين قالُوا : بِيتَسِعُ فإِنَّهُم أَرادُوا أَن يُخْرِجُوا الياءَ صحيحةً ، فكَرِهُوا أَن يَعُودُوا إِلَى الواوِ وقد أُسْقِمَتْ [٤] ، فرَدُّوه إِلَى اليتءِ بِناءً عَلَى التاءِ والأَلِفِ والنُّونِ " .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : هٰذا الذي ذَكَرَه الفَرَّاءُ مَذْهَبٌ تَفَرَّدَ بِه ، والبَصْرِيُّونَ يَدْفَعُونَ أَصْلَ المَذْهَبِ والحُجَّةَ التي آحْتَجَّ بِها .

وأَصْلُ المَذْهَبِ أَنَّ الفَرَّاءَ يَقُولُ : إِنَّ التاءَ الأُولَىٰ مِن : آتَّزَنْتُ وآتَّصَلْتُ لا أَصْلَ لَها في الكلمةِ ، وإِنَّها مُبْدَلةٌ مِن واوِ وَصَلَ ووَزَنَ ، وإِنَّ الواوَ التي كانتْ في وَزَنَ ووَصَلَ فاءَ الفِعْلِ قد سَقَطَتْ في : آفْتَعَلَ كما سَقَطَتْ في : يَزِنُ وأَزِنُ وتَزِنُ وفي : زِنَة ، وإِنَّ تاءَ الآفْتِعالِ آحْتاجَتْ إِلَىٰ حَرْفٍ ساكنٍ قَبْلَها ، فجَاؤُوا بتاءٍ مِثْلِها ، تَكْثِيرًا لَها ، كما زادُوا لامَ المَعْرِفةِ في الَّذِي تَكْثِيرًا [٥] ، وكما قالُوا : مِنّي وعَنّي ، فزَادُوا نُونًا ، بِسَبَبِ النُّونِ التي [٦] في مِنْ وعَنْ . والذي قالَه فاسدٌ مِن جِهاتٍ :

مِنْهـا : أَنَّ الذين يقُولُونَ : يَاتَزِنُ ويَاتَسِعُ هُم يقُولُونَ في غَيْرِ " آفْتَعَلَ " : يَزِنُ ويَصِلُ ، وتَزِنُ وتَصِلُ وزِنَة ؛ فينقُصُونَ في : يَزِنُ ويَصِلُ وفي : زِنَةٍ وصِلَةٍ ، وما [٧]

---

[١] في ب ، ي : مِن وعَن ، والآختيار من غ ، كتاب الآدّغام ٣٥٨ وما ذكره الكوفيون : ٧٧ .

[٢] في ب ، ي : وأَنَّ ، والآختيار من غ ، كتاب الآدّغام : ٣٥٩ ، وما ذكره الكوفيون : ٧٧ .

[٣] فَسَّرَ د. العريفي ذلك بأَنَّ المقصود هو كَسْرُ أَحْرُفِ المُضارَعةِ ، كتاب الآدّغام ص ٣٥٩ .

[٤] أُسْقِطَتْ : في : ما ذكره الكوفيون ص ٧٧ فقط .

[٥] هنا في ب ، ي تكرار لكلمات سبقت هي : كما زادوا اللام ، وهي لا تضيف شيئا .

[٦] في ب ، ي : الذي ، والآختيار من غ ، كتاب الآدّغام ٣٦١ ، وما ذكره الكوفيون : ٧٨ .

[٧] في النسخ الثلاث : ما ، والآختيار من كتاب الآدّغام ٣٦١ ، وما ذكره الكوفيون ٧٨ .

جرى مجراهما، ولم يحملهم النقص في غير افتعل على النقص [في افتعل [1]].

ومنها: أنّا رأينا الواو تبدل منها التاء في نحو: تراث وتجاه وتخمة وتودة وغير ذلك مما يكثر ويطول وليس بينهما مناسبة ولا مجاورة توجب ذلك أكثر من إبدال الواو تاءً في افتعل الذي هو: اتّزن واتّعد واتّجه وما أشبه ذلك.

ومنها: أنّ الذي احتجّ به ليس على ما ادّعاه؛ لأنّ البصريين يقولون: إنّ أصل الذي لذي، دخلت عليه الألف واللام، وإنّ النون في: منّي وعنّي لم تزد من أجل النون في من وعن، بل النون تزاد قبل ياء المتكلّم في كلّ ما أرادوا حراسة بناء ما قبله من متحرّك أو ساكن [2]؛ نونًا كان أو غيره، كقولهم: قدني وقطني وليتني، وفي الفعل الواقع بالمتكلّم نحو: أكرمني وأثابني ويكرمني ويثيبني.

والذي حكاه البصريون في: يفتعل من: وزنت وبابه وجهان: يتّزن، وياتزن، ولم يحكوا: ييتزن، وإنّما حكاه الفرّاء وأصحابه، وليس ذلك ممّا ينكر.

وقال الفراء: "إذا قالوا: اختصموا واحتجموا وما أشبهه ممّا جاز فيه الإدغام فإنّك إذا أدغمته فحرّكت ما بعد الألف إلى كسر أو فتح أثبتّ [3] الألف إذا لم يكن قبلها كلام، فقلت: اهدّوا واخصّموا [4] بكسر الثاني وفتحه والأوّل مكسور وبكسر الألف والخاء.

وإنّما تثبت الألف وقد تحرّك ما بعدها، وأنت تقول في: امدد / و ٦٧٠ / وامسس وما أشبهه: مسّ ومدّ، فتسقط الألف، وقد حكي: امدّ وامسّ، وليس بالوجه، والوجه [5] في هذا إسقاط الألف، وفي افتعل ألّا تسقط؛

---

[1] ليس في ب، ي، وهو في غ، كتاب الادّغام ص ٣٦١، وما ذكره الكوفيون ص ٧٨.

[2] في النسخ الثلاث: وساكن، والاختيار من كتاب الادّغام ٣٦٢ وما ذكره الكوفيون ٧٨.

[3] في ب، ي: أشبه، ولا تفيد، والاختيار من غ، كتاب الادّغام ص ٣٦٢.

[4] في النسخ الثلاث: واخصّموا واخصّموا، وفي كتاب الادّغام ص ٣٦٢: احجّموا.

[5] في النسخ الثلاث: الوجه، بغير واو، والاختيار من كتاب الادّغام ص ٣٦٣.

وذٰلك أَنَّ خِلْقَةَ [١] الفاءِ في كُلِّ ما كانَ مِثْلَ ٱسْتَفْعَلَ وٱفْتَعَلَ أَلَّا تَحَرَّكَ فاءُ الفِعْلِ في مَدارِ العربيةِ ، فَلَمَّا لَزِمَها السُّكُونُ في كُلِّ مَوْضِعٍ لَزِمَتْها الأَلِفُ ؛ لِأَنَّ تَسْكِينَها كالخِلْقَةِ ، ومُدَّ [٢] تَسْكُنُ في : يَفْعَلُ ، وتحرَّكُ في : فَعَلْتُ وفي : فَعِيلٍ وفَعَّالٍ وفَعُولٍ ؛ فَلِذٰلكَ أُلْقِيَت الأَلِفُ . وقد حَكَى الكِسائيُّ عَنْ عبدِ القَيْسِ : أُمُدَّ وٱعَضَّ وٱفِرَّ ، وذٰلكَ أَنَّها تَظْهَرُ بِالتَّضْعِيفِ ثم يُدْرِكُها الإِدْغامُ ، فَكَأَنَّ البِنْيَةَ عَلَى الإِظْهارِ ، ومِثْلُه مِنْ غَيْرِ هٰذا [٣] : اِسَلْ ، واِذَرْ ؛ يَبْنِي عَلَى الهَمْزِ وإن تَرَكَه .

وإِذَا كانَ ما قَبْلَ هٰذه الحُرُوفِ [٤] مِثْلِ ٱقْتَتَلَ وأَخَواتِه ساكنًا وقد أُدْغِمَ أَثْبَتَه الفَرَّاءُ وحَذَفَه ، لِأَنَّه يُعامِلُه مُعامَلَةَ السَّاكِنَيْنِ ، ومَرَّةً مُعامَلَةَ المُتَحَرِّكِ الثاني ، والأَلِفُ لا تَسْقُطُ عِنْدَه إِلَّا لِلإِدْراجِ [٥] ؛ فيَقُولُ : قد خَصَّمُوا ، قدْ خَصَّمُوا ، كَذَا هِيَ مع كُلِّ ساكِنٍ كانَ قَبْلَ : ٱفْتَعَلُوا مِن الياءِ والواوِ والأَلِفِ " .

قال أبو سعيد : أَجازَ الفَرَّاءُ في : ٱفْتَعَلُوا إِذَا ٱدُّغِمَت تاءُ الٱفْتِعالِ فِيما بَعْدَها وحُرِّكَ ما قَبْلَها وهُوَ فاءُ الفِعْلِ أَن تَثْبُتَ أَلِفُ الوَصْلِ مِن : ٱفْتَعَلَ ، وٱخْتارَ ذٰلك ، وكَسَرَ ما بَعْدَها وفَتَحَه ، ولَم يَعْتَدَّ بِتَحَرُّكِ ما بَعْدَ الأَلِفِ ؛ لِأَنَّها في نِيَّةِ السُّكُونِ .

وما ذَكَرَ هٰذا سيبويه ، ولا عَلِمْتُ أَحَدًا مِن البَصْرِيِّينَ يَذْهَبُ إِلَيْه إِلَّا أَن يَكُونَ الأَخْفَشَ ، فَإِنَّ الأَخْفَشَ أَجازَ : ٱسَلْ ، بِأَلِفِ وَصْلٍ بَعْدَها سِينٌ مُتَحَرِّكَةٌ ؛ لِأَنَّها في نِيَّةِ سُكُونٍ ، وأَصْلُها : ٱسْأَلْ . ومِثْل : ٱسَلْ : ٱذَرْ ، وأَصْلُها : ٱذْأَرْ ، وٱدَبْ وأَصْلُها : ٱدْأَبْ ؛ أُلْقِيَتْ حَرَكَةُ الهَمْزَةِ عَلَى ما قَبْلَها ، وأُسْقِطَتْ .

وتَفَرَّدَ الكِسائيُّ بِحِكايَةِ : أُمُدَّ وٱعَضَّ وٱفِرَّ ، مِن لُغَةِ عبدِ القَيْسِ في الأَمْرِ ،

---

[١] في ب ، ي وما ذكره الكوفيون : ٧٩ : خلفه ، والٱختيار من غ ، كتاب الٱدّغام : ٣٦٣ .

[٢] في ب وما ذكره الكوفيون ٧٩ : وقد ؛ تصحيف .

[٣] في النسخ الثلاث : هٰذه ، والٱختيار من كتاب الٱدّغام ٣٦٣ ، ما ذكره الكوفيون ٧٩ .

[٤] في ب ، ي زيادة : مثل ٱفتعل قبل : مثل ٱقتتل ؛ سهو .

[٥] في ب ، ي : الإدراج ، ما ذكره الكوفيون : ٨٠ : لإدراج، والٱختيار من غ ، كتاب الٱدّغام : ٣٦٤ .

وما حكاهُ أحدٌ منْ أصحابنا ، وكأنَّ [1] أصْلَه : آمْدُدْ وآعْضَضْ وآفْرِرْ ، فألْقَوا حركةَ عيْنِ الفعْلِ علَىٰ فائه آسْتِثْقالًا للتَّضْعيفِ ، والنِّيَّةُ فيه السُّكُونُ وألِفُ الوَصْلِ .

وآسْتَضْعَفَ الفرَّاءُ : آسَلْ وامُدَّ و : آعَضَّ و : آفِرِّ ؛ لأنَّ فاءَ الفِعْلِ متحرِّكةٌ في : فَعَلَ إذَا قُلْتَ : مَدَّ وعَضَّ وفَرَّ . وآختارَه في : آفْتَعَلَ ؛ لأنَّ الفاءَ مَبْنِيَّةٌ علَى السُّكُونِ في ماضِيه ومُسْتَقْبَلِه وآسْمِ الفاعِلِ مِنْه إذَا قُلْتَ : آفْتَعَلَ يفْتَعِلُ وهو مُفْتَعِلٌ ، وكذٰلك في المَصْدَرِ إذَا قُلْتَ : آفْتِعَال ؛ فصارَتْ ألِفُ الوَصْلِ إذَا وَقَعَتْ قَبْلَها لَم ينْوَ أنَّها متحرِّكةٌ ؛ لأنَّ بِنْيَتَها [2] في تَصارِيفِها لا تَكُونُ إلَّا ساكنةً ، وليسَ كذٰلك : أُمُدَّ وما أشْبَهَه .

وإذَا آدَّغَمْتَ تاءَ آفْتَعَلَ فِيما بَعْدَه [3] وحرَّكْتَ فاءَ الفِعْلِ مِنْه وكانَ قَبْلَه ساكِنٌ يُحَرَّكُ لآجْتِماعِ السَّاكِنَيْنِ كانَ فِيه وَجْهانِ :

إنْ شِئْتَ تَرَكْتَه علَىٰ سُكُونِه ، وإنْ شِئْتَ حَرَّكْتَه لآجْتِماعِ السَّاكِنَيْنِ :

أحَدُهُما : السَّاكِنُ الذي في آخِرِ الكلمة ،

والآخَرُ : السَّاكِنُ الذي هوَ فاءُ آفْتَعَلَ في الأصْلِ وإنْ كانَ قد تَحَرَّكَ في اللَّفْظِ ؛ وذٰلك قَوْلُكَ : قَدْ خَصَّمُوا ، وقدِ خِصَّمُوا بِكَسْرِ الدالِ علَىٰ أنَّ الخاءَ سَاكِنةٌ غيْرُ مُعْتَدّ بِحَرَكَتِها علَىٰ أنه في التَّقْدِيرِ : قَدِ آخْتَصَمُوا ، ثم آدَّغَمَ وحرَّكَ الخاءَ وتَرَكَ كَسْرَةَ دال قَد علَىٰ حُكْمِ سُكُونِ الخاءِ .

وإن كانَ قَبْلَها حَرْفٌ يَسْقُطُ لآجْتِماعِ السَّاكِنَيْنِ نحو الياءِ والواوِ والألِفِ فَفِيه وَجْهانِ : إنْ شِئْتَ لَم تَحْذِفْ ، وإنْ شِئْتَ حَذَفْتَ علَىٰ نِيَّةِ السُّكُونِ ؛ كَقَوْلِكَ : القاضِي خَصَّمُوا عِنْدَه ، والقاضِ [4] خَصَّمُوا عِنْدَه ، وكذلك : كانُوا خَصَّمُوا عِنْدَه

---

[1] في النسخ الثلاث : بغير واو والآختيار من كتاب الآدِّغام : ٣٦٥ وما ذكره الكوفيون : ٨٠ .

[2] في ب ، ي وما ذكره الكوفيون : ٨١ : نيتها ، والآختيار من غ ، كتاب الآدِّغام : ٣٦٥ .

[3] في ي وما ذكره الكوفيون ٨١ : بعدها ، وفي غ ، ب وكتاب الآدِّغام : ٣٦٥ : بعده .

[4] في ب ، ي وما ذكره الكوفيون ٨١ : والقاضي ؛ غير موافقة للتمثيل .

وكانُ [١] خَصَّمُوا عِنْدَه ، وكذلك : كانَا خَصَّمَا عِنْدَه بإثْبَاتِ أَلِفِ كانَا ، وكانَ [٢] خَصَّمَا عِنْدَه ، بِحَذْفِ أَلِفِ كانَا .

وقد ذَكَرَ أَنَّه سَمِعَ مِنَ العربِ في : ٱئْتَدَمَ النَّاسُ ـ وهُوَ ٱفْتَعَلَ مِنَ الأَدْمِ : أَدَّمُوا ، وأَدَّغَمَ التاءَ في الدالِ كما يَدَّغِمُها في الصادِ مِن : ٱخْتَصَمُوا ، فَوَجَبَ أَنْ يُقالَ في ذٰلك : إِدَّمُوا وأَدَّمُوا ، وعلَىٰ جَوازِ أَلِفِ الوَصْلِ في مَذْهَبِ القَرّاءِ : ٱئْدَمُوا و ٱئْدَّمُوا ، فَذَكَرَ أَنَّه سَمِعَ : ما أَدَّمُوا ومَأَدَّمُوا ؛ كما تَقُولُ : ما خَصَّمُوا ، ومَخَصَّمُوا بإِثْباتِ أَلِفِ : ما ، وحَذْفِها ، علَىٰ ما ذَكَرْناه .

أَجازَ الفَرّاءُ / ظ ٦٧٠ / ٱدّغامَ الراءِ في الراءِ مِن : " شَهْر رَمَضَانَ " (١٨٥ : البقرة) علَىٰ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُما : أَنْ يَجْمَعَ بينَ ساكِنَيْنِ : الهاءِ مِن : شَهْر والراءِ مِنْه ، وهٰذا عِنْدَه جَيِّدٌ لَيْسَ بِمُنْكَرٍ ، والوَجْهُ الآخَرُ : أَنْ يُلْقِيَ حَرَكَةَ الراءِ علَىٰ الهاءِ فيَقُولَ : شَهُر رَمَضانَ ، وٱسْتَضْعَفَ هٰذا الوَجْهَ وأَجازَه وزَعَمَ أَنَّه كالمُتَّصِلِ . وسيبويه يُنكِرُ ٱدّغامَ ذٰلك علَىٰ الوَجْهِ الأَوَّلِ والثاني ، وقد مَضَىٰ ذٰلك مِن كلامِ سيبويه .

وٱحْتَجَّ الفَرّاءُ بِأَنَّهم قالُوا في : عَبْدُ شَمْسٍ التَّيمِيَّةِ : عَبُشَّمْسٍ ، كأَنَّه يَقُولُ : إِنَّهم أَلْقَوْا حَرَكَةَ الدالِ علَىٰ الباءِ وأَدَّغَمُوا الدالَ في الشِّينِ .

والبَصْرِيُّونَ يَقُولُونَ : عَبُشَّمْسٍ : ضَوْءُ الشَّمْسِ ، فيُقالُ : أَصْلُه : عَبْءُ الشَّمْسِ ، والهَمْزَةُ قد خُفِّفَتْ . فهٰذا يُبطِلُ ٱحْتِجاجَ الفَرّاءِ .

ومِمّا يَدُلُّ علَىٰ ما قالَه البَصْرِيُّونَ بَيْتٌ أُنْشِدَ في ذٰلك ، أَنْشَدَناه أَبو بَكْرٍ ٱبْنُ دُرَيْدٍ :

إِذَا مَا رَأَتْ حَرْبًا عَبُ ٱلشَّمْسِ [٣] شَمَّرَتْ * إِلَىٰ رَمْلِهَا ، وٱلْجَارِمِيُّ عَمِيدُهَا [٤]

---

[١] في ب ، ي وما ذكره الكوفيون : ٨١ : كانوا ، ولا تحقق التمثيل .

[٢] في ب ، ي : قد ، ولا تحقق التمثيل .

[٣] في غ ، ما ذكره الكوفيون ٨٣ : عبُ شمس بغير تنوين ، وٱخترتُ ما في التاج ع ب ء ، وعدَّه د. العريفي الوجهَ موافقًا السيرافي ، وإن أثبتَ : عَبُشَّمْسٍ ، كتاب الأدّغام : ٣٦٩ .

[٤] القائل غير معيّن ، وللبيت في تاج العروس : ع ب ء رواية أخرىٰ ذكرها الأزهري مما أنشده الرياشي وأبو حاتم ، وهي لا تنقض ما هٰهنا .

وكَسْرُ السِّينِ بِغَيْرِ تنوينٍ فيه دليلٌ علَىٰ أَنَّ أَصْلَه : عَبْءُ الشَّمْسِ .

وفي بَنِي سَعْد : عبشمسٍ ، قال مُؤَرِّجٌ [١] : " عبدُ شَمْسِ بْنُ سَعْدِ [٢] بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ ، عبدُ شَمْسِ بْنُ كَعْبِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ " .

وقال محمدُ بْنُ حَبِيب [٣] : " كُلُّ شيءٍ في العربِ عبدُ شَمْسٍ إِلَّا عَبَشَّمْسِ ٱبْنَ سَعْدِ ٱبْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ ، وعَبَشَّمْسِ بْنَ أَخْزَمَ بْنِ أَبِي أَخْزَمَ [٤] بْنِ رَبِيعَةَ ٱبْنِ جَرْوَلِ بْنِ ثُعَلِ ٱبْنِ عَمْرِو بْنِ الْغَوْثِ بْنِ طَيِّئٍ " .

وقال أبو العباس [٥] : " قال الكسائيُّ في باب أَحَسْتُ : أُجِيزُه في كُلِّ مَوْضِعٍ سَكَنَتْ فِيه لامُ الفِعْلِ سُكُونًا لا تَنَالُه الحَرَكَةُ ، لَم يُجِزْهُ [٦] في : فَعَلْنَ ويَفْعَلْنَ : لأَنَّ اللامَ تتحرَّكُ في الواحدةِ في : فَعَلَتْ ، وفَعَلَتَا ، وتَفْعَلُ ، وتَفْعَلَانِ ، فَلَم يُجِزْهُ إِذْ [٧] كانَ الجَمْعُ مَبْنِيًّا عَلَى واحدةٍ مُتحرِّكةٍ ، وقال : سَقَطَت الأُولَىٰ لِاسْتِثْقَالِ الحركةِ فِيها ولَم يَقُلْ : شُبِّهَتْ بِالثُّلاثِيِّ .

وقال الفَرَّاءُ [٨] : كذٰلك أَقُولُ في : فَعَلْنَ ويَفْعَلْنَ ؛ لِأَنِّي لَم أَجِد الفِعْلَ مَبْنِيًّا عَلَىٰ واحدته ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّكَ تَقُولُ : تَفْعَلُ وتَفْعَلَانِ بِالتاءِ ، ويَفْعَلْنَ بِالياءِ ، فَلَم يُبْنَ عَلَى الواحدةِ في جَمْعِ التأنيثِ . وقال : سَمِعْتُ : هُنَّ يَنْحَطْنَ عَلَيْنَا ؛ يُرِيدُ : يَنْحَطِطْنَ . وقال : قُرِئَ : " وَقَرْنَ فِي " (٣٣ : الأحزاب) يُرِيدُ : وَٱقْرَرْنَ " .

---

(١) مُؤَرِّجُ بْنُ عَمْرٍو السَّدُوسِيُّ لُغَوِيٌّ مِنْ أَصحاب الخليل بْنِ أَحمد ، توفي ١٩٥ هـ .

(٢) بْنُ سَعْدِ : ليس في ب ، وهو فيما سواها .

(٣) مِن عُلماءِ بغداد بالأنساب والأخبار له : مختلِف القبائل ومؤتلفها ، توفي ٢٤٥ هـ ، وحبيب : ٱسم والدته ، إِنْباه الرواة للقفطي : ٣ : ١١٩ بتحقيق محمد أبو الفضل ، ط دار الكتب المصرية .

(٤) في ي بدون : أبي وفي ب بدون : أبي أخزم ، وهما في كتاب الإدغام ٣٦٩ وما ذكره الكوفيون ٨٣ .

(٥) ثعلب .

(٦) في ب ، ي : لم يجز ، ما ذكره الكوفيون ٨٤ : لم يجزْه والاختيار من غ ، كتاب الإدّغام ٣٧٣ .

(٧) في ب ، ي ، ما ذكره الكوفيون ٨٤ : إذا ، والاختيار من غ ، كتاب الإدّغام ٣٧٣ .

(٨) الفَرَّاءُ ، زادها د. العريفي لورودها في تعليق السيرافي الآتي ؛ كتاب الإدّغام ٣٧٣ .

والذي احتجّ به الفرّاءُ على الكسائيّ صحيحٌ ، والذي قرأ بهذا عاصمٌ [(١)] ومعناه : اقْرَرْنَ من : القرارِ ؛ يقال : قررتُ بالمكان أقرّ ، وقررتُ أقرّ ، وقراءةُ عاصمٍ من هذه اللغةِ . ومن قرأ : " وَقِرْنَ في بيوتِكُنّ " بكسرِ القافِ [(٢)] ففيه وجهان :

أجودُهما : أن يكونَ من وقرَ في المكانِ [(٣)] يقرُ من الوقارِ كما تقولُ : وقفَ يقفُ وقِفْنَ يا نسْوةُ ،

والوجهُ الآخرُ : أن يكونَ : واقْرِرْنَ ، فحُذفت الراءُ المكسورةُ ، وأُلقيتْ حركتُها على القافِ ، وذلك لا يُختارُ ؛ لأنّه لا ضرورةَ إليه . وقد رُوي بيتُ أبي زُبَيدٍ [(٤)] :

سوى أنّ العتاقَ من المطايا ✻ أحسْنَ به ؛ فهُنّ إليه شُوسُ [(٥)]

---

(١) ابْنُ أبي النَّجود ، أحد القراء السبعة ، توفي ١٢٧ هـ ؛ معرفة القراء الكبار للذهبي ، تحقيق طيار آلتيقولاج ١ : ٢٠٤ ، ط إستانبول ١٩٩٥ ، وهي قراءة نافع أيضا ؛ السبعة لابْن مجاهد : ٥٢١ ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط١ ، ١٩٧٢ .

(٢) قرأ بها مِن السبعة مَن سِوى عاصم ونافع ؛ السبعة لابْن مجاهد : ٥٢٢ .

(٣) في غ ، كتاب الادّغام : ٣٧٤ : في المكان ، وفي سواهما : بالمكان .

(٤) هو حَرْمَلَةُ بْنُ المُنْذِرِ الطّائيُّ ، أدْرَك الجاهلية والإسلامَ ، وعاش حتى خلافة معاوية ؛ خزانة الأدب للبغدادي ، نشرة هارون ٤ : ١٩٢ ، ط الخانجي ١٩٨٩ .

(٥) البيت من القصيدة ٣٣ ص ٩٦ : شعر أبي زبيد الطائي جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٧ ، وفيه : خلا أن العتاق . . . حَسَسْنَ به ، وأشار المحقق في الحاشية إلى الرواية التي هنا ، وصحّح الروايتين .

وهٰذا بابٌ في ٱدِّغامِ ٱلقُرَّاء

أَذْكُرُ فِيه ما ٱدَّغَمُوه [١] ، وأَكْتَفِي بِذِكْرِ بعضِه عَن ذِكْرِ جَميعِه ؛ فما كانَ مِنه مُوافِقًا لِمَذْهَبِ سيبويه فقد مَرَّ الاَحْتِجاجُ لَه في جُملةِ ما مَضَىٰ مِن كلامِه وذِكْرِ ٱحْتِجاجِه وشَرْحنا إِيَّاه ، وما خالَفَه ذَكَرْنا مِن الاَحْتِجاجِ لَه ما نَتَحَرَّىٰ فِيه الحَقَّ . وبِاللّٰهِ نَسْتَعِينُ وإِيَّاه نَسْتَهْدِي [٢] .

وأنا أَبْتَدِئُ بِتَرْتِيبِ ذٰلك عَلَىٰ حُرُوفِ : أ ب ت ث ؛ فإِنَّه أَقْرَبُ مُتَناوَلًا وأَبْلَغُ ٱسْتِيعابًا إن شاءَ اللّٰهُ :

* الباءُ : تُدَّغَمُ في مِثْلِها ؛ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو : " لَذَهَب بِّسَمْعِهِمْ " (٢٠ : البقرة) ، و" الرُّعْب بِّما " (١٥١ : آل عِمران) وقد جَمَعَ بينَ ساكِنَيْنِ في قولِه : " الرُّعْب بِّما " ، وهٰذا مَذْهَبُ أَبِي عَمْرٍو والذي حَكَاهُ الفَرَّاءُ [٣] عَنْه مِن الجَمعِ بَيْنَ ساكِنَيْنِ في حُرُوفٍ كَثِيرةٍ في الاَدِّغامِ تَقِفُ عَلَىٰ بعضِها إن شاءَ اللّٰهُ ، وقد أَباهُ سيبويه والبَصْرِيُّونَ وحَمَلُوا ذٰلك عَلَى الإِخْفاءِ مِنْ أَبِي عَمْرٍو . وأَجازَ الجَمْعَ بَيْنَ ساكِنَيْنِ الفَرَّاءُ والكُوفِيُّونَ .

وٱدَّغَمَ أَبُو عَمْرٍو / و ٦٧١ / الباءَ في المِيمِ في : " يُعَذِّب مَّن يَشَاءُ " (١٢٩ : آل عِمران) [٤] و" يَا بُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا " (٤٢ : هُود) ولا خِلافَ في جَوازِ ٱدِّغامِ الباءِ في المِيمِ .

ورُوِيَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّه كانَ يَدَّغِمُ المِيمَ في البـاءِ إِذَا تَحَرَّكَ ما قَبْلَ المِيمِ مِثْل :

---

(١) في كتاب الاَدِّغام : ٣٧٧ : ما ٱدَّغَمْتَه ، وما أَثبتُّه مما في سواه أوفق .

(٢) هٰذا من غ ، كتاب الاَدِّغام ٣٧٧ ، وفيما عداهما : وإليه نهتدي .

(٣) هٰذا ما في النسخ الثلاث ، وفي كتاب الاَدِّغام : ٣٧٩ " الذي حكاه عنه القُرَّاء " ، وعلَّقَ د. العريفي بأن " الفَرَّاء " مثبت في ثلاث نسخ مما ٱعتمد عليها وفي شرح الجُمَل لاَبْن الضائع ٢ : ١١٥٠ ، ورأىٰ أن القُرَّاء تصحيف .

(٤) " يُعَذِّب مَّن يَشَاءُ " في ستة مواضع منها ما في آية آل عِمران التي أشرتُ إليها ، وأرجِّحُ أنَّ الآية ٢٨٤ : البقرة لا يشملها الحكم المذكور ؛ لِما بيَّنه د. العريفي ٣٨١ الحاشية ٦ .

" مَرْيَمَ بُهْتَانًا " (١٥٦ : النساء) ، و " لِكَيْلَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا " (٧٠ : النحل) ، و " أَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ " (٥٣ : الأنعام) فإذَا سَأَلْتَ أَصْحابَه عَنِ اللَّفْظِ بِما تَرْجَمُوا عَنْه مِن ٱدِّغامٍ ذٰلك لَمْ يَأْتُوا بِباءٍ مُشَدَّدةٍ . وقد سَأَلْتُ أَبَا بَكْرٍ ٱبْنَ مُجاهِدٍ ـ رحِمه اللّٰهُ ـ عَنْه فَذَكَرَ أَنَّهُم يَتَرْجِمُونَ عَنْه بِٱدِّغامٍ [١] أَوْ نَحْوِ هٰذا مِن اللَّفْظِ .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : والذي يَتَبَيَّنُ مِن لَفْظِ [٢] ما حَكَوْه : تَسْكِينُ المِيمِ ، والباءُ بَعْدَها [٣] ، وهو عَلَىٰ أَحَدِ وَجْهَيْنِ :

* إِمَّا أَن يكونَ أَخْفَى الحركَةَ عَلَىٰ ما يعتقدُه كثيرٌ مِن البَصْرِيّينَ [٤] ويتأَوَّلُه أَبُو بَكْرٍ ٱبْنُ مُجاهِدٍ ـ رحِمه اللّٰهُ ـ في بعضِ ما رُوِيَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو ؛ وذٰلك أَنَّه حَكَى عَنِ اليَزِيدِيِّ [٥] عَنْ أَبِي عَمْرٍو تَسْكِينَ الراءِ [٦] في : " يَنصُرْكُمْ " (١٦٠ : آل عمران) ، و " يَأْمُرْكُمْ " (٦٧ : البقرة) ، وذَكَرَ عَقِيبَه أَنَّ سيبويه ونَحْوِيّي البَصْرةِ [٧] يُنكِرُونَه ويَنفُونَ أَن يكونَ مَحْفُوظًا عَنْ أَبِي عَمْرٍو ، ويَحْكُونَ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو كان لِمَيْلِه [٨] إِلى التخفيفِ يَخْتَلِسُ الكَسْرَةَ والضَّمَّةَ إِذَا تَوَالَتِ الحَرَكاتُ ؛ فيَرَىٰ مَن يَسمعه مِمَّن لا يَضْبِطُ سَمْعُه ما خَفِيَتْ حركتُه أَنَّهُ أَسْكَنَ ولَم يُسْكِنْ .

---

[١] زاد هنا في كتاب الأدِّغام : ٣٨٣ : وليس بٱدِّغامٍ ، وذكر في الحاشية ٨ أنه ساقط من نسختين مما ٱعتمد عليها ومن طبعة الرديني ، وأنه في التبصرة ٢ : ٩٦٢ ، وشرح الجُمَل لٱبْن الضائع ٢ : ١١٥٠ ، وأن صاحبيهما صادران عن أبي سعيد في هٰذه المسألة .
وأرىٰ أنَّ في العبارة وما بعدها غموضًا .

[٢] في ب ، ي ، ٱدِّغام القُراء ٦ : لفظه ، وفي غ ، كتاب الأدِّغام ٣٨٤ : لفظ ، وهي أوفق .

[٣] في ب ، ي ، ٱدِّغام القُراء ٦ : تسكين الميم والبـاء ، وهٰذا لا يتحقق ، ورفع البـاء وزيادة : " بعدها " من كتاب الأدِّغام ٣٨٤ ، وهٰذا لا يضيف علمًا ، ولكنه من فضول القول للتنبُّه .

[٤] في كتاب الأدِّغام ٣٨٤ : من الناس البصريين ، وليست بشيء .

[٥] يَحيَى بْن المُبارَك البَصْريُّ أخذ عن الخليل وتوفي ٢٠٢ هـ ؛ معرفة القراء الكبار : ١ : ٣٢٠ .

[٦] الراء في غ ، ي ، كتاب الأدِّغام ٣٨٤ فقط .

[٧] في النسخ الثلاث ، ٱدِّغام القُراء ٧ : البصريين ، وٱخترتُ ما في كتاب الأدِّغام ٣٨٥ .

[٨] في النسخ الثلاث ، ٱدِّغام القُراء ٨ : يميله ، خطأ ، والاختيار من غ ، كتاب الأدِّغام ٣٨٥ .

قال أَبُو بَكْرٍ (١) : ولا أَحْسَبُ القَوْلَ إِلَّا ما قالَ ، وحَكَىٰ عَن جَماعةٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو ما يُضَعِّفُ رِوايةَ اليَزِيدِيِّ عَنْه ويُقَوِّي ما قالَه سيبويه وأَهْلُ البَصْرةِ .

* وامَّا (٢) أَن يكونَ عَلَى التَسْكِينِ الذي حُكِيَ عَنْه في قولِه : " يَنصُرْكُمْ " و " يَأْمُرْكُمْ " حكاهُ عَنْه اليَزِيديُّ .

وقد حُكِيَ عَنِ الكِسائيِّ أَيْضًا فيما كانَ مِثْلَ : " يَأْمُرُكُمْ " ثلاثُ لُغات : الإِشْباعُ والتَّخْفيفُ والجَزْمُ ، وإِنَّما هُوَ تَسْكِينُ ضَمَّةٍ بَيْنَ حَرْفَيْنِ مُتحرِّكَيْنِ كقَوْلِهم في رُسُلٍ : رُسْلٌ وفي عَجُزٍ ورَجُلٍ : عَجْزٌ ورَجْلٌ ، وكَذٰلك في المكسورِ نَحْو قَوْلِنا في فَخِذ : فَخْذٌ ، وفي عَلِمَ : عَلْمَ .

* ومَذْهبُ سيبويه أَلَّا تُدَّغَمَ الفاءُ في الباءِ ، وكَذٰلك ذَكَرَ أَبو بَكْرٍ ٱبْنُ مُجاهد قال : " قال اليَزِيدِيُّ : كانَ أَبُو عَمْرٍو لا يُدْغِمُ الفاءَ في الباءِ ، قال : ولَم يَذْكُرْ عَنْه في الباءِ معَ الفاءِ شيئًا ، قال أَبُو بَكْرٍ : والقِياسُ يُوجِبُ إِدْغامَها ؛ لِقُرْبِها مِنْها ، ويَحْتَمِلُ تَرْكُه ذِكْرَها إِذْ (٣) ذَكَرَ ما لا يَدَّغِمُه (٤) فيها أَن يكونَ أَباحَ إِدْغامَها ، واللّٰهُ أَعْلَمُ " ، قال : " ولَم أَرَ مَنْ أَدْرَكْتُ مِن الذينَ يَقْرَؤُونَ قِراءَةَ أَبِي عَمْرٍو بَحَثُوا عَنْ إِدْغامِ الباءِ في الفاءِ " .

وما ذَكَرَه أَبُو بَكْرٍ هو مَذْهَبُ سيبويه لِأَنَّه يَدَّغِمُ الباءَ في الفاءِ ولا يَدَّغِمُ الفاءَ في الباءِ . وقد ذُكِرَ في مَوْضِعِه مِن كلامِ سيبويه .

وقد ٱدَّغَمَ الكِسائيُّ وحدَه الفاءَ في الباءِ في قوله : " إِن يَشَأْ يَخْسِف بِّهِمُ الْأَرْضَ " (٩ : سبأ) ؛ لِأَنَّ أَقْرَبَ المَخارِجِ إِلَىٰ مَخْرَجِ الباءِ مَخْرَجُ الفاءِ ، وهو قَليلٌ ضَعيفٌ .

* وأَمَّا التـاءُ : فإِنَّها تُدَّغَمُ في مِثْلِها إِذَا كانت الأُولَىٰ ساكنةً ضَرورةً ، وإِذَا

---

(١) يريد : ٱبْن مجاهد .

(٢) في ب ، ي : فإما ، وفي غ : فأَمَّا ، والٱختيار من كتاب الٱدّغام ٣٨٦ .

(٣) في ب ، ي ، وٱدّغام القُراء : إِذَا ، ولا تُفيد ، والٱختيار من غ ، كتاب الٱدّغام ٣٨٨ .

(٤) هذا من غ ، وضُبِط في كتابِ الٱدّغام ٣٨٨ : يُدْغِمُه ، وفي ب ، ي وٱدّغام القراء : يدغم .

كانت الأُولَىٰ مُتحرِّكةً فإنَّ أَبَا عَمْرو يَدَّغِمُ في بَعْضٍ ولا يَدَّغِمُ في بعْضٍ :

فَمِمَّا ٱدَّغَمَ قولُه : " ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ " (٧ : الأنفال) ٱدَّغَمَ التاءَ المُنقَلِبةَ (١) مِنْ هاءِ " الشَّوْكَةِ " في تاءِ " تَكُونُ " .

ومِمَّا لَم يَدَّغِمْ " كُنتَ تَرْجُو " (٨٦ : القَصَص) و " كُنتُ تُرَابًا " (٤٠ : النبإ) و " كِدتَّ تَرْكَنُ " (٧٤ : الإسراء) و " أَفَأَنتَ تُسْمِعُ " (٩ : يونس) ؛ لأَنَّ : كُنتَ قد نَقَصَتْ عَيْنُ الفِعْلِ مِنْه وهِيَ واوٌ في كانَ يَكُونُ ، وفي : كِدتَّ قد ٱدُّغِمَت الدالُ في التاءِ ؛ فَلَم يُمْكِن ٱدِّغامُ الحَرْفِ المُشَدَّدِ في شَيْءٍ بَعْدَه ، وأَمَّا " أَنتَ " فإِنَّما تَرَكَ ٱدِّغامَها لِقِلَّةِ حُرُوفِ الكلمةِ وخَفَاءِ النُّونِ .

وكانَ أَبُو عَمْرٍو يَدَّغِمُ التاءَ في أَحَدَ عَشَرَ حَرْفًا سِوَىٰ نَفْسِها :

* يَدَّغِمُها في الطـاءِ كقَوْلِه عزَّ وَجلَّ : " قَالَت طَّـائِفَةٌ " (٧٢ : آل عِمران) ، و " هَمَّت طَّائِفَتَانِ " (١٢٢ : آل عِمران) ولا يَدَّغِمُ : " خَلَقْتَ طِينًا " (٦١ : الإسْراء) لأَنَّ القافَ ساكنةٌ ويَدَّغِمُ : " الصَّلَاةَ طَّرَفَيِ النَّهَارِ " (١١٤ : هُود) لأَنَّ الساكنَ الأَوَّلَ أَلِفٌ ،

* وفي الدالِ كقَوْلِه : " قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا " (٨٩ : يونس) و " أَثْقَلَت دَّعَوَا اللَّهَ " (١٨٩ : الأَعْراف) ،

* وفي الظاءِ كقَوْلِه : " كَانَت ظَّالِمَةً " (١١ : الأَنبياء) ،

* وفي الثاءِ كقَوْلِه : " رَحُبَت ثُّمَّ وَلَّيْتُم " (٢٥ : التوبة) ،

* وفي الذالِ / ظ ٦٧١ / كقَوْلِه : " وَالذَّارِيَات ذَّرْوًا " (١ : الذاريات) ، و " فَالْمُلْقِيَات ذِّكْرًا " (٥ : المُرْسَلات) وهٰذا قَوْلُ اليَزِيدِيِّ ، وبعضُ يَرْوِي عَنْه أَنَّه كانَ لا يَدَّغِمُ " وَالذَّارِيَات ذَرْوًا " ولا " فَالْمُلْقِيَات ذِكْرًا " ،

* وفي السِّينِ كقَوْلِه : " أَنبَتَت سَّبْعَ سَنَابِلَ " (٢٦١ : البقرة) ، و " مَضَت سُّنَّةُ " (٣٨ : الأَنفال) ، و " الصَّـالِحَات سَّنُدْخِلُهُمْ " (٥٧ : النساء) ، ولَم يَدَّغِمْ

---

(١) هٰذا من غ ، ي ، وكتاب الآدِّغام ٣٨٨ ، وفي ب ، آدِّغام القراء ١١ : المثقلة ؛ تصحيف .

" أُوتِيتَ سُؤْلَكَ " (٣٦ : طه) وفَرَقَ بَيْنَه وبَيْنَ الأَلِفِ في قوله : " الصَّالِحَاتَ سَّنُدْخِلُهُمْ " ؛ لأَنَّ الأَلِفَ أَقْوَىٰ في المَدِّ مِن الياءِ والواوِ ، وليسَ كُلُّ شيءٍ جازَ ادِّغامُه يَدَّغِمُه أَبُو عَمْرٍو ؛ لِأَنَّ الادِّغامَ ليس بِلازِمٍ ، فَيَدَّغِمُ شَيْئًا ويَمْنَعُ ما هو أَضْعَفُ مِنْه في الادِّغامِ ،

* وفي الصَّادِ كقَوْلِه : " وَالصَّافَّاتِ صَّفًّا " (١ : الصافات) ، و " فَالْمُغِيرَاتِ صُّبْحًا " (٣ : العاديات) ،

* وفي الضَّادِ كقَوْلِه : " وَالْعَادِيَاتِ ضَّبْحًا " (١ : العاديات) ،

* وفي الزَّاي في قَوْلِه : " خَبَتْ زِّدْنَاهُمْ سَعِيرًا " (٩٧ : الإسراء) ، و " فَالزَّاجِرَاتِ زَّجْرًا " (٢ : الصافات) ،

* وفي الشِينِ كقَوْلِه : " بِأَرْبَعَةِ شُّهَدَاءَ " (٤ ، ١٣ : النور) ،

* وفي الجِيمِ كقَوْلِه : " الصَّالِحَاتِ جَّنَّاتٍ " (٢٣ : إبراهيم) ، و " فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَّمِيعًا " (١٠ : فاطر) ، و " وَرَثَةِ جَّنَّةِ النَّعِيمِ " (٨٥ : الشعراء) ، و " تَصْلِيَةُ جَّحِيمٍ " (٩٤ : الواقعة) ،

ولا يَدَّغِمُ في قَوْلِه : " إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ " (٣٩ : الكهف) لِسُكُونِ اللامِ وفَتْحِ التاءِ .

ولَم يَذْكُرْ سيبويه ادِّغامَ التاءِ ولا غَيْرِها في الجِيمِ ، وقد ادَّغَمَ أَبُو عَمْرٍو التاءَ وأُخْتَيْها الطاءَ والدالَ فيها والطاءُ والدالُ بِمَنْزِلَةِ التاءِ وهُما مِن مَخْرَجِها ، وأَحْكامُ هٰذه الثلاثةِ الأَحْرُفِ[1] سَوَاءٌ في الادِّغامِ .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : وادِّغامُ التاءِ والدالِ والطاءِ في الجِيمِ عندي قَوِيٌّ لأَنَّ المَخْرَجَيْنِ مُتَجاوِرانِ ليس بَيْنَهُما فَصْلٌ ، والجِيمُ أَقْوَىٰ مِنْها وأَمْكَنُ ؛ لِأَنَّها مِن وَسَطِ اللِّسانِ وهٰذه الحُرُوفُ مِن الطَّرَفِ ، ووَسَطُ اللِّسانِ أَمْكَنُ مِن طَرَفِه ، كما أَنَّ داخِلَ الفَمِ أَمْكَنُ مِنَ الشَّفَتَيْنِ ، ومِنْ أَجْلِ ذٰلك ادُّغِمَت الباءُ التي مِن بَيْنِ

---

[1] الأحرف في غ ، ي ، وكتاب الادِّغامِ ٣٩٨ ، وليست في ب ، ادِّغام القراء ١٧ .

الشَّفَتَيْنِ في الفاءِ لأَنَّ الفاءَ مِن داخِلِ الفَمِ والباءَ مِن بيْنِ الشَّفَتَيْنِ .

وكانَ أَبو عَمْرٍو يَدَّغِمُ الطاءَ في التاءِ في قَوْلِه : " لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ " (٢٨ : المائدة) و " أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ " (٢٢ : النمل) ، و " فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ " (٨٠ : يوسف) و " فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ " (٥٦ : الزُّمَر) ويبْقِي مِنْها صَوْتًا لئَلَّا يُخِلَّ بِحَرْفِ الإِطْبَاقِ ، ولا يَدَّغِمُ الظاءَ في التاءِ لأَنَّ بيْنَهما تَرَاخِيًا لا لأَنَّ الأَدّغامَ فِيها لا يَجُوزُ ، ولٰكِنَّه يَختارُه في بَعْضٍ لِقُوَّتِه ، ويَدَعُه [١] في بَعْضٍ لِنُقْصانِ سَبَبِه .

ويَدَّغِمُ الدالَ في التاءِ كقَوْلِه : " قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ " (٢٥٦ : البقرة) . وذَكَرَ أَبو بَكْرٍ ٱبْنُ مُجاهِد أَنَّه لَم يَكُنْ أَحدٌ مِمَّن لا يَرَى الأَدّغامَ مِن الأَئِمَّةِ يُظْهِرُ دالَ قَدْ عِنْدَ التاءِ ، إِلَّا أَنَّ [٢] ٱبْنَ المُسَيَّبِيّ [٣] قد رَوَى عَن نافِعٍ : " قَدْ تَبَيَّنَ " بِإِظْهارِ الدالِ ، وهٰذا فِيه [٤] ٱسْتِكْرَاهٌ وصُعوبَةٌ علَى اللِّسانِ .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : وقد بيَّنُوا الطاءَ عندَ التاءِ في " فَرَّطتُ " و " أَحَطتُ " والطاءُ مِثْلُ الدالِ في المَخْرَجِ والشِّدَّةِ ، ولٰكِنَّ بَيانَ الطاءِ معَ التاءِ أَسْهَلُ في اللَّفْظِ مِن بَيانِ الدالِ معَ التاءِ ، لأَنَّ الطاءَ مُطْبَقَةٌ والدالَ والتاءَ ليستا بمُطْبَقَتَيْنِ ، فبِٱنْفِرادِ الطاءِ بِالإِطْباقِ وٱجْتِماعِ الدالِ والتاءِ في عَدَمِ الإِطْباقِ صارَت الطاءُ مِن التاءِ [٥] أَبعَدَ مِن الدالِ مِنْها ، وإِنَّما يَثْقُلُ ٱجْتِماعُ ما هُوَ أَقْرَبُ وبَيانُه .

وأَدَّغَمَ أَبو عَمْرٍو لامَ هَلْ في التاءِ ولَم يَدَّغِمْ لامَ بَلْ فِيها ، قَرَأَ : " هَل تَّرَىٰ مِن فُطُورٍ " (٣ : المُلْك) ، و " هَل تَّرَىٰ لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ " (٨ : الحاقَّة) ، ورُوِيَ عَنْه

---

[١] في النسخ الثلاث ٱدّغام القراء ١٨ : ويَدَعُ ، والٱختيار من كتاب الأَدّغام ٤٠٠ .

[٢] أَنَّ : في غ ، ي ، كتاب الأَدّغام ٤٠٠ ، وليست في ب ، ولا في ٱدّغام القراء ١٩ .

[٣] أو المسيبي ،محمد بْن إسحاق المخزومي المدنيّ ؛ قرأ علَى والده عن نافع ، وتوفي ٢٣٦ هـ. معرفة القراء الكبار ١ : ٤٣٠ بتحقيق طيار ، إستانبول .

[٤] فيه : في غ ، ي ، كتاب الأَدّغام ٤٠٠ ، وليست في ب ، ولا في ٱدّغام القراء ١٩ .

[٥] في النسخ الثلاث ، ٱدّغام القراء ٢٠ : من الدال ؛ خطأ ، والصواب من كتاب الأَدّغام ٤٠١ .

أيضًا : " هَل تعلَمُ لَهُ سَمِيًّا " (٦٥ : مريم) ولَم يدّغِمْ : " بَلْ تأتِيهِم بغْتَةً " (٤٠ : الأنبياء) ونَحْوَها .

وذَكَرَ بعضُ مَن احْتَجَّ عَنْه للفَرقِ بينَهُما أنّه اتّبَعَ الأثَرَ لأنَّ عَمْرو بْنَ دِينارٍ [1] قال : " سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يقولُ : " هَل تّرَىٰ " [2] يُدْغِمُها - يَعْنِي اللامَ - في التاءِ " . هٰكذا نَقَلَ هٰذا الحرْفَ مُدَّغَمًا .

وقد ادَّغَمَ اللامَ مِن هَلْ وبَلْ في التاءِ حَمْزَةُ والكِسائيُّ في قوْلِه : " بَل تُّؤْثِرُونَ " (١٦ : الأعلىٰ) و " هَل تّرَىٰ " ونَحْوِه .

وقد مَضَى الكلامُ في ادّغامِ ما يُدَّغَمُ في التاءِ في مَوْضِعِه [3] .

وقد رُوِيَ عَنْ عَبدِ اللّهِ بْنِ كَثِيرٍ [4] ادّغامُ التاءِ التي [5] في أوَّلِ الفِعْلِ المُسْتَقبَلِ علامةً للمُخاطَبِ أو المُؤنَّثةِ [6] الغائبةِ في تاءٍ بَعْدَها في أحْرُفٍ كثيرةٍ [7] مِنها ما قَبْلَه مُتحرِّكٌ ، / و ٦٧٢ / ومِنْها ما قَبْلَه ساكنٌ مِنْ حُروفِ المَدِّ واللِّينِ ، ومِنْها ما قَبْلَه ساكنٌ مِنْ غَيْرِ [8] حُروفِ المَدِّ واللِّينِ ؛

فأمَّا ما قَبْلَه مُتحرِّكٌ فَنَحْوُ قوْلِه : " فَتَّفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ " (١٥٣ : الأنعام) ، و " هِيَ تَّلَقَّفُ مَا يَأْفِكُونَ " (١١٧ : الأعراف) ،

وأمَّا ما كانَ قَبْلَه ساكنٌ مِنْ حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ فَقَوْلُه : " وَلَا تَّيَمَّمُوا الْخَبِيثَ "

---

[1] عالِم مكة ، أخذ القراءة عن ابْن عباس رضي الله عنه ، توفي ١٢٦ هـ. غاية النهاية ١: ٥٣٠ ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٦ . وفي ادّغامِ القراء ٢١ : ابْن عَيَّاش : تصحيف .

[2] بعدها في ب ، ي : من يرىٰ ، تحريف : من باقية ، والكلمتان في غ فقط .

[3] في : باب الادّغامِ في حروف طرف اللسان وأصول الثنايا .

[4] أحد السبعة أصحاب القراءات توفي ١٢٠ هـ. معرفة القراء الكبار ١ : ١٩٧ بتحقيق طيار ، إستانبول .

[5] التي : في غ ، كتاب الادّغام ٤٠٣ فقط .

[6] المؤنثة : من ب ، المؤنث : في غ ، ي ، كتاب الادّغام ٤٠٣ ، وليست الأولىٰ .

[7] ذكر د. العريفي أنها واحد وثلاثون ، كتاب الادّغامِ ٤٠٣ الحاشية ٦ .

[8] غير : في ي ، كتاب الادّغامِ ٤٠٤ ، ادّغام القراء ٢٢ ، وليست في غ ، ب .

(٢٦٧ : البقرة) ، و " لَا تَفَرَّقُوا " (١٠٣ : آل عِمران) ، و " لَا تَّنَازَعُوا " (٤٦ : الأنفال) .

وَأَمَّا ما كانَ قَبْلَه ساكنٌ مِنْ غَيْرِ حُرُوفِ المَدّ فَقَوْلُه عَزَّ وَجَلَّ : " وَإِن (١) تَّوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ " (٣ : هود) ، و " إِذْ تَّلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ " (١٥ : النور) .

وسيبويه ومَن اتَّبَعه لا يُجِيزُونَ إِسْكانَ هٰذه التاءِ في تَتَكَلَّمُونَ ونَحْوِها ؛ لأَنَّهُمْ إِذَا أَسْكَنُوها احْتاجُوا إِلَىٰ إِدْخالِ أَلِفِ الوَصْلِ ، وأَلِفُ الوَصْلِ إِنَّما تَلْحَقُ ويَخْتَصُّ بِها ما كانَ في مَعْنَىٰ : فَعَلَ وافْعَلْ في الأَمْرِ . يَعْنِي أَنَّ أَلِفَ الوَصْلِ إِنَّما تَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ الماضِي نحو : انْطَلَقَ واسْتَغْفَرَ ، وفِعْلِ الأَمْرِ نحو : اجْلِسْ واقْعُدْ وانْطَلِقْ واسْتَغْفِرْ ، ولَم يُدْخِلُوا أَلِفَ الوَصْلِ عَلَىٰ فِعْلٍ مُضارِعٍ في أَوَّلِه أَحَدُ الزَّوائِدِ الأَرْبَعَ .

* وأَمَّا الثَّـاءُ : فَأَدْغَمَهَا أَبُو عَمْرٍو في مِثْلِها كقَوْلِه : " ثَالِث ثَّلَاثَةٍ " (٧٣ : المائدة) ،

* ويَدَّغِمُهـا في الذالِ كقَوْلِه : " يَلْهَث ذَّٰلِكَ مَثَلُ " (١٧٦ : الأعراف) ، " وَالْحَرْث ذَّٰلِكَ " (١٤ : آل عِمران) ، ويُشِمُّها الكسرَ ؛ أَعْنِي الثاءَ .

وكانَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ مُجاهد ـ رحمه اللهُ ـ يَحْمِلُ ما أُشِمَّ الكسرَ أَو الضَّمَّ مِن نَحْوِ هٰذا عَلَىٰ أَنَّه اخْتِلَاسٌ لِلْحَرَكَةِ لِئَلَّا يَكُونَ جَمْعٌ بَيْنَ ساكِنَيْنِ .

* ويَدَّغِمُها في الشِّينِ : " ذِي ثَّلَاث شُّعَبٍ " (٣٠ : المرسلات) ، و " حَيْث شِّئْتُمْ " (٥٨ : البقرة) ،

* وفي السِّينِ كقَوْلِه : " بِهَٰذَا الْحَدِيث سَّنَسْتَدْرِجُهُمْ " (٤٤ : القَلَم) ، و " وَوَرِث سُّلَيْمَانُ " (١٦ : النمل) ،

* وفي الضَّادِ : " حَدِيث ضَّيْفِ إِبْرَاهِيمَ " (٢٤ : الذاريات) ،

* وفي التَّاءِ كقَوْلِه : " أَفَمِنْ هَٰذَا الْحَدِيث تَّعْجَبُونَ " (٥٩ : النجم) .

---

(١) في النسخ الثلاث : فإن ، والصواب في كتاب الادّغام ٤٠٤ ، ادّغام القراء ٢٣ .

وقد ٱدَّغَمَ في الثاءِ القُرَّاءُ ثلاثةَ أَحْرُفٍ : التاءَ والدالَ واللامَ ، وقد ذَكَرْتُها في مَوَاضِعِهَا .

* وأَمَّا الجيمُ : فَإِنَّ سيبويه ذَكَرَ ٱدّغامَها في الشّينِ فقطْ ، وروى [1] اليَزِيدِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو ٱدِّغامَها في التاءِ كقولِه : " ذِي ٱلْمَعَارِج تَعْرُجُ " (٣ ، ٤ : المعارج) ، ورُوِيَ عَنْهُ ٱدّغامُها في الشّينِ كقولِه : " أَخْرَجَ شَّطْأَهُ " (٢٩ : الفتح) ،

وكانَ أَبُو عَمْرٍو يَدَّغِمُ في الجيمِ التاءَ والدالَ والذالَ ، وهِيَ مَذْكُورةٌ في مَوَاضعِ ٱدّغامِ هٰذه الحُرُوفِ .

* وأَمَّا الحاءُ : فَإِنَّ أَبَا عَمْرٍو كانَ يَدَّغِمُها في مِثْلِها كقولِه : " عُقْدَةَ ٱلنِّكَاح حَّتَّىٰ " (٢٣٥ : البقرة) ، و " لَا أَبْرَح حَّتَّىٰ " [2] (٦٠ : الكهف) ،

وقد رُوِيَ عَنْهُ روايتانِ في ٱدّغامِها في العَيْنِ :

إِحداهُما : ٱدّغامُها في العَيْنِ ، رَوَى [3] اليزيديُّ عَنْهُ أَنَّه لَمْ يكُن يَدَّغِمُ الحاءَ في العَيْنِ إِلَّا في قولِه : " فَمَن زُحْزِح عَّنِ ٱلنَّارِ " (١٨٥ : آل عِمران) ،

والأُخْرَىٰ : ما رَوَاه اليزيديُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو قال : " مِن العربِ مَن يَدَّغِمُ الحاءَ في العَيْنِ كقولِه : " فَمَن زُحْزِح عَّنِ ٱلنَّارِ " قال : " وكانَ أَبُو عَمْرٍو لا يَرَىٰ ذٰلك " وهٰذَا أَصَحُّ .

وقد ذَكَرْنا مِن مَذْهَبِ سيبويه أَنَّ الحاءَ لا تُدَّغَمُ في العَيْنِ ، والعَيْنَ تُدَّغَمُ في الحاءِ ، وٱحْتَجَجْنا لَه في مَوْضِعِه بِمَا يُسْتَغْنَىٰ عَنْ إِعادتِه .

* وأَمَّا الخاءُ والغَيْنُ : فَهُما [4] مِن مَخْرَجٍ واحدٍ ، وكُلُّ واحدةٍ مِنْهُما لا تُدَّغَمُ إِلَّا في مِثْلِها أَوْ في الأُخْرَىٰ ، ولَم أَرَ أَحدًا ذَكَرَ ٱدّغامَ واحدةٍ مِنْهُما في مِثْلِها أَوْ في الأُخْرَىٰ ، ولَم أَرَ أَحدًا ذَكَرَ ٱدّغامَ واحدةٍ مِنْهما في مِثْلِها أَوْ في الأُخْرَىٰ في القُرآنِ

---

[1] في النسخ الثلاث : ويروي ، والٱختيار من كتاب الٱدّغام ٤٠٧ ، ٱدَّغام القراء ٢٦ .

[2] لا أبرح حتى : في غ ، ي وكتاب الٱدّغام ٤٠٩ ، وليست في ب ، ٱدَّغام القراء ٢٧ .

[3] في ب ، ي ، ٱدَّغام القراء ٢٧ : وروى ، والصواب من كتاب الٱدّغام ٤٠٩ .

[4] في النسخ الثلاث ، ٱدَّغام القراء ٢٨ : وهما ، خطأ ، والصواب من كتاب الٱدّغام ٤١٠.

إِلَّا [1] في قولِه : " وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ " (٨٥ : آل عِمران) ، فإِنَّ أَبا عَمْرٍو أَدْغَمَه فِيه .

* وأَمَّا الدالُ : فَسَبِيلُها سَبِيلُ التاءِ ، وقد أَدْغَمَها أَبُو عَمْرٍو في عَشَرَةِ أَحْرُف :

* أَدْغَمَها في التاءِ كقولِه : " قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ " (٢٥٦ : البقرة) ، وهِيَ أَقْرَبُ الحُرُوفِ مِنْها ،

* وفي الذالِ كقولِه عَزَّ وَجَلَّ : " وَلَقَد ذَّرَأْنَا لِجَهَنَّمَ " (١٧٩ : الأعراف) ، و " ٱلْوَدُودُ ذُّو ٱلْعَرْشِ " (١٤ ، ١٥ : البروج) ،

ولَم يَدَّغِمْها في : " فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ " (٨٢ : آل عِمران) ؛ لِأَنَّه يُشِمُّ الحَرَكَةَ فَيَصِيرُ مُخْفِيًا لِحَرَكَةِ الدالِ ، ولا يَقْدِرُ عَلَى الإِشْمامِ [في النصب] [2] .

وزَعَمَ اليزيديُّ أَنَّه كانَ يَدَّغِمُ : " وَلَا تَنقُضُوا ٱلْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا " (٩١ : النحل) وفَصَلَ بَيْنَ هٰذا وبَيْنَ " بَعْدَ ذَٰلِكَ " ؛ لِأَنَّ التاءَ مِن مَخْرَجِ الدالِ وهِيَ أَقْرَبُ الحُرُوفِ [منها] [3] والدالُ أَبْعَدُ مِنْها ، وقد جَمَعَ بَيْنَ ساكِنَيْنِ ، وليس فيه إِشْمامٌ لِأَنَّه نَصْبٌ ، وسيبويه لا يَرَىٰ ذٰلِكَ ؛ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الساكِنَيْنِ ، والفَرَّاءُ يُجِيزُ ذٰلِكَ ، وقد ذَكَرْنا قَوْلَه فِيما مَضَىٰ .

وكانَ يَدَّغِمُ الدالَ في الشِّينِ كقولِه : " وَشَهِد شَّاهِدٌ " (٢٦ : يوسف) ، و " قَد شَّغَفَهَا حُبًّا " (٣٠ : يوسف) ،

* ويَدَّغِمُها في السِّينِ كقولِه : " يَكَاد سَّنَا بَرْقِهِ " (٤٣ : النور) ، و " عَدَد سِّنِينَ " (١١٢ : المؤمنون) ،

* وفي الزَّاي كقولِه : " يَكَاد زَّيْتُهَا يُضِيءُ " (٣٥ : النور) ، و " تُرِيد زِّينَةَ ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا " (٢٨ : الكهف) ،

* وكانَ يَدَّغِمُها في الظاءِ كقولِه : " لَقَد ظَّلَمَكَ " (٢٤ : صٓ) ، و " وَمَا ٱللَّهُ يُرِيد ظُّلْمًا " (٣١ : غافر) ، ولا يَدَّغِمُ " وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ " (٤١ : الشورىٰ) .

---

[1] ليست في غ ، وهي ضرورية .

[2] في النصب : من كتاب الأدِّغام ٤١٢ وحده ، لكن في غ : في ، يلوها فراغ بقدر كلمة .

[3] منها : من غ ، كتاب الأدِّغام ٤١٣ .

والكلامُ فِيه كالكلامِ في " بَعْدَ ذَٰلِكَ " ،

/ ظ ٦٧٢ / * وفي الثَّـاءِ كقَوْلِه : " يُرِيد [1] ثَّوَابَ ٱلدُّنْيَا " (١٣٤ : النساء) ،

* وفي الجِيمِ كقولِه : " قَد جَّاءَكُمْ " (١٥ : المائدة) ، و " لَقَد جِّئْنَاكُم " (٧٨ : الزخرف) ، " وَقَتَلَ دَاوُد جَّالُوتَ " (٢٥١ : البقرة) ،

* وفي الضاد في قولِه : " قَد ضَّلُّوا " (١٦٧ : النساء) ، و" لَقَد ضَّرَبْنَا " (٢٧ : الزمر) ، وأَدَّغَمَ " مِن بَعْد ضَّرَّاءَ " (٢١ : يونس) ، و " مِن بَعْد ضُّعْفٌ " (٥٤ : الروم) لأَنَّه خَفْضٌ ويُشِمُّ الكسرةَ فيَجْرِي مَجْرَى المُخْفَى [2] الذي ليس بِمُدَّغَمٍ .

ولا يَدَّغِمُ في قولِه : " نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ " (١٠ : هود) ؛ لِأَنَّ فَتْحةَ الدالِ لا يَتَهيأُ إِشْمامُها لِأَنَّ الضَّمَّ والكسرَ يُشَمُّ ، والفَتْحَ لا يُمْكِنُ فِيه ذٰلك .

* وفي الصـادِ كقولِه : " وَلَقَد صَّدَقَكُمْ " (١٥٢ : آل عمران) ، و " لَقَد صَّرَفْنَا " (٤١ : الإسراء) ، و " في الْمَهْد صَّبِيًّا " (٢٩ : مريم) ويُشِمُّ الدالَ فِيها الكسرةَ .

فَهٰذه عَشَرَةُ أَحْرُفٍ تُدَّغَمُ الدالُ فِيها ، وقد ذَكَرْنا [3] ٱدِّغامَ التاءِ في أَحَدَ عَشَرَ حَرْفًا ، وإِنَّما نَقَصَ مِنْهـا واحِدًا ؛ لِأَنَّه لَم يَتَّفِقِ ٱدِّغامُ الدالِ في الطاءِ [4] كما ٱدُّغِمَتِ التاءُ [5] في الطاءِ ، وٱدِّغامُ التاءِ فِيما بَعدَهـا أَكْثَرُ مِن ٱدِّغامِ الدالِ ؛ لِأَنَّ التـاءَ علامةُ تأْنِيثِ الأَسْمِ والفِعْلِ ، وهُو كثيرٌ لا يُحْصَى .

ويُدَّغَمُ في الدالِ جَمِيعُ ما يَجُوزُ ٱدِّغامُه في التاءِ في القِياسِ ، إِلَّا أَنَّ الذي وَجَدْناه في قِراءةِ القُرَّاءِ مُدَّغَمًا في الدالِ حَرْفانِ : التاءُ والذالُ ، وقد ذَكَرْناهما في مَوْضِعِهما .

---

(1) يريد : في غ ، ي ، كتاب الأدّغام ٤١٥ ، وأشار إليها أدَّغام القراء ٣١ ، وليست في ب .

(2) المُخْفَى : من غ ، كتاب الأدّغام ٤١٧ فقط .

(3) في النسخ الثلاث : وقد ذكر ، والأختيار من كتاب الأدّغام ٤١٧ .

(4) في ب : والطاء ، وأدقُّ من ذٰلك : في الطاء ، وهي في غ ، ي ، وكتاب الأدّغام ٤١٨ .

(5) في ب ، أدَّغام القراء ٣٣ : الدال ؛ خطأ ، والتاء في غ ، ي ، كتاب الأدّغام ٤١٨ .

ويُدَّغَمُ في الدالِ جَميعُ ما يَجُوزُ ٱدِّغامُه في التاءِ في القِياسِ ، إِلَّا أَنَّ الذي وَجَدْناه في قِراءةِ القُرَّاءِ مُدَّغَمًا في الدالِ حَرْفانِ : التاءُ والذالُ ، وقد ذَكَرْناهما في مَوْضِعِهما .

* وأَمَّا الذالُ : فَقَد ٱدَّغَمَهَا أَبُو عَمْرٍو في مِثْلِها في قَوْلِه : " إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا " (٨٧ : الأنبياء) ، وفي سَبْعَةِ أَحْرُفٍ سِواها :

* في التـاءِ : كقَوْلِه : " إِذ تَّحُسُّونَهُم بِإِذْنِه " (١٥٢ : آل عمران) ، ويَدَّغِمُها في تاءِ المُتكلِّمِ كقَوْلِه : " أَخَذتُّ " (٢٦ : فاطر) ، و " ٱتَّخَذتُّ " (٢٧ : الفرقان) ، و " ٱتَّخَذتُّمُ " (٥١ : البقرة) ، و " أَخَذتُّمْ " (٦٨ : الأنفال) ، و " عُذتُّ بِرَبِّي " (٢٧ : غافر) ، و " فَنَبَذتُّهَا " (٩٦ : طه) ،

* ويَدَّغِمُها في الظاءِ : كقَوْلِه : " إِذ ظَّلَمتُمْ " (٣٩ : الزخرف) ،

* وفي السِّينِ : كقَوْلِه : " إِذ سَّمِعْتُمُوهُ " (١٢ : النور) ،

* وفي الصادِ : كقَوْلِه : " وَإِذ صَّرَفْنَا " (٢٩ : الأحقاف) ،

* وفي الزاي : كقَوْلِه : " وَإِذ زَّيَّنَ " (٤٨ : الأنفال) ،

* وفي الدالِ : كقَوْلِه : " إِذ دَّخَلْتَ جَنَّتَكَ " (٣٩ : الكهف) ،

* وفي الجِيمِ : كقَوْلِه : " إِذ جَّاؤُوكُم " (١٠ : الأحزاب) ، ولَم يَدَّغِمْها أَحَدٌ مِن القُرَّاءِ في الجِيمِ غَيْرَ أَبِي عَمْرٍو .

وٱدَّغَمُوا مِن القرآنِ في الذالِ أربعةَ أَحْرُفٍ مذكورةً في مَواضِعِها وهي : اللامُ والتاءُ والدالُ والثاءُ [١] .

* وأَمَّا الراءُ : فإِنَّها تُدَّغَمُ في مِثْلِها ، ورُوِيَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو ٱبْنِ العَلاءِ أَنَّه كانَ يَدَّغِمُ الراءَ في مِثْلِها ساكنًا كانَ ما قَبْلَها أَوْ مُتحرِّكًا ، فالساكنُ [٢] ما قَبْلَها قولُه : " شَهْر رَّمَضَانَ " (١٨٥ : البقرة) و " وَعَتَوْا عَنْ أَمْر رَّبِّهِمْ " (٧٧ : الأعراف)

---

[١] والدال والتاء : ليستا في ب ، ٱدَّغام القراء ٣٥ ، وهما في غ ، ي ، وكتاب الآدِّغام ٤٢١ .

[٢] في النسخ الثلاث ، ٱدَّغام القراء ٣٦ : والساكن ، والآختيار من كتاب الآدِّغام ٤٢١ .

و " ذِكْرُ رَّحْمَةِ رَبّكَ " (٢ : مريم) و " وَٱتْرُكِ الْبَحْرَ رَّهْوًا " (٢٤ : الدخان) ، ويشير إِلَىٰ ما كانَ مِن المُدَّغَمِ مضمومًا أَوْ مكسورًا بالضَّمِّ والكسرِ كالإِشارةِ إِلَىٰ " شَهْرُ رَّمَضَانَ " بالضَّمِّ وإِلَىٰ " أَمْرِ رَّبِّهِمْ " بالكسرِ .

وليس في " وَٱتْرُكِ الْبَحْرَ رَّهْوًا [1] " إشارةٌ ، لأَنَّه مفتوحٌ لا تُمْكِنُ الإشارةُ إِلَيْه .

قال أَبو بَكْرٍ ٱبْنُ مُجاهِد ـ يَعْنِي فِيما كانَ مُشارًا فِيه إِلَىٰ ضَمٍّ أَوْ كسرٍ ـ : " هٰذا إِخْفاءٌ وليس بِالإِدْغامِ لأَنَّه يُخْفِي الحركةَ فَيَخِفُّ بَعضَ الخِفَّةِ فَيُشْبِهُ الإِدْغامَ " .

والأَدّغامُ في مِثْلِ هٰذا رَدِيءٌ لِأَنَّ [2] ما قَبْلَه ليس مِنْ حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ ، ولا يَجُوزُ أَن تُنْقَلَ حركةُ المُدَّغَمِ إِلَىٰ ما قَبْلَه ، لِأَنَّ ذٰلك إِنَّما يكونُ في كلمة واحدةٍ مِثْل : يَمُدُّ ، وأَصْلُه : يَمْدُدُ ، وهٰذا مَذْهَبُ سيبويه ، لأَنَّه كان لا يُجِيزُ الأَدّغامَ في " شَهْرُ رَمَضَانَ " ، و " أَمْرِ رَبِّهِمْ " ، لأَنَّه لا يَخْلُو مِنْ أَن تَبْقَى الهاءُ مِن " شَهْرُ " والمِيمُ مِن " أَمْرِ " عَلَىٰ سُكُونِهما ، أَوْ تُنْقَلَ حركةُ ما بَعْدَه [3] إِلَيْه ، وكِلاهما غيرُ جائزٍ عِندَه ، لِأَنَّ تَرْكَ الساكنِ عَلَىٰ حالِه وٱدّغامَ ما بَعْدَه في مِثْلِه يُوجِبُ الجَمْعَ بَيْنَ ساكنَيْنِ وليس الأَوَّلُ مِنْهُما مِنْ حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ ، وليس ذٰلك مِن كلامِ العربِ ، أَوْ تُنْقَلَ حركةُ ما بَعْدَه [4] إِلَيْه ، وليس ذٰلك بِمعروفٍ إِلَّا أَن يَكُونَ في كلمةٍ واحدةٍ وذٰلك في مِثْل : أَمُدُّ ، وأَصْلُه : أَمْدُدُ .

وكانَ الفَرَّاءُ يُجِيزُ الأَدّغامَ في ذٰلك عَلَى الوَجْهَيْنِ : مِن الجَمْعِ بَيْنَ الساكنَيْنِ ، ومِنْ إِلْقاءِ الحركةِ . وقد مَضَى الكلامُ عَلَىٰ ذٰلك فِيما حَكَيْتُه مِن مَذْهَبِ الفَرَّاءِ .

---

[1] رهوا : ليست في ب ، ٱدّغام القراء ٣٦ ، وهي من غ ، ي ، كتاب الأدّغام ٤٢٢ .

[2] في ب ، ٱدّغام القراء ٣٧ : وأن ، تحريف ، والصواب من غ ، ي ، وكتاب الأدّغام ٤٢٢ .

[3] في النسخ الثلاث : ما قبلَه ، وهو غير المقصود ويتضح ذٰلك في السطر التالي . وقد ذكر د. العريفي أنه في نسخة : ما قبلها ، وفي بقية النسخ : ما قبله ، وكلاهما سهو فيما يرىٰ ، كتاب الأدّغام ٤٢٢ الحاشية ١٠ .

[4] في النسخ الثلاث : ما قبلَه ، وقد ذكر د. العريفي أنه في نسخة : ما بعده ، وفي بقية النسخ : ما قبله ، وأن ذٰلك سهو ، كتاب الأدّغام ٤٢٣ الحاشية ١ .

وقد ٱختلف النحويّون في ٱدّغام الراء في اللام :

فقال سيبويه وأصحابه : لا تُدَّغم الراءُ في اللامِ ولا في النُّونِ وإن كانتا مُقارِبتَيْنِ لها ؛ لما في الراءِ مِن التكرير ، ولِتكريرها تُشْبِهُ بحرفَيْنِ ، ولا أَعْلَمُ أحدًا من النحويّينَ البصريّينَ بعْده خالَفَه إلَّا ما رُوِيَ عن يعقوبَ الحضرميّ [1] ، وقد ذكرْتُه .

وحكَىٰ أبو بكرٍ ٱبْنُ مجاهدٍ ـ رحمه اللّهُ ـ عَنْ أَبِي عَمْرٍو ٱبْنِ العَلاءِ أنَّه كانَ [2] يدَّغِمُ الراءَ في اللامِ ساكنةً كانت الراءُ أَوْ مُتحرِّكةً ؛

فالساكنةُ قَوْلُه عزَّ وجلَّ : " وَٱغْفِر لَّنَا " (٢٨٦ : البقرة) و " ٱسْتَغْفِر لَّهُمْ " (٨٠ : التوبة) و " يَغْفِر لَّكُمْ ذُنُوبَكُمْ " (٣١ : آل عمران) ، وما كانَ مثْلَه ،

والمُتحرِّكةُ قَوْلُه : " وَسَخَّر لَّكُمُ " (٣٢ ، ٣٣ : إبراهيم) و " إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُر لِّكَيْلَا " (٥ : الحج) و " هُنَّ / و ٦٧٣ / أَطْهَر لَّكُمْ " (٧٨ : هود) أَوْ ما كانَ مثْلَه ، فإنْ سَكَنَ ما قَبْلَ الراءِ ٱدَّغَمَها في اللامِ في مَوْضعِ الضَّمّ والكسرِ ؛ كقَوْلِه : " حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْر لَمْ يَكُن " (١ : الإنسان) ، ولا يدَّغمُها في النَّصْبِ كقَوْلِه : " مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِ " (٢١ : يوسف) ، و " وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ " (٤٤ : النحل) ، و " وَسَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا " (١٤ : النحل) .

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ : وقد ذكَرْتُ الفَصْلَ بيْنَ المَنصُوبِ وبَيْنَ المَرْفُوعِ والمجرُورِ قُبَيْلَ هذا المَوْضعِ .

وكانَ الفَرَّاءُ يُجِيزُ ٱدّغامَ الراءِ في اللامِ ويرْوِيه ؛ ورَوَىٰ أبو بكْرٍ ٱبْنُ مُجاهِدٍ عَنْ أَحمدَ بْنِ يَحْيَىٰ ثَعْلَبٍ عَنْ أَصحابِه عَن الفَرَّاءِ أنَّه قال : " كانَ أَبُو عَمْرٍو يَرْوِي عَن العربِ ٱدّغامَ الراءِ في اللامِ، وقد أَجازَهُ الكِسائِيُّ أَيْضًا " .

ومِمَّا يُحتَجُّ بِه لِأَبِي عَمْرٍو وغَيْرِه مِمَّن ٱدَّغَمَ الراءَ في اللامِ أَنَّ الراءَ إِذَا ٱدُّغِمَتْ في

---

[1] أحد القُرَّاء العشرة ، ومقرِئ البصرة في عصره ، توفي ٢٠٥ هـ ؛ معرفة القراء الكبار للذهبي ١ : ٣٢٨ ، ط إستانبول .

[2] كان : ليست في النسخ الثلاث ، ٱدّغام القراء ٣٩ ، وهي من كتاب الأدّغام ٤٢٤ .

اللامِ صارتْ لامًا ، ولَفْظُ اللامِ أَسْهلُ وأَخَفُّ مِنْ أن يأْتِيَ براءٍ فِيها تكريرٌ وبعدَها لامٌ وهِيَ مُقارِبةٌ للراءِ فيَصِيرُ كالنُّطْقِ بِثلاثةِ أَحْرُفٍ مِن مُخْرَجٍ واحدٍ فطُلِبَ التخفيفُ بِذٰلك

وقد رَوَىٰ أبو بَكْرٍ ٱبْنُ مُجاهدٍ بِإِسْنادٍ ذَكَرَهُ عَن يَعْقُوبَ الحَضْرَمِيّ أَنَّه كانَ يَدَّغِمُ الراءَ في اللامِ في قولِه : " يَغْفِر لَّكُمْ " وما أَشْبَهَهُ .

قال أَبُو بَكْرٍ : " ولَم يَقْرأْ بِذٰلك أَحدٌ عَلِمْناهُ بَعْدَ أَبِي عَمْرٍو سِوَاهُ " .

ولَم تُدَّغَمْ في شيءٍ سِوَى اللامِ . وقد ٱدُّغِمَت اللامُ والنُّونُ فِيها ، وجَوَازُ ذٰلك بِإِجْماعٍ ، وسَتَراهُ في مَوْضِعِ اللامِ والنُّونِ إِن شاءَ اللّٰهُ .

* وأَمَّا الزَّايُ : فَمَا أَعلَمُها ٱدُّغِمَتْ في شيءٍ مِنْ حُرُوفِ القرآنِ ، وقد ٱدُّغِمَ فِيها مِن الحُرُوفِ ما يُذْكَرُ في مَوْضِعِه إِن شاءَ اللّٰهُ .

* وأَمَّا السِّينُ : فَإِنَّ أَبا عَمْرٍو كانَ يَدَّغِمُها في مِثْلِها ، كقولِه : " وَجَعَلَ الشَّمْس سِّرَاجًا " (١٦ : نوح) وهٰذا جَمْعٌ بينَ ساكنَيْنِ وليس قَبْلَه حَرْفُ لِينٍ ، وقد تكَلَّمْنا عَلَىٰ نَحْوِه . وٱدَّغَمَها في : " جَعَلْنَاهُ لِلنَّاس سَّوَاءً " (٢٥ : الحج) ،

* وٱدَّغَمَها في الزَّاءِ كقولِه : " وَإِذَا ٱلنُّفُوس زُّوِّجَتْ " (٧ : التكوير) ،

ورَأَيْتُ الروايةَ ٱخْتَلَفَتْ عَنْ أَبِي عَمْرٍو في ٱدِّغامِ السِّينِ في الشِّينِ في قوله عَزَّ وَجَلَّ : " وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّاس شَّيْبًا " (٤ : مريم) ؛ فَمِنْهم من رَوَىٰ أَنَّه ٱدَّغَمَ ، ومِنْهم مَن رَوَىٰ أَنَّهُ مَنَعَ مِن الاِدِّغامِ ، والذي عَلَيْه النحويونَ البَصْريونَ أَنَّ السِّينَ لا تُدَّغَمُ في الشِّينِ ولا الشِّينُ في السِّينِ .

وقد رُوِيَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو ٱدِّغامُ كُلٍّ واحدةٍ مِنْهُما في الأُخْرَىٰ كقولِه : " إِلَىٰ ذِي ٱلْعَرْش سَّبِيلًا " (٧ : التكوير) وأَظُنُّهُ ذَهَبَ إِلَىٰ أَنَّهُما مُتآخيتانِ في التَّفَشِّي والصَّوْتِ [١] فَكَأَنَّهما مِن مَخْرَجٍ واحدٍ وَإِن تَبَاعَدَ مَخْرَجاهُما ، كما أَنَّ حُرُوفَ المَدِّ واللِّينِ ـ عَلَىٰ تَباعُدِ مَخارِجِها ـ مُتآخِيةٌ في قَلْبِ بَعْضِها إِلَىٰ بَعْضٍ وبَدَلِ بَعْضِها مِن بَعْضٍ .

---

[١] فسَّره د. العريفي بأنه الجرْس الناتج عن تدخُّل أعضاء النطق ، كتاب الاِدِّغامِ ٩٤ .

ويُدَّغَمُ في السِّينِ والشِّينِ ما يُذْكَرُ في مَوْضِعه .

* وأَمَّا الصَّـادُ : فَلَيس فِيه (١) شيءٌ يُذْكَرُ مِن ٱدِّغامِها في شيءٍ ، وما يُدَّغَمُ فيها مذْكُورٌ في مَوْضِعه إن شاءَ اللّٰهُ .

* وأَمَّا الضَّـادُ : فَلَم يتَّفِقْ في القرآنِ ضادانِ فتُدَّغَمَ إِحْداهُما في الأُخْرَىٰ . ولَم تُدَّغَمْ في شيءٍ إلَّا ما ذَكَرَ (٢) أَبُو بَكْرٍ ٱبْنُ مُجاهِدٍ أَنَّ أَبا شُعَيْبٍ السُّوسِيَّ (٣) رَوَىٰ عن اليَزِيديِّ (٤) عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّه كانَ يَدَّغِمُ الضَـادَ في الشِّينِ في قولِه : " لِبَعْض شَأْنِهِمْ " (٦٢ : النور) قال أَبو بَكْرٍ : " ولَم يَرْوِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو ٱدِّغامَ الضادِ في الشِّينِ إلَّا أَبُو شُعَيْبٍ السُّوسِيُّ عن اليَزِيديِّ ، وهُو خِلافُ ما ذَكَرَه سيبويه " .

وٱدِّغامُ الضادِ في الشِّينِ عِندي ليس بِالمُنْكَرِ لأَنَّها مُقارِبةٌ لِلشِّينِ في المَخْرَجِ ، والشِّينُ أَشَدُّ ٱسْتِطالةً مِن الضادِ وفي الشِّينِ تَفَشٍّ ليس فِيها ، وعَلَىٰ أَنَّ سيبويه قد حَكَىٰ : ٱطَّجَعَ بِٱدِّغامِ الضادِ في الطاءِ ؛ فَدَلَّ ذٰلك عَلَىٰ جَوازِ ٱدِّغامِها في الشِّينِ ؛ لِأَنَّ الشِّينَ أَقْوىٰ مِنْها وأَفْشَىٰ .

وما ٱدُّغِمَ في الضادِ مذْكُورٌ في مَوْضِعِه .

* وأَمَّا الطَّاءُ والظَّاءُ : فَلَيس فِي ٱدِّغامِهِما شيءٌ يُذْكَرُ ، وما يُدَّغَمُ فيهما مذْكُورٌ في مَوْضِعِه .

* وأَمَّا العَيْنُ : فتُدَّغَمُ في مِثْلِها لا غَيْرُ كقولِه : " مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ " (٢٥٥ : البقرة) ، وقد ذَكَرْتُ (٥) الغَيْنَ مَعَ الخاءِ(٦) .

---

(١) فيه : من غ ، ي ، وكتاب الأدِّغامِ ٤٢٩ ، فيها : في ب ، ٱدِّغام القراء ٤٥ .

(٢) هٰذا ما في النسخ الثلاث ، ٱدِّغام القراء ٤٥ ، وفي كتاب الأدِّغامِ ٤٣٠ : ذكره .

(٣) صالح بن زياد ، قرأ على اليزيدي وسفيان بن عُيَيْنة ، توفي ٢٦١ هـ ، ١ : ٣٩٠ معرفة القراء الكبار ، ط إستانبول .

(٤) في ب فقط : الترمذي : تحريف ، وورد الصواب بعد سطرين .

(٥) ذكرت : من غ ، ي وكتاب الأدِّغامِ ٤٣٢ ، وليست في ب ، وفي ٱدِّغام القراء ٤٥ : مَرَّ .

(٦) ص ١٦١ .

* وأمّا الفاءُ : فتُدَّغَمُ في مِثْلِها كقولِه : " وَمَا ٱخْتَلَفَ فِّيهِ " (٢١٣ : البقرة) ولا تُدَّغَمُ إِلّا في مِثْلِها ؛ لِأَنَّ فِيها تَفَشّيًا ولِأَنّها أمْكَنُ مَوْضِعًا .

وما رُوِيَ عَنِ الكِسائِيِّ مِن ٱدِّغامِها في الباءِ في : " نَخْسِف بِّهِمُ ٱلْأَرْضَ " (٩ : سبإ) ضعيفٌ عِندَهم شاذٌّ ، وهو شيءٌ تَفَرَّدَ بِه الكسائِيُّ .

* وأمّا القافُ : فإِنّها تُدَّغَمُ في مِثْلِها كقولِه عَزَّ وَجَلَّ : " فَلَمَّا أَفَاق قَّالَ [1] " (١٧٩ : الأعراف) ، و " وأَدْرَكَهُ ٱلْغَرَق قَّالَ " (٩٠ : يونس) ،

* وتُدَّغَمُ في الكافِ في كلمتَيْنِ أو كلمةٍ واحدةٍ كقولِه : " خَلَق كُّلَّ دَابَّةٍ " (٤٥ : النور) و " خَلَقَكُّمْ " (٢١ : البقرة) و " رَزَقَكُّمُ " (٨٨ : المائدة) .

* وكذٰلك الكافُ : تُدَّغَمُ في مِثْلِها وتُدَّغَمُ في القافِ ؛

* فٱدِّغامُها في مِثْلِها كقولِه : " كَيْ نُسَبِّحَك كَّثِيرًا ، وَنَذْكُرَك كَّثِيرًا " (٣٣ ، ٣٤ : طٰه) ،

* وٱدِّغامُها في القافِ كقولِه : " وَإِذَا خَرَجُوا مِنْ /ظ ٦٧٣ / عِندِك قَّالُوا [2] " (١٦ : محمد) ، و " وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِك قَّدِيرًا " (١٣٣ : النساء) .

* وأمّا اللامُ : فإِنَّ أَبَا عَمْرٍو كانَ يَدَّغِمُها في مِثْلِها ساكنًا كانَ [3] ما قَبْلَها أو مُتحرِّكًا ؛ كقولِه : " وَإِذَا قِيل لَّهُمْ " (١١ : البقرة) ، و " فَقَال لَّهُمْ " (١٣ : الشمس) ، و " رَزَقَكُّمُ " (٨٨ : المائدة) ،

والمُتحرِّكُ ما قَبْلَها قولُه : " جَعَل لَّكَ " (١٠ : الفرقان) ، " جَعَل لَّكُمْ "(٢٢ : البقرة) فَأَمَّا اللامُ الساكنةُ إِذَا لَقِيَتْ لامًا مُتحرِّكةً فَهِيَ مُدَّغَمَةٌ فِيها [4] ضَرورةً .

* وكانَ يَدَّغِمُ اللامَ في الراءِ كقولِه : " جَعَل رَّبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا " (٢٤ : مريم) ، و " كَيْفَ فَعَل رَّبُّكَ بِعَادٍ " (٦ : الفجر) ،

---

[1] قال : هي موضع الآستشهاد ، من غ ، كتاب الآدِّغام ٤٣٣ فقط .

[2] في ب ، ي : قال ، خطأ .

[3] كان : من غ ، ي وكتاب الآدِّغام ٤٣٥ ، وسقطت من ب ، ٱدِّغام القراء ٥٠ .

[4] فيه : في جميع ما لديَّ ، تحريفٌ ، وصحّتها : فِيها .

* ويُدغِمُ اللامَ في التـاءِ في : " هَل تَرَىٰ مِن فُطُورٍ " (٣ : المُلك) و " فَهَل تَرَىٰ لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ " (٨ : الحاقَّة) ،

* ويُدغمها في الثـاءِ في قولِه : " هَل ثُوِّبَ " (٣٦ : المُطَفِّفين) ،

واتَّفقَ حَمْزَةُ والكسائيُّ علَى ادّغامِ لامِ هَلْ وبَلْ في التاءِ والثاءِ والسِّينِ في جَميعِ القرآنِ فقرآ : " بَل تُّؤْثِرُونَ " (١٦ : الأعْلَىٰ) ، و " هَل ثُّوِّبَ " (٣٦ : المُطَفِّفين) ، و " بَل سَّوَّلَتْ " (١٨ : يوسف) ،

وتَفَرَّدَ الكسائيُّ وَحْدَه بِادّغامِ لامِ هَلْ وبَلْ في الطاءِ والضادِ والزايِ والظاءِ والنُّونِ ، فقرأَ : " بَل طَّبَعَ " (١٥٥ : النساء) ، و " بَل ضَّلُّوا " (٢٨ : الأحقاف) و " بَل زُّيِّنَ " (٣٣ : الرعد) و " بَل ظَّنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ " (١٢ : الفتح) ، " بَل نَّتَّبِعُ ما أَلْفَيْنَا " (١٧٠ : البقرة) مُدَّغِمًا في جَميعِ ذٰلك

وقد رَوَىٰ أَبُو الحارِثِ [١] عَن الكِسائِيِّ : " وَمَن يَفْعَل ذَّٰلِكَ " ؛ بِادّغامِ اللامِ في الذالِ في هٰذا الحَرْفِ أَيْنَ وَقَعَ في [٢] القرآنِ .

* وأمَّا المِيمُ : فإنَّ أَبَا عَمْرٍو يدَّغمُها في مِثْلِها ، كقولِه : " فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِّن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ " (٣٧ : البقرة) ، و " يَعْلَمُ مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ " (٢٥٥ : البقرة) ، و " يَعْلَمُ مَّا تُبْدُونَ " (٩٩ : المائدة) ، ونَحْوِ ذلك . وقد ذَكَرْنا حالَها في الباءِ في بابِ الباءِ .

* وأمَّا النُّونُ : فإنَّ أَبَا عَمْرٍو يدَّغمُها في مِثْلِها ساكنًا كانَ ما قَبْلَها أَوْ مُتحرِّكًا ما لَمْ تَكُنِ الأُولَىٰ مُشَدَّدةً كقولِه : " وَيَسْتَحْيُونَ نِّسَاءَكُمْ " (٤٩ : البقرة) و " تَخَافُونَ نُّشُوزَهُنَّ " (٣٤ : النساء) ،

* وكـانَ يَدَّغِمُ النُّونَ في اللامِ إِذَا تَحَرَّكَ ما قَبْلَها كقولِه : " لَن نُّؤْمِنَ لَّكَ " (٥٥ : البقرة) فإِن سَكَنَ ما قَبْلَها لَمْ يَدَّغِمْ كقولِه : " وَتَكُونَ لَكُمَا " (٧٨ : يونس) ،

---

[١] الليث بن خالد البغدادي ، صاحب الكسائيّ والمقدَّم بين أصحابه ، توفي ٢٤٠ هـ ، ١ : ٤٢٤ ، معرفة القراء الكبار ، ط إستانبول .

[٢] أجملَ د. العريفي هٰذا في ستة مواضع : ٢٣١ : البقرة ، ٢٨ : آل عِمران ، ٣٠ ، ١١٤ : النساء ، ٦٨ : الفرقان ، ٩ : المنافقون .

إِلَّا فِي قولِه : " وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ " (٤٦ : العنكبوت) ؛ يَدَّغِمُ فِي هٰذا الحَرْفِ وَحْدَه النُّونَ في اللامِ ، ويُشِمُّها ضَمَّةً ، وقد ذَكَرْنا (١) نَحْوَ ذٰلك وما قِيلَ فِيه مِن الإِخْفاءِ .

* ويَدَّغِمُها في الراءِ إِذَا كانَ ما قَبْلَها مُتحرِّكًا وذٰلك قولُه : " وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ " (٧ : إبراهيم) فَإِن سَكَنَ لَم يَدَّغِمْ مِثلِ قولِه : " بِإِذْنِ رَبِّهِمْ " (١ : إبراهيم) .

وإِذَا لَقِيَ التنوينُ أَو النُّونُ الساكنةُ أَحدَ الحُروفِ الخَمسةِ التي تُدَّغَمُ النونُ فِيها وهِي : اللامُ والراءُ والمِيمُ والواوُ والياءُ فإِنَّ أَبا عَمْرٍو كانَ إِذَا (٢) أَدَّغَمَ النونَ فِيهِنَّ أَدَّغَمَ عندَ اللامِ والراءِ بِغَيْرِ غُنَّةٍ ، وعِندَ المِيمِ والياءِ والواوِ بِغُنَّةٍ ، وكذٰلك قِراءةُ القُرَّاءِ إِلَّا حَمْزَةَ وَحْدَه ؛ فإِنَّه يَتْرُكُ الغُنَّةَ عِندَ الواوِ والياءِ في جميعِ القرآنِ كقَوْلِه : " ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ " (١٩ : البقرة) .

ورُوِيَ عَن الكِسائِيِّ : " مَن يَقُولُ آمَنَّا " (٨ : البقرة) بِغَيْرِ غُنَّةٍ ، وقد أَجازَ سيبويه فِي ذٰلك كلِّه الغُنَّةَ وتَرْكَ الغُنَّةِ .

وإِذَا أَدَّغَمتَ في المِيمِ فالغُنَّةُ للمِيمِ .

وقال أَبو بَكْرٍ ٱبْنُ مُجاهِد : " النُّونُ الساكنةُ والتنوينُ مُدَّغَمانِ بِغُنَّةٍ وبِغَيْرِ غُنَّةٍ " ، قال : " وعادةُ القُرَّاءِ أَلَّا يُظْهِرُوا الغُنَّةَ عِندَ الراءِ واللامِ لأَنَّ فِي إِظْهارِها كُلْفَةً لتَداخُلِ الحَرْفَيْنِ ، " ، قال : " وإِظْهارُ الغُنَّةِ جائزٌ ؛ لأَنَّ الراءَ واللامَ لا صَوْتَ لَهُما ؛ فلا يُدَّغَمُ مُصَوِّتٌ فِي غَيْرِ مُصَوِّتٍ فيُخَلَّ بِه وإِنَّما تَبْقِي مِنْه غُنَّةٌ كما تَبْقِي مِن المُطْبَقِ إِذَا رُمْتَ ٱدّغامَه فِي غَيْرِ مُطْبَقٍ أَثرًا (٣) مِن الإِطْباقِ كَرَوْمِك الحَرَكةَ " .

ورَوَىٰ أَبو بَكْرٍ عَن ٱبْنِ رُومِيٍّ محمدِ بْنِ عُمَرَ (٤) عَن اليَزِيدِيِّ " هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ " (٢ : البقرة) ؛ يَدَّغِمُ التَّنوِينَ فِي اللامِ ويُبْقِي غُنَّةً ؛ قال : " ولَم أَرَ أَحدًا يَحْكِي

---

(١) ذَكَرْنا : من غ ، كتاب الأدّغام ٤٣٩ كما جرى ٱستعماله . وهي فيما عداهما : ذكر ، تحريف .

(٢) إذا : من غ ، كتاب الأدّغام ٤٤٠ ، ٱدّغام القراء ٥٥ .

(٣) في النسخ الثلاث ، ٱدّغام القراء ٥٧ : أثر ، سهو ، وصوابه في كتاب الأدّغام ٤٤١ .

(٤) محمد بن عمر بن روميّ ـ ويقال : فيروز ـ من أجلّ أصحاب اليزيديّ ، غاية النهاية ٢: ١٩٢ .

هٰذا عَنْه " .

* وأَمَّا الواوُ : فإِنَّ أَبا بَكْرٍ ٱبْنَ مُجاهِدٍ ذَكَرَ أَنَّ أَبا عَمْرٍو كانَ يَدَّغِمُها في مِثْلِها ؛ كقولِه : " خُذِ العَفْو وَّأْمُرْ بِالْعُرْفِ " (١٩٩ : الأعراف) ، و " مِنَ اللَّهْو وَّمِنَ التِّجارَةِ " (١١ : الجمعة) .

قال : " وَأَمَّا إِذَا ٱنْضَمَّ ما قَبْلَهَا [1] مِثْلَ قَوْله : " هُوَ وَمَن يأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ " (٧٦ : النحل) و " جاوَزَهُ هُوَ وَٱلَّذِينَ آمَنُوا " (٢٤٩ : البقرة) و " لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَائِكَةُ " (١٨ : آل عِمران) فإِنَّ ٱدِّغامَ الواوِ هٰهُنا قبيحٌ جِدًّا ؛ لأَنَّ الهاءَ مَضْمُومةٌ فَإِذَا [2] أَرَدْنا ٱدِّغامَ الواوِ سَكَنَتْ لِلٱدِّغامِ فتكونُ واوًا مُثَقَّلةً [3] بعْدَ ضَمَّةٍ ، فيصيرُ الٱدِّغامُ [4] أَثْقَلَ " . هٰذا مَعْنَىٰ كلامِ أَبِي بَكْرٍ ٱبْنِ مُجاهِد .

قال : " وإِنَّما تُدَّغَمُ لِتَخِفَّ ، فَإِذَا كانَ الإِظْهارُ أَخَفَّ كانَ أَوْلَىٰ أَلَّا يُتَجاوَزَ " .

قال : " فَإِن [5] قِسْتَ عَلَىٰ قولِه : " أَن يَّأْتِيَ يَوْمٌ " (٢٥٤ : البقرة) و " نُودِي يَّا مُوسَىٰ " (٣ : طٰهٰ) أَنَّه أَدْغَمَ الياءَ إِذَا ٱنفَتَحَتْ وٱنكَسَرَ ما قَبْلَها فكَذٰلك الواوُ إِذَا كانَتْ مفتُوحةً وما [6] قَبْلَها مَضمُومٌ فهُوَ قِياسٌ ، وما أُحِبُّه ؛ وإِنَّما الإِدْغامُ تَخْفِيفُ وحَذْفُ إِعْرابٍ ، فَإِذَا كانَ الإِظْهارُ أَخَفَّ فهُوَ الذي يُخْتارُ " .

وأَظُنُّ أَبا بَكْرٍ ٱبْنَ مُجاهد فَرَقَ بينَ الواوِ والياءِ لأَنَّ الياءَ أَخَفُّ مِن الواوِ .

* وأَمَّا الهاءُ : فإِنَّ أَبا عَمْرٍو كانَ لا يَدَّغِمُها إِلَّا في مِثْلِها كقوله : " فِيه هُّدًى " / و ٦٧٤ / (٢ : البقرة) ، و " فَٱعْبُدُوه هَّـٰذَا صِراطٌ " (٥١ : آل عِمران) ،

---

[1] ما قبلها : من كتاب الٱدِّغام ٤٤٢ فقط .

[2] فإذا : من كتاب الٱدِّغام ٤٤٣ فقط .

[3] في النسخ الثلاث : منقلبة ؛ تحريف ، وفي ٱدِّغام القراء ٥٩ : فيكون واو مثقلة ، والٱختيار من كتاب الٱدِّغام ٤٤٣ .

[4] زاد في كتاب الٱدِّغام ٤٤٣ : هُهُنا .

[5] فإن : من كتاب الٱدِّغام ٤٤٤ ، وفيما عداه : وإنْ .

[6] وما : من كتاب الٱدِّغام ٤٤٤ ، وفيما عداه : ما .

و " قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا " (١١٩ : المائدة) ، وقد جَمَعَ في ذٰلك بَيْنَ ساكِنَيْنِ ، إِلَّا أَنَّ الأَوَّلَ مِنْ حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ ، وهُنَّ - لِما فِيهِنَّ مِن المَدِّ واللِّينِ - كالمُتَحَرِّكاتِ . وقد تَقَدَّمَ الاَحْتِجاجُ لِهٰذا في مَوَاضِعَ [١] .

وقد أَدَّغَمَ أَبو عَمْرٍو هاءاتٍ سَبِيلُهُنَّ أَنْ يُوصَلْنَ بِواواتٍ نَحْوِ قوله : " إِلَٰهَهُ هَوَاهُ " (٢٣ : الجاثية) واللَّفْظُ به : إِلَاهَهُو هَوَاهُ بَيْنَ الهاءَيْنِ واوُ صِلَةٍ لِلْهاءِ [٢] الأُولَىٰ فاصِلَةٌ بَيْنَهما قَبْلَ الاَدِّغامِ .

فَإِنْ قال قائلٌ : وهَلْ يَجُوزُ اَدِّغامُ حَرْفٍ بَيْنَهُ وبَيْنَ الذي اَدُّغِمَ فِيه واوٌ ؟ قِيلَ له : ذٰلك غيرُ مُمتنِعٍ مِن جِهتَيْنِ :

إِحْدَاهُما : أَنَّ هٰذه الواوَ الصِّلةَ لا أَصْلَ لَها في لامِ فِعْلٍ [٣] ولا غَيْرِ ذلك ، وإِنَّما أُدْخِلَتْ تَكْثِيرًا لِلهاءِ ، ولِذٰلك لا يُوقَفُ علَيْها ، فلَمَّا أَرادَ الاَدِّغامَ أَسْقَطَها ، كَأَنَّه جَعَلَ اَدِّغامَ الهاءِ بِمَنْزِلةِ الوَقْفِ علَيْها ؛ إِذْ كانَ الاَدِّغامُ يُوجِبُ السُّكُونَ كما أَنَّ الوَقْفَ يُوجِبُ السُّكُونَ ، والوَقْفُ على الهاءِ يُسْقِطُ الواوَ .

والجِهةُ الأُخْرَىٰ : أَن يَكُونَ أَبو عَمْرٍو ذَهَبَ في هٰذه الحُرُوفِ إِلَىٰ لُغَةِ مَن ضَمَّ الهاءَ مِنْ غَيْرِ صِلةٍ .

أَنْشَدَنا أَبو بَكْرٍ ، قالَ : أَنْشَدَني محمدُ بْنُ الجَهْمِ [٤] عَن الفَرَّاءِ :

أَنا ٱبْنُ كِلَابٍ وَٱبْنُ أَوْسٍ فَمَنْ يَكُنْ * قِنَـاعُهُ مُغْطِيًّـا فَإِنِّي لَمُجْتَلَىٰ [٥]

فلَمْ يَصِلِ الهاءَ مِن : قِنَاعُهُ ، وضَمَّها .

---

[١] لهٰذا في مواضع : من كتاب الاَدِّغامِ ٤٤٤ ، وفيما سواه : لهٰذا الموضع ، وليست بشيء .

[٢] للواو : في ي خطأ ، والتصويب من سائر ما لديَّ .

[٣] في ب ، ي ، اَدِّغام القراء ٦١ : لام الفِعل ، وفي غ : لام فعَلَ ، والاَختيار من كتاب الاَدِّغامِ ٤٤٦ .

[٤] تلميذ الفراء وراوي مصنفاته ، أخذ عنه القراءة أبو بكر ٱبن مجاهد وجماعة ، وكان من أئمة العربية ، توفي ٢٧٧ هـ ؛ سير أعلام النبلاء للذهبي ١٣ : ١٦٣ ط مؤسسة الرسالة ٢٠٠١ .

[٥] القائل غير معيَّن ، والبيت في معاني القرآن للفراء ١ : ٢٢٣ ط دار الكتب المصرية ، والقافية في ب : لمجتلا ، وفي اللسان غ ط ي : لمجتلَى ، وكذٰلك في كتاب الاَدِّغامِ ٤٤٨ .

* وأمّا الياءُ : فإنَّ أبا عَمْرو كانَ يَدَّغِمُها في مِثْلِها إذَا سَكَنَ ما قَبْلَها أوْ تَحَرَّكَ ؛ كقوله تعالىٰ : " وَٱلْبَغْيِ يَعِظُكُمْ " (٩٠ : النحل) و " مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ " (٦٦ : هود) و " فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ " (١٦ : الحاقّة) ، وذَكَرَ أبو بَكْرٍ عَنْهُ : " مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ " (٢٥٤ : البقرة) وٱستَقْبحه ؛ لِأَنَّ هٰذه الياءَ إِذَا ٱدَّغمَتْ فِي ياءٍ سَكَنَتْ ، ولَقِيَتْها ياءٌ أُخْرَىٰ مِن كلمةٍ أُخرَىٰ ، وحكمُ الياءِ الساكنةِ في آخرِ كلمةٍ إِذَا لَقِيَتْها ياءٌ مِن كلمةٍ أُخْرَىٰ [1] أَلَّا تُدَّغَمَ فِيها ، وذٰلك في نَحْوِ : " فِي يَتَامَى ٱلنِّسَاءِ " (١٢٧ : النساء) و " ٱلَّذِي يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ " (٢ : الماعون) ؛ فلا [2] يَجُوزُ ٱدِّغامُ ياءِ " في " [3] في ياءِ " يَتَامَى ٱلنِّسَاءِ " بِإِجْماعٍ وكذٰلك " الَّذِي يَدُعُّ " .

ويُفصَلُ بيْنَها وبيْنَ " هِيَ يَوْمَئِذٍ " بِأَنَّ الياءَ الساكنةَ مِن " في " قد نُطِقَ بِها ساكنةً مُنفرِدةً ؛ فحَصَلَ فِيها كَسْرُ ما قَبْلَها وسُكُونُها ؛ فصارَتْ بِمَنْزِلَةِ الألِفِ ، وقولُه " فَهِيَ " مُنفرِدةً لم يَحصُلْ فِيها سُكُونُ الياءِ مَنطُوقًا بِه قَبْلَ الآدِّغامِ ، وإِنّما بِالآدِّغامِ صارَتْ ساكنةً ، وليس السُّكُونُ معَ الآدِّغامِ كالسُّكُونِ المُنفرِدِ ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّا لَا [4] نَقُولُ في مِيزانٍ ومِيثَرَة : مِوْزَانٌ ومِوْثَرَةٌ ـ وهو الأَصْلُ ـ لِأَنَّ الواوَ الساكنةَ غَيْرَ المُدَّغَمةِ إِذَا كانَ قَبْلَها كَسْرةٌ ٱنقَلَبَتْ ياءً وإِن كانَتْ مُدَّغَمةً لم تنقلِبْ ياءً ؛ كقَوْلِهِمْ : ٱعْلِوّاط ، وٱخْرِوّاط ؛ لِأَنَّ الواوَ الساكنةَ لم تَنفرِدْ فيلْزَمَها القَلْبُ . وكذٰلك الواوُ إِذَا كانَتْ مُتحرِّكةً فَٱدَّغمَتْ فِي مِثْلِها ؛ نَحْو : " هُو وَٱلَّذِينَ آمَنُوا " (٢٤٩ : البقرة) و " هُو وَٱلْمَلَائِكَةُ " (١٨ : آل عِمران) لَوْ كانت الواوُ نُطِقَ بِها وَحْدَها ساكنةً ما جازَ ٱدِّغامُها كقوله عَزَّ وَجَلَّ : " قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ " (٧١ : يوسف) و " آمَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ " (٢٥ : البقرة) ؛ لا يَجُوزُ الآدِّغامُ فِي ذٰلك بِإِجْماعٍ ؛ لِأَنَّهُ قد حَصَلَ فِيها مَدٌّ قَبْلَ الآدِّغامِ ؛ فَلَا يَجُوزُ إِبْطالُه ، فَتَأَمَّلْ ذٰلك .

---

[1] أخرىٰ : من كتاب الآدِّغامِ ٤٥٠ فقط .

[2] فلا : من كتاب الآدِّغامِ ٤٥٠ ، وفيما سواه : لا .

[3] " في " الأولىٰ : جزء من الآية ، ثابتة في كتاب الآدِّغامِ ٤٥٠ فقط .

[4] لا : من غ ، كتاب الآدِّغامِ ٤٥١ فقط ، وهي ضرورية .

فهرس الأبيات الشعرية

	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	ذنوبُ	الطويل	علقمة الفحل	١٠١
٢	طبيبُ	الطويل	علقمة الفحل	٢٣
٣	ركائبُهْ	الرجز	أبو خالد القناني	٨٩
٤	ذابُها	المتقارب	الكاز الجرمي	١٤
٥	بلبيبِ	الطويل	---	٢٨
٦	ذؤيبِ	الرجز	خالد بن زهير الهذلي	٥١
٧	عميدُها	الطويل	---	١٥
٨	تقعِّدُهْ	الرجز	---	١٤٣
٩	تليدي	الوافر	صخر الغيّ	١٤٥
١٠	الفرقدِ	الرجز	---	١٤٥
١١	نزّرُ	الطويل	ذو الرمة	٥
١٢	الصّيِّرُ	البسيط	الأخطل	٧٨
١٣	قنّبِرِ	الطويل	الفرزدق	١٣١
١٤	الزاجرِ	الرجز	---	٥٨
١٥	كاسرِ	الرجز	---	٥٨
١٦	شُوسُ	الوافر	أبو زبيد الطائي	١٥٢
١٧	ذراعي	الوافر	مرداس بن حصين الصموتي	١٤٥
١٨	لائقُ	الطويل	طريف بن تميم	٨٣
١٩	لحقيقُ	الطويل	غيلان بن حُرَيْث	٢٥
٢٠	المطرّقِ	الطويل	الممزق العبدي	١٤٤
٢١	نتلو	الطويل	عبد الله بن همام السلولي	١٢٨
٢٢	يعسلُ	الطويل	أوس بن حجر	١٤٣
٢٣	مالُها	الطويل	الفرزدق	١٣١
٢٤	لَمُجْتَلَى	الطويل	---	١٧٤

	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
٢٥	زلالا	الكامل	ابن مقبل	٨٧
٢٦	الهاجِمِ	الرجز	---	٢٦
٢٧	اللهامِمِ	الرجز	---	٢٦
٢٨	يحامِمِ	الرجز	---	٢٦
٢٩	ضِنِنُوا	البسيط	قعنب بن أم صاحب	١٩
٣٠	ذانُها	المتقارب	قيس بن الخطيم	١٤٠
٣١	داعيانِ	الوافر	---	٨٩
٣٢	البكِيِّ	السريع	العجاج	٣١
٣٣	عَلِيَّا	الوافر	أبو الأسود الدؤلي	٣١